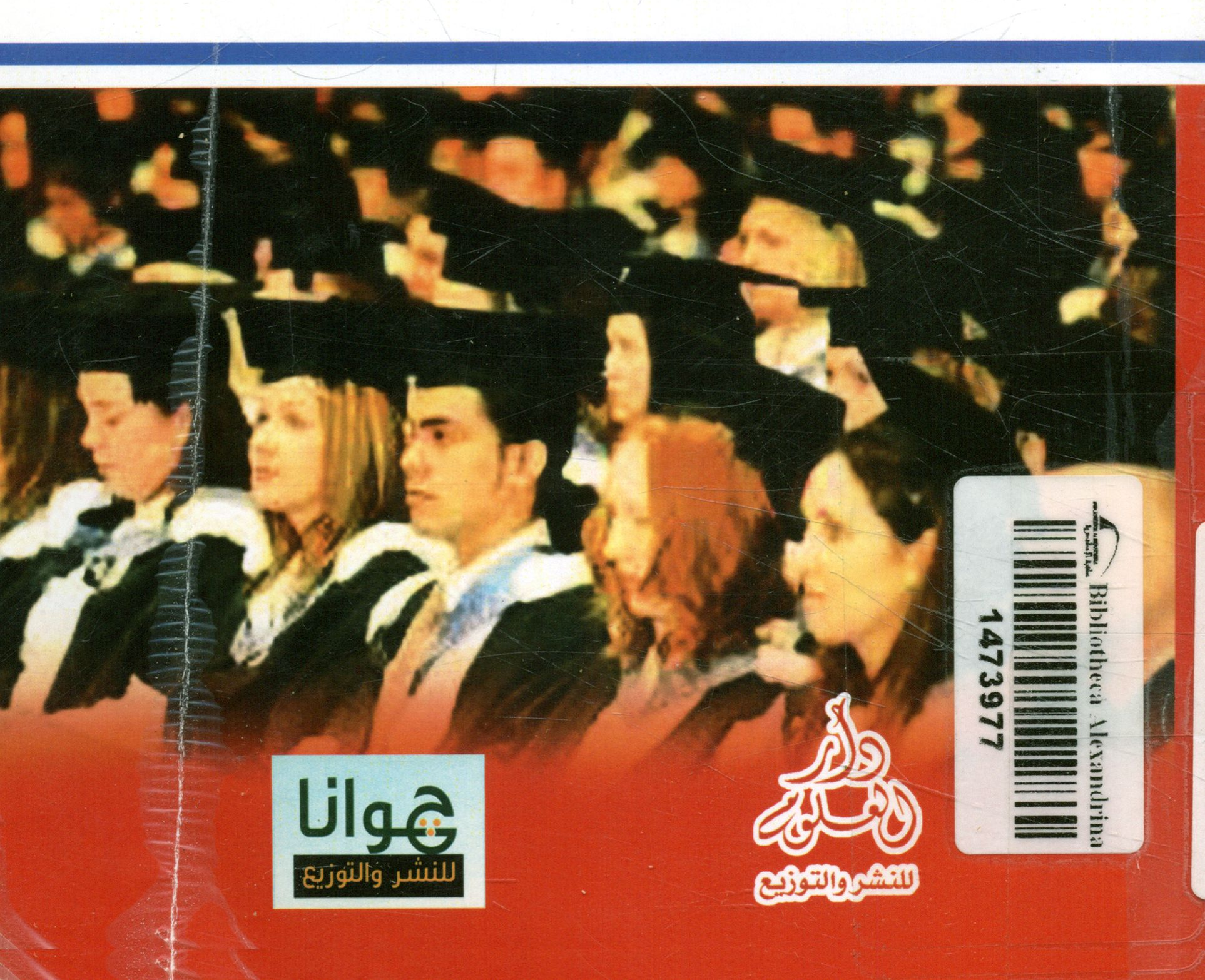
اتجاهات حديثة فى التعليم الجامعى

تأليف

أ.د/ فتحى عبد الرسول محمد



اتجاهات حديثة
فى التعليم الجامعى

أ.د / فتحى عبد الرسول محمد

اسم الكتاب : اتجاهات حديثة فى التعليم الجامعى

إعداد :أ.د/ فتحى عبد الرسول محمد

الناشر : دار جوانا للنشر والتوزيع

جوانا للنشر والتوزيع

العنوان : 99 أبراج الأمل

الاوتستراد – المعادى

ت : 01003182615

البريد الالكترونى
Dargwana2050@yahoo.com

رقم الايداع : 25585/ 2014

الترقيم الدولى: 978 977 6469051

الموزع : دار العلوم للنشر والتوزيع

دار العلوم للنشر والتوزيع

العنوان : 29 شارع 9 – المعادى

ت : 02/2359318

ت : 01226122212

البريد الالكترونى
daralaloom@hotmail.com

الموقع الالكترونى
www:dareloloom.com

عبد الرسول ، فتحى

اتجاهات حديثة فى التعليم الجامعى / فتحى عبد الرسول . –
القاهرة : دار جوانا للنشر والتوزيع ، 2014

ص ، سم .

تدمك 9789776469051

1– التعليم الجامعى

ج– العنوان

378

طبعة 2015

الفهرس

مقدمة

يعد التعليم الجامعي من المقومات الأساسية والرئيسية لأي دولة حيث أنه يحتل قمة الهرم التعليمي، ومن هنا أولت جميع الدول اهتمامها به، كما تحرص على إنشاء مؤسساته من وقت لآخر وتحرص على تطويره والارتقاء بمستواه، إيماناً منها بأهمية الدور الذى يلعبه هذا التعليم في النهوض بالتنمية في مختلف مستوياتها وبالتالى رقى المجتمع والنهوض به .

ويأتى هذا الاهتمام لأن التعليم الجامعي يسعى إلى إعداد القوى البشرية وتطويرها والارتقاء بمستواها باعتبار أن العنصر البشري ثروة بشرية لا يستهان بها، فعلى قدر ما يقدم له من إعداد وتنمية لمعارفه وتطوير مهاراته وخبراته يكون عطاؤه وإنتاجه وبالتالى يزداد وزنه وقيمته .

كما يساهم التعليم الجامعي في إعداد الباحثين والعلماء الذين يعتبرون دعامة رئيسية من دعائم المجتمع، هذا بالإضافة إلى إسهامه في حل مشكلات المجتمع والبيئة التي يوجد فيها، فالتعليم الجامعي لا يعيش بمعزل عن المجتمع الذى يوجد فيه، وإنما يتفاعل معه وبالتالى فهو يعمل في ضوء احتياجات المجتمع وفى ضوء احتياجات التنمية .

ولكن رغم هذه الأهمية فإن التعليم الجامعي يواجه العديد من المتغيرات التى يجب أن يواجهها منها ازدياد المعرفة والتطور التكنولوجى، هذا بالإضافة إلى العديد من المشكلات التى يعانى منها التعليم الجامعي والتى تتمثل في غياب التنسيق بين الجامعة وسوق العمل، وانفصال البحث العلمى عن المشكلات المجتمعية والحياتية، كما أنه يعانى من الإقبال المتزايد من الطلاب وارتفاع تكلفة الطالب مما ترتب عليه هدر الكثير من الموارد في الجامعات .

من هنا ظهرت العديد من الآراء التى تطالب بضرورة تطوير التعليم الجامعي من أجل التغلب على مواجهة الكثير من المشكلات وأيضاً لمواكبة التغيرات العصرية الحادثة، كما طالبت العديد من المؤتمرات والندوات بضرورة تطوير التعليم الجامعي .

واستجابة لهذه الآراء وتوصيات المؤتمرات ظهرت العديد من الاتجاهات الحديثة لتطوير التعليم الجامعي .

من هنا جاء هذا الكتاب فى تسعة فصول، حيث تناول الكاتب فى الفصل الأول التعليم الجامعى من حيث مفهومه وأهدافه وسماته ووظائفه.

أما الفصل الثانى فقد تناول التعليم الجامعى بنظام الساعات المعتمدة من حيث مفهومه والأسس التى يقوم عليها وأهدافه ومتطلبات وخطوات تطبيق نظام الساعات المعتمدة، وأخيراً تقويم التعليم الجامعى بنظام الساعات المعتمدة.

أما الفصل الثالث فتناول اتجاهات نحو استحداث أنظمة تعليمية جديدة.

وتناول الفصل الرابع الاتجاه إلى التعليم الجامعى عن بُعد من حيث مفهومه وأسباب الأخذ به وأهميته: شروطه، متطلباته، تقييم التعليم عن بُعد.

وتناول الفصل الخامس الاتجاه إلى نظام التعليم الجامعى المفتوح من حيث مفهومه، مبرراته، خصائصه، أهدافه، أهميته، إيجابياته وسلبياته ومعوقاته.

وجاء الفصل السادس عن الاتجاه إلى التعليم الجامعى عبر الإنترنت، وتناول مفهوم الإنترنت وأهمية وفوائد استخدامه فى التعليم، الجامعة الافتراضية، أهدافها، وأهميتها وخصائصها، ومتطلباتها وتقييمها.

وتناول الفصل السابع اتجاهات نحو استحداث أنماط جامعية حديثة، جامعة البحوث، الجامعة الخاصة، المنتجة، المتنوعة الأغراض، الشاملة، التخصصية، الاستثمارية.

وتناول الفصل الثامن اتجاهات نحو تبنى مفاهيم حديثة للتعليم الجامعى مثل التعليم الجامعى المستمر، التعليم الجامعى للجميع، الاتجاه العالمى.

أما الفصل التاسع فقد تناول الاتجاهات الحديثة لتطوير الهيئة الأكاديمية من حيث الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس والتنمية المهنية.

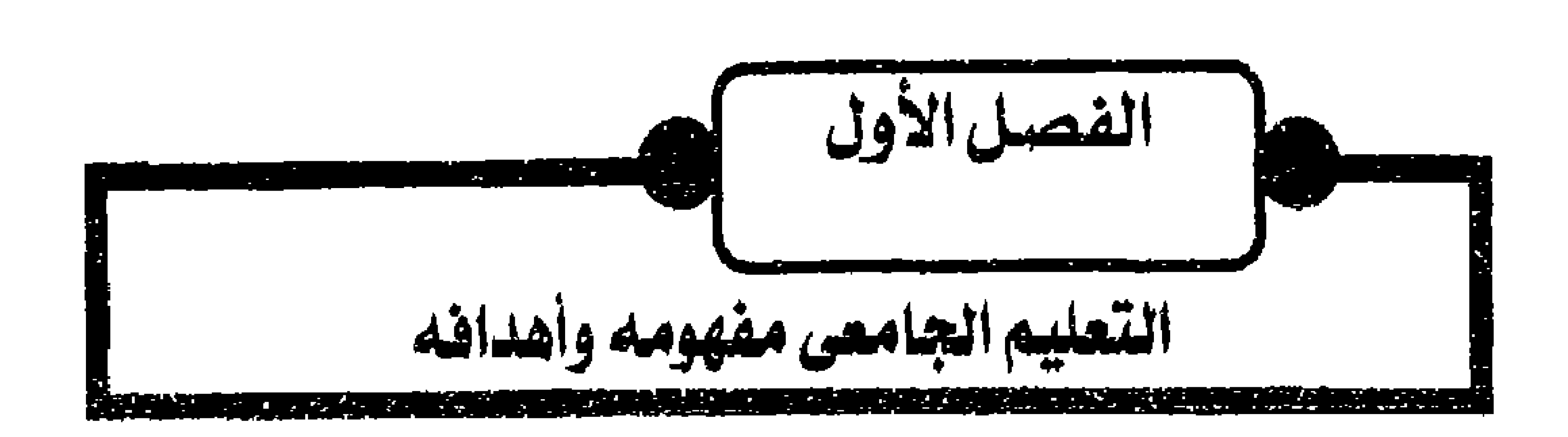
أرجو أن ينفع الله بهذا الكتاب أبناؤنا الطلاب والباحثين المهتمين بالتعليم الجامعى.

والخير أردت وعلى الله قصد السبيل.

د/ فتحى عبد الرسول محمد

أستاذ أصول التربية

بكلية التربية بقنا



مفهوم الجامعة :

المتتبع لمفهوم الجامعة يلاحظ أن الجامعة منذ إنشائها لم تحمل اسم جامعة وإنما نشأت تحت مسميات مختلفة مثل ***Guild*** وتعنى نقابة أو ***Natation*** وتعنى عشيرة أو ***Studium*** وتعنى مكان الدراسة تم تطورت هذه المسميات واندمجت فيما بعد تحت مسمى تنظيم جديد هو ***Faculty*** وهو مماثل تقريبا لمسمى كلية، وقد صنفت هذه التنظيمات حسب التخصصات العلمية مثل ***Faculty of arts*** ، أو ***Faculty of law*** أو ***Faculty of medicine*** وغير ذلك، وفى منتصف ق١٥ الميلادى ظهر فى أوربا مصطلح جامعة ***University***، وكان يقصد به التعبير عن مجموعة ***Faculties*** يضمها تنظيم إدارى وأكاديمى واحد.

لهذا يوجد العديد من التعريفات للجامعة فيعرفها قاموس أكسفورد بأنها مؤسسة تربوية توفر التعليم وتيسر البحث فى العديد من فروع المعرفة المختلفة وتمنح الدرجات العلمية.

وإذا رجعنا إلى كلمة جامعة فى اللغة الانجليزية ***University*** نجد أنها تدل على الجامعة بمفهومها الحديث، كما تدل على المجموعة وأيضاً الجماعة وكل هذه تعطينا معنى الاجتماع لغرض معين.

أما فى اللغة العربية فكلمة جامعة تشير إلى اسم فاعل من جمع، ولو نظرنا إلى الجامعة على أنها مؤسسة تربوية معاصرة لوجدناها تحمل من لفظ اسمها معنى كبيرا فهى تجمع الأشخاص والأعمال ووظائف شتى، وكلمة جامعة فى حد ذاتها تغنى مكان اجتماع الناس، وبمعنى أداء الشئ جماعيا.

كما عرفت الجامعة بأنها تلك المؤسسة التي تتبنى المستويات الرفيعة من الثقافة البشرية فتحافظ عليها وتضيف إليها وتقدم من ذلك إلى الطالب، الذى يلتحق بها ما يجعل منه أنسانا مثقفا وشخصا مهنيا .

وعرفت الجامعة بأنها المؤسسة التي تلعب دوراً رائداً وإيجابياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعها المحلى وتساهم بقسط وافر ومباشر فى تحقيق الرفاهية لبنى البشر فى المنطقة التي تتواجد فيها، فهى إحدى الركائز الأساسية التى تعتمد عليها المجتمعات المعاصرة والإنسانية كلها في تحقيق آمالها في التقدم والرخاء .

كما عرفت بأنها هى تنظيم مكون من عدة عناصر أساسية هى الكليات والمعاهد التابعة لها ، وأنها تقوم بتحقيق هدف أو أهداف محددة باستخدام مجموعة من الموارد والامكانات المتاحة ، كما أنها تُعد إحدى المؤسسات الرائدة في المجتمع .

وعرفت بأنها هى المؤسسة التربوية التعليمية العليا التى تهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة لها والتى تزود خطط التنمية القومية بالعناصر البشرية اللازمة لها ، وتنهض بالمجتمع فى المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من خلال مناهجها وبرامجها المقررة التى تقدمها لكلياتها .

وعرفت الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمى معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينه تتمثل وظائفها الرئيسية فى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة فى تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ، ومنها ما هو على مستويات الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب .

يتضح من هذه التعاريف والمفاهيم المختلفة أن الجامعة تتميز بالخصائص التالية :ـ

- أنها جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة .
- أنها جامعة لعناصر التميز فى إعداد النخبة ، واعتبار ذلك مهمة أساسية من مهامها فى المنظومة التعليمية وفى السياق المجتمعى العام .

- وهى جامعة لشتات المعارف التى لا يقتصر نموها منعزلة فى امتدادات خطيه وإنما تتلاقى وتتشابك فى متكامل معرفى بعضها مع بعض من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة وذلك من أجل السعى إلى تجسيد الحقائق والمبادئ والنظم والأفكار.
- تلتقى فيها الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التى تشاركها فى القيم والمعانى والمصائر الحياتية ومع الثقافات الإنسانية الأخرى بما يؤدى إلى إثراء حصيلة النخبة فى تعاملها مع مجتمعها فى إطار الظروف العالمية المحيطة به، وانطلاقا من معطيات واقعة وتطلعاته الحضارية.
- وهى جامعة لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنسانى المتمثلة فى مجالات الفلسفة والعلوم الأساسية والطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية ومختلف صور الآداب والفنون.
- هى ساحة لتعبئة الطاقة المكونة والمحركة لوعى المتعلم وعيا بالنفس ووعيا بمحيطه ومكوناته ووعيا بما يضطرب به العالم من حوله ووعيا بهموم الحاضر، وتحسبا لاحتمالات المستقبل ومتغيراته.
- وهى جامعة لتأثير المجتمع الذى يؤسسها، كما أنها مسئولة فى الوقت ذاته عن التأثير الايجابى فى مسيرته، ومن ثم فإنها تسعى إلى ترسيخ ثوابته وخصوصياته الحضارية المتميزه بما يدعم التماسك الاجتماعى ويوثق وشائج المواطنة ويعزز الاستقرار العمرانى، فضلا عن سعيها إلى منح مقومات الحركة والحراك فى جسم ذلك المجتمع، وإكسابه الحيوية للتطوير والتجديد بل والإسهام الفعال فى الحضارات الإنسانية الأخرى.
- وفى الجامعة يكتسب المتعلم مجموعة من القدرات العقلية والمكانات الاجتماعية ومهارات العمل وقيمه وعاداته، وفيها أيضاً يجمع الطالب بين الفهم والاستيعاب والحب للمعرفة، ومصادر الحصول على المعرفة، ونقد المعرفة والاستقلال فى بلورتها، والحكم عليها وتطبيق المعرفة واستثمارها الأمثل وتطوير المعرفة وتحديدها والإبداع فى أحد مجالاتها.
- الجامعة كذلك مجتمع بكل ما فى المجتمع الحديث من مقومات الحياة الديمقراطية من حيث توسيع مشاركة الطلاب فى تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة والطلاب، ومن خلال التنظيمات والاتحادات الطلابية، ومن خلال قنوات التواصل مع الإدارة

الجامعية فيما يتصل بهمومهم ومشكلاتهم وبالقدر الذى تتعدد فيه قنوات الحوار والتواصل وحرية التعبير وإمكانات التوافق، يوفر المجتمع الجامعى المجال الحقيقى والمناخ الصحيح للإيمان بالديمقراطية، مبادئ وممارسات ومنهج حياة.

- وفى الجامعة تلتقى جماعة الأساتذة الذين يمثلون فريقا من فرسان العلم، يتبارزون فى مجالات تخصصهم، وفى الحياة بأسلحة المعرفة والبحث العلمي، وتتكامل أسلحتهم فى معارك المعرفة، وتتألف مدارسهم الفكرية فى خدمة طلابهم تعليما وتعلما، محاضرة ومناقشة وحوارا، كما تتكامل فى خدمة مجتمعهم إنتاجا للمعرفة ونشراً لها، ومشورة وعملا فى حل مشكلاته.

أهداف التعليم الجامعى

لا يمكن للتعليم الجامعى أن يتقوقع داخل جدران الجامعة، أو أن ينفصل انفصالا تاما عن مشكلات المجتمع، حيث أصبح على الجامعة أن تكون على دراية بظروفها، كما ينبغى عليها أن تحسن احتياجاتها وتقود حركتها من أجل التنمية والتقدم، وبالتالى أصبح على التعليم الجامعى أن يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف.

أولا: من منظور قانون تنظيم الجامعات:

فقد نص قانون تنظيم الجامعات فى المادة (١) على أن أهداف التعليم الجامعى تتمثل فى: المساهمة فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى بناء وتدعيم المجتمع، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية، وتعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته ومصدر الاستثمار، وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصري وتقاليده الأصيلة، ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية، وتكفل الدولة استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعى وحاجات المجتمع والإنتاج.

يتضح من ذلك أن قانون تنظيم الجامعات يؤكد على : الارتقاء بالفكر الإنساني عن طريق البحث والحوار والمناقشات، والنهوض بالقيم الإنسانية بمختلف أنواعها سواء القيم الخلقية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وغيرها، إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة وتزويد المجتمع بهم، الحفاظ على التراث الثقافي للمجتمع، التكامل بين الجامعة والمؤسسات العلمية المختلفة، انفتاح الجامعة على المجتمع بحيث يخدم التعليم المجتمع، ويعمل على مواجهة حاجاته ومتطلباته.

ثانيا: من منظور التربويين:

تشير بعض الدراسات إلى أن أهداف التعليم الجامعي من وجهة نظر رجال التربية، تتمثل في :-

١- تنمية الكوادر القيادية في مختلف المجالات من خلال تنمية قدرات الأفراد الفكرية وإكسابهم المهارات العلمية والتقنية التي تمكنهم من قيادة حركة الثقافة والتجديد في المجتمع.

٢- إعداد المتخصصين في المهن المختلفة وتأهيلهم تأهيلا عاليا للقيام بالأنشطة الاقتصادية في قطاعات الإنتاج والخدمات المتعددة.

٣- الارتقاء بمجال البحث العلمي والقيام بمختلف أنواع البحوث وفي شتى القطاعات بهدف الوفاء بمتطلبات المجتمع وحل ما يعترضه من مشكلات.

٤- تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي للفرد، وتحقيق تطبعه الاجتماعي بما يؤدي إلى تكامل شخصيته ونمو ذاته وتعزيز انتمائه والإسهام ايجابيا في البناء الحضاري لمجتمعه.

٥- الإسهام في رفع كفاية أفراد المجتمع، وذلك عن طريق ربط الجامعة بمختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع من خلال البرامج التدريبية المختلفة بما يتناسب وحاجة أفراده ومؤسساته.

٦- تقديم الاستشارات الفنية في مختلف المجالات التي يحتاجها المجتمع من مؤسسات حكومية أو خاصة.

٧- محاولة مواكبة التغير الذي يجري من حولها، ومحاولة تكييف المجتمع له، بل ومحاولة استشفاف مستقبله والإعداد له.

٨- ترسيخ النظام والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لدفع حركة المجتمع ومسيرته نحو التقدم.

وقد وضحت لجنة كارينجى أن للتعليم الجامعى والعالى أهدافا متعددة، ويمكن توضيحها على النحو التالى:

- إتاحة الفرص التعليمية للطلاب وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف، من الواضح أن من الأدوار الأساسية التى تقوم بها الجامعة هى توفير الفرص التعليمية للطلاب من أجل تمكنهم من فهم الأبعاد المجتمعية التى يعيشون فيها، وإكسابهم العديد من الكفايات الفنية والمهنية والثقافية وتوجيههم وإرشادهم وتدريبهم مهنياً، هذا بالإضافة إلى توفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو المتطور الكلى وتمكينهم من التكيف مع مجتمعهم.

- تطوير وتنمية المعرفة وقابليات وقدرات الأفراد فى المجتمع، من المهام الكبيرة للتعليم الجامعى هى أن تعمل على تطوير وتيسير الأفكار الجديدة والحديثة والتكنولوجيا الحديثة، كما تعمل على اكتشاف وتدريب المواهب وتوجيهها لخدمة المجتمع، وتطوير وتعزيز قدرات الأفراد فى المجتمع من أجل تقدم المعرفة والفكر اعتماداً على البحث العلمى باعتباره مقوما أساسياً من مقومات المجتمع.

- توفير العدالة فى فرص التعليم الجامعى لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوى، والمقصود بتوفير العدالة فى فرص التعليم الجامعى هو توفير المساواة أمام جميع الطلاب المؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعى من حيث توفير الأماكن اللازمة لهم، وتوفير المساعدات المالية للطلاب، كما تهتم الجامعة بفئات الطلاب الذين لهم حاجات وميول خاصة، وتوفير المرونة فى المعايير المعتمدة للقبول بها.

- دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلى والفنى، أن من أبرز الأهداف التى يسعى إليها التعليم الجامعى هو توفير بيئة ثقافية تعمل على استقطاب المواهب القادرة، وتيسر لها فرص ممارسة الأنشطة الخلاقة والمبدعة فى المجالات العقلية والفنية، فمن وظائف الجامعة المحافظة على حكمة الماضى ونقلها وإنمائها والإبقاء على سجلات الماضى، وتحليلها ودعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلى والفنى، والتأكيد على استمرارية النشاط العقلى الخلاق لضمان غنى وإثراء مستودع المعرفة الإنسانية.

- تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب، من المسئوليات الرئيسية للجامعة فى المجتمع هى عملية التجديد الاجتماعى، ومن أجل أن تقوم الجامعة بهذه الوظيفة من الضرورى أن تعمل على تنمية وتطوير الفكر الناقد عند الطلاب والأساتذة من أجل أن يتمكنوا من تأدية الدور الذى يجب أن يقوموا به فى المجتمع ألا وهو دور الناقد الاجتماعى أو دور تقويم المجتمع.

أما تقرير اليونسكو فقد أكد على مجموعة هامة من الأهداف للتعليم الجامعى بالإضافة إلى تطوير المعرفة والبحث والتجديد والتدريس والتدريب وهى: تربية قادة الفكر والسياسة، والقادرين على إثراء الثقافة وتطوير رؤية المجتمع، إصلاح المجتمع وتجويده وإعداد المعلمين وتدريبهم، أن يصبح التعليم العالى مكانا للتعليم ومصدرا للمعرفة والتعلم المستمر، فهم التكنولوجيا الجديدة ومتغيرات سوق العمل، أن يمثل التعليم الجامعى المستودع الحى للتراث والثقافة وخلق المجتمع المتعلم، أن يعمل التعليم الجامعى على سد الفجوة بين الشعوب والثقافات والحد من الهجرة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الغنية، أن تعتبر الجامعات مكانا لتحسين التعاون الدولى وتنمية العلاقات والارتباط بين الدول المتقدمة والدول النامية.

يتضح من ذلك أن التعليم الجامعى يجب أن يعمل على: الاتفاق على تعريفات المهن التى تقدم من أجلها برامج التعليم والتدريب فى التعليم الجامعى، الارتقاء بالمناهج إلى مستويات عالمية. وابتكار برامج جديدة، الاهتمام بالتغيرات الطارئة والتى سوف تطرأ على سوق العمل ووضعها فى الاعتبار، التخطيط لاحتياجات المجتمع فى ضوء المتغيرات التكنولوجية الحديثة والمتطورة، الاهتمام ببعض التخصصات المختلفة فى مجالات الطاقة والاتصالات وعلوم الفضاء وعلوم البحار والعلوم الحيوية والهندسة الوراثية وعلوم المعلومات وتطبيقها فى الصحة والزراعة، الأخذ بالدراسات المشتركة بين أكثر من تخصص تحقيقا لمبدأ المرونة، وتيسيرا لانتقال القوى العاملة من مهنة لأخرى طبقا للحاجة إليها، إلمام الطلاب الذين يدرسون الدراسة العلمية والتكنولوجية إلماماً كافيا بالدراسات الإنسانية والأدبية والفنية والعكس بالعكس، التعاون الوثيق بين مؤسسات التعليم الجامعى، ومؤسسات الإنتاج، بأن تقوم هذه المؤسسات بالمشاركة فى التخطيط للتعليم

الجامعى، ومشاركة التعليم الجامعى فى توجيه نشاط هذه المؤسسات، الاهتمام بالتقنيات التربوية والاتصالية والمعرفية بأشكالها المتنوعة فى التعليم والإدارة من أجل تطوير وتحديث نظام التعليم الجامعى، المساهمة فى بناء المجتمع الواعى عن طريق تزويد أبناءه بمهارات اتصال فعالة، ومهارات استخدام الرياضيات والمنطق والتفكير الناقد، ومهارات استخدام الكمبيوتر وغيره من الأجهزة الحديثة، فهم تاريخ العالم والشئون الدولية العامة، ومعرفة جغرافية العالم، ومعرفة اللغة الأجنبية، الالتزام بالمبادئ الأخلاقية، واحترام الآخرين وتقديرهم والنظر إلى الأمور من منظور دولى.

وقد قسم بعض المربين أهداف الجامعة فى ضوء وظائفها وذلك على النحو التالى:

أولا: فيما يتعلق بالتعليم وتشمل:

- تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتى والتقويم الذاتى.
- اكتساب الطالب الاستقلالية الإبتكارية والقدرة على الإبداع.
- اكتساب الطالب القدرة على التحكم فى التغير.
- اكتساب الطالب القدرة على المشاركة فى تنمية مجتمعه.
- اكتساب الطالب الرغبة فى الاستمرار فى التعليم.
- اكتساب الطالب القدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه والقدرة على تنمية شخصيته.
- تزويد الطالب بالمعارف الإنسانية والعلمية فى حقل التخصص العلمى أو المهنى بأشكالها المختلفة المتمثلة فى الحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين والنظريات.
- تنمية التفكير العلمى لدى الطالب وتعليم التفكير وإكسابه مهارات العلم وطرقه وعملياته.
- اكتساب الطالب المهارات الأساسية المناسبة فى التخصص (أو المهنة) التى يلتحق بها.
- تنمية الاتجاهات والميول والاهتمامات ومنظومة القيم فى المجتمع لدى الطلاب.
- تنمية التربية الطلابية الجامعية لدى الطلاب مثل صقل الشخصية وتحمل المسئولية والمحاورة الديمقراطية والمبادرة والاعتماد على النفس، والقدرة على التفكير العلمى والتفكير الناقد والوعى الجامعى والتعاون، والقدرة على التجديد والابتكار والتكيف فى الحياة.

ثانيا: فيما يتعلق بالبحث العلمى، ويشمل ما يلى:-

- المساهمة فى مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها .
- الربط بين نوعية البحوث العلمية ومشكلات المجتمع المحلى .
- إجراء البحوث البيئية التى تعالج بعض المشكلات المتداخلة من خلال أكثر من تخصص .
- التعاون العلمى مع الجامعات العربية والأجنبية .
- تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على طرائق البحث وأساليبه الحديثة .

ثالثا: فيما يتعلق بخدمة المجتمع، وتشمل الآتى:-

- تدريب العاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة على الحديث فى مجال عملهم وإتاحة فرص التدريب التحويلى لهم .
- معاونة مؤسسات المجتمع المختلفة فى حل ما تواجهه من مشكلات من خلال الدراسات والبحوث العلمية .
- الانفتاح على الثقافات الإنسانية عند الشعوب الأخرى بما يسهم فى تشجيع التعاون الدولى وتدعيم فرص السلام بينهم .
- الإسهام فى حل المشكلات العالمية التى تواجه المجتمعات وتشجيع التعاون الفكرى على المستوى الدولى .
- إتاحة الفرص أمام الراغبين فى مواصلة الدراسة الجامعية فى تحقيق أهدافهم .
- تزويد الدارس أو الباحث بالمعارف والخبرات التى تمكنه من معرفة أصول ثقافته وتراثه الوطنى .

يتضح من ذلك ومن خلال الأدب التربوى والواقع أيضا أن هذه الأهداف تتسم بالآتى :-

- أن أهداف التعليم الجامعى مصاغة بأساليب وصيغ إنشائية وبالتالى فهى غير محددة وإنما فضفاضة تبتعد عن الإجرائية بشكل واضح .
- قلة الانسجام والمواءمة بين الأهداف الرسمية للتعليم الجامعى كما حددها القانون والمفكرين والأهداف التنفيذية -الإجرائية .
- ضعف الارتباط بين أهداف التعليم الجامعى والاحتياجات الاجتماعية .

- التركيز الواضح فى الجامعات على الأهداف التدريسية والبحثية من أجل الترقية للوظائف الأعلى أستاذ مساعد، أستاذ.

- ضعف الروابط التنظيمية بين الجامعة والمجتمع الناتجة عن قصور تخطيط وتنظيم وإدارة التعليم الجامعى، أو نتيجة لانعدام الثقة بين المسئولين عن الهيئات التنفيذية لمؤسسات المجتمع والجامعيين.

- ضعف الطلب الفعال للخدمات الاستشارية الجامعية وهذا يرجع إلى عدم اعتناق المنهج الفكرى العلمى كأسلوب لمواجهة حاجات المجتمع ومشكلاته.

سمات التعليم الجامعى الناجح :

يعتبر التعليم الجامعى ناجحا إذا حقق العديد من النتائج المفيدة، وأيضاً إذا حقق وظائفه المنوطة به، هذا بالإضافة إلى الاستفادة التى حصل عليها الطالب وتحقيقها فى حياته المستقبلية، ومن أجل أن يكون التعليم الجامعى ناجحا محققا لأهدافه ووظائفه يجب أن تتوفر فيه بعض السمات، والتى تؤكدها بعض الدراسات وهى :

الاحترام الشخصى :

من الأمور الأساسية للتعليم الجامعى الناجح والتى يجب أن يضعها عضو هيئة التدريس فى اعتباره هو أن يكون متمتعا باحترامه لذاته من غير إفراط وأن يكون متمتعا باحترام طلابه له، ومن الواضح أن احترام الطلاب لأساتذتهم يزداد عمقا إذا احترم الأساتذة أفكار طلابهم ومناقشتهم وآرائهم دون التقليل من هذه الآراء، وأيضا يزداد احترام الطلاب لأساتذتهم إذا اهتموا بمشكلاتهم وساعدوهم على وضع حلول لها.

الثقة بين عضو هيئة التدريس والطلاب :

من الواجب أن تكون هناك ثقة متبادلة بين عضو هيئة التدريس وطلابه، بمعنى أن يثق عضو هيئة التدريس فى قدرات طلابه وإمكانياتهم واستعداداتهم، وألا يفرق عضو هيئة التدريس بين طلابه فى المعاملة، ولا يجامل أحداً منهم، وفى نفس الوقت أن يثق الطلاب فى أستاذهم من حيث كفاءته وإلمامه بجوانب المنهج الذى يقوم بتدريسه، كما يجب أن يثق الطلاب فى دقة أستاذهم عند تقدير درجات الامتحانات ودقته فى التصحيح.

حماس عضو هيئة التدريس :

من أساسيات التعليم الجامعي الناجح أن يتمتع عضو هيئة التدريس بحبه للمنهج الذى يقوم بتدريسه ، وأن يكون متحمسا للقيام بهذه المهمة ، وأنه يقوم بهذا العمل من منطلق تقديم المعلومات لطلابه عن حب وليس من قبيل تأدية الواجب فقط حتى يصل بطلابه إلى أعلى درجات الحب للمنهج الذى يقوم بتدريسه .

الالتزام :

من الأمور الأساسية للتعليم الجامعي الناجح ، التزام عضو هيئة التدريس بالحضور فى مواعيده المحددة ، واحترامه الشديد للمواعيد ، وأيضا تقديره الكامل لقيمة الوقت ، ويجب على عضو هيئة التدريس ألا يبدأ أو ينهى المحاضرة قبل الميعاد المحدد لها حتى يساعد على تعليم طلابه على المواظبة واحترام الوقت ، كما يجب على عضو هيئة التدريس عدم الاعتذار عن ميعاد المحاضرة إلا لسبب قهرى ، أو عند الضرورة القصوى ، ومن الأفضل عند اعتذار عضو هيئة التدريس أن يكون قبل ميعاد المحاضرة بفترة كافية .

إعداد المحاضرة :

يجب على عضو هيئة التدريس أن يقوم بإعداد المحاضرة التى سيقوم بإلقائها إعداداً جيدا مهما كان تمكنه من المعلومات ، حتى لا يتردد أثناء المحاضرة مما يترتب عليه عدم ثقة الطلاب فى قدراته .

الاستعانة بالوسائل المتعددة :

يجب على عضو هيئة التدريس أن يستعين بالعديد من الوسائل كالوسائل السمعية والبصرية والتجارب التوضيحية لأن هذا يساعد على فهم الطلاب وزيادة استيعابهم للمعلومات ، هذا بالإضافة إلى القضاء على الرتابة والملل عند الطلاب .

استخدام أسلوب المناقشة :

من الملاحظ أن معظم أعضاء هيئة التدريس يتبعون أسلوب المحاضرة فى التدريس ، وبالرغم من بعض الفوائد التى يجتنيها الطلاب من المحاضرة إلا أن كثيرا منهم لا يمكنه استيعاب الموضوع كاملا وفهم كل جوانبه ، من هنا تأتى أهمية استخدام عضو هيئة التدريس لأسلوب

المناقشة فى التدريس لأنه يساعد على أن يكون الطلاب أكثر إيجابية لموضوع المحاضرة، وأكثر استيعابا .

مراعاة مستوى الطلاب :

يجب على عضو هيئة التدريس أن يراعى أن يكون تدريسه مناسبا لمستوى الطالب المتوسط فى الذكاء ، وليس الطالب المرتفع الذكاء فقط ، بمعنى أن يكون أسلوب التدريس مناسبا لجميع الطلاب ، لأن هذا يشجعهم على زيادة التحصيل ، والاستزادة من المعلومات ، وبالتالى الحصول على نتائج مرتفعة والنهوض بمستوى الطلاب المتوسط والوصول بهم إلى أفضل مستوى ممكن .

وظائف التعليم الجامعى :

تشير أدبيات التربية إلى تنوع وتباين وظائف التعليم الجامعى فقد أشارت إحدى الدراسات إلى وضع قائمة بعشر وظائف رئيسية يجب على الجامعات أن تؤديها وهى :

- المساعدة فى توفير احتياجات المجتمع من القوى البشرية .
- توفير تعليم وتدريب بمواصفات رفيعة المستوى .
- تقوية حدة التنافس فى النظام الاقتصادى .
- توفير آليات لفرز الراغبين فى الوظائف رفيعة المستوى .
- المساهمة فى تحقيق الحراك الاجتماعى .
- تقديم الخدمات المختلفة للمناطق والمجتمعات القريبة المحيطة بها .
- عمل نماذج أو أمثلة لسياسات وطنية متنوعة .
- إعداد الأفراد لتولى الأدوار القيادية فى المجتمع .
- توفير تعليم عال بعد التعليم الثانوى
- مواصلة البحوث والرقى العلمى .

وترى إحدى الدراسات أن وظائف التعليم الجامعى تتمثل فى :

- تزويد القطاع الاقتصادى بحاجته من العمال المهرة .
- تثقيف أفراد المجتمع .

- دراسة الثروات الوطنية الطبيعية والبشرية وتحديد أفضل الطرق لاستثمارها .
- حفظ التراث الوطنى والكشف عن الأصيل والجميل منه .
- الاهتمام بتعميق فهم الحق والخير والجمال فى نفوس المواطنين .
- تشجيع الإبداع الثقافى فى كافة الميادين .
- المساهمة فى إنماء المعرفة وتقدم العلوم .
- تأهيل المواطن للعمل المنتج .
- بث الروح العلمية فى المواطن .
- حفظ أمن الوطن الاقتصادى والاجتماعى والعسكرى .

وهناك من يرى أن الوظائف الرئيسية للتعليم الجامعى تتمثل فى :

- إعداد القوى البشرية .
- البحث العلمى .
- التنشيط الثقافى والفكرى العام .

ويرى كومبز فى كتابه أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، أن هناك ثمان وظائف للجامعة ، وهى أنها تساعد على : ترسيخ نمو المعاهد التعليمية فى البلدان النامية وفى حاجاتها وظروفها ، تصميم وتنمية تخطيط النظم التعليمية وتنفيذها ، وخلق طرق تعليمية جديدة ومحتوى للدراسة ونظم تلائم حاجات كل مجتمع وموارده ، تنمية قدرات البحث فى المناطق النامية حول مشكلات لها أولوية ، الحوار بين الجامعات فى الدول النامية والجامعات فى الدول الصناعية لتداول المعرفة والخبرة وأفكار التقدم العلمى ، القيام بدور قيادى فى التجديد التعليمى على جميع المستويات لحل المشكلات بطرق إبداعية ، التعاون بين الدول الصغيرة والمتجاورة فى المناطق النامية لإيجاد تسهيلات تعليمية وإدارتها ، تقليل هجرة العقول من البلاد النامية ، إقامة ترتيبات وعلاقات بين الجامعات وتيسير التعاون بين العلماء فى البلدان الصناعية المختلفة لتحقيق تقدم علمى وتنموى .

تقترح إحدى الدراسات وظائف التعليم الجامعى فى الآتى :

⇐ الوظيفة الاقتصادية .   ⇐ الوظيفة التعليمية .

⇐ الوظيفة الثقافية .　　　　⇐ الوظيفة التنموية .

وتشير موسوعة البحث التربوى إلى أن وظيفة الجامعة تتمثل فى :

⇐ التعليم .　　　　⇐ البحث .　　　　⇐ الخدمة العامة .

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه على الجامعة ضرورة القيام بالوظائف التالية :

⇐ التعليم .　　　　⇐ البحث العلمى .

⇐ خدمة المجتمع والبيئة بمعانيها المتفاوتة والمتغيرة .

وتشير إحدى الدراسات التى أجريت على التعليم الجامعى المصرى أن ما تقدمه الجامعة يتم من خلال تحملها مسئولية المعرفة ، ويمكن النظر إلى هذه المعرفة من جوانب ثلاثة هى :

- الجانب الأول : ويتعلق باكتشاف المعرفة وهو وظيفة البحث العلمى فى الجامعة .
- الجانب الثانى : ويتعلق بنقل المعرفة وهذا النقل يمثل رسالة التعليم فى الجامعة .
- الجانب الثالث : ويتعلق بتطبيق المعرفة فى المجالات المختلفة وهو ما يمثل رسالة الجامعة التى تضطلع بها نحو الخدمة العامة للمجتمع .

يتضح من ذلك أنه رغم تعدد الآراء وتنوعها بشأن وظائف التعليم الجامعى إلا أن هناك اتفاقا بين هذه الآراء على أن وظائف التعليم الجامعى تتحدد فى التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع .

الوظيفة الأولى : التعليم

تعد عملية التعليم إحدى الوظائف التى تقوم بها الجامعة من أجل الإسهام فى تنمية الأفراد تنمية متكاملة وشاملة ، فالتعليم الجامعى يهدف إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها وإعداده للعمل المستقبلى من خلال تحصيله للمعرفة وتكوين الاتجاهات الجديدة والجيدة عن طريق الحوار والتفاعل وتوليد المعرفة والعمل على تقدمها .

فالتعليم الجامعى تقع على عاتقه مهمة أساسية وهى تعليم الطلاب كيف يفكرون ، وكيف يوظفون ما تعلموه فى الحياة ، وتعليمهم الاعتماد على الذات ، وزيادة الثقة بالنفس والشعور بالمسئولية والانجاز والمبادأة ، ومحاكمة الأمور عقليا والاستمرار بالتعليم الذاتى ، وبالرغم من أهمية التعليم الجامعى إلا أنه أصبح عملية تقليدية وذلك فى ضوء الإقبال للأعداد المتزايدة

على الجامعات ، والأعداد الكثيرة من الطلاب فى قاعات المحاضرات ، وأصبح التعليم يقوم على المحاضرات النظرية ، وارتبط بالامتحانات التى تقوم على الحفظ والاستظهار دون الاهتمام بتوظيف المعرفة وتحديثها وإنتاجها ، الأمر الذى ترتب عليه ضعف مخرجات التعليم الجامعى التى تميزت بارتفاعها من حيث الكم وانخفاضها من حيث الكيف .

لهذا من أجل أن يقوم التعليم الجامعى بهذه الوظيفة بشكل جيد مراعاة الآتى :

— توفير عضو هيئة التدريس المعد إعداد جيدا سواء الإعداد العلمى (التخصصى) والإعداد البحثى والإعداد المهنى ، وأن تتوفر فى شخصيته العديد من الصفات التى تؤهله لهذه المهنة وله فلسفته ونظرياته ومتمتعا بأخلاقيات المهنة .

— انتقاء الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى من حيث مراعاة قدراتهم وميولهم واهتماماتهم واستعداداتهم ودافعيتهم بالنسبة للكلية والتخصص الذى يرغبون الالتحاق به ، هذا بالإضافة إلى مراعاة مشكلاتهم وخلفياتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

— المنهج الجامعى الجيد (والذى يشمل الخطط والبرامج الدراسية) يجب أن يراعى فيه مدى مناسبته مع التخصص العلمى ، مراعاة حاجات الطلاب ، مراعاة متطلبات المجتمع ، مراعاة مدى مناسبة الخطة الدراسية من حيث الأهداف والمحتوى والخبرات التعليمية والأنشطة والتقويم لتحقيق الأهداف الجامعية .

— الإدارة الجامعية الحديثة التى تستطيع تهيئة المناخ الجامعى الملائم والمناسب ، والعمل على توفير الإمكانات المادية التى تساهم فى النهوض بالتعليم الجامعى .

ويؤكد ذلك ما أوصت به بعض الدراسات إلى أنه للارتقاء بالتعليم الجامعى يجب مراعاة الآتى : المراجعة المستمرة للبرامج الموجودة بالجامعات ، وضرورة تقييم هذه البرامج من حيث مناسبتها لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته ، إضافة برامج جديدة تستجيب لتعدد التخصصات المختلفة ، وفروع المعرفة ، وتستجيب للتطور التكنولوجى المعاصر ، الاهتمام بالتعلم النشط ، واعتبار الطالب مركز العملية التربوية والتعليمية ، والتعلم التعاونى ، وتكوين مجتمعات للتعلم ، ودمج التكنولوجيا فى التعليم الجامعى ، عدم الاقتصار على الامتحانات كأسلوب أوحد للتقويم ،

لكن يجب إدخال أساليب تقويمية معاصرة ومتنوعة مثل تجريب واستخدام التقويم القائم على الأداء، والتقويم الذاتى وغيره من أساليب التقويم التي تقيس عمليات عقليه عليا، دعم برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وإتاحة الفرصة لهم للتعلم والنمو المهنى، توفير مصادر تربوية حديثه ومتعددة، ونظم معلومات مناسبة لكل تخصص، ومساعدة الطلاب على التعلم من مصادر متنوعة.

كما تشير بعض الدراسات إلى أنه من أجل تحقيق تعليم جامعى جيد من الضرورى أن يعمل هذا التعليم على: تنمية الطلاب تنمية جسمية وعقلية واجتماعية ووجدانية وثقافية بقدر ما تسمح به إمكانات كل منهم، ومساعدتهم على التخلص من الحفظ والتلقين وإكسابهم الإبداع والابتكار، تقديم المفاهيم والمعلومات والمهارات الخاصة بأساسيات العلوم والآداب والتكنولوجيا الحديثة، وما يستجد فيها من تطورات حديثة وتطبيقات عملية، مساعدتهم على اكتساب المهارات الخاصة بكل من التعليم الذاتى، واستخدام شبكة المعلومات، والقراءة السريعة، والتلخيص الوافى، والعرض الكافى، والابتكار، التعبير باللغة العربية الفصحى، ولغة أجنبية واحدة على الأقل، استخدام التفكير العلمى فى حل المشكلات، وفى اتخاذ القرارات، استخدام التفكير العلمى أيضا فى كيفية التخطيط للمستقبل، التطوير المستمر للمهارات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس، ونظم الدراسة وخططها ومناهجها، نظام القبول ونظام التقييم، إكسابهم مهارات الحوار والمناقشة، إكسابهم مهارات العمل التعاونى، إكساب الطلاب التمسك بهويتهم وانتمائهم، إكسابهم مهارات احترام الرأى الأخر، إكسابهم المحافظة على البيئة التى يعيشون فيها والعمل على النهوض بها، نشر ثقافة التعامل مع المستقبل استشرافاً له واستعدادا لمتطلباته، التطوير المستمر لمستوى الأداء فى مراكز الخدمات التعليمية المساعدة مثل المكتبات ومصادر المعلومات ومراكز الأنشطة الطلابية المختلفة سواء العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والسياسية، والعمل على تبادل الخبرات فى مختلف مجالات التعليم بصفة خاصة، ومجالات العمل الجامعى بصفة عامة مع الجامعات والمؤسسات المتخصصة الأخرى.

الوظيفة الثانية: البحث العلمى

لقد كان اهتمام الجامعة منذ نشأتها موجها إلى التدريس، وحتى بداية القرن العشرين، وكان ينظر إلى عضو هيئة التدريس على أنه معلم فى المقام الأول ولا علاقة له بالبحث، وكان معيار تميز الأستاذ الجامعي هو كفاءته وفاعليته فى قاعات الدرس، وما تعلمه طلابه منه من علم وفكر وأخلاقيات.

لكن فى الوقت الحالى لم يعد التدريس الوظيفة الأساسية للجامعة كما كان من قبل، وإنما هناك اهتمام واضح بالبحث العلمى باعتباره عاملا هاما فى تطوير المعرفة وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، فإجراء البحوث فى الجامعات أصبح طريقا هاما لرفع مستواها العلمى وسبيلا لزيادة المعرفة الإنسانية وتطورها.

وهذا ما أكدته بعض الدراسات من أن البحث العلمى يحتل مكانه هامة للأسباب التالية: أنه عامل أساسى فى إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها، أنه أساس المكانة والتميز، ومن خلال البحث العلمى تتفاضل الجامعات، أنه أساس ترقيه وتميز عضو هيئة التدريس الجامعي، أنه يمثل موردا حيويا لتمويل الجامعات، أنه أحد مداخل التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، هذا بالإضافة إلى أنه توجد علاقة وطيدة بين التدريس والبحث العلمى فالبحث العلمى يخدم التدريس، ويعمل على زيادة مهارة عضو هيئة التدريس ويساعده على حل ما يعترضه من مشكلات، من هنا يمكن القول أن التدريس هو نشاط بحثى.

ولكن رغم أهمية وظيفة البحث العلمى للجامعة إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك العديد من العقبات والمشكلات التى تواجه هذه الوظيفة للجامعة من هذه المشكلات: كثرة الأعباء التدريسية والإدارية التى يقوم بها عضو هيئة التدريس، قلة حضور أعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية المتخصصة، وما يترتب عليه من اكتساب الباحث للعديد من الخبرات المهنية العلمية الحديثة، قله تطوير قدرات الباحثين لمواكبة التقدم العلمى والتكنولوجي، قله المواد والأجهزة والمستلزمات اللازمة لانجاز البحوث، قله توافر العمالة الفنية، وضعف كفاءتها لصيانة الأجهزة المستخدمة فى البحوث العلمية، قله توافر المراجع والدوريات والمجلات العلمية

المتخصصة، طول فترة نشر البحوث العلمية، عدم توافر الميزانية اللازمة لانجاز البحوث العلمية، ضعف الدعم المالى من المؤسسات المستفيدة من البحوث العلمية.

وبقراءة متأنية فى الأدب التربوى يلاحظ أن هناك الكثير من الباحثين وأيضا هناك بعض المؤتمرات وضحت أن هناك العديد من المعوقات والمشكلات التى تواجه البحث العلمى فى الجامعة، نوردها فيما يلى:

فقد توصلت بعض المؤتمرات إلى أن هناك مجموعة من المشكلات التى تواجه البحث العلمى فى الجامعة من أهمها: ضعف الميزانية الموجودة للبحث العلمى، النقص فى المراجع العلمية ومصادر المعرفة اللازمة، وعدم توافر الوقت الكافى لإجراء البحوث، هجرة الكفاءات العلمية، عدم توفر المناخ العلمى الذى يشجع على البحث العلمى، مشكلات النشر العلمى والتحكيم للبحوث، عدم تبلور سياسة وطنية للبحث العلمى.

وأشارت وثائق المؤتمر القومى الأول لتطوير منظومة البحث العلمى إلى أن هناك بعض المعوقات التى تواجه البحث العلمى من أهمها: ضعف الإمكانات المادية التى يجب توافرها للباحثين، عدم توفر الخدمات الأساسية أو صعوبة الحصول عليها، سياسة وأسلوب التعليم المتبعة والتى تعتمد على التلقين وليس الإبداع والابتكار، الجهاز الحكومى البيروقراطى الذى يتحكم فى مقدرات البشر، ويعوق أى تطور جديد (الروتين الإدارى، المشكلات المالية).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن هناك العديد من المعوقات التى تواجه البحوث العلمية من أهمها: غياب السياسة البحثية على المستوى القومى ومستوى المؤسسات البحثية، الانفصال بين مؤسسات البحث العلمى ومؤسسات التطبيق، ضعف ارتباط الأبحاث بمشكلات المجتمع واحتياجاته، وجود بعض القيود على الحرية الأكاديمية للباحثين، صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للبحث العلمى، نقص المراجع العلمية الحديثة والمتخصصة، زيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس المشرفين علي البحوث والدراسات، نقص خبرة الباحثين فى استخدام الأساليب الحديثة للحصول على المعلومات اللازمة للبحث، نقص المخصصات المالية اللازمة لتمويل البحوث العلمية.

وتوصلت بعض الدراسات أيضا إلى أن هناك العديد من الصعوبات والمشكلات التي تواجه البحث العلمي من أهمها : الأمية في الوطن العربي ، تخلف المجتمع وانتشار الفقر والأمراض ، ضعف الطلب على البحث العلمي ، تخلف الحياة الاجتماعية ، ضعف القيادات العلمية والإدارية والمالية ، قصور المعدات والأجهزة والمواد اللازمة للعمل البحثي ، تواضع حجم التعليم العالي والبحث العلمي ، ضعف التكوين العلمي للباحث .

وأشارت بعض الدراسات إلى وجود الكثير من المعوقات التي تواجه البحث العلمي من أهمها : ضآلة الدخل المادي الذي يعاني منه الباحثون عند بداية تعيينهم في مراكز البحوث والجامعات الأمر الذي يترتب عليه التأثير النفسي على الباحثين مما يقلل من تركيزهم في تطوير أبحاثهم نظرا لما يواجهونه من ظروف اجتماعية صعبة نتيجة لضآلة الدخل المادي ، كثرة عدد الباحثين مما يترتب عليه ظهور الصعوبات الخاصة باستخدام المعامل والأجهزة المستخدمة في الأبحاث ، قلة وجود الحوافز والتقديرات الأدبية التي تقدم للباحثين بعد الانتهاء من دراستهم وأبحاثهم مما لا يساعد على استمرارية تطوير هذه الأبحاث ، الصعوبات التي يواجهها الباحث عند زيارته للمكتبات العلمية ومراكز الأبحاث لتجميع المعلومات والبيانات المطلوبة ، يواجه الباحثون مشكلة كبيرة بالنسبة لصعوبة حصولهم على البيانات اللازمة لإعداد الأبحاث العلمية وهذا يرجع إلى سلبية بعض الجهات والهيئات المعنية في تسهيل إمدادهم بهذه المعلومات ، عدم وجود قاعدة بيانات شاملة بموضوعات الرسائل المقدمة مما يترتب عليه وجود مشكلة تكرار الرسائل العلمية مما يؤدي بالباحث المبتدئ إعداد بحثه الذي اختاره ويتضح بعد ذلك أنه مسجلا باسم آخر من قبل ، فقدان روح الفريق والتعاون بين الباحثين في المراكز البحثية المختلفة ، وبالتالي لا يتم تبادل الأفكار والبيانات بالرغم من أن موضوعات البحث تكون أحيانا متقاربة لمجموعة من الباحثين ، لذلك فإن مناخ العمل في هذه المراكز لا يكون مشجعاً لهؤلاء الباحثين ، تأخر عملية التحكيم من قبل المحكمين حيث أن التحكيم يستغرق وقتا طويلا للانتهاء من عملية التحكيم ، تعمد بعض المشرفين على الرسائل العلمية وتعنتهم مع الباحثين ويرجع ذلك لأسباب قد تكون شخصية مما يؤثر سلبا على إنتاجية البحث ومعنويات الباحث ونفسيته .

وقد وضحت إحدى الدراسات أن هناك العديد من المعوقات والمشكلات التى تواجه البحث العلمى فى مصر، من أهمها: غياب بعض السياسات الهامة واللازمة أولاهما غياب سياسة علمية بحثية حقيقية غير خاضعة للتغيرات السياسية، ثانيهما غياب سياسة واضحة للدراسات العليا والبحوث داخل الجامعة الواحدة، وضعف التنسيق بين الكليات والأقسام المتناظرة والمدارس العلمية القائمة على مستوى الجامعات وبينها وبين مراكز البحث العلمى الأخرى، قلة الاهتمام بتكوين فرق بحثية متكاملة ومتعاونة، وشيوع البحوث الفردية، قلة الاهتمام بالمجالات الحديثة فى مجال الدراسات العليا والبحوث العلمية، ضعف مستوى طلاب الدراسات العليا لغوياً، هذا بالإضافة إلى عدم إتقان معظم الطلاب بالدراسات العليا لمهارات البحث العلمى، عجز الموارد المالية المخصصة للبحوث والدراسات العليا وعدم كفايتها. الأمر الذى ترتب عليه استهلاك الموارد المحدودة والمخصصة لعملية التعليم فى غير الأغراض المخصصة لها، وما ينتج عنها من تأثير سلبى على مستوى التعليم خاصة الدراسات العملية والتطبيقية، قلة اهتمام الجامعة بمؤسسات الإنتاج والعكس نظراً لضعف العلاقة بينهما. ومن المؤشرات التى تدل على ذلك قلة ارتباط كثير من البحوث العلمية بالمشكلات الحقيقية للمجتمع المصرى، هذا بالإضافة إلى غلبة الطابع الأكاديمى أو النظرى على عدد كبير منها، إهمال معظم أعضا هيئة التدريس مرحلة الدراسات العليا، وتركيز الاهتمام على المرحلة الجامعية الأولى مما ترتب عليه تركيز الاهتمام على الإمكانات الجامعية بالمرحلة الجامعية الأولى دون الاهتمام بمرحلة الدراسات العليا، غياب البرامج المقننة للاتصال بالجامعات ومراكز البحوث العالمية، وعقد الاتفاقات وتبادل الأساتذة، غياب نظام يحمى البحوث المتميزة من الانتشار ونقلها للمجتمع للاستفادة منها، وقلة وجود نظام يحافظ عليها ويمنعها من السرقة، سوء حالة المبانى والمعامل وقلة الاهتمام بصيانتها وتحديثها ووضع خطط دورية للإحلال والتجديد، غياب نظام جاد وموضوعى يخضع للتقييم الدورى، ويشجع على التفرغ للدراسات العليا والبحث العلمى سواء للطالب أو لعضو هيئة التدريس.

ولكى تقوم الجامعة بوظيفة البحث العلمى خير قيام لابد من مراعاة الآتى: أن توجه البحوث إلى معالجة مشكلات المجتمع ومتطلباته، وأن تكون هناك رؤية واضحة لتوجهات البحث

العلمى، العمل على توفير المناخ الذى يشجع علـى القيـام بالأبحاث ويشجع الإبداع والابتكـار البحثى، القيام بالدراسات والبحوث التـى تخدم مجـالات العمـل المختلفـة، والوصـول إلى نتـائج معرفية مفيدة لمختلف التخصصات، تشجيع البحوث البينية بين التخصصات والأقسام المختلفـة، العمل على زيادة الميزانية المخصصة للبحـوث والدراسـات، تـوفير الأجهـزة والمعـدات والأدوات الضرورية اللازمة للبحث العلمى، أن تقوم الجامعة بالاشتراك فى الدوريات والمجلات المتخصصة لتعزيز برامج البحـوث، والدراسـات المختلفـة، أن تقـوم الجامعـة بتيسير المشاركة لأعـضاء هيئـة التدريس فى المؤتمرات والندوات، العمل على إيجـاد آليـة مناسـبة للاستفادة مـن نتـائج البحـوث والدراسات وتطبيقها.

وفى هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أنه من أجل النهوض بالبحـث العلمـى ينبغـى مراعاة الآتى: اختيار الباحثين على أسس علميـة، والعمـل علـى إعـدادهم إعـداد جيداً وذلـك بمساعدتهم على اكتساب المهارات اللازمة للأداء البحثى المتميز، العمل على تنمية مهارات البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن طريق تنظيم دورات تدريبيـة دوريـة، ابتعـاث أعـضاء هيئة التدريس بصفة دورية إلى الجامعات ومؤسسات البحث العلمى المتميـزة فـى الخـارج، العمـل على تسهيل إنجاز بحوث أعضاء هيئة التدريس والعمل على نشرها، وضمان حـريتهم الأكاديميـة، العمل على توفير مراكز اتصال مناسبة بمراكز ومؤسسات البحث العلمـى المتميـزة فـى الـداخل أو الخارج العمل على توفير مصادر المعلومات الحديثـة التـى يـتم نـشرها، أن تقـوم الأقـسام العلميـة بإعداد خطط بحثية سنوية وفق خطة بحثية شاملة على مـستوى الكليـة، ثـم علـى مـستوى الجامعـة تكون جزءا من خطة البحـوث فـى المجتمـع، أن تقـوم الأقـسام العلميـة المتنـاظرة فـى الجامعـات بالتعاون فى مجال البحث العلمى، أن تعمل الجامعـات علـى تبـادل خـبرات البحـث العلمـى مـع الجامعات الأخرى ومؤسسات البحث العلمى سواء فى الـداخل أو الخـارج، الإسـهام فـى إنتـاج العلـوم والتكنولوجيـا الحديثـة التـى تحتاجهـا التنميـة فـى الدولـة، العمـل علـى إعـداد الفنـيين والمساعدين، وتوفير المواد والأجهزة والمعامل اللازمة للأداء البحثى بالجامعات، ضـرورة توظيـف البحث العلمى فى الاستشراف المستقبلى لمواجهة التحديات التى يواجهها المجتمع من أجل تقدمـه

والنهوض بمستواه، القيام برسم خطة شاملة للبحث العلمي تفي بحاجة مجالات التنمية سواء البشرية أو المادية، العمل على توعية أفراد المجتمع ومؤسساته بصفة خاصة بثقافة البحث العلمي والعمل على نشرها.

وتأكيداً لما سبق يرى معظم المربين والباحثين أنه لكي يتم تفعيل البحث العلمي في الجامعة من الضروري اتخاذ العديد من الخطوات التي تعمل على النهوض والارتقاء به وذلك على النحو التالي:

- أن تتسم الدراسة بالتعليم الجامعي بالطابع البحثي، وهذا يتطلب الاهتمام بتدريب الطلاب في وقت مبكر في المرحلة الثانوية وبداية التعليم الجامعي على أساليب البحث العلمي بحيث يستخدمون هذه الأساليب بعد ذلك خلال دراستهم، كما تتم كثير من عمليات التعليم في بيئات بحثية، كما تستخدم أجهزة الكمبيوتر في كثير من عمليات التعليم.
- أن تكون الأبحاث العلمية مرتبطة بالواقع وأكثر تركيزاً على مختلف نواحي الحياة الإنسانية وأنشطتها ومشكلاتها، والتركيز على الأبحاث التي تساهم في مواجهة متطلبات المؤسسات الإنتاجية.
- ضرورة توثيق التعاون بين مؤسسات التعليم الجامعي من جهة، والمؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق المشاركة الفعالة والحقيقية في مجالات البحث والاستشارة، هذا بالإضافة إلى الاستعانة ببعض خبراء المؤسسات الإنتاجية ومديريها في التدريس بالدراسات العليا، وفي نفس الوقت يقوم أساتذة الجامعات بالتدريب للفنيين والمهندسين في مواقع الإنتاج لكي يقف العاملون بهذه المؤسسات على كل جديد توصل إليه علماء الجامعات.
- ضرورة تكوين هيئات استشارية في مختلف المجالات العلمية بالجامعات بحيث تكون هذه الجامعات بيوت خبرة، ومركزاً للاستشارات لهيئات ومؤسسات الدولة في مجالات الإنتاج والخدمات، وفي نفس الوقت تكون بديلة عن الشركات الاستشارية الأجنبية.
- ضرورة توفير المستلزمات المالية والمادية والبشرية اللازمة للنهوض والارتقاء بالبحث العلمي، وهذا لا يتم إلا من خلال الآتي:

❋ أن تقوم الدولة بدعم البحث العلمي في الجامعات وذلك بتخصيص نسبة من الدخل القومي بحيث تنمو مع نمو دور البحث العلمي.

❋ العمل على توفير المعامل والأجهزة والمعدات والأدوات المطلوبة واللازمة للبحث العلمي.

❋ القيام بتوفير الكوادر البشرية البحثية وذلك عن طريق إعداد الباحثين، وخاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراة على أن تقوم الأقسام العلمية بإعطاء هذه الأعداد عناية واهتمام خاص.

- وضع خريطة بالمشكلات الضرورية والملحة في التنمية، وأيضاً وضع سياسة تكنولوجية تكفل زيادة قدرات أفراد المجتمع وحل مشكلاته بأسلوب علمي سليم، وهذا يتطلب أن يكون هناك تنسيق بين الجامعات وأكاديمية البحث العلمي، ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية.

- القيام بوضع سياسة واضحة لتطوير مؤسسات ومراكز البحث العلمي سواء أكانت هذه المؤسسات داخل الجامعات أو خارجها والتأكيد على دور مراكز البحوث ودورها في تطوير المؤسسات الإنتاجية.

- القيام بإنشاء بنك للمعلومات تستخدم فيه أحدث التقنيات وتجمع به أحدث الخبرات والمعلومات التي تهم أفراد المجتمع، كما ينبغي أن تكون فيه تقديرات واضحة وواقعية للخبرات العلمية الموجودة.

- العمل على إيجاد آلية محددة أو نظام معين يعمل على التنسيق بين البحوث التي تجرى داخل الجامعات المختلفة وذلك منعاً للازدواجية والتكرار للموضوعات البحثية.

- القيام بتشجيع إجراء الدراسات والبحوث المتكاملة وذلك عند التصدي لمواجهة بعض المشكلات العلمية بروح الفريق المتعاون، حيث أن العلم يعد وحدة متكاملة متعددة الجوانب ومتكاملة التخصصات.

- ضرورة الاهتمام بتطوير الدراسات العليا وذلك بتوجيه الأبحاث والدراسات إلى معالجة القضايا والمشكلات المرتبطة باحتياجات المجتمع شريطة أن تساهم مراكز الإنتاج والمؤسسات المختلفة في تكاليف البحوث في شكل تعاقدات بينها وبين الباحثين بحيث تستفيد من نتائج أعمالهم فيما بعد.

الوظيفة الثالثة للجامعة : خدمة المجتمع

ارتبطت الجامعة كمؤسسة أكاديمية بعملية نقل المعرفة القائمة ، فدورها كان علميا معرفيا بحثيا ، وأن العلم هدف فى حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته العملية ، وأنها هى المكان الذى تجرى فيه الدراسة والبحث ، ولهذا فقد أصبحت على مر القرون- وبفضل نشاطها فى مجال البحث والمركز الرئيسى لإنتاج المعارف الجديدة- كيانا منعزلا ومستقلا أشبه بالبرج العاجى ولها اهتماماتها الذاتية والأكاديمية البحثية وكانت منعزلة عن المجتمع ، لذلك ازدادت الهوة بين الجامعة والمجتمع واكتسب التعليم طابعا أرستقراطيا حيث أصبح التعليم لفئة خاصة من أفراد المجتمع ، ثم ظهر الاتجاه الذى يؤكد على وظيفة خدمة المجتمع للمؤسسة الأكاديمية باعتبار أن الجامعة هى المكان الذى يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على إيجاد الحلول لها ، حيث أصبح التركيز واضحا على تقوية الروابط المباشرة بين الجامعات والاقتصاد عن طريق المشروعات البحثية والمراكز المشتركة داخل الجامعة والمراكز الاستشارية ، وبذلك ظهر مفهوم خدمة الجامعة للمجتمع والذى يعنى أى برنامج منظم تقوم به الجامعة لفهم وتشخيص المشكلات العامة والعمل على حلها مستخدمة فى ذلك إمكاناتها المادية والبشرية ، وهذا يعنى أن تطبيق المعرفة فى حل كل ما يواجه المجتمع من مشكلات من خلال البرامج والبحوث التطبيقية التى تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع .

وقد أخذ هذا الاتجاه يزداد وينتشر فى كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فقد أخذت بعض الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وسنغافورة تقدم الكثير من الطرق والأساليب الجديدة فى معالجة مشكلات المجتمع ، وفى بريطانيا تغير نمط الجامعة التقليدى طبقا للمعرفة الجديدة للاحتياجات الصناعية والابتكار والتكنولوجيا ، كما أنها أخذت توجه اهتمامها لكليات المجتمع وذلك لقيادة برامج تنمية وتطوير الاقتصاد الغير تقليدى والتركيز على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وبحث أسباب الانهيار الاقتصادى، من هنا كان الاهتمام برسالة الجامعة فى التطور الذى ينعكس على حاجات المجتمع آخذين فى الاعتبار مكانة المؤسسات الاجتماعية .

ورغم أن الاتجاهات الحديثة أكدت على الدور الاجتماعي لكنها أعطت أهمية قصوى للحكم الذاتي للجامعة والحفاظ على استقلالها، وهذا يعطى لها أهميتها وهى أنه لا تتناقض بين المطالبة بالدور الاجتماعي وبين المطالبة بحريتها واستقلالها.

وإذا كانت هناك بعض الآراء التي تعارض هذا الاتجاه حيث ترى أن تكون الجامعة معقلاً للفكر الحر المجرد تعمل فيه وتدرس صفوة من الأساتذة والطلاب لا يخضعون إلى ضغوط المجتمع من حولهم ولا يرتبطون بحاجاته ومطالبه البشرية والمادية، لكن توجد العديد من الدراسات والبحوث التي تؤكد على الدور الاجتماعي للجامعة مطالبة بانفتاحها على المجتمع، هذا بالإضافة إلى ظهور العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور هذا الدور.

العوامل التي ساعدت على ظهور وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع:

من الواضح أن وظيفة الجامعة لخدمة المجتمع لم تأت من فراغ، وإنما كانت نتيجة لمجموعة من العوامل ساهمت في ظهورها وهى:

- زحزحة العلم للفلسفة كي يحتل مكانتها المرموقة في العصر الحديث عصر العلم.
- الانقلاب الصناعي أو الثورة الصناعية والتي هي ترجمة تطبيقية للعلم.
- ظهور الحاجة إلى مهن أخرى نتيجة تلك الثورة الصناعية، وكان لابد أن تتعهد الجامعات للإعداد لتلك المهن لمواكبة التقدم الصناعي.
- ظهور أفكار جديدة وفلسفات جديدة وكلها تدعو إلى التحول من النظري المثالي إلى العملي الواقعي النفعي، وهذا أدى إلى أن تحول الجامعة اهتماماتها إلى التطبيق العملي لأفكارها ونظرياتها وهذا يتم في المجتمع الخارجي.
- ما قامت به حركة التنوير من حيث التوعية بأهمية المعرفة بالنسبة للتقدم الاجتماعي ورقى الفرد وبالتالي زاد إقبال الأفراد على الجامعة وزاد ارتباط الجامعة بالمجتمع.
- النمو الاقتصادي وحاجته إلى طاقة بشرية وأيدي عاملة مدربة بحيث لا تمثل عبئا ثقيلا على الإنتاج الصناعي والتجارة بل والزراعة وأنواع الخدمة المدنية كلها، والجامعة هي القادرة على القيام

بإعداد تلك الطاقة البشرية أو الأيدى العاملة المدربة والماهرة من خلال تعليم ومحو أمية العاملين والتدريب المستمر أثناء الخدمة .

– حاجة الجامعة إلى التمويل الإضافى والاعتماد الذاتى وسط عالم يضع فى اعتباراته النفع أولاً ، والنفع المادى بالتحديد ، وهذا دفع الجامعة بالطبع إلى إقامة وخلق علاقات بينها وبين مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية على أن تقدم الجامعة خدماتها ومشورتها لتلك المؤسسات مقابل نفع مادى تقدمه تلك المؤسسة بالطبع .

من هنا يتضح أن الاتجاه الحديث أدخل دور الجامعة فى قلب المجتمع وربطها بحاجاته وتطلعاته ، وقامت معظم الجامعات باستحداث وظيفة نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة وخدمة المجتمع ، بل أنشئ فى كل كلية وظيفة وكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع ، كما أنشئ مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة الذى يختص بالنظر فى المسائل التالية : النظر فى كل ما من شأنه تحقيق دور الجامعة فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة بما فى ذلك دراسة واقتراح السياسات العامة والخطط والبرامج ، بحث مشكلات النشاط الانتاجى ومرافق الخدمات ومواقع العمل فى البيئة ودور البحث التطبيقى فى حلها ، تنفيذ برامج تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة وتعليمهم ورفع كفاءتهم الإنتاجية فى شتى المجالات ، فضلا عن تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات التى تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

مجالات خدمة المجتمع :

إن الجامعات الناجحة فى هذا العصر هى التى تفتح أبوابها للمجتمع من حولها بحيث تتحسس مواطن الداء فيه، وتحاول أن ترى العلاج المناسب وبحيث تكون حساسة لطموحات أفراد ذلك المجتمع، وأن ترسم الطرق لتحقيق تلك الطموحات، لهذا تتعدد مجالات خدمة الجامعة للمجتمع فقد حددها البعض فى المجالات التالية :

١ـ القيام بالبحوث والمؤتمرات العلمية والندوات التى تسهم فى ترقية البيئة وحل مشكلاتها وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات، ومن الملاحظ أنه توجد جامعات الآن ترتبط برامجها بالبيئة التى يدرس طلابها مشكلات هذه البيئة وينزلون إليها ليقدموا خدماتهم لأهلها ويعملون على رفع مستواهم وخاصة فى المناطق الريفية والمناطق المأهولة بالسكان، هذا بالإضافة إلى الاستشارات العلمية التى تقدمها الجامعة لمؤسسات المجتمع، ونشر العلم والمعرفة والتوعية بأهميتها فى تحقيق النمو المنشود، هذا بالإضافة أيضاً إلى تبسيط العلوم والتكنولوجيا لشرائح المجتمع المختلفة للاستفادة منه فى كل المجالات وهذا بالطبع ينعكس على التنمية المنشودة.

٢ـ مساعدة كبار الموظفين الرسميين العاملين فى مجال تنمية المجتمع بقصد توسيع مداركهم والاستفادة من خبرات أساتذة الجامعة وبحوثهم فى ذلك.

٣ـ نشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم وأعمارهم، وبالتالى تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم وقدرتهم على إحداث التنمية المنشودة كما تقدم لطلابها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافى وتربطهم ببيئاتهم ومجتمعهم.

٤ـ نشر الوعى البيئى مثل التعرف على الأماكن السياحية وغيرها وتوجيه الأنظار إليها وحث الناس على الذهاب إليها وذلك من خلال معسكرات الخدمة الاجتماعية وغيرها.

٥ـ تعليم الكبار فى جميع الأعمار ومحو أميتهم بالمفهوم الواسع والشامل للأمية، والتدريب المستمر للمهنيين لرفع كفايتهم، وإكسابهم الخبرات اللازمة لأداء المهنة وملاحقتهم لركب التقدم العلمى والتكنولوجى، وكل هذا ينعكس على تحقيق التنمية الشاملة والتغير الاجتماعى المنشود

والتكيف، وتحرير الإنسان من التبعية والاعتماد على الغير، وتقوية روح المبادرة والمشاركة وتوثيق العلاقات الإنسانية ومعرفة الأساليب الفنية المستخدمة، وهذا يؤدى إلى صقل وتعديل الشخصية وإكسابها الكثير من الجوانب الايجابية اللازمة للتنمية من منطلق أن الإنسان بصفاته وخصائصه الايجابية التى يكتسبها من خلال التعليم هو وحده القادر على صنع التنمية.

٦- النقد الاجتماعى البناء لتوجيه المجتمع الوجهة السليمة وذلك من خلال النقد الذاتى تمهيدا لإصلاح العيوب، وتأكيد الصفات الايجابية التى من خلالها يستطيع أن يساير الحاضر ويواجه المستقبل، وكل هذا يسهم فى تحقيق التغير الاجتماعى المنشود أو التقدم الاجتماعى.

٧- إعداد العنصر البشرى القادر على إحداث التنمية المنشودة من خلال إعداد القوى العاملة كما وكيفا لمواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية فى العالم المعاصر، وتلبية حاجة مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية من المهارات والاختصاصات التى تتطلبها خطط التنمية، وكل هذا يحدث من خلال تنمية الأفراد تنمية شاملة ومتكاملة وقادرة على المساهمة فى بناء وتدعيم المجتمع وصنع مستقبل الوطن.

٨- الإسهام فى تقديم الفنون والعلوم لإثراء المعرفة والفكر الإنسانى، وكل هذا ينعكس بالطبع على تحقيق التقدم الاجتماعى والرقى الحضارى المنشود.

أما بعض المربين قد حدد بعض الخدمات التى يمكن أن تقوم بها الجامعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة وذلك على النحو التالى:

- تقديم برامج توعية للمواطنين لترشيد عملية الاستهلاك، وغرس قيم الإنتاج الزراعى والصناعى، وكذا فى قطاعات الخدمات والتخطيط لمقابلتها والوفاء بها.
- توفير المعلومات المتعلقة بالمهن المطلوبة فى الوقت الحالى وفى المستقبل ومتطلبات كل مهنة، وعلاقة ذلك ببرامج التدريب داخل كل كلية من كليات الجامعة.
- إنشاء المكاتب الاستشارية بكل كلية وعلى مستوى الجامعة لتقديم الاستشارات العلمية لأصحاب الأعمال والمعلمين فى المهن المختلفة.
- إجراء اتصالات دورية برجال الأعمال لتوفير خدمات المتابعة لمشروعاتهم وبرامجهم فى ضوء التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية المتسارعة.

- العمل على إيجاد قنوات رسمية للاستفادة من نتائج البحوث التى تجريها مراكز البحوث والكليات بالجامعة لخدمة قطاعات العمل والخدمات خارج الجامعة .
- تيسير دعم مؤسسات العمل المختلفة بأعضاء هيئة التدريس لتقديم مشورات فنية أو تدريسية .

ويرى بعض الباحثين أن أنشطة خدمة الجامعة للمجتمع يجب أن يكون هدفها توفير الخدمات لغالبية أفراد المجتمع وتشمل :

- خدمات مباشرة وتهدف إلى نقل المعرفة التى تتضمن خدمات ثقافية ومجتمعية للأفراد خارج إطار الجامعة لتنمية قدراتهم واستغلال أوقات فراغهم مثل برامج تعليم الكبار خاصة المناطق الفقيرة المحرومة من التعليم .
- خدمات غير مباشرة ، وتهدف إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة مع ربطها بخطة التنمية المحلية ، وربط البحوث العلمية بمشكلات المجتمع المتنوعة سواء كانت تربوية أو صحية أو زراعية أو صناعية بالإضافة إلى الاستشارات المختلفة لقطاعات المجتمع .

ولكى تحقق الجامعة هدف خدمة المجتمع لابد أن يكون ذلك من خلال برامج وأنشطة متنوعة ، وهذه البرامج يمكن حصرها فى الآتى :

- برامج عامة لخدمة أفراد المجتمع بغض النظر عن كونهم مؤهلين أو غير مؤهلين وسواء أكانوا أصحاب مهن أم حرفيين شبابا أم شيوخاً ، ومن البرامج التى تقدمها الجامعة فى هذا المجال متعددة منها برامج اللغات ، ورعاية الأمومة والطفولة ، والتغذية والصحة العامة ، هذا إلى جانب المعارض العلمية والفنية .
- البرامج المهنية ، وهى برامج تحظى فى عدد من النظم التعليمية بأهمية خاصة ، وينظر إليها فى العصر الحديث على أنها أسرع جوانب النظام التربوى نموا وتطورا ، ومن البرامج التى تقدمها الجامعات فى هذا المجال برامج الأطباء والمهندسين والمعلمين والمحاسبين .
- برامج وأنشطة خاصة تصمم خصيصا لخدمة مؤسسة أو جماعة معينة وذلك بالاتفاق بين هذه المؤسسة والمسئولين فى الجامعة ، وقد تأخذ هذه الخدمة شكل دورات تدريبية يشارك فيها الخبراء

فى تلك المؤسسة وأساتذة الجامعات فى الإعداد والتخطيط لها ، أو تأخذ شكل استشارات فنية ، أو برامج بحثية مشتركة بين الجامعات وإحدى المؤسسات ، أو الاستعانة بخبرة أحد أعضاء هيئة التدريس وخدماته لمدة محدودة .

عوامل نجاح الجامعة فى خدمة المجتمع وتنميته

يرى بعض الباحثين أن هناك مجموعة من العوامل التى تساعد الجامعة على القيام بدورها فى خدمة المجتمع تتمثل فى الآتى :

- إيجاد قنوات اتصال مستمرة بين الجامعة والمجتمع .
- فتح المجال أمام طلاب الجامعة للتدريب الميدانى وإشراف الأساتذة المتخصصين .
- توجيه البحوث العلمية والتطبيقية لحل مشكلات المجتمع .
- استثمار النتائج الايجابية للبحوث الجامعية فى النهوض بالحياة العلمية فى المجتمع .
- تنشيط أداء الوحدات ذات الطابع الخاص بحيث توجه اهتمامها لخدمة وتنمية البيئة .
- الإفادة من نظام الدراسات الحرة فى مختلف المجالات التى تلبى حاجات المجتمع .
- استحداث وحدات خاصة جديدة فى مجالات ترتبط بتخصصات الجامعة وتتبنى احتياجات البيئة الخاصة والعامة .
- الإفادة من التخصصات والبرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة .
- تبادل الخبرات والمعلومات بين أعضاء هيئة التدريس بها وبين الخبراء فى مواقع العمل المختلفة فى إعداد البرامج الدراسية وتشكيلها وتطويرها لضمان المحافظة على المستوى المتقدم للبرامج الدراسية .
- إشراك أهل الخبرة فى مجلس الجامعة من جهة ، وإشراك أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى فى المجالس لمواقع العمل والإنتاج المختلفة .
- قيام الجامعة بعقد اجتماعات مع العاملين فى مجال تنمية المجتمع للاستفادة من خبرة أساتذة الجامعة والخبراء الزائرين للجامعة ، والأبحاث المتعلقة بالمجالات الاجتماعية التى يعملون فيها .
- أن تقوم الجامعة ببحث مشكلات مواقع العمل والإنتاج التى تدخل فى دائرة اختصاصها ، كما تؤدى تجاربها بشأن تطوير الإنتاج فى تحقيق التنمية المنشودة من خلال هذه المواقع .

- إشراك بعض أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات بمواقع العمل المختلفة كل فى مجال تخصصه وذلك كأعضاء مجالس إدارة استشاريين فنيين أو خبراء أو مشرفين على مراكز البحوث بها .
- تشكيل مجلس أعلى يشترك فيه رجال الجامعات وكبار العاملين والمتخصصين فى مواقع العمل والإنتاج المختلفة .
- توجيه المزيد من الاهتمام والرعاية للوحدات ذات الطابع الخاص .

ومن أجل تحقيق هذا يرى أحد الباحثين أنه يجب أن تضع الجامعات فى اعتبارها ما يلى : أن يشمل المنهج الدراسى الأساسيات فقط دون الدخول فى التفاصيل لتقليل الحشود، وإعطاء الطالب مساحة من الوقت والجهد لأنشطة أخرى، تعليم الطالب الأسس التى تعتمد عليها كتابة تقارير وأساليب البحث وتقصى الحقائق وكيفية عرض النتائج تحريريا وشفويا فى مواجهة زملائه، وتعليمه مهارة حل المواقف والمشكلات والأزمات التى تواجهه، وأيضا تعليمه مهارة إدارة العلاقات والاتصالات الاجتماعية وأساليب التواصل والحوار، وتنمية قدراته الاستقلالية والاعتماد على النفس والثقة بها، وتوعيته بالسلوكيات الطيبة والمبادئ والقيم والعادات السليمة، التأكيد على تعليم اللغات الأجنبية، وبالذات اللغة الإنجليزية منذ بداية السلم التعليمى، حيث أنها النافذة للتواصل مع العالم، والتأكيد على تعليم الحاسب والمعلومات كمقرر دراسى وكوسيلة تعليمية داخل المقررات الأخرى مع توفير الإنترنت لطلاب الجامعات كمساعد مؤثر عصرى تعليمى تثقيفى، تكوين الموارد البشرية تكوينا علميا وتقنيا وفكريا وثقافياً متكاملا ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته، المشاركة المنظمة والفعالة فى تنمية وتطوير الرصد المعرفى للمجتمع ومباشرة البحث المنظم والتطوير التقنى لحل مشكلات المجتمع والمساهمة فى التنمية القومية .

جوانب القصور فى دور الجامعات لخدمة المجتمع

يوجد العديد من جوانب القصور فى انفتاح الجامعة على المجتمع منها : وجود فجوة بين الحاجات العاجلة للمشرعين من جهة، والمنفذين من جهة أخرى، وتركيز الجامعات على البحوث الأساسية، بينما تكون حاجة مؤسسات المجتمع إلى بحوث تطبيقية أكثر، إحساس العاملين بقطاعات العمل المختلفة بأن الجامعات غير قادرة على تقديم مساعدات ذات قيمة، وشعور

أعضاء هيئة التدريس بأن إنجازاتهم خارج الجامعة محدودة القيمة، عدم توفر شبكة من المعلومات الفعالة التي يمكن في ضوئها تحديد وتشخيص المجالات التي يمكن للجامعات أن تكون مساعدتها فعالة فيها، ضيق وقت أعضاء هيئة التدريس لصالح المجتمع المحلي، وما إذا كان هذا العمل يعد خدمة ورسالة يقوم بها عضو هيئة التدريس، أم أنه وسيلة للحصول على مردود مالي يزيد من دخله، خوف الكثير من موظفي الدولة من أن يحتل أعضاء هيئة التدريس مواقعهم، اقتصار مشاركة بعض الجامعات في مشروعات التنمية الحادثة في المجتمع على التخطيط وقلة مشاركتها في التنفيذ، عدم ثبات سياسة التعليم الجامعي بالنسبة لوظيفة خدمة المجتمع، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة الأهداف ومحددة المقاصد من خدمة الجامعة للمجتمع، استعلاء بعض أعضاء هيئة التدريس عن قضايا المجتمع وأزماته، اهتمام بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالتدريس والبحث العلمي، وعدم وضع خدمة المجتمع في اعتبارهم، وجود الكثير من مقررات الدراسة بالجامعة والدراسات العليا لم تضع في اعتبارها خدمة المجتمع، حداثة مفهوم ووظيفة خدمة المجتمع بالنسبة لجامعاتنا، إعراض أبناء المجتمع عن المشاركة في أنشطة الجامعة، قلة الاعتمادات المالية المخصصة لوظيفة خدمة المجتمع.

نظام التعليم الجامعي :

من أهم نظم التعليم الجامعي ما يلي :

١- نظام العام الجامعي الكامل :

يُعد هذا النظام من أقدم نظم التعليم الجامعي، وقد عُرف بأنه هو ذلك النظام الذي بموجبه تقسم الدراسة إلى عدد محدد من السنوات الدراسية، ويلزم طلاب كل فرقة بدراسة عدد معين من المقررات خلال كل عام، ثم يؤدون في نهايتها امتحاناً فيه، ومن يجتاز منهم الامتحان بنجاح ينقل إلى السنة الدراسية التالية، وغالباً ما تكون مقررات كل فرقة موحدة وإجبارية على جميع الطلاب، وهذا النظام يطلق عليه العديد من المسميات مثل النظام السنوي، نظام العام الجامعي، النظام التقليدي، نظام العام الدراسي، نظام السنوات المنهجية، النظام الإنجليزي.

ويقوم نظام العام الجامعي الكامل في جوهره على اعتبار أن السنة الدراسية هي وحدة الدراسة، حيث يتم توزيع المقررات الدراسية التي تخص برنامجاً معيناً على عدد من السنوات

تتراوح بين أربع وست سنوات حسب حجم المادة التعليمية فى ذلك البرنامج ، ففى حالة البرامج الدراسية فى المجالات الإنسانية تكون المادة المقررة للانتهاء من الدراسة فى الغالب أربع سنوات ، وفى حالة البرامج الهندسية تكون خمس سنوات ، وفى حالة البرامج الطبية ست سنوات وهكذا . . .

ويرى بعض المربين أن العام الجامعى الكامل له العديد من الإيجابيات منها : أنه يتميز بالوضوح والبساطة وسهولة التطبيق ، وقلة التكاليف اللازمة فى تنفيذه من حيث الجهد والمال والوقت ، وعدم الحاجة إلى خبرات معقدة ، وأجهزة فنية حديثة باهظة التكاليف ، أو تدريب وتأهيل عال ذو تكلفة اقتصادية عالية للكوادر البشرية المطلوبة لتنفيذه ، والإشراف على خدماته وأجهزته إدارياً ، فهو اقتصادى فى إدارته ، كما أنه سهل فى إعداد الجداول الدراسية اللازمة له ، وهذا النظام يصلح لجامعات كثيرة ، كما أنه يوفر وقت فراغ طويل نسبياً للطالب ، ويمكنه من ممارسة الأنشطة الجامعية ، وإشباع رغباته وتلبية ميوله المختلفة ، يقدم للطالب معرفة متماسكة ، ولا يضعه أمام الإرهاق المستمر بسبب الامتحانات والواجبات المتواصلة من يوم لآخر .

ولكن رغم هذه الإيجابيات فإن بعض الباحثين وجه العديد من الانتقادات لهذا النظام ، وهذه الانتقادات تتمثل فى أنه نظام غير مرن لا يواجه الفروق بين الطلاب سواء من حيث قدراتهم أو ظروفهم ، كما أنه لا يسمح بتطوير المقررات الدراسية ، وأنه يسبب الملل لدى كل من الأستاذ والطالب لطول مدة الدراسة وامتدادها طوال العام الجامعى الكامل دون تغيير ، وأن هذا النظام يركز على مواد التخصص فقط ، مما جعل الطلاب لا يؤمنون بأهمية الثقافة العامة والمعلومات الأخرى الهامة لحياتهم التى قد تساعدهم على توسيع آفاقهم وتزويدهم بالمعرفة ، وتنمية سماتهم الشخصية ، ضعف التفاعل بين الأستاذ وطلابه لاعتماده على أسلوب المحاضرة ، والإلقاء كطريقة تدريسية أساسية ووحيدة ، وهذا بالتالى يؤثر على شخصية الطالب وجعله يركز على الحفظ والاستظهار ، تحكم النمطية ، قلة اختيار المقررات التى يرى أنها تخدم أهدافه وتلبى احتياجاته أكثر من غيرها ، هذا النظام يقلل من فرص تعرض الطالب لمعايشة خبرات تربوية بين عدد أكبر من الأساتذة ، كما أن هذا النظام لا يسهل مساعدة الطلاب الذين يجمعون بين العمل والدراسة على

متابعة دراستهم لأن الطالب لا يستطيع أن يأخذ جزءاً من مقررات العام الجامعي بل جميعها ، وأن هذا النظام لا يوفر فرصاً جديدة للحصول على التغذية الراجعة للجهود التى بذلها فى دراستها ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النظام يركز على امتحان واحد فى نهاية العام الجامعى ، مما يجعل معظم الطلاب يقضون غالبية العام الجامعى دون دراسة منظمة من قبلهم ويخفف الدافع لديهم نحو الدراسة ، وينحصر جهدهم الأكاديمى فى الشهر السابق على الامتحان فقط ، وهذا لا يساعد على تحقيق أهداف تربوية كثيرة كنضج السلوك ، وتنمية التفكير حيث يحصر الطالب همه فى حفظ مقررات الامتحان عن ظهر قلب ، وثم تقل الفرصة لإبراز القدرات .

٢ـ نظام الفصلين الدراسيين :

ظهر هذا النظام كمحاولة لتلاشى سلبيات نظام العام الجامعى الكامل حيث أن نظام الفصلين الدراسيين يختلف عن نظام العام الجامعى الكامل فى أن الدراسة تقسم خلال العام إلى فصلين ، كل فصل دراسى مدته حوالى أربعة عشر أو خمسة عشر أسبوعاً ، وتكون الأجازة الصيفية خارج نظام الفصلين الدراسيين المنتظمين ، كما يختلف فى توزيع المادة الدراسية لبرنامج دراسى معين على مقررات فصلية مدتها فصل دراسى أى نصف عام دراسى ، أو تقسم المقررات الدراسية التى تدرس فى العام الواحد إلى مجموعتين مجموعة تدرس بالفصل الدراسى الأول والمجموعة الثانية تدرس بالفصل الدراسى الثانى .

وهذا النظام له إيجابياته وسلبياته ، فيرى بعض المربين أن لنظام الفصلين الدراسيين العديد من الإيجابيات ، من أهمها : يساعد على فهم واستيعاب المواد الدراسية ، يحفز الطلاب على المذاكرة من أول العام بدلاً من إرجائها لنهاية العام ، يزيد من التزام الطلاب وشعورهم بالمسئولية ، لا يعطى فرصة للطلاب للانضمام إلى بعض الجماعات المنحرفة ، تكون نتائج الفصل الدراسى الأول مؤشراً لمستوى الطلاب ، وهو يساعدهم فى تقويم أنفسهم ذاتياً ، يوزع جهد الطالب على الفصلين الدراسيين ، يقلل من إحساس الطالب بالملل الدراسى وذلك لأن الانتهاء من فصل دراسى ، والإقبال على فصل دراسى جديد يجعل الطالب مقبلاً على التحصيل الأكاديمى ، يقلل من رهبة الامتحانات ، يؤدى وظيفة اجتماعية معينة دون خلل من فنيات العملية التربوية

والتعليمية ، إن هذا النظام يقلل من المشكلات التى يعانى منها التعليم الجامعى ذو العام الجامعى الكامل ، كما أنه يركز الدراسة فى فترة قصيرة .

ولكن رغم إيجابيات هذا النظام ، إلا أن هناك بعض الانتقادات التى وجهت إلى هذا الاتجاه ، وذلك على النحو التالى : قلة المدة الزمنية للفصل الدراسى الواحد ، تأخر استلام بعض الكتب عن بداية العام الجامعى ، قلة التعمق فى المناهج الدراسية فى كل فصل دراسى ، قلة الوقت المتاح لاستخدام المكتبات والقراءات الخارجية أثناء الدراسة ، قيام بعض أعضاء هيئة التدريس باختصار المقرر الأكاديمى ، لا يصلح نظام الفصل الدراسى لبعض التخصصات ، مضاعفة أعمال الامتحانات ، لا يعطى فرصة للتفاعل بين الطالب والأستاذ ، انشغال كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالامتحانات وإرهاقهم بها حتى لا يشاركون فى الحياة العامة ، لا يصلح تطبيق هذا النظام فى حالة الأعداد الكبيرة للطلاب ، صعوبة تدريس المقرر الأكاديمى فى ساعات متضاعفة تتطلب بعض المواد الدراسية وقتاً أطول من مدة الفصل الدراسى لاستيعابها جيداً ، يؤدى ضغط بعض المقررات الأكاديمية فى فصل دراسى واحد إلى قلة استيعابها ، إهمال الطالب للمعلومات التى درست فى الفصل الدراسى الأول أثناء دراسته للفصل الدراسى الثانى ، أن هذا النظام يراعى مبدأ الفروق الفردية بين الطلاب لأن جميعهم ملتزمون بعدد محدد ومتماثل من المقررات الدراسية الأكاديمية رغم اختلاف قدراتهم ومواهبهم ، إنه نظام غير مرن ولا يسمح بسرعة التطور ، هذا النظام يحتاج إلى توافر عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، كما أنه يحتاج إلى أساليب جديدة لتسجيل كافة البيانات الخاصة بشئون الطلاب وحفظها واستخراجها ، ضغط الامتحانات المستمر الذى يخضع له الطالب مما يجعله غير قادر على الاستيعاب الواعى والتحليل والابتكار الخلاق ، لأنه يدفعه إلى تركيز قدراته على التلقين وشحن المعلومات بسرعة ، شعور الطالب بعدم الألفة والاغتراب لأنه يواجه مجموعة متتالية من التحديات الأكاديمية خلال الفصل الدراسى ، يواجه بعض الطلاب الكثير من المشكلات الأكاديمية فى الفصل الدراسى .

الفصل الثانى

التعليم الجامعى بنظام الساعات المعتمدة

نظام الساعات المعتمدة :

يعتبر نظام الساعات المعتمدة من الأنظمة التى بدأت تطبق فى كثير من الجامعات فى العالم، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وجامعات كثيرة فى الدول الأفريقية والعربية، وخاصة التى تتبنى نظام الفصول الدراسية، فهو فى حد ذاته يعد نوعا من التنظيم المتطور للدراسة الجامعية بدلا من النظام التعليمى التقليدى "نظام السنة الدراسية" الذى ساد الجامعات لفترة طويلة.

ويمكن القول أن نظام الساعات المعتمدة وما يقوم عليه من تنويع المنهج وتجزئته وحرية التعليم فى الاختيار، ترجع أصوله إلى تقاليد التعليم فى التاريخ الإسلامى، فقد كان المسجد يضم حلقات متنوعة فى موضوعات مختلفة كاللغة والأدب والقراءة والتفسير والفقه والميراث والمنطق والطب، وكان الطالب يختار الحلقة والمدرس والوقت الذى يريده، ثم يقوم المدرس بإجازة الطالب إذا وصل إلى إتقان الحد الأدنى اللازم فى ذلك العلم، كما أخذت به جامعة الزيتونة والقرويين والجامع الأزهر فقد كان الطالب المتلقى لدروسه فى تلك المراكز العلمية ينتقل من شيخ إلى شيخ ومن حلقة إلى أخرى وفقا لاعتبارات مثل: -

الرغبة فى تلقى العلم على شيخ بذاته، اختيار نوع المعرفة التى يود الدارس تحصيلها، اكتفاء الدارس بتحصيل الكم المناسب لإمكاناته وقدراته.

فنظام الساعات المعتمدة رسخته القيم الثقافية والتربوية الموجودة فى التراث التعليمى الإسلامى، ويؤكد ذلك أحد المربين حيث يرى أن نظام الساعات المعتمدة بالصورة التى هى عليه الآن ترجع أصوله إلى نظام التعليم الاختيارى الذى كان مطبقا فى الجامع الأزهر منذ نشأته عندما كان من حق الطالب فى ظل تقاليد التعليم الإسلامى بهذا الجامع أن يختار لنفسه الحلقة الدراسية التى ينتهى إليها، وبالتالى الموعد الذى يلائم رغباته وظروفه، ومن ثم المعلم أو الشيخ الذى يتلقى العلم على يديه، والمادة أو المعرفة التى يدرسها له، ولذلك فإن نظام الساعات المعتمدة المعروفة لنا الآن يقوم على نفس الركائز التى كان يقوم عليها نظام التعليم الإسلامى الذى كان متبعا بالجامع الأزهر منذ عدة قرون.

مفهوم نظام الساعات المعتمدة :

هناك العديد من المفاهيم التى أوردها كثير من الباحثين والمربين بالنسبة لمفهوم نظام الساعات المعتمدة هى: فقد عرف نظام الساعات المعتمدة بأنه يقصد به تحديد عدد من الساعات للمادة الدراسية المقررة على الطلاب، ويتم احتساب الساعة المعتمدة على أساس دراسة صفيه أسبوعيا ولمدة خمسة عشرة أسبوعا، يضاف إليها ضعف عدد هذه الساعات للنشاطات اللا صفيه وهذه النشاطات مرتبطة بالمادة الدراسية.

يركز هذا المفهوم على تحديد الساعات التى يدرسها الطالب فى المقرر والمحددة بخمسة عشرة ساعة نظرية، وثلاثون ساعة عملية يقوم فيها الطالب بمجموعة من الممارسات والأنشطة التى لها ضرورة بالدراسة النظرية، وهذا يوضح أن الدراسة بهذا النظام تقوم بربط الدراسة النظرية بالدراسة العملية.

وعرف بأنه ذلك النظام الدراسى الذى يتيح للطلاب حرية اختيار مايرغبون فى دراسته من مقررات دراسية تستهويهم دراستها، وذلك فى إطار خطة تعليمية واضحة المعالم محددة الجوانب، ويعنى ذلك عدم فرض خطة دراسية جامدة على الطلاب للسير على نهجها وإنما إتاحة المزيد من الفرص أمامهم ليختاروا بعض المقررات الدراسية الأساسية الإجبارية التى يطلب منهم دراستها، ومقررات دراسية أخرى يجدون فيها نقصا لهم، وتتمشى مع ميولهم، وتتوافق مع رغباتهم وتتناسب وحاجاتهم، وتتسق مع قدراتهم وإمكاناتهم وتفى بمطالبهم، وليس معنى هذا

النظام ترك الحبل على الغارب أمام الطالب يختار مايشاء ويرفض مايشاء دون ضابط أورابط، وإنما يكفل النظام لذلك عملية محكمة ببعض الشروط والاجراءات التى على الطالب أن يلتزم بها أو يستوفيها بدقة فى إطار خطة تدريسية دقيقة المكونات واضحة المعالم.

كما عرف نظام الساعات المعتمدة، بأنه الدراسة النظرية التى يدرسها الطالب لمدة حوالى ١٦ أسبوعا بواقع ساعة كل أسبوع، وتحتسب هذه الساعة المكتسبة للطالب بعد نجاحه فى المقرر الدراسى، أما فى حالة الدراسات المعملية فتحتسب كل ساعتين عمليتين أو اكثر بساعة واحدة نظرية باعتبار هاتين الساعتين فترة واحدة أسبوعيا على مدى ١٦ ساعة.

وعرف نظام الساعات المعتمدة بأنه ذلك النظام الدراسى الذى يتيح للطلاب أن يتلقوا علومهم كل حسب رغبته ومستوى ذكائه وقدرته على التحصيل الدراسى بما يتناسب مع ميوله ويتوافق مع استعداداته، ويراعى ظروفه، ومن ثم فهو يراعى الفروق الفردية بين الطلاب طبقا لظروفهم المختلفة الشخصية والاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها.

وعرف نظام الساعات المعتمدة أيضا بأن الساعة المعتمدة هى وحدة قياس لكل ساعة وتعادل خمسة عشر ساعة زمنية توزع على مدار الفصل الدراسى، أو يعادل سبعة عشر أسبوعيا لتحديد كمية المعرفة فى عملية التعلم، وترتبط الكمية المعرفية مع المدة الزمنية التى يدرسها الطالب فى مقرر ما.

يتضح مما سبق أن مفهوم الساعات المعتمدة يستخدم للإشارة إلى أسلوب متكامل فى تنظيم الدراسة على أساس ترجمة المنهج إلى مقررات دراسية، وتقسيم العام الدراسى إلى عدد من الفصول الدراسية، ويستخدم أسلوباً فى التقويم يتسم بالتنوع والشمول والاستمرار، وذلك فى مقابل التنظيم التقليدى للدراسة على أساس العام الدراسى الكامل والمواد والسنوات ونظام التقويم الختامى آخر العام الدراسى، فنظام الساعات المعتمدة يقوم على مبدأ حرية الاختيار ومتطلبات التخرج وإعطاء قيمة لكل مقرر من مقررات الخطة الدراسية.

ويرى أحد الباحثين أنه يقصد بنظام الساعات المعتمدة هو أن يطلب من الطالب أداء عدد معين من المقررات الدراسية بنجاح لكى يسمح له بالحصول على الدرجة الجامعية دون التقيد المطلق بعدد معين من السنوات الدراسية التى يجب أن يؤديها الطالب بنجاح لكى يتخرج.

ويشير أحد المربين إلى أن نظام الساعات المعتمدة، يعتبر حصيلة اندماج نظامين هما نظام الاختيار، ونظام الاعتماد، فنظام الاختيار هو معيار كمى تحدد على أساسه متطلبات الدرجة الجامعية، أما نظام الاعتماد فيقيس حجم المعرفة المطلوبة بصورة كمية.

ونظام الساعات المعتمدة يستمد تسميته من مجموع الساعات التى يكتسبها الطالب أو يجمعها، والتى تشير بدورها إلى عدد المقررات التي درسها خلال الفصول الدراسية، كما سمى هذا النظام بمسميات أخرى منها، نظام المقررات الدراسية، أو نظام المقررات الاختيارية، نظام الوحدات الدراسية، نظام الأرصدة، نظام الساعات المعتمدة، نظام الساعات المكتسبة.

فنظام الساعات المعتمدة يتخذ الساعة الزمنية كوحدة قياس وتنظيم وبناء للخطة الدراسية ومحتوياتها من حيث الكم والنوع بدلا من وحدة القياس الفصلية أو السنوية المتمثلة فى مجموعة المواد الدراسية التى ينبغى على الطالب اجتيازها وفق المستويات التى تحددها الكلية.

من هنا يمكن القول أن وحدة الساعات المعتمدة، هى عبارة عن وحدة معيارية تعبر عن كم المعلومات وحجم المادة الدراسية التى يتطلب تحصيلها كل ساعة زمنية أسبوعيا، وتوزع على فصل دراسي واحد.

فنظام الساعات المعتمدة هو أحد النظم الدراسية المرتبط بمنهجية تختلف عن النظم التقليدية، كما يرتبط بإجراءات تنظيمية، ومقننات إدارية فى التدريس والتسجيل والتقييم، ويعتمد على أسلوب التحصيل المبرمج قبل الحصول على الدرجة العلمية التى يسعى الطالب للحصول عليها.

واختلف المربون والباحثون حول نظام الساعات المعتمدة، فمنهم المؤيد لهذا النظام ومنهم المعارض، ولكل منهم له مبرراته الخاصة به، فالمؤيدون لنظام الساعات المعتمدة تتمثل مبرراتهم فى الآتى:

- أن هذا النظام يتيح الفرصة لتنمية قدرات الطلاب وميولهم واستعداداتهم.
- أن هذا النظام يترجم مبدأ الفروق الفردية عمليا، حيث يسمح للطلاب المتميزين بالتخرج أسرع من غيرهم، كما يسمح هذا النظام للطلاب الضعاف بالتريث، وعدم التعجل فى الدراسة حتى يتمكنوا من التحصيل المطلوب.

– في هذا النظام يخصص لكل طالب مرشدا أكاديميا، يقوم بمساعدته على توجيه ميوله وقدراته واستثمارها إلى أقصى حد ممكن.

– أن هذا النظام يعمل على تنمية القدرة لدى الطلاب على اتخاذ القرار فيما يخص مستقبلهم حيث أن هذا النظام يسمح لهم باختيار مواد معينة، وترك مقررات أخرى لا تتفق مع ميولهم ورغباتهم أو مستقبلهم الوظيفي الذي يريدونه.

– إن نظام الساعات المعتمدة يعتبر حلا جذريا لمشكلة الوقت الضائع في الامتحانات في ظل نظام العام الكامل.

أما المعارضون لنظام الساعات المعتمدة فيستندون على المبررات التالية:

– إن نظام الساعات المعتمدة يتطلب توافر إمكانات هائلة لا تسمح بها الظروف الحالية للجامعات.

– إن هذا النظام يتطلب تعميمه في جميع الجامعات ولا يقتصر على جامعة واحدة وذلك تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين الخريجين.

– إن هناك العديد من المشكلات التي لا تساعد على تطبيق نظام الساعات المعتمدة من أهمها تزايد كثافة أعداد الطلاب في الجامعات.

– عدم وجود الوعي الكافي لدى الطلاب بنظام الساعات المعتمدة وإيجابياته وسلبياته وطرق الاستفادة منه.

– إن نظام الساعات المعتمدة يتطلب كفاءة عالية في رجال الإدارة والمعاونين، هذا بالإضافة إلى أنه يتطلب نظام جيد للإرشاد الأكاديمي.

الأسس التي يقوم عليها نظام الساعات المعتمدة:

توجد مجموعة من الأسس التي يقوم عليها نظام الساعات المعتمدة من أهمها:

– أن يكون عدد الطلاب في كل محاضرة قليلا بحيث لا يزيد عن ثلاثون طالبا.

– أن يكون البرنامج الدراسي الأي تخصص في الجامعة مكونا من أربعة أقسام أساسية هي:

١ـ مجموعة مواد المعرفة العامة (وتمثل ما بين نسبة ٢٠.٥٪ـ ٣٢.٥٪ من مجموع البرنامج الدراسي).

٢ـ مجموعة مواد التخصص (وتمثل ما بين ٤٥٪ـ ٣٢.٥٪ من مجموع البرنامج الدراسي).

٣ـ مجموعة مواد مساعدة لمواد التخصص (وتمثل مابين ١٥٪ـ ٢٠٪ من مجموع البرنامج الدراسى).

٤ـ مجموعة المواد الاختيارية، حيث يمكن للطالب أن يختار منها داخل مواد تخصصه الإجبارية، وقد يطرح -على مستوى الكلية- مقررات اختيارية فى حدود ضيقة تمس موضوعاتها حياة الطالب وحياة مجتمعه المحلى أو الإقليمى.

- أن يكون هناك حدود للمقررات الدراسية التى يدرسها الطالب خلال الفصل الدراسى الواحد، حد أدنى وحد أعلى، ويتراوح عدد ساعات هذه المواد ما بين ١٢، ١٨ ساعة مكتسبة أى من ٦ـ ٩ مواد دراسية للطالب المتفرغ للدراسة، وقد يسمح للطالب الممتاز بدراسة أكبر عدد من الساعات.

- أن يتم التقويم للطلاب على أساس أن التقويم عملية مستمرة، حيث يوجد عدة اعتبارات أساسية يتم فى ضوئها تقويم الطالب وهى:

١ـ يخصص ٢٥٪ من التقدير النهائى للمقرر، لما يقوم به الطالب من أنشطة تعليمية متصلة بالمقرر خلال الفصل الدراسى من بحوث ومقالات.

٢ـ يخصص ٢٥٪ من التقدير النهائى، مقابل اختبارات فصلية سواء أكانت تحريرية أو عملية.

٣ـ يخصص ٥٠٪ من التقدير النهائى، مقابل اختبار الفصل الدراسى.

أهداف نظام الساعات المعتمدة:

يوجد العديد من الأهداف التى يمكن تحقيقها من تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعى من أهمها:

١ـ توطيد العلاقة بين الطالب وأستاذه وتوثيق الصلة بينهما، وزيادة التفاعل والترابط بينهما أيضاً، وما يعكسه ذلك من علاقات مختلفة سواء كانت علاقات اجتماعية وثقافية وعلمية.

٢ـ العمل على تنمية الشخصية المستقلة لكل طالب من الطلاب، وذلك بمساعدتهم على الانخراط في مجالات التعليم التي يختارونها بمحض إرادتهم وبالمعدل الذي يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وميولهم.

٣ـ مساعدة الطلاب وذلك بإتاحة الفرصة لهم على تغيير تخصصهم حسب رغبتهم في الوقت الذي يرونه مناسباً.

٤ـ مساعدة الأقسام العلمية على تقديم موضوعات علمية متطورة بأحدث الأساليب، وبالتالى تضييق الفجوة الزمنية بين النظام العلمي والتعليم وذلك عن طريق التغلب على الجمود والرتابة في المقررات التي يقدمها كل قسم علمي، ومحتوى هذه المقررات.

٥ـ متابعة الطالب للمحاضرات واشتراكه في المناقشات، وإجراء البحوث على أساس علمي، وبذلك يكون الدور الرئيسي للأستاذ هو إرشاد الطلاب وتوجيههم والأخذ بأيديهم، وتوضيح ما أستعصى عليهم فهمه أثناء قيامهم بالواجبات المطلوبة منهم في كل لقاء معه.

٦ـ أن تتميز عملية تقييم الطلاب بالشمول والاستمرارية، ويقصد بالشمول هنا أن تغطى العملية التقييمية الجوانب المختلفة لخطة المنهج المقدمة للطلاب، كما يقصد بالاستمرارية ألا تقتصر العملية التقييمية على امتحان واحد أو عدد محدود جداً من الامتحانات قد يلعب الحظ والصدفة فيها دوراً كبيراً، بل أن كثرة هذه الامتحانات بأشكالها المختلفة يؤدي إلى إقبال الطلاب على دروسهم باستمرار وانجازهم لما يطلب منهم فى حينه دون إهمال أو تأخير.

٧ـ إتاحة الفرصة للطلاب المجتهدين الذين يفوقون أقرانهم في الذكاء لإتمام الدراسة الجامعية في فترة زمنية تقل عن مدة الدراسة المقررة في الكليات، بينما تعطي للطلاب غير المجدين أو الأقل ذكاءاً فرصة لإتمام الدراسة الجامعية في فترة زمنية تزيد على المدة المقررة.

٨ـ استبدال نظام التعليم سواء من ناحية طرق التدريس أو طرق التقييم من نظام الحفظ والتلقين إلى نظام يساعد على التفكير والقراءة الخارجية، ويدفعه إلى الربط بين المواد العلمية المختلفة إلى جانب استعمال المصادر المكتبية المتنوعة وإجراء البحوث.

٩ـ العمل على توفير البيئة العلمية المشجعة وما يترتب على ذلك من ارتباط الطلاب بالجامعة معظم وقتهم واستخدام المرافق الجامعية التعليمية، وزيادة الإسهام في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية.

١٠ـ تقليل عدد الطلاب في كل مقرر مما يسمح بتوطيد الصلة بين الأستاذ والطلاب، مما يجعل الطلاب أكثر التزاما وانضباطا، والعمل على رفع الكفاءة العلمية والتعليمية.

١١ـ العمل على أن يتضمن المنهج الجامعي مواد تشبع هوايات واهتمامات الطلاب مثل مواد الفنون، مثل الموسيقى والتربية الفنية ومواد علمية مثل علم الفضاء أو علم الفلك.

وهناك بعض الدراسات التى ترى أن أهداف نظام الساعات المعتمدة تتمثل فى الآتى:

أ ـ أهداف تتعلق ببناء شخصية الطالب:

يوجد العديد من الأهداف المتعلقة ببناء شخصية الطلاب وميولهم واستعداداتهم وهذه الأهداف هي:

١ـ مساعدة الطالب على تنمية شخصيته تنمية متكاملة، وذلك من خلال ما يحققه هذا النظام من توازن بين جوانب هذا النظام فى الجمع بين المعرفة الوظيفية المناسبة والاكتساب الفعلى للمهارات الأساسية، وبناء ودعم الاتجاهات الإيجابية التى تحدد وجهة الشخصية وسلوكها، ويتضح ذلك من الآتى: ففي الجانب المعرفى يؤكد نظام الساعات المعتمدة على المعرفة التى تحتوى عليها مقرراته بحيث تكون مشبعة لحاجات الطلاب طبقاً لمستوى نضجهم وخبراتهم، أن تكون لها صلة وثيقة ببيئة الطلاب بحيث تعكس المتطلبات الواقعية والفعلية لمجتمعه، مسايرة التطورات الحديثة فى مجال التكنولوجيا والعلم بمعنى أن تقدم المعرفة فى صورة أساسيات أو مفاهيم متماسكة بحيث تمنح الطالب إدراكاً ووعياً بالهياكل البنائية فى كل مجال معرفى، مع ضرورة مراعاة التكامل فى المقررات الإجبارية والاختيارية، وهذا عكس النظام التقليدى الذى يقوم بتقديم المعرفة مجزأة والتركيز على التفاصيل، هذا بالإضافة إلى أن المقررات الدراسية فى النظام التقليدى تتسم بالانفصال حيث أن كل مقرر مستقل لذاته بدلاً من أن يكون هناك تكامل بينها فى تكوين البناء المعرفى العام للطالب، فنظام الساعات المعتمدة يراعى عدم اقتصار المعرفة على أدنى مستوياتها وهو الحفظ والاسترجاع والتلقين بل يتعدى ذلك إلى الفهم والتحليل والتطبيق والتركيب، وهذه الأهداف تتمثل فى بناء المقررات وتأليف الكتب ونوعية طرق التدريس، أما فى الجانب المهارى للطالب، فإن نظام الساعات المعتمدة يهدف إلى مساعدة الطالب على اكتساب المهارات الوظيفية المتاحة والمناسبة، وفى مقدمتها تنمية مهارات التعلم الذاتى التى تعد أساس نظام الساعات المعتمدة وجوهره لأنها سبيل بناء الشخصية المستقلة والأداة الرئيسية التى تمكن الفرد من التعليم المستمر طوال حياته، ومن أهم هذه المهارات مهارة التفكير بأسلوب علمى فى الحوار والبحث وإصدار

الأحكام ومهارة استخراج الأفكار الأساسية فى كل موضوع، وإدراك العلاقات بين هذه الأفكار والموضوعية فى تحليلها، أما بالنسبة لجانب الاتجاهات عند الطلاب فإن نظام الساعات المعتمدة يعمل على تهيئة المناخ التعليمي الذى يستثير التفكير والتأمل، وأن تتوافر فيه القدوة، ويتم فيه التفاعل والحوار بما يتيح للطالب اكتساب العديد من الميول والاتجاهات والقيم التى تكون جزءاً من نسيج شخصيته.

٢ـ بناء قاعدة واسعة من الثقافة العامة لدى الطلاب، إن نظام الساعات المعتمدة يعمل على تقديم ثقافة عامة للطلاب من أجل تحقيق العديد من الأهداف منها: تعميق فهم الطلاب للكون والعالم والبيئة والحياة التى يعيشون فيها، زيادة سيطرة الطلاب على أنفسهم وبيئتهم، هذا بالإضافة إلى مساعدتهم على إدراك أثر العلم والتكنولوجيا فى الحياة المعاصرة، تنمية قدرة الطلاب على حل المشكلات التى تواجههم وتنمية القدرة على تحمل المسئولية، زيادة قدرة الطلاب على التكيف مع التغيرات السريعة التى تحدث من حوله.

٣ـ الربط بين النظرية والتطبيق، بمعنى أن يتضمن كل مقرر فى نظام الساعات المعتمدة الأنشطة والممارسات العملية التى تدعم وتساند أهدافه سواء داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها، بحيث تقترن الدراسة النظرية بالتطبيقات العملية الخاصة بها من أجل زيادة ثرائها وصلاحية الانتفاع بها، كما أنها تكون أكثر ثباتاً.

٤ـ التوازن فى شخصية الطالب بين الحرية والمسئولية، إن نظام الساعات المعتمدة يتيح الحرية للطالب فى اختيار المقررات التى يدرسها، والوقت الذى يدرس فيه، كما يشجعه على اتخاذ القرار فى الأمور التى تخصه، ولكنه فى نفس الوقت يكون ملتزماً فى كل تلك الاختيارات بقواعد ونظم وحدود ومواعيد لا يمكن أن يتجاوزها وهو يختار تخصصه لكن فى نفس الوقت عليه أن يدرك تبعية هذا الاختيار والمقررات التكميلية التى عليه أن يدرسها، وأن يختارها، إذاً هنا القرار الذى يتخذه بعد مسئوليته.

بـ أهداف لها علاقة بطبيعة العصر الذى يعيشه الطلاب:

هناك العديد من الأهداف التى لها علاقة بطبيعة العصر الذى يعيشه الطلاب ويعمل نظام الساعات المعتمدة على تحقيقها، من هذه الأهداف: تهيئة الطلاب للتكيف مع التغيرات السريعة

التى يتسم بها العصر الذى يعيشون فيه والإسهام فيه ، الاهتمام بما يحقق التوازن بين القيم الروحية للطلاب وقيمهم المادية ، إكساب الطلاب للعديد من المهارات من أهمها مهارات التعلم الذاتى ومهارات البحث والاستقصاء من أجل أن يكونوا قادرين على التوصل إلى مصادر الثقافة بأنفسهم دون مساعدة الآخرين ، والاستفادة من الانجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة والمعاصرة ، تزويد الطلاب بما يمكنهم من الانفتاح على الثقافات الأخرى ، وأيضاً ما يمكنهم من الانتفاع بتجارب الآخرين ، والإفادة منها فى حياتهم ، تنمية قدرة الطلاب على التفكير العلمى والتمييز بين الرأى والحقيقة ، وأيضاً إصدار الأحكام السليمة .

جـ أهداف لها علاقة بخصائص الطلاب واحتياجاتهم :

يعمل نظام الساعات المعتمدة على تحقيق العديد من الأهداف التى لها علاقة بخصائص الطلاب واحتياجاتهم والتى تتعلق بجوانب نمو الطلاب المختلفة ، من أهمها : تحقيق النمو الجسمى السليم للطلاب ، وذلك من خلال إتاحة الفرص أمامهم لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة وتنمية الميول والاتجاهات الرياضية ، تحقيق النمو العقلى للطلاب بمعنى أن يساعد هذا النظام على بناء العقل القادر على الإبداع والابتكار والتجديد ، والقدرة على ممارسة الأسلوب العلمى فى التفكير ، تحقيق النمو الوجدانى للطلاب الذى يؤدى إلى تنمية وتربية الحس السليم ميلاً واتجاهاً وقيماً وسلوكاً وممارسة ، تحقيق النمو الاجتماعى السليم للطلاب بحيث يدرك الطلاب موقعهم من الجماعة وحاجتهم إلى الانتماء إليها ، واكتساب مهارات العمل الجماعى المناسبة وتقدير العمل وأيضاً العاملين ، مساعدة المتعلمين على النمو المتكامل المستند إلى البناء القيمى السليم الذى يرتكز على الضمير الحى والخلق القويم والنفس الخيرة ، والسلوك الحميد ، تنمية التذوق الفنى والقدرة على التعبير الجمالى لدى الطلاب بحيث يستشعرون مظاهر الجمال والإبداع الإلهى فى الكون ويستمتعون بها ويعبرون عنها ، مساعدة الطلاب على التعرف على قدراتهم وميولهم المهنية ، وتوفير التوجيه المهنى والإرشاد العلمى التربوى ، تنمية اتجاهات الطلاب نحو ممارسة الحرية الواعية التى تتيح لهم حرية الاختيار وممارسة تحمل المسئولية واكتساب مهارات اتخاذ القرار .

متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعي :

إن تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعي بصورة ناجحة ومثمرة يتطلب من البداية التأكد من معرفة متطلباته والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي :

أ- متطلبات بشرية : وهذه المتطلبات تتمثل في الآتي :

١ـ الطلاب : يجب أن يكون لديهم وعياً كافياً وإدراكاً تاماً لأهمية وضرورة الاختيار ، حيث إن نظام الساعات المعتمدة يتوقف على إدراك الطالب ووعيه بأهمية اختيار المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) التي تتناسب مع قدراته واستعداداته ومستواه الأكاديمي ، وأهمية قبول النصح من المرشد الأكاديمي ، كما يجب أن يكون عدد الطلاب صغيراً في الشعبة (بحيث يكون الحد الأدنى خمس طلاب والحد الأقصى ما بين ٢٠ـ ٢٥ طالباً) وذلك نظراً لاعتماد هذا النظام في تقييم الطالب على مجموعة كبيرة من الاختبارات والتقارير والأبحاث ، هذا بالإضافة إلى مشاركة الطالب التي تمثل نسبة كبيرة من درجة المقرر .

٢ـ أعضاء هيئة التدريس ، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فإن تطبيق نظام الساعات المعتمدة يتطلب الآتي :

- أن يكون لدى أعضاء هيئة التدريس القدرة والكفاءة على التجديد والابتكار فيما يقدمونه من مادة علمية ، وأن تكون لديهم القدرة على المتابعة المستمرة للتطورات العلمية في حقول المعرفة المختلفة .
- توفير عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة والتخصصات التي تسعى الجامعة إلى تخريج متخصصين فيها وذلك للأسباب التالية :

- قيام أعضاء هيئة التدريس بتقديم المقررات التي يعرضها القسم المتخصص فيه واللازمة للتخرج في هذا التخصص .

- ما يتطلبه نظام الساعات المعتمدة من تفاعل أكاديمي مستمر بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وهو ما يسمى بالإرشاد الأكاديمي ، حيث تكون مهمة عضو هيئة التدريس متابعة وإرشاد الطلاب لتحديد الحمل الأكاديمي الفصلي المناسب ، وبالتالي عدد الساعات المعتمدة لكل طالب حسب مستواه الأكاديمي وخطته الدراسية وذلك بدءاً من التحاق الطالب بالجامعة وحتى تخرجه .

- قيام عضو هيئة التدريس بعملية الإشراف على أعمال الحذف والإضافة إلى المقررات الدراسية لكل طالب في حالة الحاجة إليها، وهذا يستلزم تعديل مسار الخطة الدراسية للطلاب وطرح مقررات في غير موعدها.

٣- الإداريون، وبالنسبة للإداريين فإن تطبيق نظام الساعات المعتمدة يتطلب الآتي:

- وجود لجنة عليا للتنسيق بين الجداول والتخصصات والمتطلبات الأساسية، كما يتطلب ذلك عدد كبير من النماذج والجداول وجداول الامتحانات التي يتم فيها التنسيق بين المتطلبات الأساسية ومتطلبات التخصص المختلفة، مما يتطلب إعداد الكوادر وتدريبها لذلك.
- توفير جهاز متكامل وقائم بذاته في كل كلية للطباعة والتصوير بأنواعه المختلفة لمواكبة النظام الجديد، وما يتطلبه من طبع امتحانات دورية ونهائية وواجبات مدرسية وخلافه.

ب- متطلبات مادية:

إن تطبيق نظام الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي يتطلب العديد من الامكانات المادية من أهمها:

- وجود وحدة حاسب آلي مركزية مرتبطة بوحدات حاسب آلي بالكليات والأقسام لإتمام عملية التسجيل ومتابعة فتح الشعب وإغلاقها، ومتابعة عمليات التسجيل والحذف والإضافة، والحذف فقط، وهي العمليات التي تتم خلال أربعة أسابيع في أول كل فصل دراسي، الأمر الذي يترتب عليه تنسيق كامل بين سائر الأطراف المتداخله في نظام الساعات المعتمدة.
- توفير المرافق الأساسية من قاعات الدرس والمختبرات والمكتبات وتجهيزها بصورة تمكن من استيعاب الطلاب وتوفر لهم الفرصة للتسجيل على أساس الحد الأقصى من الوحدات الدراسية أو الساعات المعتمدة، حيث أن توفير المرافق الأساسية وبصفة خاصة قاعات الدرس ضروري لمواجهة إمكانية تدريس مقررات في غير موعدها في الخطة الدراسية، حتى لا تتأثر الخطة الدراسية للطالب، هذا بالإضافة إلى إمكانية طرح نفس المقرر في أوقات مختلفة في نفس الفصل الدراسي لمواجهة وجود تعارض في الجداول الدراسية مما يزيد الطلب على قاعات الدرس ذات الأعداد المتوسطة أو القليلة.

ج- متطلبات تتعلق بالنظام : ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي :

- أن يكون لكل قسم نظام مالي مبسط يتيح له صلاحية الصرف على المشروعات الواردة في ميزانيته والمصدق عليها من إدارة الكلية والجامعة وتقليص المركزية في الشئون الإدارية والمالية من قبل الجامعة واقتصارها على الإشراف فقط .

- وجود نظام كفء بإدارات التسجيل وشئون الطلاب ولجان الرصد يكون قادراً على القيام بالمهام العديدة الموكولة إليه ، فنظام الساعات المعتمدة يعتمد على موظف التسجيل الكفء المدرك لأسلوب العمل بهذا النظام حيث يتطلب وجود قاعدة بيانات يسهل تحديثها لكل طالب ، وإبلاغ الطالب والمرشد الأكاديمي بأي شئ قد يؤثر على الخطة الدراسية للطالب ، ويكون المسجل على دراية كاملة بشروط التسجيل في هذا النظام .

- استمرار الدراسة في الفصل الدراسي ، حيث أن الدراسة بالساعات المعتمدة يتطلب تعديل المسار الأكاديمي للطالب حتى لا يتأخر وتتأثر خطته الدراسية لهذا فإنه يجب توفير فرصة طرح مقررات للطلاب في الصيف .

- الالتزام الصارم في تنفيذ نظام الساعات المعتمدة من خلال تحديد الفصل الدراسي بدقة ومواعيد ملزمة ، وتحديد مواعيد التسجيل والحذف والإضافة والتسجيل المتأخر وتحديد بداية المحاضرات ، وتقسيم المقرر بين الساعات المعتمدة أسبوعياً على عدد الأسابيع المقررة للفصل الدراسي ، وتحديد مواعيد الاختبارات الفعلية حتى يكون لكل مقرر خطة كاملة بالموضوعات مقسمة على عدد الساعات خلال الفصل الدراسي يلتزم بها القائمون على التدريس والطلاب ، كما تحدد مواعيد الاختبارات نصف الفصلية والنهائية ، بمعنى أن تلتزم الجامعة بمواعيد تكاد تكون ثابته لبداية ونهاية كل فصل دراسي وكذلك الأجازات .

خطوات تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعي :

إنه من أجل تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعي بنجاح ، فمن الضروري اتباع الخطوات التالية :

- الخطوة التشريعية ، حيث يتم فيها وضع لائحة لنظام الساعات المعتمدة من أجل ضبطها ، ويجب أن يراعي فيها الجوانب العلمية والفنية والإدارية ، ويوضح باللائحة معاني المصطلحات

الفنية، ومتطلبات التخرج من الجامعة، وتحديد عدد هذه المتطلبات وكيفية توزيعها، وتوضيح قواعد الامتحانات، وترقيم المقررات، ونظام القبول والتسجيل والإرشاد، وقواعد الانسحاب وتغيير التخصص، وضوابط الانتظام في المدرسة، كما يوضح بها أيضاً مجموعة الأحكام الانتقالية والأحكام المالية والإدارية والفنية العامة ذات الصلة بتطبيق نظام الساعات المعتمدة، ثم اعتماد هذه اللائحة.

- التوعية، حيث يتم في هذه الخطوة عقد الندوات والمؤتمرات عن نظام الساعات المعتمدة للتعريف بنظام الساعات المعتمدة، وأهداف النظام، ودراسة الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنظام مثل المنهج الجامعي، وطريقة التدريس والامتحانات وفلسفتها . . . الخ.

حيث أن كل هذه الموضوعات تحتاج إلى حوار ومناقشة علمية بين الأطراف المعنيين جميعا، حتى يتم الانتقال من النظام التقليدي القديم إلى النظام الجديد في سهولة ويسر وبناء على اقتناع كامل بين جميع الأطراف.

- الخطوة الثالثة: أن تقوم الأقسام العلمية بالكلية بوضع تصور عام لعدد الوحدات اللازمة للتخرج، وكيفية توزيعها بعد القيام بإعداد المقررات اللازمة، وأن يقوم عمداء الكليات بدراسة واستطلاع آراء جميع أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بالأقسام المختلفة.
- الخطوة الرابعة: وضع الجدول الدراسي وإعداده، ويقصد بالجدول الدراسي مجموعة المقررات الدراسية المتاحة في فصل دراسي معين، والتي تقدم بها كل قسم بالكلية، واقتراح تدريسها خلال هذا الفصل، بحيث تطرح هذه المقررات في صورة جدول زمني لمحاضرات كل مقرر، ومكان قاعة الدرس، واسم عضو هيئة التدريس الذي يقوم بتدريس كل مقرر، والحد الأقصى لعدد الطلاب المسموح لهم بالتسجيل في كل مقرر، وعملية إعداد الجدول الدراسي مسئولية مشتركة بين إدارة القبول والتسجيل والأقسام العلمية بالكلية.

وعند وضع الجدول الدراسي وإعداده يجب مراعاة الأمور التالية:

— أن تقابل المقررات التي تم تحديدها من قبل الأقسام العلمية بالكلية الاحتياجات الفعلية والحقيقية للطلاب خلال فصل دراسي معين، ومعرفة الاحتياجات الحقيقية للطلاب يمكن معرفتها

من المراجعة التي تقوم بها الأقسام للمقررات الدراسية التي درسها الطالب في الفصول السابقة، ومعرفة ما تبقى له من مقررات لكي يتخرج أو عن طريق التسجيل المبدئي للطلاب.

- أن تخصص مواعيد ثابتة لمحاضرات بعض المقررات العامة أو المشتركة بين أكثر من قسم أو متطلبات الكلية بحيث لا تتعارض مع مواعيد باقي المقررات.

- الاستخدام الفعال لحجرات الدراسة وذلك من حيث قدرات تشغيلها أو سعتها أو الامكانيات التعليمية المتاحة فيها.

- أن يوضح في الجدول الدراسي أمام كل مقرر متطلباته السابقة، حيث أن ذلك يساعد الطلاب والمرشدين الأكاديميين على دقة اختيار المقررات.

- إلغاء المقررات التي لم يسجل فيها العدد الكافي من الطلاب.

- إعداد الجدول في صورته النهائية قبل موعد بدء الإرشاد الأكاديمي بوقت كاف.

• الخطوة الخامسة: توفير المرشد الأكاديمي، ويقصد بالإرشاد الأكاديمي عملية مساعدة الطالب على اكتشاف قدراته وإمكانياته الدراسية ومعاونته في تصميم خطة دراسته واختياره للتخصص المناسب، وتحقيقه لشروط القسم الأكاديمي الذي يلتحق به فيما يتعلق بمتطلبات تخرجه، ومساعدته في التغلب على أية صعوبات تعترض مساره الدراسي.

ومن الضروري للإرشاد الأكاديمي أن يمر بثلاث مراحل هى:

- المرحلة الأولى: قبل اختيار الطالب لمجال تخصصه الرئيسي، وفي هذه المرحلة يجب مراعاة احتياجات المجتمع لتخصصات معينة، وملاءمة ذكاء وقدرات الطالب لأي مجال دراسي معين.

- المرحلة الثانية: أثناء التخصص، وفي هذا المرحلة يجب إرشاد الطالب عن متطلبات المعرفة العامة، ومتطلبات التخصص الرئيسية، والمتطلبات المساعدة للتخصص.

- المرحلة الثالثة: خلال فترة المراقبة الأكاديمية، وفي هذه المرحلة يجب تحذير الطالب مسبقاً كي يعمل باجتهاد أكبر مع اتخاذ خطوات نحو تحديد طبيعة نقاط الضعف لديه، والعمل على معاونة الطالب لاجتياز تلك الفترة.

ومن الصعوبات التي تواجه عملية الإرشاد الأكاديمي هى التأكد من أن المقررات المفضلة التي اختارها الطالب تكون عناصر رئيسية في برنامج دراسي متجانس، وذلك لأنه بدون الإرشاد

الأكاديمي المناسب قد يختار الطالب مجموعة من المقررات وليس برنامجاً موحداً، من هنا كانت ضرورة إرشاد الطالب بحرص شديد من جانب العاملين بالكلية المدركين للاختيارات المتاحة، والقواعد التي يجب اتباعها، والامكانيات الفردية للطالب الذي يتم إرشاده أكاديمياً.

- الخطوة السادسة: عملية التسجيل، وهي عملية ضرورية ولازمة في كل فصل دراسي بالكليات والجامعات التي تقوم بتطبيق نظام الساعات المعتمدة، حيث أن هذا النظام يقوم أساساً على إتاحة الفرصة للطالب لاختيار المقررات التي سيدرسها في كل فصل دراسي، وتوفير حرية الانسحاب من بعض المقررات أو تغيير التخصص.

وعملية التسجيل تتم في مرحلتين هما مرحلة التسجيل المبدئي، ومرحلة التسجيل النهائي، ويقصد بالتسجيل المبدئي اختيار الطلاب مبدئيا للمقررات التي يرغبون التسجيل فيها بمساعدة المرشد الأكاديمي، والتسجيل المبدئي يكون قبل بداية الفصل الدراسي والهدف من هذه العملية، هو معرفة عدد الطلاب الراغبين في التسجيل لكل مقرر، وحفظ حق الطالب مقدما فيما اختاره من مقررات، ومحاولة الوصول إلى جدول دراسي نهائي بحيث لا تتم فيه إلا تغييرات طفيفة.

أما التسجيل النهائي، فهي العملية التي يتم فيها اختيار الطالب بصفة نهائية للمقررات التي سيدرسها في الفصل الدراسي الجديد، وتتم في فترة لا تزيد عن ثلاثة أيام قبل بدء الفصل الدراسي، وهذه العملية تصبح عملية سهلة وميسورة لكل من الطالب والكلية الذي يتسم بالجدية والوضوح، أما بالنسبة للطلاب الذين لم يتمكنوا من التسجيل أثناء فترة التسجيل النهائي فيسمح لهم بالتسجيل خلال الأسبوع الأول من بداية الفصل الدراسي.

- الخطوة السابعة: عملية الحذف والإضافة، ويقصد بها قيام الطالب بعد أتمام عملية التسجيل بإجراء التعديلات في جدوله الدراسي الفردي سواء بالإضافة أو الحذف، بشرط أن تتم عملية الإضافة خلال مدة لا تزيد عن أسبوع بعد بداية الفصل الدراسي، أما عملية الحذف (حذف المقررات) فتتم خلال مدة لا تزيد عن الأسبوع العاشر من بداية الفصل الدراسي بشرط موافقة المرشد الأكاديمي والقسم العلمي المختص.

- الخطوة الثامنة: وجود جهاز إداري كفؤ وقادر على القيام بالمسئوليات التي يتطلبها تطبيق نظام الساعات المعتمدة، بالإضافة إلى الأعباء الكثيرة الملقاه على عاتق كوادر هذا الجهاز الإداري.

مقومات نجاح نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعي:

إنه من أجل نجاح نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الجامعي لابد أن تتوفر مجموعة من الأسس والمقومات يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أ- ما يتعلق بالطالب:

وهذا يشمل أن يكون حجم عدد الطلاب في كل محاضرة صغيراً، بحيث لا يزيد عن أربعين طالباً، وإذا زاد حجم الطلاب عن هذا العدد فإنه يفضل أن يقسم الطلاب إلى شعب.

ب- ما يتعلق بالبرنامج الدراسي:

أن يتكون البرنامج الدراسي لأي تخصص في الكلية أو الجامعة من الآتي:

- مجموعة المواد المعرفية العامة (متطلبات الجامعة) والغرض من هذه المجموعة هو إكساب الطلاب قدراً مناسباً من المعلومات، وذلك في العديد من مجالات العلوم والمعارف العامة، وهذه المقررات تعتبر مقررات أساسية ومقررات إجبارية على كل طلاب الجامعة، وهذه المجموعة تمثل نسبة تتراوح بين ٢٠٪، ٣٠٪ من مجموعة المواد.
- مجموعة المواد الأساسية العامة (متطلبات الكلية) وتحتوي هذه المجموعة على المقررات المناسبة التي تعد الطالب في مجال تخصصه، ويختارها الطالب بموافقة المرشد من بين المقررات التي تقدمها الأقسام العلمية بالكلية، وهذه المجموعة تمثل نسبة تتراوح ما بين ١٥٪، ٢٠٪ من مجموعة المواد.
- مجموعة المواد التخصصية الرئيسية (متطلبات القسم) وتحتوي هذه المجموعة على المواد التي يعرضها القسم، ويراها ضرورية ولازمة للتخصص، ويجتازها الطالب بتوجيه من المرشد الأكاديمي، ويقوم القسم بتحديد المقررات الإجبارية والمقررات الاختيارية، وهذه المجموعة تمثل نسبة تتراوح ما بين ٤٥٪، ٥٥٪ من مجموعة من مواد المنهج.
- مجموعة المواد التخصصية المساندة (المتطلبات الأكاديمية) وهي التي يقوم الطالب باختيارها في تخصص واحد مما تقدمه الكلية، ويكون وثيق الصلة بالتخصص الرئيسي بحيث تساعده هذه المقررات على التزود بالمعارف والمعلومات اللازمة لتخصصه لاستكمال إعداده الأكاديمي وهذه المجموعة تمثل نسبة تتراوح ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ من مواد المنهج.

- مجموعة المواد الاختيارية، وهذه المجموعة تشمل المواد التي يترك للطالب الحرية في اختيارها طبقاً لاهتماماته ورغبته في التزود بالمعرفة من أي فرع من فروع التخصص المتوفرة في الجامعة، وهذه المجموعة تمثل نسبة تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ من مجموعة مواد المنهج الدراسي ككل.

هذا بالإضافة إلى أن كل مجموعة من المجموعات السابقة تنقسم إلى عدة مقررات متدرجة في الصعوبة ومتناسقة بحيث تؤدي في النهاية إلى تكامل البرنامج الدراسي.

جـ مقومات تتعلق بنظام الدراسة، وتشمل:

- تقسيم العام الدراسي إلى فصلين دراسيين منتظمين، ويعتبر عدم تسجيل الطالب في إحداها بمثابة انسحابه من الدراسة في هذه الفترة، كما يجوز إضافة فصل دراسي صيفي اختياري لمن يرغب من الطلاب.
- تخصيص ثلاث ساعات للمحاضرات أسبوعياً لكل مقرر هذا في الغالب، بشرط أن تتراوح عدد أسابيع الدراسة الفعلية أثناء الفصل الدراسي بين ١٥-١٦ أسبوعاً، ويحتسب المقرر الدراسي في شكل ساعات معتمدة، أما بالنسبة للمقرر النظري تتطلب الساعة المعتمدة محاضرة أسبوعياً، بجانب ساعتان على الأقل من المجهود الشخصي من الإطلاع والدراسة، أما بالنسبة للمقررات العملية فتتطلب الساعة المعتمدة من ٢ – ٣ ساعة عملية.
- أن يقوم الطالب بدراسة الوحدات الدراسية (الساعات المعتمدة) التي تحددها الكلية، والتي تتراوح عادة ما بين ١٢٠ – ١٥٠ وحدة بنجاح لحصول الطالب على درجة البكالوريوس، وبشرط ألا يقل متوسط مجموعة الكلي، وفي مقررات التخصص الرئيسي عن حد معين تعينه الكلية.

د ـ ما يتعلق بتقويم الطلاب، ويشمل:

ضرورة تقييم الطلاب بصفة مستمرة خلال الفصل الدراسي من خلال الامتحانات العديدة والمتنوعة، وتكليف الطلاب بإعداد بعض الموضوعات، وقيام المعلم بالملاحظة الفردية لكل طالب، ومقدار مساهمته ومشاركته في المناقشات أثناء المحاضرات ودرجة استيعابه للمادة، ونسبة حضوره المحاضرات، وقدرته على التعبير، وتقديمه لبعض الموضوعات ومناقشتها، وتقسيم درجة التقييم إلى ٦٠٪ من الدرجة النهائية للمقرر خلال الفترة الدراسية، ٤٠٪ من الدرجة للامتحان النهائي في آخر الفترة الدراسية لكل مقرر.

هـ ما يتعلق بالإرشاد الأكاديمي، ويشمل :

ضرورة وجود مرشد أكاديمي للطلاب ، حيث يخصص لكل مجموعة من الطلاب يتراوح عددها ما بين (٣٠ – ٤٠ طالباً) أحد أعضاء هيئة التدريس من القسم العلمي التابع له الطالب بالكلية ، ويختص المرشد بمعاونة الطالب في تحديد أهداف الدراسة ، واختيار المقررات التي يسجل فيها ومساعدته في حل مشاكله التي تواجهه .

و- ما يتعلق بمعاقبة الطلاب ويشمل :

- يوجه إنذار للطالب إذا قل متوسط معدله العام عن حد معين تحدده الكلية ، وعلى الطالب أن يرفع معدله العام إلى المعدل المطلوب خلال الفصلين الدراسيين التاليين لوضعه في قائمة الإنذار ، وإلا اعتبر مفصولاً من الكلية .
- يوجد إنذار للطالب الذي يتغيب مدة تعادل ثلاث ساعات في أي مقرر (إنذار أول) ثم يوجه له (إنذار ثان) إذا ما تغيب ثلاث ساعات أخرى في نفس المقرر ، ثم يوجه (إنذار نهائي) إذا ما تغيب مدة تعادل تسع ساعات ، ويعتبر الطالب راسباً في المقرر الذي يتغيب فيه أكثر من تسع ساعات .

ز- ما يتعلق بالإمكانات المادية ويشمل :

ضرورة إنشاء مكتبة علمية متطورة تتوفر فيها كافة الكتب والمراجع التي تتعلق بالمقررات الدراسية .

تقويم التعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة :

إن التعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة له العديد من الايجابيات والمزايا وأيضاً له العديد من السلبيات :

أولا : ايجابيات التعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة :

لقد أشار العديد من المربين والباحثين إلى أن التعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة له العديد من الايجابيات ، حيث أن بعضهم يرى أن من ايجابيات الأخذ بنظام الساعات المعتمدة له أثره على تنمية شخصيه الطالب ، حيث أنه يعمل على :

- تنمية قدرة الطالب على التحليل والقدرة على اكتشاف العلاقات بين عناصر الموقف المختلفة عن طريق البحث العلمي والتفكير الموضوعي والحوار بدلاً من أسلوب المحاضرة والتلقين .

- تنمية شعوره بالمسئولية من خلال مشاركته الفعلية في تخطيط البرنامج الدراسي الذي يخصه وتحديد الأولويات والاختيار بين البدائل المختلفة.

- تنمية ثقته بنفسه من خلال المناقشة والحوار مع أستاذه ومرشده الأكاديمي.

- توسيع مدارك الطالب وأفقه خارج نطاق التخصص المحدد من خلال دراسة مقررات اختيارية وتخصصات ثانوية أو مساندة للتخصص الرئيسي.

- تنمية شخصية الطالب العلمية من خلال استخدام المراجع العلمية، والتأكد من دقة المعلومات التي يحصل عليها، وقيامه ببعض البحوث الميدانية، وقدرته على النقد الموضوعي.

- تنمية قدرته على مجابهة الضغوط الاجتماعية أو الأسرية التي تقوم على بعض المفاهيم الخاطئة بالنسبة لاختيار مجال التخصص من خلال معرفته بالبدائل المتاحة، وازدياد قدرته على اكتشاف ميوله وقدراته واستعداداته في المراحل الأولى من دراسته.

ويمكن تقسيم تأثير نظام الساعات المعتمدة على الطلاب كايجابية من ايجابيات هذا النظام على النحو التالى:

١- من حيث مراعاته للفروق الفردية بين الطلاب، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

- اختيار الطالب لمقررات دراسية معينة دون غيرها، حيث يمكن لكل طالب أن يختار مقررات معينة يقوم بدراستها، قد تختلف عن مقررات غيره من الطلاب.

- تنوع البرامج الدراسية، حيث يمكن للطالب المشاركة في إعداد البرنامج الدراسي الذي يتوافق مع أهدافه ومتطلباته التي يحددها بنفسه لنفسه.

- تلبية رغبات بعض الطلاب وإشباع ميولهم من أجل ترك الحرية لهم في اختيار بعض المقررات المساعدة التي يقومون باختيارها اختيارا حرا دون قيود.

- إمكانية تحديد عبء دراسي لكل طالب على حدة وفق امكانياته وقدراته، وما يتطلبه مستوى طموحه ورغبته.

- إتاحة الفرصة للطلاب الذين لا تساعدهم ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية من الدراسة المتواصلة طوال العام الدراسي، فرصة الجمع بين الدراسة والعمل في آن واحد.

- يمنح نظام الساعات المعتمدة الطلاب الثقة بالنفس وتحمل المسئولية التعليمية، ويراعي الفروق الفردية.

٢- من حيث إتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في اتخاذ القرارات، ويتم ذلك على النحو التالي:

- العمل على تعويد الطلاب على اقتراح جداولهم الأسبوعية في كل فصل دراسي بأنفسهم وبتوجيه من المرشد الأكاديمي.

- مساعدة الطالب على اختيار المواد الدراسية من حيث الكم والنوع، وأيضاً اختيار الشعبة التي يرغب الدراسة بها من حيث توقيتها والقائمين بتدريسها.

- ترك الحرية للطالب في تحديد العبء الدراسي المناسب له في ضوء معايير عامة يقدمها له المرشد الأكاديمي ليسترشد بها دون تقيد أو التزام.

- العمل على إتاحة الفرصة للطالب لتغيير مادة التخصص في أي مرحلة، وأيضاً إتاحة الفرصة له للانسحاب من الدراسة لفصل دراسي كامل، أو الانسحاب من مقرر أو أكثر من مقرر، خلال الفصل الدراسي الواحد إذا ما دعت الضرورة لذلك.

- مساعدة الطلاب على تقييم بعض المقررات التي يسجلها، وخاصة في بدء دراستهم الجامعية حيث يكون بإمكانهم تحديد تخصصهم بما يسجلون فيه من مقررات دراسية، يرون أنها تتلائم مع ميولهم ورغباتهم واستعداداتهم.

- حرية الطالب من خلال الإرشاد الموجه له من قبل أعضاء هيئة التدريس لاختيار موضوعات المقررات التي يدرسها حسب ميوله واستعداداته وقدراته.

- إتاحة الفرصة للطالب حرية الإختيار في دراسة بعض المواد الاختيارية وتنوعها من خلال عدة حقول معرفية بما يتلائم مع قدراته ورغباته واستعداداته، كما يتيح للطالب حرية اختيار اساتذته في حالة تعدد الاساتذه.

- إتاحة الفرصة لحرية الطالب في تحديد تخصصه أو تغييره، والجمع بين تخصصين والانتقال من كلية أو جامعة إلى أخرى تطبق النظام ذاته.

٣- من حيث إعداد الطلاب إعداداً متكاملاً، ويتم ذلك من خلال الآتي :

- العمل على تنويع المقررات الدراسية للطلاب، وذلك من أجل المساهمة في تنمية الثقافة العامة لهم، وتزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على فهم واستيعاب المواد الدراسية التخصصية .

- العمل على تخصيص مرشدين أكاديميين للقيام بتوجيه الطلاب وإرشادهم في كل ما يتعلق بمشكلاتهم الأكاديمية أو الشخصية أو الاجتماعية .

- مساعدة الطالب على التمكن بصورة مثمرة للتعرف على قدراته العقلية والمهنية التي تحقق رغباته، وبهذه الصورة يكون التعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة قد نجح في تكوين خريج منتج يساهم في بناء المجتمع وقادراً على اتخاذ القرارات .

- مرونة نظام الساعات المعتمدة يؤدي إلى احتمال كبير للتقدم والنمو من خلال خلق مقررات جديدة، وتطوير المقررات وتجميعها بصورة تساير احتياجات المجتمع وتطلعاته للتطور وخلق العناصر القيادية المناسبة .

- يعمل نظام الساعات المعتمدة على تحديد ما ينبغي انجازه من المنهج وحقوله دون تقييد الطالب بشوط محدد يقطع به ذلك المقرر، وبذلك يضمن لكل طالب حرية التقدم في الدراسة وفقاً لقدراته .

- يركز نظام الساعات المعتمدة على ضرورة تعدد مصادر المعرفة مما يترتب عليه مساعدة الطالب على تكوين اتجاه للتعليم الذاتي المستمر له، ويجعل الطالب هو المحور الأساسي الذي تدور حوله العملية التعليمية بحيث توضح البرامج والمناهج التي تساعد على نموه ككل متكامل، كما يتسم بتأكيده على أهمية توفير مقومات مجتمع مصغر داخل حرم جامعي واحد يضم الكليات والمعاهد والمرافق الجامعية وكافة الخدمات التربوية الاجتماعية والصحية والاقتصادية .

- تعويد الطلاب على الدراسة الجادة دون تضييع للوقت، حيث أن فترات الدراسة بنظام الساعات المعتمدة قصيرة ومتلاحقه .

٤- من حيث تكوين شخصية الطالب ويتم ذلك عن طريق الآتي :

- يساعد على توسيع دائرة التفاعل الاجتماعي بين الطلاب، والتعرف على أكبر عدد ممكن منهم، وهذا يرجع إلى انتقال الطلاب من شعبة دراسية إلى شعبة أخرى .

- تهيئة الفرصة للطلاب للاستفادة من الأنشطة اللا منهجية داخل الجامعة نظراً للمرونة التي يتسم بها الجدول الدراسي .

- التعرف على أكبر عدد ممكن من أعضاء هيئة التدريس من خلال تعدد الشعب التي يختارها الطالب ، وأيضاً تعدد المقررات الدراسية .

- تعويد الطلاب على بذل الجهد ، ومساعدتهم على تكوين اتجاهات إيجابية نحو التعليم المستمر نظراً لتعدد الامتحانات للطلاب وتقويمهم المستمر .

- يحقق نظام الساعات المعتمدة التكامل والتوازن بين حاجات الفرد وقدراته واستعداداته وميوله واحتياجات المجتمع ومطالبه ، وذلك من خلال تخطيط برنامج دراسي يجمع بين مقررات مشتركة توفر القدر المشترك من الثقافة العامة للأفراد بما يعمق الولاء والانتماء لهذا المجتمع ، وبين مقررات تخصصيه تعكس احتياجات سوق العمل ، ومقررات اختيارية يجد فيها الطالب منفعه وتلبي ميوله واهتماماته وتثري قدراته واستعداداته .

- مساعدة الطلاب على اكتشاف قدراتهم واستعداداتهم ، والتعرف على نواحي القوة فيها فيعملون على تعزيزها وتدعيمها ، ومواطن الضعف والقصور فيختارون الأساليب المناسبة لعلاجها .

- تعويد الطلاب على ارتياد المكتبة من أجل الاطلاع والبحث ، واستكمال ما درسه داخل قاعات المحاضرات ، الأمر الذي يترتب عليه الاسهام بفاعلية في تحقيق أهم أهداف التعليم الجامعي ، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يعد من أهم مقومات التعليم المستمر الذي يعتبر ضرورة من ضروريات العصر الذي نعيش فيه .

كما أن هناك العديد من الايجابيات للتعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة فيما يتعلق بتقويم الطلاب والتي من أهمها :

- يتسم التقويم في نظام الساعات المعتمدة بالشمول والتنوع والتتابع حيث لا يقتصر الامتحان في هذا النظام على امتحان نهائي يتحدد من خلاله مصير الطالب ولا يعكس مستواه الحقيقي ، بل يقوم برصد جهود الطالب وأعماله وأنشطته واسهاماته منذ دخول الجامعة حتى تخرجه منها ، بحيث

يكون تقويمه تراكمياً في النهاية، وبذلك يمكن تلافي الغش والظروف الطارئة التي تصاحب الاعتماد على امتحان وحيد نهائي

- يتميز التقويم في نظام الساعات المعتمدة بأنه نظام دوري متعدد وواجبات مستمرة، هذا بالإضافة إلى تعدد معايير التقييم للطالب، الأمر الذي يترتب عليه عدم الارهاق الذهني والبدني اللذين يتعرض لهما الطالب أثناء الامتحانات في النظام التقليدي حيث أنه في نظام الساعات المعتمدة يوزع الطالب مجهوده الذهني خلال فترة الدراسة.

- يتسم التقويم في نظام الساعات المعتمدة بأنه تقويم مستمر للطالب خلال الفصل الدراسي، مما يترتب عليه إعطاء صورة واضحة عن مستواه الحقيقي في مادة ما، وهذا عكس النظام التقليدي المتبع في كثير من الجامعات، والذي يعتمد في تقييم الطالب على امتحان نهائي قد تلعب الظروف والحفظ دوراً كبيراً فيه.

- نظام التقويم في الساعات المعتمدة يبرأ الطالب الضعيف من عار الرسوب كما هو معروف في النظم التقليدية.

- إن نظام التقويم في الساعات المعتمدة يلغي عنصر العقوبة غير المبررة في تقدير نتائج التعلم، فالطالب لا يعتبر راسباً في صفة إذا أخفق آخر العام الدراسي في النجاح في بعض مقررات المنهج السنوي، بل يعترف للطالب بما نجح فيه من الدروس ويطالبه بالإعادة فيما تخلف فيه من الدروس فقط، وهذا يعتبر أكثر عدلاً.

- يتيح نظام الساعات المعتمدة الفرصة للطالب الذي يرسب في أي مقرر دراسي إجباري، في أي فصل دراسي، إعادة دراسة ذلك المقرر والامتحان فيه، وإذا رسب في مقرر اختياري فعليه إعادة دراسة ذلك المقرر، ويجوز له بناء على موافقة المرشد الأكاديمي، اختيار بديل عنه لإكمال متطلبات التخرج.

هذا بالإضافة إلى أن هناك ايجابيات للتعليم الجامعي بنظام الساعات المعتمدة فيما يتعلق بعضو هيئة التدريس من أهمها:

- إن نظام الساعات المعتمدة يؤدي إلى الاستفادة الكاملة بخبرات الأساتذة والاسترشاد بآرائهم، هذا بالإضافة إلى توثيق العلاقة بين الأستاذ والطالب نتيجة لاتصال الطالب بأستاذه.

- يتيح نظام الساعات المعتمدة الفرصة لإبراز شخصية وكفاءة الأستاذ الجامعي، هذا بالإضافة إلى أنه يسمح بخلق العلاقات الأكاديمية على أساس روح الزمالة والاحترام المتبادل بين أعضاء هيئة التدريس في القسم الواحد، وتوطيد أواصر هذه العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المختلفة داخل الجامعة مما يسمح بمزيد من التعاون بينهم، ويؤدي ذلك إلى تحقيق التطور العلمي الفعال داخل الجامعة.
- ظهور سمات إشراف أعضاء هيئة التدريس على توجيه الطلاب ومتابعة تقدمهم العلمي وتقرير مدى انجازهم للمتطلبات الدراسية ومشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بوضع خطة الدراسة وتنفيذها.
- الانتفاع بالخدمات العلمية التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس في نطاق الجامعة كلها، وعدم اقتصار هذه الخدمات على كلية أو مؤسسة جامعية بعينها بما يبدو وكأنه قصور في مدى الانتفاع العلمي بهؤلاء الأعضاء.

ثانياً: سلبيات الأخذ بنظام الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي:

رغم وجود العديد من الايجابيات التي يحققها نظام الساعات المعتمدة إلا أن هناك العديد من السلبيات من أهمها:

- إن نظام الساعات المعتمدة يؤدي إلى تفتيت المعرفة، وزيادة قدرة الطالب على اختيار المقررات التي تتسم بالسهولة، وتجنب الابتعاد عن المقررات الأكثر فائدة في تكوين الطالب الأكاديمي والعلمي.
- ميل كثير من الطلاب إلى التسجيل في الحد الأقصى المسموح لهم به كي ينهون دراستهم الجامعية في أقل وقت بما لا يتوافق مع ظروفهم أو لا يناسب قدراتهم وإمكاناتهم العلمية مما يجعلهم لا يستطيعون الوفاء بالمتطلبات، وبالتالي يتكرر رسوبهم مما يترتب عليه أنهم يقضون وقتا أطول من الحد الأدنى المفترض أن ينهي الدراسة خلاله.
- يتطلب نظام الساعات المعتمدة جهداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس وخاصة في إرشاد الطلاب ومتابعتهم أثناء دراستهم الجامعية.

- إعطاء الطالب حرية اختيار المقررات مما يترتب عليه أن الطلاب يختارون المقررات ليس بهدف تنمية معارفهم واستكمال ثقافتهم، أو يتم الاختيار على أساس أن المقررات تتوافق مع ميولهم أو رغباتهم، وإنما الاختيار يتم على أساس اعتبارات أخرى غير موضوعية كالاعتقاد في سهولة المقرر أو الجاذبية الشخصية للأستاذ، أو لما قد يشاع بين أوساط الطلاب من تساهل بعض أعضاء هيئة التدريس في منح التقديرات وغيرها، الأمر الذي يترتب عليه جعل عملية الاختيار عملية غير صحيحة ويخرج بها عن أهدافها ويفرغها من مضمونها الحقيقي.

- إعطاء الحرية للطالب في اختيار المقررات الدراسية، يؤدي إلى جعل الطالب متردد في اختيار المقررات المختلفة، مما يترتب عليه حيرته وعدم قدرته على اتخاذ القرار السليم مما يؤدي ذلك إلى تعرضه لبعض العقوبات الأكاديمية.

- من سلبيات نظام الساعات المعتمدة دمج بعض الطلاب معاً وهم من مستويات دراسية مختلفة، بعضها متقدم كثيراً عن البعض الآخر في مقرر واحد، مما يضر بالطلاب الأقل مستوى، حيث يعامل هذا النظام جميع الطلاب المسجلين بالمقرر رغم اختلاف مستوياتهم الدراسية نفس المعاملة الواحدة في تقويمهم كطلاب المرحلة الجامعية والمرحلة الأعلى حينما يسجلون في نفس المساق الواحد.

- نظام الساعات المعتمدة لا يتيح مستوى دراسياً لائق ومناسب للطالب الجامعي.

- تسجيل عدد كبير من الطلاب في مقرر دراسي واحد، مما يترتب عليه تقسيم طلاب هذا المقرر إلى عدة مجموعات تدرس كل مجموعة مستقلة عن الأخرى على يد أستاذ مما يجعل تباينا واختلافا في تدريس المقرر، وطريقة عرضه، والمعاملة للطلاب لتنوع ثقافة الأساتذة، ومفهوم المقرر وأسلوب تدريسه وتطبيقه لأن كل أستاذ له ذاتيته مما يعني ظلما لبعض الطلاب إذا ما خضع الجميع لأسلوب تقويم واحد في المقرر.

المشكلات التي تواجه تطبيق نظام الساعات المعتمدة :

يوجد العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه تطبيق نظام الساعات المعتمدة من أهمها ما يلي :

١ـ مشكلة عدم القيام بالدراسة المسبقة والكافية قبل تطبيق هذا النظام ، وتتمثل في عدم القيام من قبل المسئولين بالدراسة الواعية وما يصاحب هذه الدراسة من توفر الاستعدادات سواء البشرية أو المادية ، فالبشرية والتي تتمثل في توفير أعضاء هيئة التدريس ، والجهاز الإداري الكفء والإمكانات المادية والتي تتمثل في توفير قاعات الدرس اللازمة ، وسعة هذه القاعات ، واحتياجات المعامل ، وكذلك توفير الكتب والمراجع المتنوعة .

٢ـ مشكلة عدم اقتناع العاملين في الحقل الجامعي بأهداف هذا النظام .

٣ـ مشكلة العجز في أعداد أعضاء هيئة التدريس في بعض فروع الدراسة على الأقل ، وعدم ضمان وجود العدد المناسب في الوقت المناسب ، مما يترتب عليه تعطيل العمل وتأخير الدراسة ، هذا بالإضافة إلى عدم توفير الرعاية اللازمة لكل طالب .

٤ـ مشكلة تنظيم أوقات الدراسة ، والتي تتمثل في صعوبة توفيق الأوقات وتنظيمها في الجداول الدراسية نظراً لتعقد العملية في ظل نظام يقوم على طرح مئات المقررات ويختار كل طالب عدداً من هذه المقررات يتراوح ما بين ٣ – ١٠ مقررات متنوعة قد تختلف من طالب إلى آخر ، وكذلك تلافي التعارض الذي يحدث في استخدام القاعات الدراسية والمختبرات والمكتبات وعدم استثمارها الاستثمار الأمثل .

٥ـ مشكلة عدم توفر القدر الكافي من النضج الشخصي للطلاب الذي يمكنهم من المساهمة في تخطيط برامجهم الدراسية ، أو تقييم جهودهم الشخصية أو العمل باستقلال كاف .

٦ـ مشكلة الإرشاد الأكاديمي ، والتي تتمثل في عدم توافر العدد الكافي من المرشدين الأكاديميين القائمين على النظام ومن ذوي الخبرة به وبأساليبه الصحيحة ، وما ينتج عن ذلك من مشكلات وأخطاء في التسجيل بسبب ضعف مستوى الإرشاد ، والنظرة الخاطئة له من جانب بعض من تناط بهم مسئولية القيام به .

٧- مشكلة العبء الدراسي المناسب، والتي تتمثل في عدم تقدير الطالب للعبء المناسب له بشكل صحيح فقد يختار عبئا يزيد عن قدراته واستعداداته، مما يترتب عليه تأخره دراسياً وانسحابه من الدراسة أو تركها كلية أو انخفاض مستمر في معدله، مما يهدد استبعاده من الدراسة، كما تتمثل المشكلة في اختيار الطالب عبئاً أقل من قدراته وإمكانياته مما يعطله دون مبرر.

٨- مشكلة عدم وجود تنسيق بين الأقسام العلمية، مما يؤدي إلى كثير من التضارب وخاصة فيما يتعلق بمواعيد المحاضرات.

٩- مشكلة الفروق بين الطلاب، والتي تتمثل في تفادي مستويات الطلاب الذين يسجلون سوياً في نفس المقرر الواحد، فقد يسمح النظام للطلاب في تخصصات دراسية مختلفة بل ومن مستويات دراسية بالتسجيل في نفس المقرر، ويتم معاملتهم وتقويمهم وكأنهم من نفس المستوى وبنفس التخصص مما يجعل الفروق الفردية تتزايد لا أن تتلاشى كما هو متوقع.

١٠-مشكلة التكلفة المالية المرتفعة التي يتطلبها تطبيق نظام الساعات المعتمدة وخاصة في أولى سنوات تطبيقه نظراً للاهتمام بالوسائل التعليمية الحديثة والمكتبات والمعامل والأنشطة المصاحبة.

١١-مشكلة اغتراب نظام الساعات المعتمدة بالنسبة للطلاب، حيث أن هذا النظام يتطلب من الطالب جهد أكبر في تحصيل المادة والإعداد لها من أول الفصل الدراسي، والمساهمة الإيجابية في المناقشة أثناء المحاضرات، وإعداد البحوث بحيث يخضع الطالب للتقييم المستمر من قبل الأستاذ، وهذا الأسلوب في تحصيل المادة يكون في أحوال كثيرة غريباً بالنسبة إلى الطلاب الذين اعتادوا على نظام التعليم الذي يركز أساساً على امتحان آخر العام الدراسي.

١٢-مشكلة التقويم، والتي تتمثل في تباين الأساتذة فيما بينهم في تقويم الطلاب لنفس المقرر مقسماً إلى عدة مجموعات، يتولى تدريس كل مجموعة أستاذ مختلف في سلوكه وأسلوب تقويمهم مما يكون سبباً في ظلم بعض الطلاب لتفاوت معايير ومستويات التقويم بين الأساتذة لنفس المقرر الواحد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن تقويم الطالب يعتمد اعتماداً كلياً على الأستاذ، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث اختلاف بين الطالب والأستاذ، أو حدوث نوع من الضغط من جانب الطلاب على بعض أعضاء هيئة التدريس لرفع درجاتهم.

وهناك العديد من الدراسات والأبحاث التى تناولت مشكلات تطبيق نظام الساعات المعتمدة، وقد قُسمت هذه المشكلات إلى الآتى:

- مشكلات ترجع إلى القصور فى التخطيط أو التنفيذ أو الخبرة الإدارية الكافية فى إدارة الموارد والامكانات والاستغلال الأمثل لها، كعدم توافر خطط لإعداد الكوادر اللازمة أو برامج التدريب المتكاملة، وهى كلها أمور ينبغى برمجتها فى خطة الإعداد لتطبيق النظام وحساب احتياجاته أو نقص الامكانات وسوء إدارتها، فمشكلة الجهد والعبء الإدارى الذى يتطلبه النظام، قد ترجع إلى قصور فى أدائها حيث تتم بطريقة يدوية والتى يمكن لها باستخدام حاسب آلى مصغر، ومشكلة حجم الكليات يمكن حلها بتقسيمها إلى وحدات ذات صلاحيات مرنة للعمل والحركة.

- مشكلات تتعلق بالتنسيق والتكامل عند إعداد خطة التطبيق مع مؤسسات المجتمع المعينة كسوق العمل، وأجهزة الاستخدام والخدمة المدنية فى الدولة، وأجهزة الإعلام وغيرها من مشكلات كتوفير حوافز العاملين أو توفير إعلام كاف بالنظام وهى مشكلات تتطلب فى حلها توافر تنسيق فعال مع هذه الجهات مسبقاً.

- مشكلات متعلقة بالبدائل المطروحة فى أسلوب بناء النظام، كالحجم الذى يمنح للثقافة العامة والجوانب الأخرى فى خطة الدراسة، نوعية المقررات الاختيارية ومدى التوفيق فى اختيار القرارات المتخذة فى هذا الصدد ومناسبتها، وهى أمور تعالج باتساع الحوار ومشاركة كل المعنيين والإفادة من تجارب الآخرين.

- مشكلات تنتج من عدم وضوح الرؤية الشاملة للنظام التعليمى فى تكامله، وحتمية الوحدة العضوية بين مراحله المختلفة بدءاً من رياض الأطفال وانتهاءً بالدراسات العليا، وارتباط هذه الرؤية بأهداف المجتمع وحاجاته، وهذا يرجع إلى تناثر وتوزيع الجهات المخططة لأنواع التعليم ومستوياته ومراحله بين مؤسسات أو أجهزة مختلفة مما يؤدى إلى عدم توافر تنسيق فعال نابع من عدم الانطلاق من مخطط واحد متكامل.

الفصل الثالث

اتجاهات نحو استحداث أنظمة تعليمية جديدة

التعليم الجامعى بالمراسلة :

يُعد هذا النوع من التعليم نوعاً من أنواع التعليم عن بُعد، ويقدم إلى الطلاب الذين تحول ظروفهم التواجد بالجامعة، فهو يعد شكلاً من أشكال التعليم عن بُعد وليس مرادفاً له، وإن كان يوجد اتفاق بينهما فى وجود بعد زمانى ومكانى بين المعلم والمتعلم، فإنهما يختلفان فى نواحى أخرى، فمثلاً يختلفان فى مدة الدراسة ومرونتها وفعالية الطالب وعدد مرات تعرضه للتقويم، وكذلك فى المقررات الدراسية المقدمة له أو الوسائط التعليمية المستخدمة فى كل من التعليم عن بعد والتعليم بالمراسلة.

ويوجد التعليم بالمراسلة فى كثير من دول العالم، ففى اليابان يوجد العديد من الجامعات التى يتم التعليم فيها بالمراسلة حيث يوجد ١٢ جامعة وتسع كليات بها تقدم مقررات دراسية بالمراسلة.

وفى السويد ظهر الاهتمام بالتعليم بالمراسلة عام ٨٣٣م عن طريق إعلان بجريدة سويدية تعرض فرصة لدراسة الإنشاء عبر البريد.

وفى إنجلترا بدأت فرص الدراسة عن بعد على مستوى التعليم العالى مع تأسيس جامعة لندن فى المملكة المتحدة عام ١٨٣٦م حيث منحت الجامعة الطلاب الملتحقين حق اجتياز امتحاناتها، وفى عام ١٨٤٠م تبنى بعض المربين فى إنجلترا تعليم أول مقرر دراسى بالمراسلة، عن طريق استخدام أسلوب الكتابة المختزلة، وبعد مرور ثلاث سنوات، اتسم هذا النمط من التعليم

بالصبغة الرسمية من خلال تأسيس جمعية المراسلة، وفى عام ١٨٥٨م تم السماح لكل المرشحين للامتحانات بجامعة لندن من جميع أنحاء العالم بالتقدم بغض النظر عن الكيفية أو المكان الذى تم إعدادهم به، وأفضى ذلك إلى إنشاء عدد من الكليات للتعليم بالمراسلة.

وفى ألمانيا ظهرت الدراسة بالمراسلة عندما قام بعض المهتمين بالتعليم بتأسيس معهد فى برلين لتعليم اللغات بالمراسلة وبأسلوب التعليم الذاتى وذلك عام ١٨٥٦م.

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهر التعليم بالمراسلة بمدينة بوسطن عندما قامت بعض المربيات بإنشاء جمعية سميت باسمها، وأقبل عليها آلاف من الدارسين معظمهم من النساء المهتمات بالمناهج الكلاسيكية وذلك فى عام ١٨٧٣م.

وفى عام ١٨٧٤م أخذت العديد من الولايات المتحدة بتوجيه الاهتمام للتعليم بالمراسلة، حيث قامت جامعة إلينوى بإنشاء برنامج للتعليم بالمراسلة فى عام ١٨٧٤م، وفى ذات الوقت نشرت جريدة يومية بولاية بنسلفانيا مواد تعليمية تهدف إلى تطوير أساليب التعدين، والتقليل من حوادث العمل بالمناجم، وقد لاقى هذا العمل نجاحاً كبيراً لدرجة أنه أفرز مقرراً دراسياً فى عام ١٨٩١م، واعتبر هذا المقرر نموذجاً لعديد من المقررات الدراسية بمختلف التخصصات، ثم تأسس فى جامعة شيكاغو أول قسم جامعى للتعليم بالمراسلة عام ١٨٩٠م.

كما اهتمت استراليا بالتعليم بالمراسلة حيث ظهر التعليم بالمراسلة فى جامعة كوين لاند بيريسين عام ١٩١١م، وفى فرنسا أنشأت وزارة التربية جامعة حكومية للتعليم بالمراسلة وذلك استجابة لظروف الحرب العالمية، وبالرغم من أن المركز القومى للتعليم بالمراسلة تم إنشاؤه لتعليم الكبار، إلا أنه سرعان ما تحول لمنظمة هائلة لتعليم الراشدين عن بُعد.

وأسلوب التعليم عن بُعد يأخذ صورتين، الصورة الأولى، هو أن يكون هذا التعليم قائماً بذاته فى مؤسسات خاصة به، والصورة الثانية، أن يكون التعليم بالمراسلة جزءً من نظام التعليم العالى عن بُعد.

وهناك بعض العوامل التى ساعدت على الأخذ بهذا النوع من التعليم، وهى التعطش إلى التعليم، والعزلة أو البعد المكانى، والحالة الاقتصادية المتردية التى تحول من الالتحاق بالتعليم

الجامعي النظامي ، هذا بالإضافة إلى رغبة الأفراد في تلقي التعليم العالي طبقاً لظروفهم واحتياجاتهم وتخصصاتهم المهنية ، والرغبة في نشر التعليم المستمر لجميع الأفراد من قبل الدول .
والتعليم بالمراسلة لا يقتصر على فئة معينة من الدارسين ، وإنما يقدم إلى فئة الطلاب الذين تماثل أعمارهم أعمار الطلاب النظاميين في الجامعات ، ولكنهم لم يلتحقوا بالجامعة بسبب عدم توفر مكان للدراسة ، الطلاب الذين منعتهم التقاليد من مواصلة الدراسة ، ويتوقع منهم أن يكونوا على حظ من التعليم ، كما في بعض المهن كالمحاسبين الكبار الذين لا يستطيعون توفير الوقت ليمكنهم من مواصلة الدراسة بالجامعة .

أهداف التعليم بالمراسلة :

إن التعليم بالمراسلة يعمل على تحقيق العديد من الأهداف ، من أهمها أنه يهدف إلى تدعيم مبدأ ديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، وتأكيد دور التعليم في تقدم المجتمع من الناحية العلمية والتكنولوجية .

سمات التعليم بالمراسلة :

من سمات التعليم بالمراسلة ما يلي : أن التعليم بالمراسلة يعتبر جزءاً متكاملاً من التعليم الجامعي ، أنه يساهم في تعليم من لم تمكنهم ظروفهم الخارجة عن إرادتهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي أو التعليم العالي ، لا توجد جامعة خاصة تقدم برامج التعليم بالمراسلة باستثناء جامعة الهواء حيث إن هذه البرامج تتولاها نفس الجامعات الموجودة وفقاً لسياستها باستخدام نفس الامكانات والهيئة الموجودة لها ، انعدام الفروق بين المقررات العادية ومقررات الدراسة بالمراسلة ، إن التعليم بالمراسلة يتميز باعتماده على الوسائط التعليمية المتعددة ، إن برامج التعليم بالمراسلة لا تهدف إلى تقديم تعليم جامعي أو عال ، وإنما تهدف إلى تحقيق دور اجتماعي .

عناصر أسلوب التعليم بالمراسلة :

إن أسلوب التعليم بالمراسلة يتضمن عناصر رئيسية وأساسية ، من أهمها :

- المادة التعليمية ، بشرط أن تكون معدة بصورة تجعلها صالحة للدراسة عن طريق المراسلة .
- مواد مطبوعة ، بحيث تعمل على مساعدة الدارسين على استكمال دراسة برامجهم .
- مجموعة من التمارين يقوم الدارس بإجرائها .
- مراجعة وتصحيح واجبات الدارسين من قبل المعلم المختص .

- امتحان نهائى يتم عقده فى نهاية البرنامج .

نظام التعليم الجامعى عبر جامعة الهواء :

يُعد التعليم بجامعة الهواء شكلاً من أشكال التعليم عن بُعد ، وهى تقوم على أساس تقديم برامج تعليمية جامعية تبث من خلال الإذاعة والتليفزيون ، وهذا النظام يتطلب وجود نظام اتصال جيد فى البلاد ، وذلك ينتشر فى الدول التى يتوفر لها ذلك .

وقد أنشئت جامعة الهواء فى اليابان عام ١٩٨٣م ، وتهدف إلى إتاحة التعليم الجامعى للجميع من خلال نظام التعليم عن بُعد ، وهى تعتبر معهد عالى رسمى أو نظامى ، ومن ثم فإنها ينبغى أن تمتثل وتخضع لمعايير الجامعات ، وتستخدم جامعة الهوءا تسهيلاتها الإذاعية الخاصة بها لبث محاضرات إذاعية ، وتقديم برنامج تعليم كامل متكامل من خلال استخدام الكتب الدراسية والتوجيه والإرشاد عن طريق البريد والتعليم بالفصل فى مراكز الدراسة ، ويتم إنتاج المواد الإذاعية من خلال مساعدة وتعاون المعهد القومى للتعليم متعدد الوسائل ، وللوفاء بالحاجات المتنوعة للطلاب الكبار ، فجامعة الهواء من الأنماط التى تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال فى توصيل خدمات التعليم الجامعى إلى الطلاب فى أماكن تواجدهم .

أما بالنسبة لأهداف جامعة الهواء كمؤسسة تعليمية جديدة لنظام التعليم مدى الحياة ، فإنها تتمثل فى تقديم تعليم جامعى للعاملين بما فيهم النساء وربات البيوت ، ضمان فرصة مرنة للتعليم الجامعى للذين أنهو الدراسة الثانوية ، تقديم تعليم لعصر جديد يتقاسم ثمار أحد البحوث والتقنيات التربوية ، المساعدة فى تحسين التعليم الجامعى عن طريق تبادل هيئة التدريس بينها وبين الجامعات الأخرى ، إمكان الإسهام فى التغيير الداخلى لنظام التعليم بهذه الجامعات ، توسيع نطاق استخدام المواد التعليمية المستخدمة لها ، كما تهدف إلى تقديم فرص التعليم المستمر والتعاون مع الجامعات الأخرى باستخدام تكنولوجية تعليمية متطورة لتقديم مقررات فى التعليم الجامعى التى تفى بحاجات المجتمع .

ويستطيع أى فرد أن يستفيد بفرصة جامعية وهو فى منزله ، ويستطيع بالمراسلة أن يحصل على مواد دراسية مطبوعة مصاحبة للمقررات المبثة هوائياً ، وبهذه الطريقة أصبحت هذه الجامعة قادرة على إمداد المجتمع بنظام تعليمى على المستوى الجامعى حديث وفعال .

أما بالنسبة للمقررات التى تبثها هذه الجامعة فتنقسم إلى :

- مجموعة المقررات العامة فى عدة مجالات ، من أهمها : الإنسانيات ، العلوم الاجتماعية ، العلوم الطبيعية ، اللغات الأجنبية ، الصحة والتربية البدنية ، مقررات أدبية وتخصصية .

- مجموعة المقررات المتخصصة ، وهذه المقررات تتمثل فى : المهارات الحياتية والرعاية الاجتماعية ، التطور الإنسانى والتربية ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، الصناعة والتكنولوجيا ، العلوم الإنسانية ، العلوم الطبيعية ، مقررات تخصصية تمنح شهادة لأخصائى المكتبات .

أما بالنسبة لأنواع الدراسة بجامعة الهواء ، يوجد بجامعة الهواء نوعين من الدراسة ، هما :

النوع الأول :

دراسات حرة عامة ، وهذا النوع يشمل جميع الراغبين فى التزود بالعلم والمعرفة دون الحصول على درجة علمية جامعية ـ شهادة ـ وهذا النوع من التعليم متاح لجميع الأفراد دون قيد أو شرط ، ويمكن للفرد أن يستفيد من البرامج المسموعة والمرئية فضلاً عن الحصول على المطبوعات المصاحبة وذلك بالنسبة لأى مقرر من مجموعة المقررات العامة .

النوع الثانى :

دراسات متخصصة ، وهى تقدم للراغبين فى الحصول على درجات علمية جامعية ـ شهادة ـ وهؤلاء الأفراد عليهم دراسة بعض المقررات التخصصية وجهاً لوجه فى مراكز خاصة بمقر الجامعة ، ثم اجتياز الاختبارات المقررة ، وهذه المراكز توفر خدمات الإرشاد والتوجيه الأكاديمى ، وإتاحة الفرص للاستماع والمشاهدة للبرامج السابق بثها مرة أخرى ، وكذلك التمتع بالخدمات التى تقدمها المكتبات .

ورغم ذلك فإنه قد وجه بعض الانتقادات لهذا النظام ، وذلك على النحو التالى : إن جامعة الهواء لا تختلف كثيراً عن التعليم الجامعى بالمراسلة ، إن أى اختلافات رئيسية فى التنفيذ بين جامعة الهواء والتعليم الجامعى بالمراسلة سينتج عنه عوائق تقف عقبة فى سبيل تطوير هذا التعليم . إن هناك شكاً فيما إذا كانت جامعة الهواء (كجامعة بلا حرم جامعى) ، تستطيع أن تؤدى وظيفتها بكفاءة كمؤسسة تعليمية وبحثية ، إن التكاليف الباهظة لجامعة الهواء سوف تحمل اقتصاد البلاد أعباءاً كثيرة .

لهذا فإنه لكى تنجح جامعة الهواء فى تنفيذ برامجها ، فإنه ينبغى أن يوضع فى الاعتبار ما يلى :

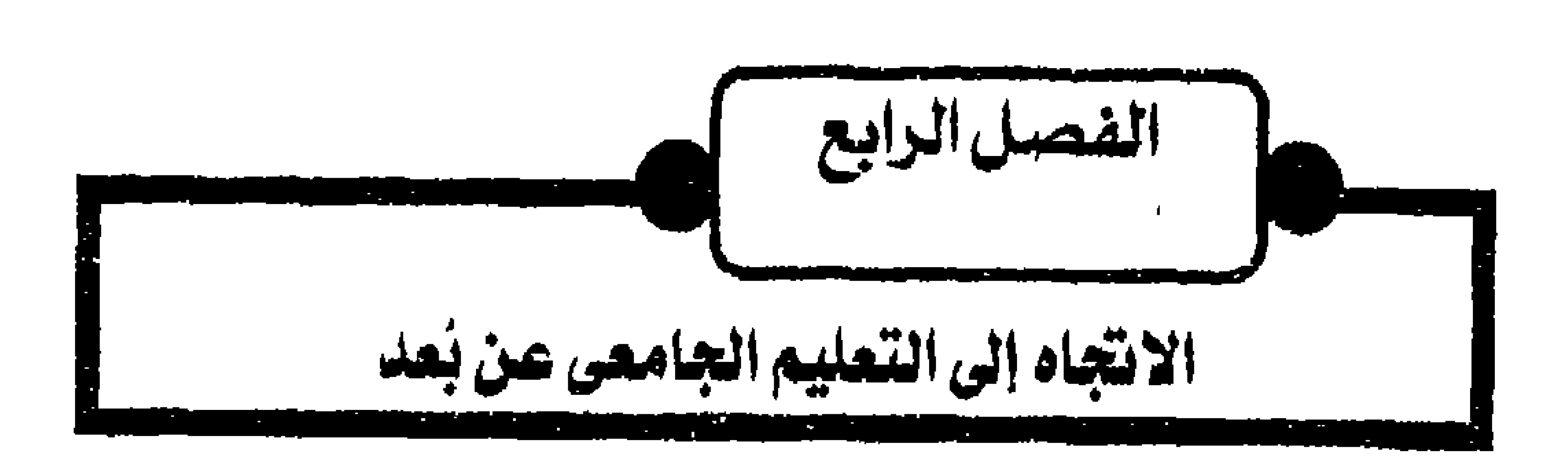
- أن يبدأ بالإعداد لبرامج جامعة الهواء باستطلاع رأى عينة من الطلاب الذين سيوجه إليهم البرنامج ، بهدف التعرف على الموضوعات التى يصعب على الطلاب فهمها فى كل مقرر يقدم من خلال البرنامج والمواعيد المناسبة لإذاعة برنامج جامعة الهواء من وجهة نظر الطلاب .
- ضرورة الاهتمام بالإعلان عن برنامج جامعة الهواء وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام .
- أن تتنوع أساليب تقديم الموضوعات من خلال برنامج جامعة الهواء بحيث تأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة .
- أن تخصص بعض الحلقات للإجابة عن أسئلة واستفسارات الطلاب التى ترد للبرنامج .

نظام التعليم الجامعى عبر الجامعات بدون جدران :

ظهر هذا النظام فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إن كثيراً من الجامعات الأمريكية تبنت هذا النظام ، حيث يقوم هذا النظام بإعداد وتنظيم دراسات جامعية تلقى عبر الأثير فى شكل برامج إذاعية مسموعة ومرئية دون أن يكون لهذه المؤسسة مبان أو منشآت تمارس فيها العملية التعليمية ، حيث إنه يتم توصيل المعرفة إلى الطلاب فى أماكنهم .

وهذا النظام من الجامعات يوجد فى أشكال مختلفة منها ما هو مستقل ، ومنها ما هو مرتبط بمؤسسات أخرى ، وهذه الجامعات تمنح لدارسيها درجات جامعية ، ويقوم أخصائيون بالجامعة بمتابعة دراسة الطالب بهذا النظام وتقدمه وإرشاده وتقويم عمله .

وتؤيد إحدى الدراسات هذا النظام ، حيث ترى أن فتح التعليم خارج الجدران وتوفيره لكل الأفراد والفئات بصورة مستمرة بما يتفق مع ظروفهم وإمكاناتهم وبيئاتهم الجغرافية ، يمكنهم من تحقيق ذواتهم وإعدادهم إعداداً حقيقياً (معرفياً ومهنياً) بشكل يكفل مشاركتهم الفعالة فى المسئولية الوطنية والنهوض بالمجتمع .



نظام التعليم الجامعى عن بُعد :

ظهر هذا النظام فى بريطانيا ، وكانت أول جامعة أخذت به جامعة لندن ، وذلك لتأهيل الدارسين دون الحضور لمتابعة الدروس داخل أحد معاهدها ، ثم أخذ هذا النظام ينتشر فأخذت به جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا واستراليا ، وأخيرا أخذت بعض الجامعات فى آسيا تأخذ بهذا النظام .

كما يلاحظ أن هناك العديد من دول العالم اتجهت إلى التعليم عن بُعد على اعتبار أنه وسيلة اقتصادية لنشر التعليم بين قطاعات حرمت منه ، وبالتالى تتاح لها الفرصة مرة أخرى لمساعدتهم على اكتساب المعلومات والمعارف ، وتكوين المهارات حتى يمكنهم التكيف مع أنفسهم ومجتمعهم الذى يعيشون فيه ، فهو نظام يسمح بقدر أكبر من حرية الاختيار للدارس لا تتوفر فى التعليم التقليدى ، حيث أن الدارس يختار أين ومتى وكيف يتعلم ، كما أنه يقوم على مرونة المكان والوقت والبرامج المطلوبة ، وعلى التخطيط المشترك بين المعلمين والدارسين من أجل رسم الأحداث المطلوبة والأنشطة التعليمية .

كما يعتبر التعليم عن بُعد شكلا من أشكال التجديد التربوى ، وهو نظام مفتوح للجميع ، وتعليم جماهيرى لا يتقيد بوقت ولا بفئة من المتعلمين ، ولا يقتصر على مستوى أو نوع من التعليم ، فهو يتناسب مع طبيعة حاجات المجتمع وأفرده وطموحاتهم ، كما أنه نظام تعليمى لا يخضع لإشراف مباشر مستمر من قبل المعلم ، أى انفصال المعلم عن المتعلم شبه الدائم مع خلق

تواصل ثنائي متبادل (حوار) بينهما عبر وسائط متعددة بما فيها الكلمة المطبوعة والوسائط التعليمية المسموعة والمرئية .

مفهوم التعليم عن بُعد:

أهتم الباحثون والمفكرون بتعريف التعليم عن بُعد ، فقد عرفه البعض بأنه ذلك التعليم الذى تستخدم فيه الكلمة المطبوعة ، كما يستخدم غيرها من وسائل الاتصال الحديثة .

لقد ركز هذا المفهوم على وسائط التعليم المتمثلة فى الكتب وبعض وسائل الاتصال الحديث .

- كما عرف بأنه إعادة وتأهيل وتطوير الكفاءات والقدرات الخاصة بالفرد فى مراحل حياته المختلفة بما يرتفع به إلى مستوى مناسب من الجودة والإتقان والتفوق فى عمله ، أو هو ذلك النوع من التعليم الذى يهدف إلى مساعدة الفرد على مواجهة التغيرات الحضارية والاجتماعية والتكنولوجية سواء فى مجال العمل أو البيت أو المجتمع تحقيقا للتكافل والترابط بين الإنسان والبيئة التى يعيش فيها وصولا للنهوض بها عن طريق حشد الطاقات البشرية وإنمائها وحشد طاقات البيئة والاستفادة منها .

ركز هذا المفهوم على فئة العاملين بقصد تأهيلهم والنهوض بمستواهم وتعريفهم بالجديد والمستحدث من التغيرات المختلفة من أجل جودة عملهم وإتقانه ، وأيضاً مساعدتهم على التكيف مع هذه التغيرات .

- وعرف بأنه هو تعليم مخطط يحدث بصورة طبيعية فى مكان غير مكان التدريس ونتيجة لذلك يتطلب تقنيات خاصة لتعليم المنهج وتقنيات تعليمية خاصة ، وطرق خاصة للتواصل الإلكترونى وباستخدام التكنولوجيا الأخرى ، كما يتطلب ترتيبات إدارية وتنظيمية خاصة .

- ويرى البعض انه عبارة عن نوع من التعليم يقوم على أساس توصيل العملية التعليمية إلى المتعلمين المقيمين فى مناطق نائية أو منعزلة اجتماعيا ، ويقدم إلى الذين لا تسمح لهم ظروفهم الخاصة بالانتقال إلى الصفوف الدراسية النظامية .

هذا المفهوم يوضح أن التعليم عن بُعد يقدم خدمته التعليمية إلى الفئات التى حرمت من التعليم النظامى نتيجة للظروف الاقتصادية أو الاجتماعية .

- وعرف بأنه موقف تعليمى تعلمى تحتل فيه مواقف الاتصال والتواصل المتوافرة كالمطبوعات وشبكات الهواتف والتليكس وأنظمة التلفاز والحاسب الإلكترونى وغيرها من الأجهزة السلكية واللاسلكية دوراً أساسياً فى التغلب على مشكلة المسافات البعيدة التى تفصل بين المعلم والمتعلم بحيث تتيح فرصة التفاعل المشترك .

يوضح هذا المفهوم أن التعليم عن بُعد يعتمد على أساليب الاتصال الحديثة فى التعليم حلاً لمشكلة بعد الدارسين عن المؤسسات التعليمية .

- هو نظام تربوى مرن يعنى بعد المتعلم عن مكان الدراسة مدرسة كان أو معهدا أو جامعة .

- هو نظام يستخدم مجموعة متنوعة من طرق ووسائل التعلم تقوم فى جملتها على مبدأ التعلم الذاتى مستفيدة فى ذلك من التقنيات الحديثة التى تساعد على تقليص المسافة بين المتعلم ومصادر المعرفة ومن ثم يتيح فرص التعلم لأكبر عدد من الأفراد .

هذا المفهوم يركز على أن التعليم عن بُعد يقوم على فلسفة التعلم الذاتى بمعنى أن الدارس يعلم نفسه بنفسه من خلال المصادر التى يوفرها هذا النظام .

- كما عرف بأنه نوعاً من أنواع التعليم المستمر ، وأسلوب من أساليب التعليم لمن يرغب الاستزادة من التعليم ، أو لمن لم تتح له فرصة استكمال تعليمه ، وهو يقوم على ما يجرى من اتصالات مستمرة بين الدارسين ومعهد التعليم بالمراسلة بحيث يحصل الدارس على الدروس والمعلومات والوسائل التعليمية والتوجيهات التى تجعله قادراً على الاستمرار بالدراسات الفردية ، أى أنه نوع من التعليم الذاتى للطلاب بإرشادات المعلم يتلقاها بإحدى وسائل الاتصال المختلفة .

يوضح هذا المفهوم بأنه يقدم فرصة للأفراد الراغبين فى التعليم بعد أن فاتتهم فرصة الالتحاق بالتعليم النظامى وقيام الأفراد بدراسات فردية عن طريق الحصول على المعلومات من المؤسسات التعليمية عن طريق المراسلة .

- هو ذلك النوع من التعليم الذى يقدم إلى مواقع وأماكن يكون الطالب أو الدارس فيها بعيدا جغرافيا عن الأستاذ ، ويتم من خلال التدريس المتزامن وغير المتزامن أو من تقنيات التواصل ، تقنيات نقل المعلومات السمعية والمرئية (الحسية والمسجلة) بما فى ذلك الحاسب والانترنت .

- هو نظام من التعليم يتم بعيدا عن المعلم أو المؤسسة التعليمية مع وجود اتصال مستمر محدود بين المتعلم والمؤسسة بعدة طرق لتحقيق أهداف محددة لبرامج معينة باستخدام مناهج خاصة تستثمر التعلم الذاتى فى الدراسة.

- أو هو النظام الذى يعتمد على وسائط الاتصال المتوافرة كالمطبوعات وشبكات الهاتف والتلكس وغيرها من الأجهزة اللاسلكية والسلكية فى التغلب على مشكلة المسافات المادية التى تفصل بين المعلم والمتعلم بحيث يتيح لهما فرصة التفاعل المشترك.

- وعرف التعليم عن بُعد بأنه صيغة لإنتاج المواد التعليمية عالية الجودة التى يمكن الاستفادة منها فى عملية التعلم، وهى تمكن الدارسين من تحصيل المعرفة فى أماكن تواجدهم.

- هو عبارة عن طائفة من طرق التدريس التى يكون فيها السلوك التعلمى منفصلا عن السلوك التعليمى، ويتضمن تلك الوسائل التى يتم فيها الاتصال بين المعلم والمتعلم عبر أجهزة وأدوات الطباعة والأجهزة الميكانيكية والالكترونية وغيرها من الأجهزة الأخرى.

- كما عرف التعليم عن بُعد بأنه هو الاستخدام المنظم للوسائط المطبوعة وغير المطبوعة التى تكون معدة إعداداً جيداً من أجل كسر الانفصال بين المتعلمين والمعلمين وتوفير الدعم للمتعلمين فى دراستهم.

- هو طريقة لنقل المعرفة والمهارات والاتجاهات التى يتم صياغتها من خلال إتباع مبادئ تنظيمية واستخدام وسائط فنية تساعد فى إنتاج مواد تعليمية جيدة تجعل من الممكن تعليم عدد من الطلاب فى نفس التوقيت مع بقاء كل واحد منهم أينما يعيش.

- وعرف التعليم عن بُعد أنه نوع من النظم التعليمية الحديثة القائمة على مبدأ التعلم الذاتى، والذى يوظف تكنولوجيا الاتصالات كوسائل تربوية لتحقيق هذا المبدأ.

- يقصد به الترتيبات التى تمكن كل فرد من التعلم بسرعته الخاصة فى المكان والزمان الذى يتفق مع ظروفه ومتطلباته، إذ يركز على توفير فرص التعليم عن طريق التغلب على المعوقات التى تنتج عن بعد الموقع الجغرافى، والالتزامات الشخصية والمهنية والتى تمنع الأفراد من الحصول على التدريب والتعلم الكافى.

- كما عرف التعليم عن بُعد بأنه كل نموذج أو شكل أو نظام تعليمى لا يخضع لإشراف مباشر ومستمر من قبل المعلم من خلال تواجده الفيزيقى مع المتعلمين فى حجرة الدراسة، وهو يشمل كافة الوسائط التى يتم من خلالها بما فى ذلك الكلمة المطبوعة والأجهزة الأخرى المختلفة.

- هو عبارة عن نمط تعليمى يتيح الفرصة للمتعلم أن يكتسب المعلومات والمعارف والاتجاهات وتكوين المهارات من برامج دراسية متنوعة الأشكال متعددة المستويات لا تخضع للإشراف المباشر- أحيانا - وتقدم من خلال وسائل الإعلام والوسائل المسموعة والمرئية والكمبيوتر وغيرها لأعداد كبيرة من الدارسين بصرف النظر عن أماكن تواجدهم.

- هو عبارة عن مجموعة من طرق التعليم تنفصل فيها سلوكيات التعليم من حيث الموقف المباشر وجها لوجه بين المعلم والمتعلم، حيث أن الاتصال بينهما يتم من خلال المواد المطبوعة والوسائل الالكترونية أو الميكانيكية أو غيرها.

- وعرف التعليم عن بُعد بأنه كل أشكال التعليم المختلفة التى تتم خارج الفصل دون الاعتماد على معلم بصورته التقليدية، ويتطلب وجود مؤسسة تربوية للتنسيق والتوجيه ووسائل تقنية متعددة الاتصال لإيصال الخدمات التعليمية للدارسين.

- هو نظام تعليمى لا يخضع لإشراف مباشر مستمر من قبل المعلم، أى انفصال المعلم عن المتعلم شبه الدائم مع تواصل ثنائى متبادل (حوار) بينهما عبر وسائط متعددة بما فيها الكلمة المطبوعة والوسائط التعليمية المسموعة والمرئية.

- وعرف التعليم عن بُعد بأنه طريقه للتعليم يكون فيها المتعلم بعيداً عن المعلم فى المكان أو الزمان أو كليهما معاً، ولا يوجد اتصال شخصى بينهما ولكن بدلاً من ذلك تستخدم وسائط متعددة لنقل التعليم وتوصيله إلى المتعلمين تعتمد على المواد المطبوعة والمسموعة والمرئية وذلك من خلال وسائط إلكترونية وتكنولوجية إلى جانب اللقاءات الدورية المنظمة التى تعقد فى مراكز الدراسة المحلية بالقرب من تجمعات الطلاب.

- هو نظام يشتمل على جميع الطرق الدراسية فى كل المستويات التعليمية التى لا تخضع لإشراف مباشر أو مستمر من قبل المعلم، بمعنى أن المعلم لا يشترط التقانه مع المتعلمين بصورة رسمية

مستمرة، وعدم التقاء المعلم بالدارسين فى حجرات الدراسة لا يعنى أن هذا النوع من التعليم يفتقر إلى التخطيط والإشراف والمساندة من المؤسسة التعليمية المنفذة.

يتضح من هذه المفاهيم أنها تركز على الجوانب التالية:

- انفصال المعلمين عن الطلاب، الأمر الذى يترتب عليه تمكين كل فرد من التعلم بسرعته الخاصة فى المكان والزمان الذى يتفق مع ظروفه ومتطلباته، ومن هنا فإن العلاقة بينهما علاقة غير مباشرة يتباعد فيها الطرفين وتقوم على الإرشاد والتوجيه والتقويم غير المباشر.
- الاستعانة بالوسائط التعليمية المختلفة كالمواد المطبوعة وشبكات الهاتف والتلكس والبرامج التى تبث عن طريق الإذاعة والتليفزيون أو الأشرطة المسجلة على الفيديو والكاسيت.
- التأثير المؤسسى فى العملية التعليمية حيث تتولى المؤسسة التخطيط والإعداد والتنفيذ للمواد التعليمية.
- إعطاء الأهمية لعامل البعد على أساس أنه يشجع على الاستقلال الذاتى فى عملية التعليم، وهذا لا يعنى غياب التعليم المباشر، وإنما يتم استخدامه فى حدود معنية.
- المادة العلمية قد تكون مكتوبة أو مسجلة على شرائط مسموعة أو مرئية، وأن تكون مبسطة وتتناسب مع احتياجات الدارسين، وتقوم بهذه المهمة المؤسسة التعليمية مع المتابعة المستمرة لها.
- أنه يتطلب العديد من التقنيات الخاصة لتصميم المنهج وتقنيات خاصة للتعليم.
- أن التعليم عن بُعد يتطلب ترتيبات إدارية وترتيبات تنظيمية خاصة تختلف عن الترتيبات الإدارية والتنظيمية الخاصة بالتعليم التقليدى.
- توفير الاتصال المتبادل بين المعلم والمتعلم، وذلك من خلال وسائط الاتصال المتعددة التى تستخدم لنقل المادة العلمية إلى المتعلم.
- التغلب على المسافات البعيدة التى تفصل بين المعلم والمتعلم عن طريق وسائل الاتصال المختلفة سواء المكتوبة أو المسموعة أو المرئية.
- إن الطلاب يعتمدون على أنفسهم فى التعلم بشكل أكبر، حيث تتم الدراسة عن طريق المراسلة أو الدراسة المستقلة باستخدام الوسائل التعليمية التى تحل محل المعلمين.

ولقد أطلق على التعليم عن بُعد عدة تسميات منها الدراسة المستقلة والدراسة المنزلية ، والدراسة بالمراسلة ، والدراسات الخارجية ، والدراسات الخاصة والتعليم غير المباشر ، التعليم الممتد ، التعليم بالبريد ، التعليم على الهواء ، التعلم الذاتى ، التعليم المفتوح ، التعليم من بعد وغيرها من التسميات التى توضح البعد بين المتعلم والمؤسسة التعليمية ، وقد جاء هذا الاختلاف فيما بينها نتيجة لعملية توظيفها لوصف طرق تدريس أو تعلم معينة ، وحسب مساهمة هذا المصطلح فى وصف عملية التعليم ، وكذلك حسب الإدارة المستخدمة ، وأيضاً حسب الدولة أو الدول التى تختار المصطلح ، وحسب طبيعة النظام التعليمى وفلسفته وآدائه ، ولعل هذه التسميات تفرق بين التعليم عن بُعد والتعليم التقليدى ففى التعليم التقليدى يمثل المعلم نقطة الاتصال الأساسية بالطلاب والأكثر ظهورا ، كما يكون غالبا العامل الحاسم فى نجاحهم أو فشلهم ، وبالتالى تدار الدراسة بواسطة المعلم وعلى الطلاب المواظبة على حضور المحاضرات ، وهذا عكس التعليم عن بُعد فالدروس غالباً ما تكون نتيجة للتعاون بين متخصصين فى مجال معين ومعلمين ومحررين ومنتجين وإداريين ، تتولى المؤسسة التعليمية توزيع المواد التعليمية وتقييم عمل الطلاب ، وتنظيم أنشطة التعليم المباشر على المستوى المحلى ، كما أن حضور الطلاب يختلف عن حضورهم فى مؤسسة تقليدية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن التعليم التقليدى يلزم المتعلم بمكان ووقت محدد للتعليم ، أما نظام التعليم عن بُعد فأنه يمتاز عن التعليم التقليدى بما يلى :-

- المرونة فى قبول الطلاب .
- المحافظة على نوعية الدراسة من خلال مساعدة الدارس على التعليم المستقل .
- الاتصال بالمتعلم والتنظيم مع المشرف عليه فى فترات مختلفة .
- التركيز على التعلم الذاتى عن طريق نظام مخطط وضع من قبل المؤسسة التعليمية .
- الاقتصاد فى نفقات التعليم .

كما بين بعض الباحثين الفرق بين التعليم عن بُعد ، والتعليم التقليدى على النحو التالى :

- أن نظام التعليم عن بُعد يتيح للطالب قدراً كبيراً من الحرية فى اتخاذ القرارات التربوية المتعلقة باختيار التخصص الأكاديمى الذى يريده ، والتقدم فى سير دراسته وفق سرعته الخاصة ، واختيار طريقة الدراسة التى تناسبه ومراقبة عملية تعلمه ، وتنظيم الجدول الدراسى بما يتوافق مع قدراته

وميوله وأعماله ووضعه الاجتماعي والاقتصادي، لكن في نظام التعليم التقليدي لا تتاح للطالب مثل هذه الحرية، وإنما هي مفروضة عليه دون أخذ رأيه.

- في التعليم عن بُعد يقبل المتعلم على عملية التعلم بدافع ذاتي وبرغبة حقيقية في التعلم، وهذا عكس التعليم التقليدي، ففيه المتعلم يقبل على التعليم بدافع خارجي يتشكل بتأثير الأهل والأقارب والمعارف وحبا في المركز والجاه.

- في التعليم عن بُعد يتعامل المعلم مع مجموعة غير متجانسة من الطلاب عمرياً وأكاديمياً واقتصادياً واجتماعياً ومهنياً، لكن في التعليم التقليدي يتعامل المعلم مع مجموعات متجانسة نسبياً.

- في نظام التعليم عن بُعد تتميز عملية التعلم بالاستمرارية والتطور والتغير وذلك لملائمة روح العصر سواء أكان هذا التغير علمياً أو تقنياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، أما في نظام التعليم التقليدي فإن عملية التعلم تنتهي بانتهاء الفترة الزمنية المحددة بالحصول على الشهادة.

- في نظام التعليم عن بُعد يلاحظ أن طرق التدريس تتمركز حول الطالب وليس المعلم، أما في التعليم التقليدي فإنها تتمركز حول المعلم وليس الطالب.

وقد وضح بعض المربين أن التعليم عن بُعد يتميز عن التعليم التقليدي في ثلاث خصائص، هي قدرة الفرد على الاحتفاظ بسجل دائم للموقف التعليمي، واستقلاله بصورة كبيرة في تعلمه ذاتيا، مما يجعل المتعلم وظروفه وحاجاته في بؤرة اهتمام التعليم عن بُعد، وأخيرا استخدام التقنيات التكنولوجية بصورة أساسية، كما أن التعليم عن بُعد يختلف عن التعليم التقليدي في أنه يتخطى الظروف التي قد تحرم البعض من فرص التعليم سواء بسبب الظروف الاجتماعية أو النظم الإدارية أو بعد المكان أو المعوقات الشخصية.

كما أن هناك فرق بين الدراسة بالانتساب، وبين التعليم عن بُعد، فالدراسة بالانتساب لا تعني التعليم عن بُعد، بل تقتصر على صورة واحدة منه هي استخدام المطبوعات (الكتب الدراسية) من قبل مؤسسة تعليمية أو جامعية تعتمد في إدارتها وأساليبها على أساس الانتظام في حضور الطلاب إلى الحرم الجامعي للاستماع إلى المحاضرات والمناقشة، بالإضافة إلى ذلك تتيح المجال لأعداد كبيرة من الذين على رأس عملهم، أن يسجلوا في الجامعة دون الحاجة إلى الحضور

إلى حرمها يوميا أو أسبوعيا بل استلام المقررات والجلوس فى امتحان سنوى نهائى يتحدد فى ضوئه نجاح الطالب أو فشله، وليس هذا هو المقصود بالتعليم عن بُعد واستخدامه من قبل الجامعات المفتوحة حيث يوفر التعليم عن بُعد وسائل الاتصال السريع المستمر مع الطالب فى مكان إقامته حيث يقام له فى منطقه قريبه مراكز إقليمية يستطيع من خلالها استخدام واستبدال المادة التعليمية، ويوفر له أيضا المشرف أو الموجه.

العلاقة بين التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح :

من الملاحظ أن مؤسسات التعليم المفتوح تشترك مع مؤسسات التعليم عن بُعد فى الأخذ ببعض المبادئ التربوية التى تقوم عليها، من أهمها :

- مبدأ التعليم المستمر، حيث أن كلا من مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد تأخذ بهذا المبدأ، فالتعليم عملية مستمرة مدى الحياة، فالإنسان قد يرغب فى تنمية نفسه مهنياً أو علمياً أو ثقافياً، وبالتالى فلابد من إعطائه الفرصة لكى يفعل ذلك فى أى وقت يريد.
- مبدأ ديمقراطية التعليم، فالملاحظ أن مؤسسات التعليم عن بُعد ومؤسسات التعليم المفتوح تأخذ بهذا المبدأ بمعنى أنها لا تضع قيوداً أو شروطاً عند الالتحاق بها، وهذا يعنى أن التعليم حق لكل فرد من أفراد المجتمع بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه أو دينه أو ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.
- مبدأ ضبط المتعلم لعملية تعلمه، أى أن المتعلم فى كل من التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد، يقبل على عملية التعلم بدافع ذاتى، وبرغبة حقيقية فى التعلم، لذلك يجب أن تتاح للمتعلم قدراً من الحرية فى اختيار المادة الدراسية التى يرغب فى دراستها، وطريقة دراسته لها وسرعته فى التقدم فيها، وأن ينال قدراً من الحرية فى تنظيم جدوله الدراسى بما يتوافق مع قدراته وميوله وظروفه وأعماله، وأيضاً فى اتخاذ القرارات التربوية المتعلقة باختيار التخصص العلمى الذى يرغب فيه.
- مبدأ التعلم الذاتى أى أن المتعلم فى كل من التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد، يتعلم بمفرده معتمداً على ذاته فى أغلب الأوقات، ويسير فى دراسته لهذا المقرر أو ذاك بمفرده وفق خطوة، وسرعته فى التعلم، بل يستطيع الطالب أن يعيد دراسة المقرر مرة أو أكثر حتى يحقق المهارة والكفاءة المطلوبة، من هنا يتضح أن الاعتماد الأكبر يكون على المتعلم، ويكون دور المسئولين عنه

محدداً، كما أن للمتعلم الحرية فى إنهاء دراسته في الوقت الذى يناسبه وذلك عندما يشعر بأنه أصبح قادراً على تحقيق المهارة والكفاءة فى التعليم.

- مبدأ تفريد التعليم، فالتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد، يقوم على مبدأ أن العملية التعليمية يجب أن تصمم بطريقة تتوافق مع استعدادات الطالب وقدراته وميوله واتجاهاته وسرعته فى التعلم، وهذا يرجع إلى أن كل طالب يختلف عن زملائه فى كل هذه الصفات المذكورة.

أسباب الأخذ بالتعليم الجامعى عن بُعد :

لقد شهد الكثير من الدول سواء النامية أو المتقدمة تحولات تربوية سريعة فى الفترة الأخيرة من القرن العشرين كان الهدف منها زيادة تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والكشف عن أساليب لنظم التعليم والعمل على الاستعانة بالتقنيات الحديثة فى نشر التعليم، وتوفير الفرص المناسبة للذين فاتتهم فرصة التعليم الجامعى، هذا بالإضافة إلى توفير فرص التدريب المهنى والفنى وبرامج التدريب والتأهيل للعاملين أثناء الخدمة وبرامج التنمية الاجتماعية، وأيضاً التغلب على الصعوبات التى تواجه رغبة الأفراد فى الالتحاق بالتعليم العالى وتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع، لذلك كان من الضرورى التخلى عن الكثير من القيود والشروط التى يفرضها التعليم الجامعى التقليدى، ومن ثم ظهر التعليم عن بُعد، ومهما اختلفت الأسباب التى أدت إلى هذا النوع من التعليم إلا أنه يمكن حصر هذه الأسباب فى الآتى :

- المشكلات التربوية التى شهدها التعليم الجامعى ومازال يعانى منها، ومن أهم هذه المشكلات، تزايد الطلب على التعليم العالى فى الوقت الذى تعجز فيه مؤسساته الحالية عن مواجهة هذا الطلب، الاختلال فى التوزيع الجغرافى لمؤسسات التعليم العالى، الارتفاع المستمر فى تكاليف التعليم العالى مما يشكل عبئا على كل مؤسساته وطلابه، القصور الواضح فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين أفراد المجتمع، تزايد حاجات الفئات الخاصة فى التعليم، لذلك فإن التعليم عن بُعد هو الأسلوب الذى يمكن عن طريقه مواجهة هذه المشكلات.

- الانفجار المعرفى وثورة المعلومات التى يشهدها هذا القرن، حيث أصبحت المؤسسات التعليمية التقليدية غير قادرة على الإلمام بكل ما هو جديد فى مجال المعرفة، وعدم قدرتها على إيصال هذه المعلومات إلى المتعلمين فى المؤسسات التعليمية، لذا كان لابد من الاعتماد على التطور

التكنولوجى الهائل والسريع وأثر ذلك على تغيير أسلوب حياة الأفراد، فأصبح بالإمكان تزويد كل فرد ومؤسسة تعليمية وغير تعليمية بكل ما هو جديد عبر التقنيات الحديثة فى مجال البث التليفزيونى والإذاعى والفاكس.

- قدرة التعليم الجامعى عن بُعد على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للملتحقين به، وهذا يرجع إلى قدرته على توفير البدائل هذا من ناحية، وارتباطه بحاجات سوق العمل المؤهلة والمدربة من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى أن هذا النمط التعليمى يعتمد على الوسائط التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال المعاصرة، ولهذا يرى بعض المربين أن نظام التعليم الجامعى عن بُعد، يعتبر الحل الأمثل لتقليل مشكلات تطبيق برامج التعليم المستمر التى تنظمها الجامعات التقليدية.

- الأفراد الذين يرغبون فى الجمع بين التعليم والعمل، حيث تحتم عليهم ظروفهم أن يعملوا للإنفاق على الذات، أو على الأهل، وفى نفس الوقت فكل منهم كإنسان عادى يتوق شوقاً إلى المعرفة، ويسعى إلى الحصول عليها، وعلى المزيد منها طالما أن ذلك يتعارض مع ظروفه ولن يعوقه عن القيام بواجباته، من هنا كان التعليم عن بُعد هو أحد الوسائل التى يمكن عن طريقها مساعدته فى تحقيق رغباته وطموحاته مع استمراريته فى العمل.

- الزيادة الكبيرة فى أعداد المتعلمين الراغبين فى التعلم مما يجعل المؤسسات التعليمية التقليدية عاجزة تماما عن توفير التعليم لهذه الأعداد المتزايدة وفى ظل الإمكانيات المحدودة للمؤسسات التعليمية الحالية أمام أعداد كبيرة من المتعلمين يصبح الوفاء بالاحتياجات شيئا صعبا أو مستحيلا، من هنا كان التعليم عن بُعد الأسلوب الذى يمكن عن طريقه مواجهة هذه الأعداد.

- ديمقراطية التعليم، وحق التعليم لكل مواطن واستمراريته، حيث أصبحت المجتمعات تؤمن بحق حرية التعليم لكل مواطن بغض النظر عن جنسه ولونه، وأصبح من الضرورى توفير فرص التعليم لكل مواطن مع حقه فى استمرارية التعليم بعد التخرج من المؤسسات التعليمية التقليدية كالمدارس والجامعات، وأن القدرة على التعلم لا تقف عند سن معين، كما أن فرص تحسين الوضع المهنى لكثير من العاملين فى المجالات المختلفة أصبحت تعتمد على استمرارية التعليم

ومواصلة التعلم . ، لذلك كان التعليم عن بُعد هو الذى يمكن طريقة تحقيق ذلك لكل هذه الفئات .

- حاجة القوى العاملة فى المجتمع إلى اكتساب مهارات جديدة فى مجال جديد أو تعميق قدراتها فى نفس مجال عملها .

- إن قيام المجتمع بمسئوليات فى تحسين مستوى الحياة لكل أفراده صار قيمة من القيم الأساسية التى لا يستطيع التخلى عنها ، ولقد فرض هذا على المجتمع المعاصر التفكير فى بدائل للتعليم التقليدى الذى تأكد عجزه عن تحقيق هذا الهدف وترجمة هذه القيمة لواقع ، من هنا فإن التعليم عن بُعد كما يرى بعض المربين هو البديل الأمثل لتحقيق هذا الهدف .

- رغبة بعض الأفراد الذين أكملوا مسار تعليمهم فى اتجاه معين فى اكتساب الجديد فى علم جديد أو الجديد فى مهارة جديدة .

- يعمل نظام التعليم الجامعى عن بُعد على توفير الدافعية والمرونة فى بيئة التعلم هذا بالإضافة إلى مراعاة ارتباط أساليب التعلم بحاجات الأفراد الوظيفية والمهنية والشخصية والاجتماعية ، واعتماده على التعلم الفردى والدراسة الذاتية ، وكذلك الحقائب والرزم التعليمية كوسائط للتعلم الذاتى تفعيلا لإيمانه بالفروق الفردية بين الأفراد والملتحقين به .

- عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للمؤسسات التعليمية ، حيث هناك مناطق ودول تتوفر بها مؤسسات جامعية ، بينما تفتقر بعض المناطق أو الدول لمؤسسات التعليم العالى ، فالمناطق التى تفتقر للمؤسسات التعليمية يجد أبناؤها صعوبة فى مواصلة تعليمهم ، بينما ينعم أبناء مناطق أخرى بسهولة الوصول إلى هذه المؤسسات ، من هنا يأتى التعليم عن بُعد يحقق آمال وطموحات أبناء المناطق التى لا تتوفر فيها مؤسسات تعليمية دون الاضطرار إلى الهجرة من مناطقهم إلى المدن الكبيرة ، إذ أن وجود التكنولوجيا المتقدمة وتوفير الأجهزة والإمكانيات أصبح بالإمكان تسهيل مهمة توصيل التعليم إلى مناطق متباعدة وتوصيل الرسالة التعليمية لأبناء المناطق المختلفة فى وقت واحد .

- انخفاض تكلفة التعليم الجامعى عن بُعد مقارنة بتكلفة نمط التعليم الجامعى التقليدى حيث أن متطلبات التعليم الجامعى التقليدى من أبنية وتجهيزات ومعدات وأعضاء هيئة التدريس تعد تكلفة

عالية لو تم مقارنتها بمتطلبات نظام التعليم الجامعى عن بُعد الذى يحتاج إلى عدد قليل من الإداريين والاختصاصين مع توظيفه للوسائط التكنولوجية الحديثة فى عمليات التعليم .

- عدم قدرة المؤسسات التعليمية التقليدية على استيعاب جميع خريجى المدارس الثانوية لمواصلة تعليمهم الجامعى والعالى، فمن المعروف أنه من الصعب التوسع فى المؤسسات الجامعية، كما أن فرص افتتاح جامعات جديدة قليلة ونادرة نظرا للتكلفة المادية العالية، لذلك أصبح من الضرورى اعتماد أساليب ونظم تعليمية أخرى لاستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجى المدارس الثانوية والذين تعجز عن استيعابهم الجامعات العادية، فكان نظام التعليم عن بُعد أحد الأساليب التى تساعد فى حل هذه المشكلة .

- يتغلب التعليم الجامعى عن بُعد على الكثير من العوائق والعقبات التى تحد من إمكانيات الالتحاق بالتعليم مثل الانتظام والتوقيت الصارم للدراسة ومكان الدراسة ومتطلبات القبول ونظام التقويم .

- أفرزت أدبيات التربية العديد من المفاهيم الجديدة يمكن أن يساهم فى تحقيقها التعليم عن بُعد منها التعلم الذاتى، التعلم المستقل، التربية المستمرة، التعلم بروح المبادأة، التربية المهنية المستمرة، تعليم الكبار .

- إن مختلف مجالات العمل تشهد باستمرار تحولات وتطورات كثيرة يلزم على العاملين اللحاق بها حتى يتطور أدائهم ولا يتخلف عن مستويات الأداء المطلوب، وبالتالى لم يكن هناك مناص من صرف جزء من وقتهم للتعلم بطريقة ميسورة تتناسب مع ظروفهم وظروف عملهم .

وقد قسم البعض أسباب الأخذ بنظام التعليم عن بُعد إلى أسباب جغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية ونفسية وذلك على النحو التالى:

أولا: الأسباب الجغرافية: والتى تتمثل فى الآتى:-

- بعد المسافات بين المتعلمين والمؤسسة التربوية .
- وجود مناطق معزولة جغرافيا كالمناطق الصحراوية .
- صعوبة وصول الدارسين إلى المؤسسات التربوية بسبب عدم وجود المواصلات .
- عدم قدرة المؤسسات التربوية على تقديم الخدمات التربوية .

- قلة عدد السكان فى بعض المناطق .
- وجود السكان فى المناطق النائية وعدم استقرارهم فى مكان معين .

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والثقافية والتى تتمثل فى الآتى:

- مواجهة التغيرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التعليم عن بُعد .
- التوجه نحو تعليم المرأة لاسيما فى الدول النامية .
- الحرص على المحافظة على القيم الاجتماعية للمجتمع .
- العمل على حل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التقدم العلمى والتكنولوجى .
- ضرورة استيعاب التغيرات العلمية والتكنولوجية والتعايش معها .
- ضرورة الإسهام فى التنمية الاجتماعية والثقافية .
- الدور الجديد للمرأة فى المجتمع وانخراطها فى العمل .
- استيعاب العاملين فى المؤسسات العامة والخاصة .
- الإسهام فى برامج محو الأمية وتعليم الكبار ومحو الأمية الحضارية والمعلوماتية .

ثالثا: الأسباب الاقتصادية والتى تتمثل فى:

- تقديم الخدمة التعليمية لشرائح المحرومين فى المجتمع .
- ازدياد كلفة التعليم النظامى .
- ازدياد المشكلات الاقتصادية فى العديد من الدول النامية .
- توفير الوقت والجهد والإسهام فى الإنتاج .
- الجمع بين التعليم والإنتاج .
- ضرورة توفير كوادر بشرية لخدمة التنمية الاقتصادية .
- إمكانية تعليم أعداد كبيرة بتكاليف أقل .
- تقديم برامج تعليمية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع .

رابعا: الأسباب النفسية وتتمثل فى الآتى:

- مراعاة الفروق الفردية لأن التعليم عن بُعد يعتمد على التعلم الذاتى .
- إعادة الثقة للمتعلمين الكبار بقدرتهم على متابعة التعلم .
- تلبية حاجات نفسية للدارسين من خلال انخراطهم فى التعليم من جديد .

- زيادة الدافعية للتعلم .
- مراعاة قدرات ورغبات الدارسين فيما يختارون من تخصصات .
- إزالة الحاجز النفسى بين المتعلم ورغبته فى الالتحاق بالتعليم .
- تلبية طموحات جميع الأفراد بغض النظر عن العمر أو المهنة أو الجنس فى التعلم من جديد .
- تنمية مشاعر الفرد بقدرته على الانجاز والإسهام فى نموه الذاتى ونموه المجتمعى .

فلسفة التعليم الجامعى عن بُعد :

إن التعليم عن بُعد يقوم على فلسفة معينة يمكن توضيحها على النحو التالى :

- العمل على دعم تكافؤ الفرص التعليمية وتطبيقاتها فى التعليم والعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم .
- يسهم التعليم الجامعى عن بُعد إسهاماً غير تقليدى وذلك من خلال فتح العديد من المجالات والتخصصات الجديدة التى لم يستطع التعليم الجامعى التقليدى إتاحتها للدارسين .
- يعمل على ربط التعليم بالبيئة يعالج من خلاله العديد من القضايا البيئية ، ويسهم بشكل كبير فى تحقيق التنمية الشاملة .
- استبدال نظام التعلم القائم على التلقين والحفظ والاستظهار بنظام تعلم ذاتى من شأنه أن يحقق إيجابية المتعلم فى العملية التعليمية .
- الاستفادة من التقنيات الحديثة وتقنيات المعلومات والاتصالات ، الأمر الذى يترتب عليه تحقيق جودة التعليم وتحسين كفاءته وفعالية المتعلم فيما يتعلمه .
- الإسهام فى بناء شخصية الفرد الإيجابية والفعالة والقادرة على العطاء وحل المشكلات ، والتنمية الذاتية وبالتالى التنمية المجتمعية .
- العمل على مسايرة الانفجار المعرفى وثورة المعلومات والثورة التكنولوجية وإزالة قيود التعليم ورهبته وذلك من خلال دعم التوجه نحو التربية المستمرة مدى الحياة .
- تغيير التركيب الاجتماعى للمجتمع ، والأطر الثقافية من خلال إتاحة الفرص أمام جميع أعضاء المجتمع للتعليم ، دون التفرقة بين الجنس والمكان والطبقة الاجتماعية .

- المساهمة فى إتاحة فرص الحراك المهنى استجابة لظهور المهن الجديدة واختفاء المهن التقليدية .
- خفض تكلفة العملية التعليمية بحيث تكون فى متناول الفرد العادى ذى الدخل المحدود .
- العمل على تقليل الضغط على التعليم التقليدى بصفة عامة ، والجامعات التقليدية بصفة خاصة ذات الأماكن المحدودة والتى لا تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة فى الالتحاق بالتعليم الجامعى .

أهمية التعليم عن بُعد :

إن للتعليم عن بعد أهمية ومكانة خاصة بين صيغ التعليم ، وترجع هذه الأهمية الى أنه يلعب دوراً واضحاً لا يمكن إغفاله فى مختلف صور التنمية سواء كانت التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية الثقافية ، فمن حيث التنمية الاقتصادية يلعب التعليم عن بُعد دوراً واضحاً ، ويتمثل هذا الدور فى إعداد وإعادة تأهيل وتدريب القوى العاملة الماهرة والمدربة والمتخصصة فى جميع المجالات ، ويتم ذلك من خلال تنفيذ البرامج التعليمية التى لها صلة بالحاجات التنموية للمجتمع ، وتحديد التخصصات اللازمة التى تؤدى دورها بفاعلية فى التنمية الاقتصادية ، أما بالنسبة لدور التعليم عن بُعد فى التنمية الاجتماعية فإنه لا يمكن إغفاله وذلك من خلال حدوث التغيرات الاجتماعية المرغوبة ، حيث أن التعليم يعد الوسيلة الفعالة لتطوير المفاهيم الاجتماعية وتخليصها من الشوائب التى علقت بها .

أما بالنسبة لدوره فى التنمية الثقافية فإنه يقوم بدور لا يمكن إنكاره بأى حال من الأحوال فإنه يقدم الخدمات المتعددة لفئات المجتمع ، حيث يقوم بتقديم البرامج الثقافية لمعظم شرائح المجتمع ، كما يعمل على توفير التعليم لكل من يرغب فيه بصرف النظر عن سنه أو جنسه أو ظروفه المعيشية ، فهو يحقق رغبة الدارسين ، وحصولهم على درجات علمية متعددة ، كما يمكن للتعليم عن بعد أن يسهم فى تثقيف أفراد المجتمع بجميع فئاته ، وذلك عند تناوله للموضوعات التى تخدم شرائح المجتمع المختلفة وبذلك فهو يتفوق على التعليم التقليدى لأنه الأقدر على الإسهام فى البرامج التنموية الثقافية .

كما يحظى التعليم عن بُعد بأهمية خاصة بين نظم التعليم ، ونظراً لهذه الأهمية فقد طالبت العديد من المؤتمرات والندوات بالتوسع فيه ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى :

ففى مايو ١٩٩٦م عقد مؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن ٢١، وطالب بالتوسع فى إنشاء مؤسسات التعليم عن بُعد التى تستثمر التقنيات التربوية الحديثة، وفى أكتوبر عام ١٩٩٨م نادى الإعلان العالمى بشأن التعليم العالى للقرن الحادى والعشرين باستحداث بيئات جديدة للتعليم منها مؤسسات التعليم عن بُعد ونظم الافتراضية، وفى أبريل ١٩٩٩م نادى المؤتمر السابع للوزراء المسئولين عن التعليم العالى بدعم إنشاء الجامعات العربية المفتوحة المطبقة لنظم التعليم عن بُعد وتشجيعها، وفى فبراير ٢٠٠٠م طالب المؤتمر القومى للتعليم العالى بإنشاء جامعات للتعليم عن بعد لمواجهة الرغبات المتزايدة فى التعليم العالى، وفى أغسطس ٢٠٠١م طالبت الندوة العربية (اللغة المستخدمة فى التعليم عن بُعد والتعليم المفتوح) العمل على إنشاء جامعة عربية للتعليم عن بعد، وإغلاق كل الأبواب أمام كل من ينادى بعدم مناسبة نظام التعليم عن بُعد للتعليم فى الدول العربية، والبدء فى إجراء تطبيق هذا النظام فى جميع الدول العربية، وفى ديسمبر ٢٠٠١م طالبت الندوة العربية (مشروع الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالى) بالاهتمام بنظام التعليم عن بُعد لتنفيذ مفهوم التعليم العالى للجميع مدى الحياة.

أهمية التعليم عن بُعد بالنسبة للجامعات :

من الملاحظ لواقع التعليم الجامعى أن الجامعات تعانى قصورا واضحا فى عدم قدرتها على مسايرة التقدم التكنولوجى المتزاحم والمتنامى بسرعة كبيرة، من هنا تأتى أهمية التعليم عن بُعد فى أنها تدعم الجامعات وتساعدها على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا التى تستخدمها مؤسسات التعليم عن بُعد وذلك فى عدة مجالات أهمها :

تعميم التعليم العالى الجامعى، حيث يمكن عن طريق استقلال الوسائل المستخدمة فى نظام التعليم عن بُعد، تعميم التعليم الجامعى وذلك بتعليم الأعداد الكبيرة التى ترغب فى التعليم الجامعى، وخاصة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الجامعى لأسباب مختلفة، التقليل من التكلفة المادية، وهذا يرجع إلى أن التعليم عن بُعد لا يتطلب مبانى أو أثاثات مثل الجامعات النظامية، وبالتالى تكون تكلفته قليلة.

كما يمكن أن تستفيد الجامعات من مؤسسات التعليم الجامعى عن بُعد فى نشر نتائج البحوث عبر الوسائل المختلفة، كما يمكن إيجاد نوع من التعاون المشترك فى إجراء البحوث بين

الجامعات مما يترتب عليه عدم التكرار والازدواجية فى البحوث والتجارب العلمية ، كما يسهم التعليم الجامعى عن بُعد فى التعاون العلمى وتبادل الخبرات التعليمية بين الجامعات ، ولما كانت الجامعات النظامية قاصرة عن استيعاب الأعداد الكبيرة من خريجى الثانوية العامة طبقا لرغباتهم وقدراتهم وأيضا عاجزة عن تدريب وتطوير الأفراد الذين لم يلتحقوا بالجامعة ، فإن التعليم الجامعى عن بُعد يقوم بتقديم الفرص للمتعلمين من أجل تطوير كفاءتهم من خلال البرامج والدورات التخصصية فى مختلف المجالات دون الحاجة إلى ترك وظائفهم .

أهداف التعليم الجامعى عن بُعد :

يوجد العديد من أهداف التعليم الجامعى عن بُعد يمكن عرضها على النحو التالى :

١- أهداف تتعلق بالمؤسسة التعليمية :

ومن أهم هذه الأهداف ما يلى :

- معالجة نواحى القصور والنقص ، والعمل على تصحيح الأخطاء التى أحدثتها المؤسسات التعليمية التقليدية ، ويتم ذلك من خلال توفير أساليب تعليمية مختلفة تماماً عن الأساليب المستخدمة فى المؤسسات التعليمية التقليدية ، حيث أن تقييد المتعلم بمناهج تعليمية وأساليب تربوية ، واعتماد التعليم على مصدر واحد هو المتعلم يعد من مقومات المؤسسة التعليمية التقليدية ، من هنا كان من الضرورى تخطى هذه الأساليب واستحداث أساليب تعليمية جديدة تعتمد على التقنية الحديثة فى إيصال التعليم للمتعلمين .
- الإسهام فى حل المشكلات الناجمة عن عجز مؤسسات التعليم العالى والجامعى التقليدية عن استيعاب الأعداد الهائلة المتزايدة والراغبين فى الالتحاق بالدراسة الجامعية ، وذلك بإتاحة وتوفير فرص الدراسة لكل مواطن مع الإيمان بقيمة استمرارية التعليم ومواصلته ، حيث أن المؤسسات التعليمية التقليدية ، وخاصة الجامعات لم تعد قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من المتعلمين ، من هنا أصبح من الضرورى إيجاد جامعات تعتمد على نظام التعليم عن بُعد لتحقيق هذا الهدف .
- الإسهام فى توفير فرص التعاون العلمى والتعليمى والبحثى بين مؤسسات التعليم فى الدولة وذلك لعجز المؤسسات التعليمية التقليدية ، حيث أصبح من الممكن الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة فى تبادل المعلومات والتعاون العلمى .

- توفير فرص التعاون العلمي والتعليمي بين مؤسسات التعليم المختلفة، حيث أصبح بالإمكان الاعتماد على الأقمار الصناعية والتقنية والقضائية فى توصيل العلم لأبناء الوطن أينما وجدوا، كما أن فرص تبادل المعلومات والتعاون العلمي بين المؤسسات التعليمية أصبح ميسوراً فى ظل التقدم التكنولوجي.

- توفير أساليب تعليمية فى مؤسسات التعليم عن بُعد عن تلك المعتمدة فى المؤسسات التعليمية التقليدية، وذلك بالاعتماد على التقنية الحديثة فى إيصال التعليم للمتعلمين.

٢ـ أهداف تتعلق بالدارسين:

ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

- توفير حرية الدراسة للمتعلم، وذلك بتحريره من قيود الزمان والمكان والسماح له بالتمتع بمزيد من الفرص التعليمية والمرونة، والجمع بين العمل والتعليم معاً.

- توفير التعليم للراغبين فى الدراسة من العاملين فى مواقع عملهم، حيث أنه يساعدهم على النمو المهنى، كما أن التعليم عن بُعد يوفر لهم تعلماً أكثر فعالية من حيث التكلفة، ويتيح لهم الفرص لتطوير المهارات وزيادة الإنتاجية، وترسيخ ثقافة جديدة فيما يتعلق بالتعليم.

- توفير فرص الدراسة والتعليم المستمر لمن تعوزهم قدراتهم أو امكانياتهم عن ذلك فى إطار أشكال التعليم التقليدى، الأمر الذى يترتب عليه إشباع حاجاتهم النفسية وبث الثقة فى إمكاناتهم، والقدرة على تخطى الصعاب التى تواجههم وليس الاستسلام لها.

- مواجهة الفروق الفردية بين الدارسين وإشباعها، وهذا يرجع إلى أن التعليم عن بُعد ينظر إلى الإنسان كقيمة، كما أنه يعتبر كل طالب حالة تستحق أن توضع ظروفها فى الاعتبار وتوفير فرص النماء لها، هذا بالإضافة إلى تنمية قيم أخلاقية واجتماعية وتربوية والتى أصبحت لازمة للإنسان فى المجتمع المعاصر مثل قيم الاعتماد على النفس والتعلم الذاتى وتبادل الحديث.

- تمكين الدارسين العاملين فى مواقع عملهم من ملاحظة أشكال التقدم والإلمام بأحدث الاتجاهات فى تخصصاتهم بما يوفره من فرص التدريب أثناء الخدمة.

- إتاحة الفرصة أمام الراغبين والمهتمين فى تلقى البرامج الثقافية والعلمية والتدريبية من أجل تحقيق مبدأ التعليم الشعبى المستمر.

- النهوض بالمستوى الثقافى بين جميع الأفراد العاملين فى قطاعات المجتمع بمختلف تخصصاتهم ونشر وسائل المعرفة بينهم، الأمر الذى يترتب عليه مساعدة الأفراد فى هذه القطاعات على القيام بمهامهم فى التنمية بجميع صورها وأشكالها.

- الحصول على درجات علمية لمن تسمح قدراته الذهنية وقابلياته للتعلم وإن عاقته ظروفه عن الالتحاق بالجامعات الأخرى.

- توفير فرص التعليم والتدريب للراغبين والقادرين من الفئات التى فاتها الالتحاق بمؤسسات ومعاهد التعليم التقليدية لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أو غير ذلك.

- الإسهام فى إعداد الفرد الذى يمتلك المعارف والمهارات والقدرات والاتجاهات المناسبة التى تمكن من العمل بصورة مستقلة أو ضمن فريق عمل للمشاركة فى حل مشكلات المجتمع الذى يعيش فيه.

- تقليل أعداد الدارسين الذين يلتحقون بمؤسسات ومعاهد التعليم الأجنبية نتيجة لعدم قبولهم بمعاهد التعليم فى بلادهم بسبب تدنى مجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى المرحلة الثانوية.

٣- أهداف تتعلق بالمجتمع:

ومن أهم هذه الأهداف ما يلى:

- دعم الاستقرار فى المجتمع بما يوفره التعليم أمام القطاعات البعيدة عن مناطق الدراسة والتى تعانى من الإهمال فيما تقدمه لها من خدمات لكونها من مناطق نائية يصعب على الأفراد الانتقال إليها.

- تلبية حاجات المجتمع من البرامج والتخصصات والتى لا يمكن تقديمها عبر المؤسسات التعليمية التقليدية، حيث إن الشهادة الجامعية لم تعد أساساً للالتحاق بوظائف معينة أو القيام بواجبات ضرورية، وقد يعتبر أحياناً أن بقاء المتعلم فى الجامعة لسنوات عديدة للحصول على الشهادة الجامعية مضيعة للوقت، حيث أصبح الكثير من المؤسسات التعليمية تتجه نحو التحاق الملتحقين ببرامج ودورات تخصصية قصيرة تفى بالغرض المطلوب دون استبعاد الفرد عن عمله أو بقائه فترة طويلة بالجامعة، لذلك فإن تطوير العامل فى مؤسسته خلال فترة قصيرة ودون إجباره

على الالتحاق بالجامعة لفترة طويلة يعد من أهداف نظام التعليم عن بُعد ، وهذا يساعد في إعداد كوادر فنية تفى باحتياجات المجتمع .

- الإسهام فى تطوير المجتمع تقنياً بما توفره من فرص توظيف التكنولوجيا الحديثة والتعليم ، وبما تتيحه من فرص التدريب عليها وإنتاجها وليس استهلاكها .

- الإسهام فى تلبية احتياجات المجتمع من البرامج الدراسية التى يتطلبها والتى تساند خطط الإنماء الشامل وذلك من خلال الإسهام فى بناء مواطن متكامل الثقافة ذو شخصية متجانسة قادر على تمثيل القيم الإنسانية الحية فى تراثه وعلى استيعاب إنجازات عصره ومتطلباته ومواجهة محتوياته بما ينسجم مع ظروف واقعه العام ودوره فى المجتمع .

- الإسهام فى النهوض بالمجتمعات الزراعية من خلال تعليم المرأة وتشجيعها حيث ترتفع نسبة الأمية بين النساء الريفيات بصورة كبيرة .

- توفير فرص التعليم والتدريب أثناء الخدمة للفئات المنخرطة فعلاً فى سوق العمل .

- توفير البرامج التعليمية التى تلبى متطلبات سوق العمل وخطط التنمية المستدامة لدى المجتمع على أسس علمية مدروسة .

٤. أهداف تتعلق باستخدام تكنولوجيا التعليم (تقنيات التعليم) :

إن تكنولوجيا التعليم (تقنيات التعليم) بمفهومها الواسع هى الأساليب والطرق والأدوات التى تعمل على زيادة فعالية العملية التعليمية التعلمية ، وإذا كانت هذه التقنيات التعليمية على درجة من الأهمية فى التعليم التقليدى ، فهى أكثر أهمية فى التعليم عن بُعد .

ففى التعليم التقليدى تساعد التقنيات التعليمية فى تفعيل عملية التعليم إلى جانب المعلم ، أما فى التعليم عن بُعد فإن التقنيات التعليمية هى المسئولة عن عملية التعليم ، لأن المتعلم فى هذه الحالة غالباً ما يكون بعيداً عن المؤسسة التربوية أو غير قادر على الانتظام فى الحضور إليها ، ولهذا فإنه بقدر ما تكون التقنيات التعليمية قادرة على توفير التعليم بقدر ما تسمح للمتعلم عن بعد بتحقيق أهدافه.

ومن هنا تتضح أهمية وفوائد استخدام (التقنيات التعليمية) في التعليم عن بُعد وذلك على النحو التالي:

- أنها تعمل على توصيل المواد الدراسية والمعلومات بسرعة حتى منازل الدارسين أو أماكن عملهم دون اعتبار للمكان والزمان، كما أنها تستطيع تخزين الرسائل والمواد العلمية إلى أن تصبح الجهة المستقبلة مستعدة لقراءتها كما هو الحال في الاتصالات غير المتزامنة، فهذه الميزة لتقنيات التعليم تشجع الدارسين على الاتصال بشبكة الحاسب في أي وقت يكون مناسب لهم ولظروفهم هذا بالإضافة إلى أنها تساعد الباحثين والدارسين على الوصول إلى مصادر المعلومات البعيدة وقواعد البيانات المختلفة.

- أنها تعمل على مساعدة الدارسين المشتركين في دراسة المقرر الواحد الموجودين في أماكن جغرافية متباعدة على مناقشة واستكشاف المعلومات والأفكار والمسائل المتضمنة في المقرر الدراسي، ومن هنا يمكن القول أنها تشجع على التعلم التعاوني، والعمل الجماعي بين جماعات من الدارسين الذين يكونون متباعدين عن بعضهم البعض بدرجة كبيرة في المسافات والأماكن.

- أن معظم التقنيات التعليمية يمثل خطوط اتصالات ثنائية الاتجاه، وبهذه الخاصية المهمة، يمكن توفير علاقة تفاعلية بين الدارس والمشرف الأكاديمي وتخلق نوعاً من الحوار الفكري بينهما.

- أنها تعمل على تحسين التعاون بين المعلمين أنفسهم مما يؤدي إلى تعاون تربوي أكثر فاعلية، كما أنها تسهل التعاون ما بين الخبراء المحليين والخبراء الأجانب لاسيما في مشاريع على مستوى الدراسات العليا.

- تزويد الدارسين بمصادر أو خبرات أو تجارب لا يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى، كما تساعدهم في الحصول على خدمات المكتبات دون شراء مصادر أو مجلات أو ملخصات مرجعية، إضافة إلى ذلك يوجد مواد تعليمية مرجعية ممتازة على شبكة الإنترنت يمكن الإفادة منها كمراجع بتكلفة مالية بسيطة.

- توفر طرق وأساليب جديدة للتعليم والتعلم عن بعد كالمؤتمرات المرئية والمؤتمرات بواسطة الحاسب، وتعمل على تعزيز نوعية التعليم عن بُعد.

- توفير التغذية الراجعة لكل من المشرف الأكاديمي والدارسين، وبذلك تعزز فاعلية عملية التعليم والتعلم، كما أنها تمنح متسعاً من الوقت للدارسين للتفكير والتأمل قبل الإجابة عن مسألة أو إعطاء رأى.

شروط التعليم الجامعى عن بُعد :

هناك بعض الشروط التى يجب توافرها فى التعليم الجامعى عن بُعد لكى يكون تعليما ناجحا ومحققا لأهدافه وهى :

ضرورة توافر بعض الشروط الأساسية فى الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعى عن بُعد، وذلك من أجل ضمان مدخلات تعليمية مناسبة تمتلك الإمكانات النفسية والعقلية والجسمية الجيدة، ضرورة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية وأنواع المعارف الحديثة استخداما فعالا، وليس استخداما شكليا، بحيث تساعد المتعلم على امتلاك المعارف والمهارات والمنهجية والتقنيات التى تمكنه من القدرة على الإنتاج والإبداع والابتكار، تخطيط البرامج التعليمية تخطيطا جيدا وتقديم أفضل أنواع المعارف الحديثة والمعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال المرتبطة بالاحتياجات المجتمعية، توفير شروط نوعية التعليم والتعلم فى المادة التعليمية والوسائط التعليمية والمعلم وكافة البرمجيات التى تستخدم فى هذين النظامين، ضرورة تنفيذ البرامج التعليمية فى التعليم عن بُعد طبقا لمراقبة دقيقة تمكن القائمين على العملية التعليمية من تنفيذ البرامج وفق أهدافها ومراقبتها من حالات التدنى أو الخروج عن أهدافها الحقيقية، ضرورة تقييم البرامج التعليمية المستخدمة فى نظام التعليم عن بُعد فى ضوء المستجدات الثقافية والاجتماعية واستخلاص التغذية الراجعة من أجل إدخال الإصلاحات أو التطوير أولاً بأول وبصورة مستمرة، ضرورة تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس وإطلاعهم على أحدث المستجدات العلمية لما لذلك من أثر على نوعية المخرجات من الطلاب، وإعادة النظر فى النظام الإدارى والفنى فى نظام التعليم الجامعى عن بُعد بصورة مستمرة وتخليصها من كل المعوقات التى تعرقل وتعوق توفير نوعية التعليم للطلاب الملتحقين، إخضاع نظام التعليم الجامعى عن بُعد إلى إجراءات التقييم من أجل تشخيص نقاط القوة وتعزيزها، وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها بصورة شاملة وموضوعية لتكون متوازنة مع المستجدات الثقافية والاجتماعية.

متطلبات التعليم الجامعى عن بُعد :

من أجل نجاح التعليم الجامعى عن بُعد فإن هناك العديد من المتطلبات التى يجب توافرها له ، وفى هذا الصدد أوصت الندوة الدولية للتعليم الجامعى عن بعد المنعقدة فى تونس عام ١٩٩٨ بذلك ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى :

دعم وتشجيع التعليم الجامعى عن بُعد ، وذلك بأن تسهم كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية فى توفير الدعم اللازم له ، دعوة رجال الأعمال والقطاع الخاص للاستثمار فى التعليم عن بُعد ، التأكيد على أهمية ضبط جودة النوعية فى التعليم عن بُعد وذلك من أجل ضمان مخرجات تعليمية ذات كفاءة عالية ، التأكيد على أهمية استخدام التقنيات التربوية ، دعم الشبكة العربية للتعليم عن بعد ماديا ومعنويا من أجل القيام بدورها فى ربط مؤسسات التعليم عن بُعد فى البلاد العربية ، استخدام اللغة العربية كلغة أساسية فى التعليم عن بُعد مع استخدام اللغة الأجنبية حيثما كان ذلك ضروريا ، التأكيد على أهمية نشر الوعى الثقافى والإعلامى المرتبط بمناهج التعليم عن بُعد وأشكاله وأهميته ، التأكيد على قنوات الاتصال بين التعليم عن بُعد والتعليم التقليدى ، العمل على توفير الدعم السياسى لمؤسسات التعليم عن بُعد ، الاهتمام بإعداد وتدريب الكوادر البشرية القادرة على بناء وإعداد المواد التعليمية فى التعليم عن بُعد ، تدريب العاملين فى مؤسسات التعليم عن بُعد لإكسابهم القدرة على إدارة وتيسير نظام التعليم عن بُعد ، تفعيل الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة والأفراد فى إنشاء مؤسسات التعليم عن بُعد ، تشجيع البحوث والدراسات العلمية فى التعليم عن بُعد ومحاولة حل المشكلات التى تعترضه .

وإذا كانت الندوة الدولية للتعليم الجامعى عن بعد طالبت بتوفير بعض المتطلبات لنجاح التعليم الجامعى عن بُعد ، فإن بعض المربين وضح أن هناك بعض المتطلبات التى يجب توافرها للتعليم الجامعى عن بعد من أجل تحقيق أهدافه ، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلى :

- توفير الامكانات اللازمة ويقصد بها كل ما من شأنه الإسهام فى تحقيق أهداف التعليم عن بُعد ، وهذه الامكانات تشتمل على المواد التعليمية المبنية على التعلم الذاتى والوسائط التعليمية اللازمة ، والقراءات الإضافية والمراجع والتعيينات والاختبارات وغيرها من المواد التى من شأنها الإسهام فى تحقيق أهداف التعلم الذاتى .

- توفير الظروف الخاصة بالتعلم، وهذه الظروف تتضمن توفير ما يلي:

أ- المشرف الأكاديمي الكفء القادر على تحقيق شروط التعليم عن بُعد، فالمشرف الأكاديمي الكفء شرط أساسي لنجاح استخدام أساليب التعليم عن بُعد، والمتمثلة في عقد لقاءات فعالة مع الدارسين ويملك الكفايات الأساسية في إعداد التعيينات الدراسية والاختبارات الفترية والنهائية، وأن يكون مدركاً لفلسفة التعليم عن بُعد وشروطه.

ب- استخدام طرق التعلم الذاتي في بناء المادة التعليمية، فالمادة الدراسية في التعليم عن بُعد تختلف عن المادة الدراسية في التعليم التقليدي، ففي حين اعتماد المتعلم في تعلمه المادة التقليدية على المعلم بشكل أساسي لكن من الملاحظ أن التعليم عن بُعد يجعل المتعلم أكثر اعتماداً على ذاته، هذا بالإضافة إلى أن مواءمة المادة التعليمية في التعليم عن بُعد لظروف المتعلم وامكاناته يجعلها أكثر قدرة على تحقيق الأهداف.

جـ- توظيف التقنيات التعليمية المتطورة، فإذا كان استخدام التقنيات التعليمية ضرورية لإنجاح التعليم بوجه عام، فإنها أكثر ضرورة للتعليم عن بعد، لأن هذا النمط من التعليم يتم من خلال الفصل بين المعلم والمتعلم، بل يمكن أن يقوم على اعتماد المتعلم على نفسه، فالتقنيات التعليمية تجعل ظروف المتعلم أكثر فعالية حيث يستخدم المتعلم عن بعد الأقمار الصناعية والإنترنت وبرامج التليفزيون وغيرها.

د- التواصل بين المشرف والمتعلم، إنه بالرغم من أن التعليم عن بُعد يعتمد على التعلم الذاتي، إلا أن التواصل بين المشرف الأكاديمي والمتعلم يظل ضرورياً، حيث أن المتعلم لا يمكن أن يستغنى نهائياً عن المشرف الأكاديمي، إذ أن المتعلم يواجه صعوبات عديدة في فهم واستيعاب المادة الدراسية، ولا يستطيع بمفرده التقدم فيها بدون مساعدة المشرف الأكاديمي الذي ينبغي أن يوضح ويشرح الأسس والمفاهيم الأساسية التي تدور حولها المادة بفعالية.

هـ- الاهتمام بالعامل الاجتماعي في الآلية التقنية للتعليم عن بعد وبخاصة التصميم الجيد للشاشات المستعملة من قبل المتعلمين والمتدربين بحيث تكون سهلة الاستعمال، وغير مشتتة للذهن بكثرة التفاصيل.

- الاهتمام المستمر بتوضيح الاستفادة العلمية والمهنية من هذا النوع من التعليم لمختلف فئات المجتمع أفراداً ومنظمات حتى يقبل فى المجتمع ، وتعرف قيمته العلمية والاجتماعية ، ويعترف بمؤهلاته العلمية فى مختلف المؤسسات .

خصائص طلاب التعليم الجامعي عن بُعد :

يتسم طلاب التعليم الجامعى عن بعد بالعديد من السمات التى تميزهم عن غيرهم من طلاب التعليم الجامعى التقليدى ، وهذا يتطلب من المخططين والقائمين على العملية التعليمية والتربوية وضعها فى الاعتبار ومن أهم هذه الخصائص ما يلى :

- قلة اهتمامهم بالحصول على التعليم أقل من زملائهم طلاب التعليم الجامعى التقليدى وهذا يرجع إلى أن التزامهم يأتى فى مرتبة أقل من التزاماتهم الأسرية والمهنية ، حيث أن أسرهم وعملهم يستحوذ على أكبر قدر من الوقت منهم .

- أنهم يتميزون بنضج فكرى عال نظراً لكبر سنهم واكتسابهم خبرات كثيرة ومتعددة ، مما يجعلهم يفكرون بأسلوب علمى واضح .

- أنهم يبذلون تضحيات عديدة للالتحاق بالتعليم الجامعى عن بُعد والحصول على التعليم وذلك نظرا لأعبائهم الأسرية والمهنية .

- قدرتهم على التكيف مع العالم الحقيقى ، وهذا يرجع إلى خبراتهم المهنية والعملية .

- قلة إسهامهم فى الخبرة التعليمية ، وهذا يرجع لتركهم التعليم من فترة طويلة ، مما ترتب عليه نسيان ما تعلموه من خبرات .

- امتلاكهم لبعض الخبرات المهنية فى العمل ، ولهذا فإن ما يسمعونه من معلومات يكمل ممارستهم العملية أو المهنية ، وفى ذات الوقت يؤدى إلى إثراء العملية التعليمية ، بجانب الارتقاء بخبراتهم العملية .

- افتقادهم لمزايا المشاركة فى الأنشطة ، وهذا يرجع إلى حرمانهم من الخدمات الجامعية المتعددة والمتنوعة ، وأيضا حرمانهم من خدمة المكتبة .

- حصولهم على فرص قليلة من معلميهم نظراً لبعد محل إقامتهم .

- يتميز طلاب التعليم الجامعى عن بُعد بقله تحقيق الروابط الاجتماعية، وذلك لعدم تجمعهم معاً فى مكان واحد.

- كما أنهم يتميزون بأنهم أقل التزاما وأقل تقديرا، وأيضاً أقل تحفيزا للمشاركة فى العملية التعليمية، وذلك يرجع لزيادة أعبائهم الاجتماعية والمهنية.

الشروط الواجب توافرها فى عضو هيئة التدريس الذى يعمل بالتعليم الجامعى عن بُعد :

من الملاحظ أنه من الضرورى توافر مجموعة من الشروط فيمن يعمل بالتعليم الجامعى عن بُعد، من أهم هذه الشروط :

- أن يكون عضو هيئة التدريس قادراً على تهيئة البيئة التربوية التى تحدث فيها عملية التعليم والتعلم.

- أن يكون ممتلكاً للكفاءة المهنية العالية فى العملية التربوية.

- أن يكون لديه القدرة على تهيئة وتقديم الخبرة التربوية المناسبة التى تستثير الدافعية لدى الدارسين للتعلم.

- أن يكون لديه الوعى الكافى باحتياجات الدارسين ومطالبهم الحقيقية، وكيفية تلبية هذه الاحتياجات والمطالب.

- أن تكون لديه القدرة على توجيه وإرشاد الدارسين إلى المصادر المتنوعة للمعرفة وإكسابهم القدرة على التفاعل معها من حيث الجمع والتصنيف والتحليل والتفسير والنقد والتقويم، وهذا يتطلب من عضو هيئة التدريس أن يكون ملماً بكل هذه الأمور.

- أن تكون لديه القدرة على استخدام تكنولوجيا الوسائط المتعددة كاستخدام النص المكتوب، واستخدام التسجيلات فى توصيل المعلومات إلى الدارسين، وهذا يتطلب من عضو هيئة التدريس أن يكون مدرباً تدريباً كافياً على ذلك.

- أن تكون لدى عضو هيئة التدريس القدرة على تعويض عدم تأثيره المباشر عن طريق استخدام التكنولوجيا فى التعليم بذكاء.

- أن تكون لديه القدرة على التفاعل عن بعد من خلال المؤتمرات والندوات والاتصالات المسموعة والمرئية.

- أن تكون لديه القدرة على استخدام الوسائط المتعددة التفاعلية التى تقوم بتخزين المعلومات على شبكة الاتصالات العالمية، يستطيع الدارسون استقبالها فى أى وقت وعن طريق الفصول الدراسية الافتراضية والأقراص المدمجة التفاعلية، المناقشات بالاتصال المباشر ومقررات تحت الطلب . . . إلخ .

أهمية المادة التعليمية فى التعليم الجامعى عن بعد :

من الملاحظ أن المادة التعليمية المطبوعة تشكل جوهر الوسيط التعليمى الرئيسى فى نظام التعليم عن بُعد، ولهذا فإن إعداد المادة التعليمية فى إطار التعليم عن بُعد يختلف اختلافا جوهريا عن كتابة المراجع الدراسية التقليدية، حيث أن المادة التعليمية المطبوعة للتعليم عن بعد ينبغى أن تقوم بوظيفة المعلم، وهذا يعنى أن يتمثل كاتب المقرر الدراسى شخصية المعلم المتمرس بفنون التعليم فى أثناء كتابته للمقرر الدراسى، وفى أسلوب عرضه للمادة التعليمية، وأن يتمثل كذلك شخصية الطالب الذى يكتب له، فيحاوره حوار المعلم والمتعلم، ويختلق معه تواصلا ثنائيا جادا يضفى عليه بعدا ذاتيا على نحو ما يكون فى غرفة الصف من التفاعل بين طرفى العملية التعليمية، لهذا فإن هناك بعض الشروط الواجب توافرها من أجل تكون المادة التعليمية المطبوعة جيدة وهى : تقسيم المادة العلمية للمقرر الدراسى إلى وحدات مناسبة فى عددها لحجم المادة المقررة وأيضا الساعات المخصصة لها، وضع قائمة بالأهداف التعليمية لكل وحدة من هذه الوحدات بحيث ترتبط ارتباطا مباشرا بمحتوى الوحدة وأجزائها وتمثل ناتجا تعليميا قابلا للقياس، حداثة المحتوى العلمى وصحته ودقته من الناحية العلمية، كفاية المعلومات والحقائق والمفاهيم بدرجة وافيه بحيث تلبى حاجة المنهج طبقا للأهداف المخصصة له، وأن يكون المحتوى العلمى فى مستوى الدارسين من الناحية العقلية والفكرية، أن تكون المادة التعليمية مرتبطة بحاجات الدارس التعليمية والعملية، ومقنعة له من حيث قابليتها للتطبيق وأن تكون ذات أهمية له، وتساهم فى تحقيق الأهداف المحددة والمنشودة، أن تكون جيدة من حيث الإخراج، وأن يكون حجمها متناسبا مع الوقت المخصص لها، كتابة المادة التعليمية بلغة سليمة واضحة وأسلوب سهل بعيد عن التعقيد حتى لا يواجه الطالب صعوبات فى التواصل مع المادة، وفهم الأفكار المطروحة، أن تكون الأفكار النظرية مدمجة مع الجوانب العملية للمقرر من أجل تيسير الفهم على الدارسين وإمكانية تطبيقها فى الواقع

العملى بكل سهولة ويسر ووضوح، أن تكون مشتملة على نماذج توضيحية حتى توفر للدارسين نموذجا يحتذون به، أن تشتمل كتابة المادة التعليمية على الصور والأشكال التوضيحية والمخططات والقوائم والجداول والرموز البصرية مما ييسر على الدارسين استيعاب الأفكار المطروحة وتطبيق المبادئ واكتساب المهارات المتضمنة، أن تحتوى المادة التعليمية على نصوص للقراءة، ونماذج من دراسة الحالة كلما أمكن من أجل إتاحة الفرصة للدارسين لتوسيع آفاقهم حول الموضوع والإطلاع على الأفكار والنظريات المختلفة من أجل نقدها وتكوين رأى حولها، استخدام أسلوب الحوار التعليمى الموجه فى كتابة المادة التعليمية من أجل إثارة دافعية التعلم عند الدارسين أن تشتمل المادة التعليمية على أسئلة وتدريبات من أجل إثارة فكر الدارسين وزيادة فرص التفاعل مع العملية التعليمية وتحليلها ونقدها .

بعض الأسس التى يقوم عليها التعليم الجامعى عن بعد :

هناك العديد من الأسس والمبادئ التى يقوم عليها التعليم الجامعى عن بُعد يمكن إيجازها فيما يلى :

- مبدأ الإتاحة، وهذا المبدأ يعنى أن فرص التعليم عن بُعد على مستوى التعليم الجامعى والعالى متاحة للجميع بصرف النظر عن كافة ألوان وأشكال المعوقات سواء كانت هذه المعوقات زمانية أو موضوعية أو مكانية أو اقتصادية وغيرها .
- مبدأ المرونة، وهذا يعنى أن التعليم الجامعى عن بُعد يتخطى جميع الحواجز التى تنشأ بفعل النظام أو بفعل القائمين عليه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعنى المرونة فى المقررات والموضوعات التى تدرس بهذا النظام وعدم التزام المتعلم بوقت ومكان للتعلم .
- تحكم المتعلم، وهذا المبدأ يعنى أن الطلاب يمكنهم ترتيب موضوعات المنهج بحسب ظروفهم وقدراتهم، واختيار أساليب تقويمه كذلك، مع ملاحظة أن هذا المبدأ يؤخذ بتحفظ شديد فى معظم برامج التعليم عن بُعد .
- اختيار أنظمة التوصيل، يعد هذا الأساس من السمات الأساسية للتعليم الجامعى عن بعد، لأن الطلاب المتعلمين لا يتعلمون بنفس الطريقة، حيث أنهم يتباينون فى اختيارهم لأنظمة التوصيل العلمى، المراسلة، الحاسب والبرمجيات، اللقاءات وغيرها .

- الاعتمادية وهى تعنى مدى مناسبة البرامج الدراسية ودرجاتها العلمية للأغراض المتوخاه منها مقارنه بغيرها، ومن ناحية أخرى تعنى الاعتراف بهذه البرامج وآلياتها وقابلية محتواها للاحتساب فى مؤسسات مختلفة.

خصائص التعليم عن بُعد :

هناك العديد من الخصائص التى تميز التعليم الجامعى عن بُعد عن غيره من نظم التعليم وصيغه الأخرى، من هذه الخصائص :

١ـ خصائص تتعلق بالمؤسسة :

ومن أهمها : حرية المؤسسات التعليمية التى توظف نظام التعليم عن بُعد فى استخدام برامج جديدة وأنشطة تربوية متعددة، وأيضاً تعدد أنواع الجمهور الذى يطبقها، أنه يتطلب دوراً متميزاً لمؤسساته يقوم على التعاون بين المعلمين والمرشدين والفنيين والمنتجين والمحررين والإداريين على عمليات إعداد المواد التعليمية وتوزيعها وتقييم الطلاب، اختلاف دور المؤسسات التى تمنح تعليماً عن بعد عن دور المؤسسات التى تقوم بالتعليم التقليدى، ينشأ هذا النوع من التعليم بالتعاون مع مؤسسات الإذاعة والتليفزيون، والتعاون مع مؤسسات إقليمية لمتابعة الطلاب ومراجعتهم.

٢ـ خصائص تتعلق بالدارسين :

من أهمها : الحرية الكاملة للطالب فى اختيار ما يدرسه أو يلزمه دون التقيد بأنظمة التعليم التقليدية التى تشترط أحياناً ما لا يود الطالب القيام به، تلبية حاجات من لا يستطيع من الطلاب الحضور إلى مقر الجامعة باستمرار أو يكون محل إقامته بعيداً عن مقر الجامعة، الاهتمام بتعليم الكبار دون الصغار وبالأفراد دون الجماعات، تعويد الطلاب الاعتماد على أنفسهم فى البحث والاستقصاء والاستقلالية، تحمل الطالب فى التعليم عن بُعد مسئوليات إضافية قد لا يتحملها زميله فى إطار نظم التعليم التقليدية، وهذا مما ينمى الإحساس بالمسئولية والاستعداد لبذل جهد إضافى، إشراك الطلاب بشكل إيجابى فى مختلف مراحل العملية التعليمية، فالطلاب فى ظل نظام التعليم عن بُعد مسئولون عن تعلمهم والسير فيه حسب طاقتهم، وأيضاً مسئولون عن تحديد احتياجاتهم التعليمية وصياغة أهداف واختيار الأساليب التى يتم بواسطتها تحقيق هذه الأهداف، وإشباع هذه الاحتياجات والتقدير الذاتى لما حققه من هذه الأهداف والاحتياجات،

يمكن الدارسين من المزاوجة بين التعليم والعمل، تزويد الطالب بالمعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنه من الاعتماد على النفس والتشغيل الذاتي وتأسيس وإدارة المشروعات المجدية.

٣ـ خصائص تتعلق بنظام التعليم الجامعي عن بعد:

والتي تتمثل في الآتي: أنه يعد وسيلة من وسائل التعليم مدى الحياة، يعتبر ثورة تقنية في مجال التعليم، حيث يعتبر طريقة جديدة تعتمد أساليب مغايرة للتي تستخدم في نظم التعليم التقليدية، تبادل المهام بين التعليم عن بُعد والتعليم التقليدي، وهذا يمثل أحد الاتجاهات المعاصرة التي تدعو إلى توظيف مختلف أشكال الاتصال في تطوير العملية سواء كانت مواجهة أو تعليماً عن بعد، ولقد بلغ هذا التبادل الدرجة التي دعت بعض خبراء التعليم عن بُعد إلى تذويب الفوارق التي كانت تفصل بين نمطي التعليم التقليدي المعتاد والتعليم عن بُعد، تقل به ظواهر الفقد التعليمي من تسرب ورسوب وضياع فرص العمل المضحى بها، مرونة التعليم عن بُعد حيث يمكن للمتعلم أن يستقبل تعليمه في أي وقت وبأي أسلوب، من الناحية الاقتصادية أقل تكلفة من نظم التعليم التقليدية، إنه يلبي احتياجات الفرد والمجتمع وخطط التنمية على أسس علمية مدروسة سلفاً، الاعتماد على فكرة التعليم المبرمج التي يستطيع بها أن يعلم الشخص نفسه بنفسه، تلبية الاحتياجات الفردية والاجتماعية التي فرضتها التحولات والتغيرات العلمية والتكنولوجية، اعتماده بشكل رئيسي على التعلم الذاتي، ومراعاته للفروق الفردية، كما أنه يوفر للمتعلمين فرصاً أوسع لاختيار الموضوعات والمصادر والطرق المختلفة، ويسمح لهم بالسير فيه حسب خصائصهم وامكاناتهم الخاصة، اعتماده على استخدام الوسائل التعليمية سواء التقليدية منها (أحادية الاتجاه) أم الحديثة (ثنائية الاتجاه)، وذلك لنقل المادة التعليمية إلى المتعلمين وتوزيعها بصرف النظر عن أماكن تواجدهم، يتميز التعليم عن بُعد بالفصل بين المعلم والمتعلم في أغلب الأحيان، والاستناد إلى أسلوب الدراسة المستقلة للمواد التعليمية، أنه يمثل صيغة صناعية تشبه النمط الإنتاجي الصناعي خاصة في عمليات تصميم المواد التعليمية وإعدادها وتخزينها وتوزيعها، وهذا يتطلب إتباع نظام الإنتاج المتسلسل، وإدارة تقوم على مبدأ تقسيم العمل طبقاً للتخصص ومباني جامعية تضم مخازن ومطابع ومعامل، أنه يتغلب على الكثير من العوائق التي تحد من إمكانية الالتحاق بالتعليم التقليدي مثل الانتظام/ الوقت/ المكان/ ظروف العمل/ متطلبات

القبول . العمر . نظم التقويم . الشهادات ، أنه يعتمد على أسلوب استخدام الوسائط التقنية الحديثة ، وهذا يتطلب اعتمادات مالية وكوادر فنية مؤهلة وتجهيزات وأدوات تقنية ووقتاً طويلاً في إعداد المواد التعليمية لتكون عالية الجودة ومناسبة للطلاب ، أنه ييسر فرص الالتحاق لفئات عمرية أوسع من الفئة العمرية التي تحددها المؤسسات التقليدية مثل الكبار ، العمال ، ربات البيوت ، الاعتماد على الاتصال المزدوج بين الطالب ومن يقوم بإرشاده ، فهو لا يقتصر على تقديم مواد تعليمية للتعليم الذاتي فقط ، فكثيراً ما تستخدم المطبوعات والندوات لإرشاد الطلاب وتوجيههم ، أنه يعتمد على الإنتاج المسبق للمقررات الدراسية لما يتطلبه هذا الإنتاج من تطوير في التسجيلات السمعية والبصرية بحيث يكون المقرر مشتملاً على الوسائل التعليمية اللازمة لتوضيح تفاصيله ، ويوضع المقرر في صورة قابلة للتعليم وتيسير الدراسة الفردية بدون معلم ، اتفاق التعليم عن بُعد مع التعليم بالمواجهة في مضمون العلم ، بل وفي الأهداف العامة للتربية ، وإن اختلفنا في استراتيجية التدريس لاختلاف البعد المكاني والتوظيف المكثف للتقنيات التربوية ، إنه يعمل على تلبية الاحتياجات الفردية والاجتماعية التي فرضتها طبيعة التحولات والتغيرات العلمية والتكنولوجية التي تمر بها المجتمعات المعاصرة ، أنه يعمل على تحقيق التكامل بين نظامي الفصول الدراسية والساعات المعتمدة بالشكل الذي يحقق مزايا النظامين ، أنه يتم فيه التعليم بشكل جزئي مما لا يعطل المتعلمين عن التعليم المتفرغ من أجل الدراسة ، القيام بنشاط تعليمي أكثر تشابهاً مع نظام الصناعة من حيث تطبيق مبادئ مثل تقسيم العمل والتنظيم والإنتاج بالجملة في عملية إعداد وإنتاج وتوزيع المواد التعليمية .

٤- خصائص تتعلق بالوسائط التقنية :

والتي تتمثل في استخدام مجموعة متكاملة من الوسائل التعليمية المتعددة ، ووجود بنية أساسية تسمح بإقامة اتصال مباشر بين الطلاب والموجهين أو المرشدين وتنظيم لقاءات جماعية ، وجلسات عمل مع إمكانية تدبير أماكن لإقامة الطلاب خلال أيام اللقاءات ، الاستعانة بوسائط الإعلام التربوية كالإذاعة والتليفزيون والأشرطة المسجلة ، اعتماده على أكثر من وسيلة في نقل المعلومات للمتعلمين حيث تتعدد وسائله ومصادره بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد كما هو الحال في التعليم التقليدي .

تقييم التعليم الجامعي عن بُعد :

١- مميزات التعليم الجامعي عن بعد :

يوجد العديد من المميزات للتعليم الجامعي عن بعد تتمثل في :

- من قيود المكان والزمان، أي أن العملية التعليمية يمكن أن تتم في أي وقت وفي أي مكان يوجد فيه الطلاب وذلك عن طريق استخدام الوسائط التعليمية المتعددة مثل المادة المطبوعة والأشرطة السمعية والمرئية وغير ذلك. ففي التعليم عن بُعد تستخدم أكثر من وسيلة في نقل المعلومات للمتعلمين بدلا من الاعتماد على مصدر واحد كما هو الحال في التعليم التقليدي.

- تحويل التعليم إلى تعلم وبالتالي التركيز على المتعلم والعملية التعليمية الذاتية، لأن التعلم شأنه شأن الأكل، لا يتم التعلم إلا بجهده ونشاطه في هضم المعلومات والمهارات العقلية والحركية، وعلى هذا الأساس فإن مسئولية التعليم تقع على المتعلم.

- السماح للمتعلم بالخطو الذاتي أي البدء والتوقف بما يتفق وإمكاناته ورغباته، كما يتيح له اختيار المقررات الدراسية التي لها علاقة بعمله أو اهتماماته أو أوضاع حياته الخاصة.

- يعتبر التعليم عن بُعد طريقة جديدة في التعليم تعتمد أساليب تختلف عن الأساليب التي تستخدم في نظم التعليم التقليدية.

- يعد التعليم عن بُعد أقل تكلفه من نظم التعليم الأخرى حيث هناك اقتصاد في النفقات على التعليم.

- مرونة في القبول والتعليم، حيث يصبح بإمكان المتعلم استقبال تعليمه في أي وقت وفي أي مكان.

- يتميز التعليم عن بُعد في أن المعلمين يهتمون بالتعليم أكثر من التدريس، حيث يحرر النظام المعلمين من كثير من القيود بسبب تحررهم من الأعمال الإدارية والأدوار التقليدية، كما يجعلهم على صلة باستخدام وسائط ومداخل متعددة.

- كما يتميز التعليم عن بُعد بأنه يضع المسئولية الكبرى للتعلم على المتعلم.

- ومن مميزاته أنه يوسع فرص الاختيار أمام المتعلم في المقررات الدراسية وطرق التعليم.

- يتميز التعليم عن بُعد بأن تقويم التحصيل يتم بوسائل متنوعة غير مرتبطة بالمكان أو الجنس أو الطريقة . . . . الخ .

- عدم وجود شروط لتواجد الطالب تحت الإشراف المباشر لعضو هيئة التدريس طيلة سنوات الدراسة، فالتعليم عن بُعد تكون أنشطته منفصلة فى الزمان والمكان فى الغالب مقارنة بالتعليم التقليدى والذى يتم وجها لوجه .

- أنه لا تخضع العملية التعليمية بالتعليم عن بُعد لتنظيم مؤسسى يقوم بعملية التخطيط وإعداد المادة العلمية وتزويد الطالب بالخدمات التعليمية والخدمات المكملة لها .

- يشجع الطلاب على الاستقلال الذاتى فى عملية التعلم، ولا يعنى هذا غياب التعليم المباشر تماما، وإنما يتم فى حدود معينة .

- يستجيب هذا النمط من التعليم لعدد من مبادئ التعلم الإنسانى الحديثة مثل توافر الدافعية للتعلم، المرونة فى بيئة التعلم، مراعاة أساليب التعلم عند الأفراد، وارتباط التعلم بحاجات الأفراد الوظيفية والمهنية والشخصية .

- يحقق التعليم عن بُعد أكبر قدر من التفاعل الفكرى والعقلى بين الطالب ومادة التعلم التى تنقل المضمون من أعلى المستويات الأكاديمية باستخدام أساليب عرض تنمى قدرات الطالب العقلية والفكرية المختلفة .

- يزيد التعليم الجامعى عن بُعد من فرص التعليم عن طريق تمكين الأفراد من التعلم من خلال التسهيلات الممكنة التى يقدمها .

- يتميز التعليم عن بُعد بأنه يشتمل على مجتمع طلابى غير متجانس .

- أنه يمكن للجامعة عن طريق هذا النظام أن تدرس لعدد كبير من الطلاب يقيمون بعيدا عن المؤسسة .

- إن التعليم عن بُعد يعمل على حل مشكلات الأعداد الكبيرة من حملة الشهادة الثانوية الذين لم يحالفهم الحظ للالتحاق بالجامعات النظامية لأسباب مادية أو وقتيه أو مكانية .

- من مميزات التعليم عن بُعد أنه يمكن أن يتوجه المتخصصون لمقابلة الطلاب وتقييم التجربة فى مكانها .

- ومن مميزاته أيضا الاستفادة القصوى من الطاقات التعليمية المؤهلة بدلا من تكديسها فى الجامعات النظامية وانشغالها بإلغاء المحاضرات على عدد من طالبى العلم .

٢ـ جوانب قصور وسلبيات التعليم الجامعى عن بعد:

رغم المميزات التى يتميز بها التعليم الجامعى عن بُعد إلا أن هناك الكثير من الانتقادات والسلبيات التى يعانى منها وهى :

- أن التعليم الجامعى عن بُعد يقتصر فى اغلب الأحيان على تقديم المواد والمقررات الإنسانية والاجتماعية والحقوق والعلوم البحتة ، وعدم قدرته على تقديم المواد التطبيقية كبرامج الطب والهندسة والتكنولوجيا والزراعة .

- غياب وضوح الرؤية الصحيحة عن التعليم عن بُعد لدى قطاع مؤثر من أفراد المجتمع والمسئولين .

- محدودية فرص المناقشة فى التعليم الجامعى عن بُعد سواء بين الطلاب أنفسهم أو بينهم وبين الموجهين والمرشدين وسائر الأشخاص الذين يمكن استشارتهم ، وحتى عندما تتيسر المناقشة مع الموجهين فإن الأفراد الذين يضطلعون بهذه المهمة نادرا ما يكون هم أنفسهم الذين أعدوا المواد الدراسية عن بعد بحيث تندر إمكانات المناقشة مع الأستاذ الرئيسى .

- التكلفة العالية لهذا النوع من التعليم فى بداية التأسيس وما تحتاجه هذه المرحلة من أجهزة متطورة فى وسائل الاتصال ، وتكلفة التكنولوجيا الحديثة وتكلفة الصيانة ، وتكلفة إعداد المادة ، وتكلفة الإرسال عبر الأقمار الصناعية .

- التصلب النسبى لدروس التعلم عن بعد ، وقلة مرونتها بالنسبة إلى احتياجات كل فرد ومراكز اهتمامه وواقعه اليومى بعد أن ينتسب المتعلم إلى أحد الدروس لا يعود وأمامه عمليا أية إمكانية لتغيير اتجاهه أو للتأثير فى التعلم المعطى .

- تفضيل بعض الطلاب التعليم الذى يتم عن طريق التفاعل الاجتماعى الطبيعى المباشر والرغبة فى التعامل مع المعلمين والخبراء المتخصصين مباشرة بشكل طبيعى .

- التكلفة المرتفعة لإنتاج وتعديل وتحديث مواد عن بعد ، المطبوعة والسمعية والبصرية المنتجة بكميات كبيرة .

- معاناة التعليم الجامعى عن بُعد من انخفاض المكانة الاجتماعية، حيث يعتبره البعض أنه تعليماً من الدرجة الثانية يرتاده فقط من لم يقدر أكاديمياً أو مالياً على امتلاك أشكال التعليم التقليدى.

- زيادة الوقت المطلوب للاستجابة عن استفسارات المتعلمين الكترونيا عن الوقت المطلوب للإجابة على نفس الأسئلة فى التعليم المعتاد وجها لوجه.

- الاعتماد فى الاتصال على البريد والهاتف، وفى بعض جوانب إنتاج المواد التعليمية طباعة، إنتاج برامج إذاعية على بنى تحتيه ليس للمؤسسة وللمدرسين فيها أية سلطة عليها بحيث أن أى خلل فى اشتغال هذه البنى من شانه أن يعرض نوعية التعليم المعطى وفاعليته.

- يؤثر التعليم عن بُعد على الناحية الصحية للمتعلمين نظراً لاعتماده على الآلات.

- افتقار نظام التعليم عن بُعد لأسلوب التفاعل والاتصال المباشر بين المعلم والمتعلم.

- منافسة الجامعات التقليدية التى تتحلى بشهرة كبيرة مقارنة بمؤسسات التعليم الجامعى عن بُعد.

- غياب الجانب الإنسانى فى العملية التعليمية بنظام التعليم عن بُعد والذى يترتب عليه ضعف العلاقات الاجتماعية بين المعلم والمتعلم، وبالتالى غياب القدوة والتأثر بالمعلم.

- شكوى كثير من مؤسسات التعليم عن بُعد من قلة حصولها على نتائج جيدة لنواتجها التعليمية، وقلة تحقيق المستهدف منها بالمستوى المتوقع والمطلوب.

- المرونة التى يبديها نظام التعليم عن بُعد إزاء المعدلات المتدنية وقبولها كأساس فى النظام تعد نقطة ضعف إذا ما قورنت بأسس قبول الطلاب فى الجامعات التقليدية، ولكن يمكن تخطى هذه المشكلة فى تحديد مستوى للدخول بالبرامج التى يعتمدها نظام التعليم عن بُعد، أو وضع ضوابط على تخرج الطلاب من مؤسسات التعليم عن بُعد وإخضاعهم لاختبارات متكررة للتأكد من الوصول إلى المستوى المطلوب.

- عجز نظام التعليم الجامعى عن بُعد من اكتشاف المواهب والقدرات لدى المتعلمين.

- حاجة أعضاء هيئة التدريس بالتعليم عن بُعد إلى التدريب والتطوير، وحاجاتهم إلى ثقافة تدريسية تعاونية على العمل داخل كلياتهم.

- شعور الطلاب فى التعليم عن بُعد بالملل نظراً لطول فترة جلوسهم أمام الأجهزة الالكترونية.

- ندرة الكفاءات المتخصصة فى مجالات إعداد المواد التعليمية بأسلوب التعليم عن بُعد .

- غياب التقويم المستمر للمشروعات القائمة للتعليم الجامعى عن بعد بما يؤدى إلى تحسين أدائها ومردودها .

- يؤخذ على نظام التعليم الجامعى عن بُعد أنه يستقبل الطلاب ذوى المعدلات المتدنية والتى لم تقبل فى الجامعات العادية .

نماذج التعليم عن بُعد :

هناك العديد من نماذج التعليم الجامعى عن بُعد ، فالبعض قسم نماذج التعليم الجامعى عن بُعد على أساس التطور الذى مرت به الجامعات ، وهو :

النموذج الأول :

يزيد استخدام أساليب التعليم عن بُعد على مستوى التعليم الجامعى فوق مائة عام ، حيث أنشئت فى بريطانيا جامعة لندن عام ١٨٣٦م ، وكان نشاطها التعليمى فى البداية قاصراً على إجراء الامتحانات ومنح الشهادات باسمها للطلاب المنتسبين إليها من كل أنحاء العالم دون القيام بأية وظيفة تدريسية مباشرة ، فترتب على ذلك أنه نشأ الكثير من المؤسسات الخاصة التى كرست جهودها التعليمية بالكامل لتأهيل الراغبين فى الحصول على شهادات جامعية عن طريق التعليم بالمراسلة .

النموذج الثانى :

فى هذا النموذج تقوم العديد من الجامعات بتكريس جزء من نشاطها لبرامج التعليم بالمراسلة لكل من ينتسب إليها من غير الطلاب النظاميين ، هذا بالإضافة إلى قيامها بأعبائها التقليدية الأساسية بوصفها مؤسسات تعليمية ويوجد من هذا النموذج العديد من الجامعات فى كل من أستراليا والهند وزامبيا والولايات المتحدة الأمريكية .

النموذج الثالث :

وفى هذا النموذج يتم التعليم عن بُعد على مستوى الجامعات عن طريق التعاون بين مؤسسات التعليم الجامعى المتشابهة في ظروف عملها ، والتنسيق فى رسوم برامج خاصة بها وإيصالها عن طريق استخدام نظام التعليم عن بُعد .

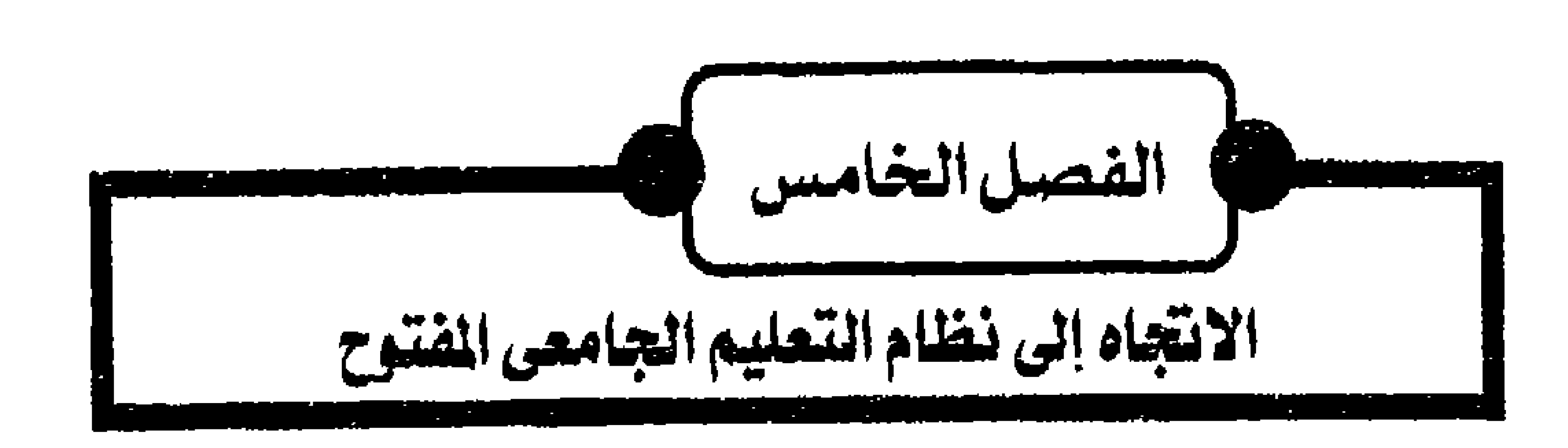
النموذج الرابع :

وهو ما أطلق عليه اسم المؤسسة المستقلة ، وهى التى أنشئت أصلاً بغرض التخصص فى مجال التعليم عن بُعد مستخدمة فى ذلك العديد من الطرق الخاصة لهذا النوع من التعليم ، وهى مسئولة دون غيرها عن محتوى هذا التعليم وطرق تقييمها ، كما تمنح الشهادات النهائية باسمها ، وتحت شعارها ، والجامعة المفتوحة فى بريطانيا مثال لهذا النمط من الجامعات المستقلة .

وهناك من يرى أن هناك نموذجان طبقاً لحجم المؤسسة وهما :

- النموذج الأول : وهو الذى يتم تركيز الدراسة فيه على الفرد ، وذلك بالاستفادة من المواد التعليمية التى تصمم لاستخدام الأفراد فى المجموعات الكبيرة من الطلاب وهذا النوع من التعليم يعتمد على المدخل الواسع المدى مثل الجامعة المفتوحة ، وتعد جامعة السويد ذات الخبرة فى مجال التعليم عن بُعد من الجامعات ذات الطابع المميز بخدمة الأعداد الكبيرة أو ما يعرف بالمدى الواسع .
- النموذج الثانى : وهو النموذج الذى يركز على الدراسة لبعض الوقت فى حجرات أو فى مجموعات من خلال التدريس وجهاً لوجه ، وهذا النموذج يعتمد على مجموعات صغيرة ، أو المدخل ضيق المدى أو صغير المدى ، ويمثل هذا النموذج جامعة نيوانجلاند فى أستراليا ، حيث يتم التدريس فيها أحياناً وجهاً لوجه لبعض الوقت وفى مجموعات صغيرة من الطلاب .

والملاحظ أنه أياً كانت الاختلافات بين هذه النماذج إلا أنها كلها تعتبر مصادر متشابهة فى مجال التعليم الجامعى عن بُعد ، وخاصة من حيث الأهداف التى تعمل جميعها على تحقيقها ، فكل هذه النماذج تعمل على تحقيق أهداف تكاد تكون متشابهة إلى حد كبير .



التعليم الجامعى المفتوح :

ظهر نظام التعليم الجامعى المفتوح فى بريطانيا من أجل إتاحة الفرصة لمن لم يستطيعوا مواصلة التعليم الجامعى ، وتأكيداً لفلسفة الانفتاح العلمى للراغبين فى التعليم الجامعى عبر وسائل الإعلام، ثم توالى الأخذ بهذا النظام فى دول كثيرة منها اليابان وباكستان وإيران وتايلاند وفنزويلا .

فالتعليم الجامعى المفتوح يُعد نمطاً من الأنماط الجديدة ، والتى تساعد الجامعة على خدمة مجتمعها ، إذا فهو صيغة جديدة تطلق على مؤسسات التعليم العالى التى نشأت لتوجب نظاماً تعليمياً جديداً يساهم فى ديمقراطية التعليم باعتباره حقاً من حقوق الإنسان متجاوزاً حدود التعليم التقليدى المحدود بإمكانيات المكان مستفيداً من التقدم التكنولوجى فى مجال التعليم بحيث يجعل المادة التعليمية ميسورة وفى متناول الطالب حيث كان ومتى شاء من خلال وسائل الاتصال الحديثة .

فالتعليم الجامعى المفتوح تعليم يتسم بالمرونة فى القبول وطرق التدريس والمقررات ، ويتعامل مع الدارسين بصرف النظر عن أعمارهم وأماكن إقامتهم ، وأنه يستخدم أساليب التعليم والتعلم عن بعد ، ووسائل التعلم الذاتى والتكنولوجيا المتقدمة مثل البرامج المذاعة بالراديو ، والأشرطة المسجلة المسموعة والمرئية ، وشبكة الإنترنت ، والبريد الإلكترونى ، والأقراص المدمجة ، وبرامج الكمبيوتر ، والوسائل المتعددة ، والحقائب التعليمية ، وغير ذلك من وسائل الاتصال.

وقد أثار الاتجاه إلى الأخذ بنظام التعليم الجامعى المفتوح بين الباحثين والمربين جدلاً كبيراً، فمنهم من يؤيد هذا الاتجاه حيث طالبت العديد من الدراسات ضرورة التوسع فى التعليم الجامعى المفتوح باعتباره أحد متطلبات المستقبل من أجل تحقيق جماهيرية التعليم العالى، شريطة أن يتم ذلك من خلال برامج متميزة تساير المعايير الدولية فى اعتمادها على المستحدثات التعليمية بحيث يمكن للراغب فى التعليم الجامعى أن يتقدم للدراسة فى الوقت الذى يناسبه دون ارتباط بتاريخ حصوله على الشهادة السابقة بمقابل محدد ومعلن من قبل المجلس الأعلى للجامعات، وبشروط محددة وبدون استثناءات قد يكون من بينها امتحان مركزى لهؤلاء المتقدمين تراعى فيه الشفافية والموضوعية، كما طالبت بعض الدراسات بضرورة تقويم تجارب الجامعات المصرية فى مجال التعليم المفتوح لزيادة تطويرها وجعلها أكثر اعتمادية على التكنولوجيا الحديثة مع الانفتاح على التجارب الدولية الأخرى فى مجال الأنماط والهياكل الجديدة للتعليم العالى والإفادة منها.

وهناك من يعارض الأخذ بنظام التعليم الجامعى المفتوح لما يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية، ويرى الباحث أن الرأى الثانى له وجاهته، حيث إن التعليم أياً كان لا يتم إلا عن طريق التفاعل المباشر بين الطالب والمعلم، وهذا التفاعل يترتب عليه تنمية الكثير من القيم لدى الطلاب.

مفهوم التعليم الجامعى المفتوح :

هناك العديد من التعريفات والمفاهيم للتعليم الجامعى المفتوح يمكن توضيحها على النحو التالى :

فقد عرفته الموسوعة الدولية للتعليم العالى، بأنه التعليم الذى لا يكون مقيداً أو مشروطاً أو قاصراً على فئة معينة بل متاحاً للجميع، ويتضمن سهولة القبول فى مؤسسات التعليم، سهولة الحصول على الفرص التعليمية أمامهم، وعرفه البعض بأنه ذلك النوع من التعليم الذى يعطى الحرية للدارسين، ويزيد من الفرص التعليمية، ويسهل الحصول عليها، أى لا يكون مقيداً أو مشروطاً على فئة معينة من الناس، بل يكون متاحاً للجميع، كما أنه يتضمن المرونة فى المكان، واختيار الطلاب للأنشطة التعليمية، والمواد التعليمية المتنوعة والفنية، وتتكامل فيه المناهج والتدريس سواء كان فردياً أو فى مجموعات صغيرة.

كما عرفه أحد المربين بأنه تعليم يقوم على تنظيم جديد للعملية التعليمية يستهدف إعطاء الحرية لكل فرد فى أن يختار نوع التعليم الذى يتفق وميوله ورغباته ويناسب حاجاته واستعداداته، كما يعنى تنوعاً فى طرق التعليم، وتعدداً فى وسائله بما يسمح بتدعيم مبادئ الديمقراطية فى عملية التعليم بحيث يتمكن كل فرد فى أن يتعلم وفقاً للطريقة التى تناسب قدراته وظروفه مستعيناً بالوسائل التى يرى أنه يمكن أن تثرى تعليمه، وبحيث يؤدى هذا أو ذاك إلى زيادة فعالية المتعلم وإيجابياته فى مواجهة الموقف التعليمى.

كما عرف بأنه أحد نظم التعليم التى تهدف إلى إحداث التعلم بطريقة مقصودة وله مدخلاته وعملياته ومخرجاته، ويتميز بخصائص معينة مثل التحرر من السن والمجموع وحرية اختيار برامج الدراسة التى تناسبه، ولا يلتزم الطالب فيه بزمن محدد للانتهاء من الدراسة، تخضع فيه العملية التعليمية لتنظيم مؤسسى يعتمد على الاستخدام المكثف للمواد التعليمية الذاتية ووسائل الاتصال الحديثة. وعرف بأنه نظام يتيح فيه فرصاً تعليمية وتدريبية إضافية للدارسين الراغبين والقادرين على الاستفادة منها.

وعرف بأنه سياسة تعليمية تقوم فلسفتها على حق الأفراد بالوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة، أى أنه تعليم جماهيرى مفتوح لجميع الناس، ويتسم بالمرونة من حيث شروط القبول به، واختيار الدارسين، طريقة التعليم وزمنه ومكانه ومحتواه تبعاً لظروفهم واحتياجاتهم.

يتضح من المفاهيم السابقة للتعليم المفتوح أنه يؤكد على حرية الطالب فى هذا النظام من حيث اختيار نوع التعليم الذى يتفق مع ميوله وقدراته واختيار المعلم فى إطار غير تقليدى للتعليم، كما يتضح أيضاً أن التعليم المفتوح يتضمن معنيين لهما دلالتهما أولاً: أنه تعلم وليس تعليم لأن الذى يعلم ويتعلم هو الفرد ذاته فى هذا النظام فهو يقوم بالدورين معاً معلم ومتعلم فى ذات الوقت، وهذا يتطلب مراعاة ذلك فى برامج التعليم الجامعى المفتوح المقدمة لهؤلاء الدارسين. ثانياً: تعلم مفتوح وهذا يعنى أنه مفتوح لجميع الناس لكل فئات السن من الجنسين، ومتحرر من قيود التعليم النظامى الخاصة بالمؤهل العلمى السابق أو السن أو الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وهو مفتوح للذين يحملون مؤهل الثانوية العامة أو الدبلوم، والذين لا يحملون الثانوية العامة من أجل إعادة استكمال دراستهم، كما أنه مفتوح للأفكار أى أن مؤسسات

التعليم المفتوح تتحمل مسئولية أكبر من مسئولية الجامعات الحالية فى دفع النماذج الفكرية، وأيضاً مفتوح للمناهج، فمؤسسات التعليم تقود ثورة فى مناهج التعليم بالجامعة المفتوحة، حيث أوجدت تكاملاً بين التليفزيون والأفراد والوسيط التقليدى (المادة المطبوعة) وغيرها من الوسائط التعليمية.

فالتعليم الجامعى المفتوح، مفتوح للجميع يقدم من خلاله برامج تعليمية وتدريبية متنوعة، ذات مستويات متعددة تقدم للدارسين فى الوقت المناسب لظروفهم وامكاناتهم، ويتم التواصل بين المعلم والدارسين من خلال منظومة متكاملة تشمل لقاءات وجهاً لوجه فى أماكن تواجد الدارسين، ويتم تدعيم التواصل الثنائى (الحوار) بينهما عبر وسائط متعددة منها المطبوعات، شرائط الكاسيت، الفيديو كاسيت، الإذاعة والتليفزيون، الكمبيوتر، وسائل الاتصال المزدوجة، الوسائط المتعددة التفاعلية، شبكة الإنترنت، وهذه الوسائل وغيرها تتيح للدارس التعامل مع البرنامج الدراسي وفق حاجاته وامكاناته.

ومن الملاحظ أن هناك تداخلاً كبيراً بين مفهومى التعليم عن بعد والتعليم المفتوح لدى العديد من الباحثين والمربين، من هنا كان من الضرورى التأكيد على أن التعليم المفتوح يشير إلى انفتاح الفرص أمام المعلم والمتعلم بإزالة الحواجز التى تتمثل فى القبول والمكان والأسلوب والأفكار، وذلك لإحداث تغيرات أساسية فى العلاقة بين المعلم والمتعلم، أما التعليم عن بعد فيتسم بلوائح ونظم محددة فى أغلب الجامعات، ولا تستجيب بسهولة لاحتياجات المتعلمين، ولذلك فإن مؤسسات التعليم عن بعد ليست أكثر انفتاحاً لشروط القبول، فالتعليم المفتوح مفهوم متعدد الأوجه ويحاول تقليل أو إزالة عدد من العوائق التى تقف أو تمنع مجموعة معينة من الطلاب من الاشتراك فى نظام التعليم الرسمى، كما يحاول تقديم بيئة دراسية مناسبة تقدم لمجموعات الطلاب أفضل فرصة لاستكمال الخبرات التعليمية بنجاح، لذلك يمكن القول أن التعليم المفتوح سياسة تعليمية، أما التعليم عن بعد يعد نظام تعليمى يقابل الحاجات الخاصة.

مبررات الأخذ بالتعليم الجامعي المفتوح :

تشير الكثير من البحوث والدراسات إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الأخذ بالتعليم الجامعي المفتوح ، من هذه الأسباب ما يلي :

إتاحة فرصة التعليم لجميع الراغبين فيه والقادرين عليه من خريجي الثانوية العامة ، وهذا يرجع إلى أن الجامعات غير قادرة على استيعاب جميع خريجي التعليم الثانوي والذين لهم رغبة في الدراسة الجامعية ، ومن هنا تأتي الجامعة المفتوحة كحل صحيح لمواجهة عملية الاستيعاب للطلاب ، لكن هذا الحل سيتولد عنه مشكلتين ، أولهما زيادة أعداد خريجي الجامعة بدرجة تفوق حاجة المجتمع بكثير ، بالإضافة إلى الأعداد التي تخرجها الجامعات الأخرى ولا يجدون عملاً بعد التخرج مما يترتب عليه تفاقم مشكلة البطالة في المجتمع ، ثانيهما حرمان المجتمع من الخدمات البشرية في مجالات هامة والتي تحتاج إلى مؤهلات متوسطة ودون الجامعية ذات صبغة فنية ومهنية .

أما السبب الثاني الذي يدعو إلى الأخذ بالتعليم الجامعي المفتوح فهو تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات ، وبنظرة تأملية نجد أن هذا السبب غير صحيح ، فمن الواضح أن المجتمع لا يحتاج إلى مزيد من الخريجين عما تخرجه الجامعات القائمة في معظم التخصصات ، بل إن فرص العمل في المجتمع أصبحت أقل من مخرجات التعليم الجامعي ، وأن هناك كثيراً من التخصصات تشعبت ، من هنا يمكن القول أن الأخذ بالتعليم الجامعي المفتوح سيزيد من تفاقم المشكلة ، وبالتالي ستكون مخرجاته عديمة القيمة والفائدة ، لذلك إذا أريد نجاحاً للتعليم الجامعي المفتوح من الضروري أن ينشئ تخصصات جديدة مغايرة تماماً للتخصصات الموجودة بالتعليم الجامعي .

السبب الثالث للأخذ بالتعليم الجامعي المفتوح ، فهو توفير العدالة في التعليم الجامعي لجميع الطلاب ، فمن الواضح أن الجامعة المفتوحة ليست مثل الجامعات الموجودة ، وأنها ليست بديلاً عنها ، وإنما نمط من التعليم عن بعد يقوم بجانب الجامعات الموجودة ، ولما كان هناك اختلاف بين طبيعة ونظام التعليم الجامعي ، والتعليم الجامعي المفتوح ، فإن العدالة لن تتحقق لجميع الطلاب ، وهذا راجع إلى التباين في نمط الدراسة والحياة الجامعية ، حيث أن هناك فرق بين طالب يحصل على مقعد في الجامعة ويتلقى العلم مباشرة من أساتذته ويتفاعل معهم ، ويعيش في بيئة ومجتمع جامعي متكامل يستثمر كل مرافقه وتجهيزاته ، وبين الطالب الذي يتعلم في الجامعة

المفتوحة، ولا يحصل له اللقاء المباشر مع أساتذته ولا مع زملائه فى الدراسة ولا يتربى فى بيئة جامعية، هذا بالإضافة إلى عدم توافر وسائل التعليم الكافية بصورة منتظمة إذاً أين العدالة التى ستتحقق.

وأخيراً السبب الرابع للأخذ بالتعليم الجامعى المفتوح، هو تطوير وتنمية المعرفة وقابليات الأفراد، ومن الواضح أن تطوير وتنمية المعرفة أصبح هدفاً من أهداف التعليم الجامعى الحالى، والجامعة الحالية أقدر من الجامعة المفتوحة على تحقيق التطوير والارتقاء بالمعرفة نظراً لوفرة الأساتذة بها، ووفرة المعامل، وتوفر التجهيزات الموجودة بها.

من هنا يمكن القول أن ما عرضته الدراسات من مبررات يمكن أن تحققه الجامعات الحالية ما عدا استيعاب أكبر عدد من الطلاب، وهو ما تحققه الجامعة المفتوحة فقط، لأن الجامعات الحالية محكومة فى قبولها للطلاب، بالامكانات المادية والبشرية الموجودة.

خصائص التعليم الجامعى المفتوح :

حدد بعض المربين والتربويين خصائص يتسم بها التعليم الجامعى المفتوح، منها :

- أن التعليم الجامعى المفتوح ليس له متطلبات دخول، بل إن الأساس فى القبول هو مبدأ الأولوية أى أسبقية الطلب وذلك ضمن امكانية الجامعة فى الاستيعاب لتخصص ما.
- إن طلاب التعليم الجامعى المفتوح من كبار السن الذين تجاوزوا فى غالبيتهم سن الحادية والعشرين.
- يتسم التعليم الجامعى المفتوح بأن له برنامج غير عادى، ولا توجد فيه محاضرات تقليدية ولا توجد بجامعات التعليم المفتوح فصول أو صفوف تقليدية، وإنما يدرس فيه الطلاب حسب قدراتهم الذاتية.
- قدرة التعليم الجامعى المفتوح على اكتشاف أهداف المتعلم وقدراته وتحليلها وتفسيرها، سواء عند بداية التحاقه أو فى أثناء الدراسة، وربط ذلك بالبرامج التعليمية.
- قدرته على تمكين الطلاب من المشاركة فى برنامج التعليم والتدريس دون فرض متطلبات تقليدية للالتحاق.

- استعداده لتكوين أهداف التعليم بطريقة تجعلها تخدم كأساس لاتخاذ القرارات في تصميم التدريس وتقويم التعليم ، وبطريقة تجعل المتعلم مشاركاً إيجابياً .

- قدرة التعليم الجامعى المفتوح علي استيعاب أعداد متزايدة من المتعلمين دون زيادة كبيرة في كلفة التعليم .

- يتميز التعليم الجامعى المفتوح بأنه يمكن فيه استخدام طرق تدريسية ووسائط تعليمية متنوعة .

- إمكانية استخدام التقويم والاختبارات كأدوات تشخيصية لتحليل مدى تحقق أهداف التعلم .

- قدرة التعليم الجامعى المفتوح على إيجاد علاقات غير مباشرة بين هيئة التدريس والمصادر والمتعلم .

- قبوله للمتعلم وبيئته كبيئة للتعلم والتركيز على إثراء هذه البيئة .

- قدرة التعليم الجامعى المفتوح على التعاون الفعال مع المصادر المحلية والموجودة فى بيئة المتعلم بما يسهم فى إثراء المتعلم وبيئته ، وفى تنمية اعتماد المتعلم على مصادر متعددة .

ويرى بعض المربين أن التعليم الجامعى المفتوح يتميز بالعديد من الخصائص والمميزات التى تميزه عن التعليم الجامعى التقليدى ، من هذه الخصائص ما يلى : قدرته على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والوظيفية والمهنية للطلاب الملتحقين به ، نظراً لتمتعه بالمرونة والحداثة وتوفير البدائل من جهة ، وارتباطه بحاجات سوق العمل للعمالة المؤهلة والمدربة من جهة أخرى ، قلة التكلفة التعليمية مقارنة بنمط التعليم الجامعى التقليدى ، لأن النمط التعليمى التقليدى يتطلب بنية تحتيه من حيث الأبنية والمعدات والأجهزة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين ، وكلها تعتبر مكلفة جداً مقارنة بنظام التعليم الجامعى المفتوح الذى يحتاج إلى عدد قليل من الإداريين والمختصين والفنيين ، ويوظف الوسائط التكنولوجية الحديثة فى عمليات التعليم ، هذا بالإضافة إلى أن هذا النمط من التعليم لا يتطلب التحاق الطلاب بالمؤسسة التعليمية وما يترتب على ذلك من تكاليف مادية ونفقات ، وإنما هذا النمط من التعليم ينتقل إلى الدارسين فى أماكن سكنهم وعملهم ووظائفهم ، الأمر الذى يترتب عليه قلة تكلفة الطالب الدراسية ، إن نظام التعليم الجامعى المفتوح يتميز بأنه يستجيب إلى العديد من مبادئ التعلم الإنسانى الحديثة مثل توفر الدافعية للمتعلم والمرونة فى بيئة التعليم ، ومراعاة أساليب التعليم عند الأفراد ، وارتباط التعلم بحاجات الأفراد الوظيفية والمهنية

والشخصية والاجتماعية، إن التعليم المفتوح يتغلب على العديد من العوائق والصعوبات التى تحد من التحاق بعض الطلاب بالتعليم مثل الانتظام، التوقيت الصارم للدراسة، مكان الدراسة، ظروف العمل، متطلبات القبول، العمر، نظام التقويم، وغيرها من العوائق التى تغير من الملامح التى يتصف بها نظام التعليم التقليدى، إن هذا النمط من التعليم يعتمد على الطريقة النظامية المنهجية فى تحديد البرامج الدراسية، اعتمادها على احتياجاتهم المهنية والوظيفية، ويوظف طرقاً وأساليب وتقنيات فى التعليم تتصف بالمرونة وتستجيب لحاجات الطلاب، وقدراتهم والفروق الفردية فيما بينهم نظراً لاعتماد هذا النوع من التعليم على التعليم الفردى، والدراسة الذاتية، واعتماده على الحقائب والرزم التعليمية كوسائط للتعلم الذاتى، هذا النوع من التعليم يتيح الفرصة لالتحاق الفئات العمرية المختلفة من كبار وموظفين وعمال وربات بيوت. وأخيراً فإن هذا النوع من التعليم ترتبط برامجه باحتياجات سوق العمل والوظيفة، ولذلك فإنه يقدم عدة بدائل من البرامج القصيرة والطويلة والمتوسطة زمنياً، والتى تهدف إلى إكساب الملتحقين بها مهارات عملية وأدائية ينتفعون بها فى مواقع أعمالهم ووظائفهم.

ويتضح من هذه الخصائص للتعليم الجامعى المفتوح بأنه نظام يتيح الفرصة لكثير من أفراد المجتمع الذين فاتتهم فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعى سواء بسبب ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية، كما أنه نظام يتيح للمتعلم حرية التعلم وتحرره من القيود التى تقلل من فعاليته فى التعلم، كما يتيح الفرصة للمتعلمين للمشاركة الإيجابية فى برامج التدريس، ويشجع الطلاب على استمرارية التعلم فى بيئتهم الخاصة، كما أنه يؤكد على التحول من التعليم إلى التعلم، والتركيز على نشاط المتعلم، الاعتماد على التكنولوجيا باعتبارها وسيط تربوى هام فى عملية التعلم، الاعتماد على قدرة المتعلم على الاختيار وفقاً لقدراته وحاجاته واهتماماته.

أهداف التعليم الجامعى المفتوح:

إن التعليم الجامعى المفتوح يساعد على تحقيق أهداف خاصة، من أهمها:

- تطوير مستوى المعرفة والثقافة عند فئة من المواطنين لا تسمح لهم ظروفهم الخاصة بالالتحاق بالجامعات العادية.

- تلبية حاجات المجتمع من المؤهلين فى مستويات تخصص متنوعة ومختلفة غير متوفرة بالجامعات التقليدية .

- تسهل وتيسر حصول الفرد على درجات علمية جامعية لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال التعليم الجامعى المفتوح ، حيث إن هذه الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة المفتوحة تساعد على تنمية الفرد علمياً ومهنياً مما يترتب عليه تطور أدائه فى أعماله ، وكل هذا ينعكس إيجاباً على وضعه الاقتصادى والاجتماعى .

- الإسهام فى حل المشكلات الناجمة عن عجز مؤسسات التعليم الجامعى النظامى عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الدارسين الذين يمتلكون الرغبة والقدرة على ذلك .

- العمل على توفير فرص مختلفة للفرد لكى ينمى معلوماته ومهاراته حتى يواكب التطورات السريعة فى مجالات العلوم والتكنولوجيا .

- نشر وسائل المعرفة المتصلة بميادين التخصص المتنوعة من مستوياتها المختلفة والمعلومات التثقيفية والوظيفية ، التى تساعد على دعم الأفراد والقدرة على المشاركة فى التنمية .

- تنمية الاعتبار الذاتى عند الفرد ، وما يرتبط به من رضا بالواقع ، وثقة بالنفس من خلال الدرجة الجامعية التى حصل عليها .

- توفير الفرص اللازمة لتحقيق الأهداف التى تسعى إليها الجامعات المصرية ، وبخاصة ما لا تستطيع هذه الجامعات تحقيقه بسبب ظروفها وامكاناتها وأنظمتها .

- تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، والمساواة بين المواطنين دون التمييز بينهم لأسباب تتعلق بمكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو بسبب العرق أو الدين أو الجنس .

- توفير الفرص التى تخدم التعليم المستمر وتسهم فى تلبية الحاجات الشخصية والاجتماعية فى مجالات المعرفة والتدريب .

- توسيع فرص التعليم الجامعى للمزيد من الدارسين الراغبين فى الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى والاستجابة للطلب الاجتماعى المتزايد على هذا النوع من التعليم .

- توفير الفرص لكل طالب للحصول على التفاعل اللازم مع الخبرة العلمية والإرشاد اللازم لحسن سيره فى عملية التعليم .

- تعويض الفرصة لمن فاتهم الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى لأسباب تتعلق بظروفهم الشخصية أو العائلية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الوظيفية أو المكانية أو الزمانية .
- توفير فرص الدراسة لمن يسعى وراء إغناء تخصصه أو معارفه العلمية العامة أو يسعى نحو تخصص جديد أو تدريب لاحق يلزمه لحسن إسهامه فى الإنتاج .
- الاستجابة لمتطلبات خطط التنمية المجتمعية من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة .
- توفير الفرص والأجواء اللازمة لتبادل الخبرات مع مختلف المواطنين من طلاب التخصصات المختلفة والتدريب الذى توفره هذه الجامعة المفتوحة .
- توفير فرص التعليم والتدريب والنمو المهنى المستمر للموظفين والعمال وهم على رأس العمل لمساعدتهم على أداء واجباتهم ومسئولياتهم وأدوارهم الوظيفية .
- توفير فرص التعليم المستمر للمحرومين منه ولمن يعوقه عنه عائق اجتماعى أو مادى أو جسدى أو تؤخره عنه ظروف عمله أو مركز إقامته .
- إتاحة الفرصة للشباب والكبار من الجنسين وربات البيوت لاستثمار وقت فراغهم فى تثقيف أنفسهم واكتساب العادات والمهارات النافعة .
- تقديم برامج دراسية تلبى متطلبات المجتمع من خلال تكوين مواطن متكامل الثقافة قادر على استيعاب تراثه وإنجازات عصره .
- التعاون مع الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة لتقديم برامج التعليم الجامعى ، وبرامج التثقيف العامة المرتبطة بالمجالات الأكاديمية .
- تحويل التعليم إلى تعلم ، حيث إن العملية التعليمية تركز على الحاجات الذاتية للدارس ومراعاة ظروفه الاجتماعية والاقتصادية وسرعته فى اكتساب المعلومات وتكوين المهارات .

أهمية التعليم الجامعى المفتوح :

تتمثل أهمية التعليم الجامعى المفتوح فى أنه يعمل على الارتقاء بأفراد المجتمع من أجل تطوير المجتمع والنهوض به ، فهو يعمل على مساعدة الفرد على الارتقاء بعاداته وتقاليده والابتعاد عن العادات التى تعوق تقدم المجتمع وتطوره من خلال توجيهه إلى اتباع أنماط سلوكية مرغوب

فيها ، كما أنه يمد الفرد بالكثير من المعلومات التى تساعده على إدراك المفاهيم وتوسع بصيرته بصورة تمكنه من اختيار القيم التى تتمشى مع خلفيته الثقافية .

إن التعليم الجامعى المفتوح يحظى بمكانة قوية نظراً لأنه يتم داخل جامعات حكومية قائمة بالصورة التى تقلل من فرص الخداع التعليمى الذى كثيراً ما تلجأ إليه مؤسسات التعليم الجامعى الأخرى .

كما يساهم التعليم الجامعى المفتوح فى النهوض بالمستوى الاقتصادى للمجتمع وذلك من خلال إعداد وتدريب الكوادر البشرية الفنية التى يحتاجها المجتمع سوءا فى حاضره أو مستقبله ، وهذا يصلح عندما تكون هناك خطة للتنمية الاقتصادية بالمجتمع .

وأيضاً يعمل التعليم الجامعى المفتوح على إعداد الفرد لكى يكون مواطناً يعيش فى مجتمع ديمقراطى حر ، حيث يعرفه بحقوقه وواجباته تجاه مجتمعه ، ويعده للمشاركة فى المؤسسات التشريعية وغيرها .

إن التعليم المفتوح هو التعليم الوحيد الذى يتيح الفرصة أمام غير خريجى التعليم الثانوى العام للالتحاق به ، بالصورة التى توسع من فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى أمام فئات أخرى لا تقبلها مؤسسات التعليم الجامعى النظامى .

كما أنه لديه القدرة على استيعاب التطور فى تكنولوجيا المعلومات إلى جانب قدرته على المساهمة فى حل الأزمة التعليمية منها والمستحدثة على حد سواء ، كما أنه وسيلة فعالة فى تحقيق ديمقراطية حقيقية للتعليم والتعلم ، خاصة بعد أن أثبتت دراسات كثيرة أن المجتمع غير قادر على توفير وتنوع فرص التعليم العالى ، وذلك لقلة قدرته على توفير التمويل اللازم لذلك .

أهمية الجامعة المفتوحة :

إنه نظراً لأهمية التعليم الجامعى المفتوح اكتسبت الجامعة المفتوحة أهمية خاصة ، حيث تتمثل هذه الأهمية فى الآتى : أنها تعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعى والعالى من الناحية العملية والفعلية لكل الراغبين فيه والقادرين عليه ، وذلك بإتاحة فرصة التعليم الجامعى للجميع ، ونشره على أوسع نطاق بصرف النظر عن التأهيل العلمى ، والعمر والمستوى الاجتماعى والاقتصادى ، لذلك يمكن القول أن الجامعة المفتوحة تشجع طموح الآلاف من الشباب

وذلك من خلال تقديم التسهيلات المختلفة التي تقدمها لهم من أهمها، إلغاء شروط الالتحاق بها والتي تلتزم بها مؤسسات الجامعات الحكومية التقليدية، أنها تستوعب عدد كبير من الطلاب الدارسين تفوق الجامعات الحكومية التقليدية، وهذا يرجع إلى أن الجامعة المفتوحة غير محددة بصفوف أو قاعات أو جدران، ولا تتقيد بعدد معين من المحاضرين، حيث إن محاضر واحد يكفي لتدريس الآلاف من الدارسين، إن الجامعات المفتوحة تساعد على تنمية عادات تعليمية وتربوية جديدة لدى الدارسين، حيث تنمي فيهم قيم الاعتماد على النفس، والتعلم الذاتي دون الاعتماد على الآخرين وغيرها من القيم التي تعجز عن تنميتها بعض الجامعات التقليدية، كما أنها تعمل على نقل الكبار من نمط خبراتهم الحياتية إلى نمط جديد في الفكر والبحث والتساؤل، وبذلك فهي تعمل على ملء أوقات المواطنين واستثماراتها بما يخدم الأفراد ويطورهم والارتقاء بهم، وبالتالي الارتقاء بالمجتمع والعمل على خدمته وثقته، إن قدرة الجامعة المفتوحة على استيعاب عدد كبير من الطلاب سيساعدهم على الاستقرار في محل إقامتهم وعدم سفرهم إلى بلدان أخرى من أجل الالتحاق بالدراسات الجامعية، وبذلك فهي تسهم في التخفيف من ظاهرة هجرة المؤهلين علمياً، أنها تساعد على التعليم الجامعي بأن يكون عملية مستمرة مدى الحياة، فالجامعة المفتوحة لا تكتفي بفتح أبوابها للراغبين في الدراسة، وإنما من مهامها إيصال العلم والمعرفة إلى الدارسين حيثما أرادوا، ومتى شاؤا بدون قيود أو حواجز، ومن هنا يتحقق مبدأ التربية المستديمة، أنها تعمل على تحقيق قدر كاف من المرونة والحرية للطلاب الدارسين في اختيار المواد الدراسية التي يرغبون الدراسة فيها، وفيما يخص النظام، ومواعيد ومكان النشاط الدراسي، وفيما يخص مدة الدراسة للحصول على الدرجة العلمية، حيث إن كل طالب يعمل حسب جهده وقدراته الذاتية وطاقاته، أنها تعمل على تلبية طموح الذين تقف حواجز اجتماعية دون التحاقهم بالدراسات الجامعية، والذي يساعد على ذلك طبيعة نظام الجامعة المفتوحة الذي يقوم على إيصال المعلومات والمواد العلمية إلى الطلاب بواسطة وسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة التي تردد الطالب أو حضوره إلى الحرم الجامعي، أنها تساعد على إنتاج طاقات بشرية مؤهلة بنفقات اقتصادية منخفضة وهذا يرجع إلى انخفاض تكلفة تعليم الطلاب في الجامعات المفتوحة عما هو عليه في الجامعات التقليدية.

عوامل نجاح التعليم الجامعي المفتوح :

تشير بعض الكتابات التربوية إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على نجاح الجامعة المفتوحة ، من أهمها : أن يقوم مشروع الجامعة المفتوحة على المستوى القومي ، الدقة في إعداد المادة التعليمية والمصادر الأخرى ، ووضوح الأهداف والأغراض ، وجود روح الفريق في العمل بحيث يشارك الأكاديميون من التخصصات المختلفة مع خبراء الإعلام وخبراء التكنولوجيا التعليمية في وضع الوحدات التعليمية ، أن تقوم الجامعة المفتوحة على أساس التمايز عن الجامعة التقليدية بحيث تتكامل معها ولا تنافسها ، الاهتمام بالمنطق الداخلي للجامعة المفتوحة بحيث لا تطغى الرغبة في تقديم خدمة تعليمية للجمهور على الفكرة الأكاديمية ، وألا يتدخل المهيمنون على نظام التعليم الجامعي التقليدي في هذا النوع من التعليم ، وإلا تحول نظام التعليم الجامعي المفتوح إلى صورة مكررة من نظام الانتساب الذي تتولاه الجامعة التقليدية ، أن يعتمد هذا النوع من التعليم على نفسه وليس على المؤسسات التعليمية .

متطلبات المناهج والمواد التعليمية لنظام التعليم الجامعي المفتوح :

إن تصميم مناهج وبرامج التعليم المفتوح يتطلب التعرف على الخصائص التي تميز الفئات المستهدفة ، وظروفها وإمكاناتها التعليمية المتاحة ، والطاقة البشرية اللازمة ، والمؤسسات التي يمكن توظيفها ، وقد اهتمت ندوة التعليم العالي عن بعد المنعقدة في البحرين عام ١٩٨٦م بهذا الموضوع ، وفي هذا الصدد أوصت بالآتي :

* أن تهتم دراسة الجدوى التي تعد خطوة أولى في هذا المشروع بجمع معلومات فيما يختص بالأمور التالية :

- الفئات المستهدفة من حيث العمر الزمني والعدد ، والأعمال التي تمارسها وتوزيعها من الناحية الجغرافية ، والخلفية التعليمية لكل فئة ، وحاجاتها التربوية ودوافعها إلى التعليم ، والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تعليم المرأة بشكل خاص في إطار هذا النظام .
- مدى توافر وسائل وأساليب الاتصال والتي يمكن توظيفها بصورة أو بأخرى .
- الامكانات البشرية المتوافرة في المجتمع والتي يمكن الاستفادة منها في أنشطة الجامعة المفتوحة .

- مؤسسات تعليم الكبار المعنية بالتعليم عن بعد بصفة خاصة والتي يمكن الاستفادة من خبراتها في تصميم البرامج وإعداد المواد التعليمية، والاستفادة من خدماتها في تنفيذ أنشطة الجامعة.

- تحديد المشكلات الفنية التي تواجه الجامعة المفتوحة من خلال محاولتها للاستفادة من الامكانات الفنية المتوفرة في المجتمع.

- دراسة فعالية وكلفة كل من الوسائل التعليمية التي يمكن استخدامها في الجامعة.

* اتباع مدخل النظم في إعداد المناهج واختيار طرق التعليم، وتقرير المواد التعليمية المعتمدة، وأساليب التقويم المناسبة بوجه خاص.

* إعطاء أولوية خاصة للبرامج الموجهة نحو تلبية مطالب خطط التنمية وسوق العمل في المجتمع، والتربية الأسرية وتدريب العاملين التربويين والكوادر العاملة في ميدان الثقافة الجماهيرية.

* أن تتصف المناهج بالشمول والتكامل، والمرونة اللازمة لمواجهة الظروف والحاجات المختلفة للمتعلمين في مجتمعاتهم المختلفة، والسعي إلى ربطها بخبرات خاصة في مواقع عمل المتعلمين.

* أن يتضمن كل مقرر من المقررات كحد أدنى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لدى المتعلم، والمتطلبات القبلية للانتظام الفعال في دراسة المقرر والمواد المرجعية المقررة، والأساليب المعتمدة في تقويم إنجازات المتعلمين مع التركيز على التقويم الذاتي كلما أمكن.

* أن يشكل لكل مقرر دراسي أو عدة مقررات دراسية فريق يضم كحد أدنى متخصصين في المادة العلمية والتقنيات التربوية والانتاج بصورة مختلفة.

* اتباع نظام منهجي متكامل للتقويم والتغذية الراجعة من أجل التوصل إلى مجموعة من المعايير التي يمكن أن تشكل إطاراً مرجعياً للفرق التي ستقوم بإعداد المقررات في مرحلة التوسع، وذلك للتأكد من جودة البرامج المقدمة للدارسين.

* اتباع مدخل بقدر الوسائط يجمع في تخطيطه وتكامله بين طرق التعليم عن بعد وطرق التعليم بالمواجهة- وذلك في حالة تعليم الكبار الراغبين في التعليم وهم في مواقع عملهم- ويعتمد في ذلك بصورة أساسية على:

- التعلم الذاتى بواسطة المواد التعليمية المرسلة إلى المتعلمين، والبرامج التربوية التى تبث لهم وغيرها من المواد التعليمية مثل التسجيلات الصوتية والتليفزيون والأفلام الثابتة والمتحركة التى تزود بها مراكز الدراسة القريبة من مواقع عمل الدارسين.

- التعلم بالمواجهة سواء كان موزعاً كالحلقات الدراسية الأسبوعية أو نصف الشهرية أو مكثفاً كدورات الأجازة الصيفية، والذى يتاح للمتعلمين من خلاله فرص التفاعل مع المعلمين المرشدين.

- التفاعل النشط فيما بين المتعلمين المتواجدين فى مواقع متقاربة، والذى يتطلب تعريفهم بعضهم على بعض، وتيسير سبل الاتصال فيما بينهم، وتزويدهم بالتوجيهات اللازمة فيما يتصل بأهداف هذا التفاعل وصوره المقترحة.

* أن تعتبر المادة التعليمية المطبوعة كواسطة رئيسية للتعليم فيما تنظمه الجامعة المفتوحة من برامج تعليمية وتدريبية وتثقيفية، وأن تتخذ هذه المادة فيما يتصل بكل وحدة تعليمية شكل رزمة تعليمية تقرر الأهداف التعليمية للوحدة فى عبارة سلوكية، والمتطلبات القبلية لدراستها، وتتضمن تقويماً قبلياً يساعد المتعلم على تبين مدى استعداده لتعلم تلك الوحدة، وتعرض المادة العلمية بطريقة تتناسب مع متطلبات التعلم الذاتى للفرد، وتقترح أنشطة بديلة تتكامل مع الدراسة الذاتية للمادة العلمية، ويتسع المجال أمام المتعلم ليختار من بينها ما يناسبه، وتوظيف التقويم الذاتى التكوينى فى مساعدة التقويم على تبين مدى تقدمه فى إنجاز أهداف الوحدة، وفى توجيه جهوده التعليمية، وتحديد الأساليب والأدوات المعتمدة فى التقويم الختامى لمدى تحقق الأهداف الكلية للوحدة، وتنتهى بأنشطة متابعة مقترحة على المتعلم ليختار من بينها ما يناسب حاجاته وظروفه.

* استخدام المواد التعليمية ذات الفعالية الخاصة مثل البرامج الإذاعية والمرئية والتسجيلات الصوتية على نحو يحقق تكاملها مع الرزم التعليمية كلما أمكن ذلك مفيداً وممكناً، وأيضاً إعداد دليل خاص لكل رزمة يزود المتعلم والمرشد معاً بالتوجيهات اللازمة لتوظيف جميع المواد المرتبطة بالرزمة توظيفاً فعالاً.

* أن يعتمد لكل نوع من أنواع المواد التعليمية والرزم التعليمية، معايير معينة تكفل جودة النوعية، وأن تعتمد إجراءات دقيقة لتأمين الالتزام بتلك المعايير في إعداد تلك المواد، وأن تخضع كل مادة لتجريب محدود قبل تعميم استخدامها وذلك لتيسير التعليم للدارسين.

* أن تنشئ الجامعة المفتوحة مركزاً خاصاً للتقنيات التربوية مكوناً من فنيين مدربين تدريباً خاصاً يقوم بإعداد مواد تعليمية عالية الكفاية والقيام بأبحاث وتجارب مستمرة، كما يقوم بإنتاج نماذج من المواد التعليمية المتكاملة، وأن يكون هناك جهازاً فنياً عالى المستوى يقوم بالإشراف على إعداد المواد اللازمة للمرحلة التجريبية.

* أن تتضمن جميع البرامج التى تنظمها الجامعة المفتوحة، وحدة مبكرة لتهيئة المتعلمين للتعلم فى إطار هذا النظام، وأن تعد لهذه الوحدة مواد خاصة تسعى إلى أن تنمى لديهم المهارات والاتجاهات اللازمة فى هذا الصدد.

* أن يكون هناك نظام خاص لإنتاج البرامج التعليمية حرصاً على جودتها، وأيضاً القيام بالتوزيع لتأمين وصولها للمتعلمين فى أوقات مناسبة، وهذا النظام يجمع بين المركزية واللامركزية فى مرونة مناسبة.

* وضع نظام كفء للتقويم المرحلى والتغذية الراجعة على الصعيدين المركزى واللامركزى يتزامن مع البرامج التى تقدمها الجامعة المفتوحة فى جميع جوانبها ومراحل تنفيذها.

إيجابيات التعليم الجامعى المفتوح :

يوجد العديد من الإيجابيات التى يحققها التعليم الجامعى المفتوح، من أهمها :

- يستخدم التعليم الجامعى المفتوح أساليب الإنتاج الجماعى المعروفة والمستخدمة بصورة خاصة فى الصناعة، ومثل هذا الأسلوب كما هو معروف يقلل من كلفة التعليم، وبالتالى يوفر على الدولة وعلى المجتمع مبالغ ضخمة.

- يتيح هذا النوع من التعليم فرص التعليم الجامعى لجميع فئات المجتمع الراغبة فى هذا المجال، وبقدر ما تستطيع وعلى مدى العمر، وهذه الإيجابيات تتيح للقابليات النادرة والمبدعة والتى لا تستطيع الاستفادة من التعليم الجامعى بسبب ظروفها الخاصة أن تبرز وتتبلور.

- يسهم التعليم الجامعى المفتوح بطريقة مباشرة فى تنمية ثقافة المواطنين ومعارفهم واتجاهاتهم ومهاراتهم، وبالتالى يسهم فى تنمية المجتمع وتطوره حيث أن المواطن العادى يستطيع أن يستفيد من جميع وسائل وأساليب التعليم الجامعى المفتوح بدون أية قيود.

- يحقق التعليم الجامعى المفتوح مبدأ ديمقراطية التعليم من خلال توفيره فرصاً متكافئة لجميع المواطنين، من حيث الالتحاق بالتعليم الجامعى المفتوح، واختيار البرنامج الدراسى الذى يرغبون فيه، وبالتالى الالتحاق بالعمل المناسب الذى يرغبون فيه ويميلون إليه.

- يتسم هذا النوع من التعليم، بتنوع طرق التدريس، واستخدام الوسائل التعليمية المختلفة والمتعددة، والعمل على استغلال التطور التكنولوجى المتاح والمتوفر فى بيئة الطالب المحلية.

- يوفر التعليم الجامعى المفتوح تعليماً مستمراً للراغبين من الأفراد وذلك من خلال الالتحاق بالبرامج التدريبية التى يوفرها، وهذا فى حد ذاته يسهم فى خلق مجتمع متطور نام.

- يعمق هذا النوع من التعليم قدرة الطالب فى التعليم الذاتى، حيث إن طبيعة الدراسة بالتعليم الجامعى المفتوح تؤكد الاعتماد على الذات فى الوصول إلى المعرفة وفى تحضيرها وإعدادها وبالتالى تحصيلها.

- ينمى التعليم الجامعى المفتوح قدرة الطالب على التفكير المستقل، وقدرته على التحليل والاستنتاج من خلال الأسئلة والتمرينات التى ترد فى ثنايا النصوص ذاتها.

- يتميز هذا النوع من التعليم بقدر كبير من المرونة، كما أنه يراعى حاجات الطلاب المختلفة، وأيضاً ظروفهم المتباينة.

- يوفر التعليم الجامعى المفتوح الفرصة للمعلمين المشتغلين بالتعليم لتحسين مستواهم العلمى بالحصول على درجات علمية دون الانقطاع من عملهم.

- يعمل التعليم الجامعى المفتوح على إيجاد فرص علمية ثمينة لغير المعلمين الذين يحتلون مواقع مختلفة داخل الكيان الاجتماعى والذين حرموا من متابعة دروسهم وانقطعوا عن التعليم.

- يتيح التعليم الجامعى المفتوح فرصة التعليم للكوادر المتخصصة وغير المتخصصة من الذين يشتغلون بالوظائف المهنية أو الحرفية أو الفنية المختلفة.

- يوفر هذا النمط من التعليم الجامعى مشقة السفر ومضيعة الوقت والانتقال والبعد عن الواقع الاجتماعى للدارسين.

- يسهم التعليم الجامعى المفتوح فى تعليم المرأة وتشجيعها وخاصة فى المجتمعات الزراعية.

- يسهم هذا النمط من التعليم الجامعى فى حل الكثير من المشكلات الناجمة عن عجز الجامعات التقليدية عن استيعاب الأعداد الهائلة المتزايدة من الدراسة الجامعية، حيث إنها لا تحدد بصفوف ولا تقيد بأعداد المحاضرين، فإن محاضراً واحداً يكفى للتدريس لآلاف الطلاب عبر قنوات التليفزيون وخلال موجات الأثير.

سلبيات نظام التعليم الجامعى المفتوح:

تشير الكثير من الدراسات التربوية أن هناك العديد من السلبيات التى تترتب نتيجة الأخذ بنمط التعليم الجامعى المفتوح، منها: افتقار هذا النمط من التعليم إلى الاتصال المباشر بين الطالب والأستاذ وبين الطلاب أنفسهم، فهو يفتقر إلى العنصر الإنسانى، حيث إن حضور الطالب فى الجامعة وفى الصفوف والتفاعل مع الأقران داخل القاعات وخارجها ومواجهة عضو هيئة التدريس وجهاً لوجه يضيف لعملية التعلم أثراً كبيراً فى نفسية الطلاب، يفتقد هذا النمط من التعليم أيضاً عنصر التغذية الراجعة المباشرة، الأمر الذى يترتب عليه قلة دافعية الطلاب نحو الدراسة وزيادة مشاعر العزلة لديهم، إن نظام التعليم الجامعى المفتوح لا يتيح الفرصة للطالب الاستفادة من مصادر ومراجع المعرفة مثل المعامل وساحات اللعب وممارسة الأنشطة، وهذا لا يقل أثرها عن دور المحاضرات، صعوبة إجراء التقويم فى هذا النمط من التعليم الجامعى بموضوعية، يتطلب التعليم الجامعى المفتوح مستلزمات وأجهزة ووسائل تكنولوجية متطورة وهى مكلفة من الناحية الاقتصادية بل باهظة، عجزه عن تطوير جميع أبعاد شخصية الطالب إلى الدرجة التى تقوم بها الجامعة العادية، الخوف من انخفاض مستوى الطلاب بسبب تنافس مؤسسات التعليم الجامعى المفتوح مع المؤسسات النظامية، قصور هذا النظام على تقديم المواد الإنسانية والاجتماعية وعدم قدرته على تقديم المواد التطبيقية، تدنى مستويات الطلاب الملتحقة بهذا النظام بالمقارنة بقواعد وشروط القبول للطلاب بالجامعات النظامية، إن التعليم المفتوح لم يحقق أى قدر من التفاعل مع متطلبات سوق العمل، والتعرف على الاحتياجات المجتمعية من التخصصات والمهارات

المطلوبة، اعتماد هذا النظام على أعضاء هيئة التدريس فى الكليات التقليدية، وبالتالى لم يتم تأهيلهم للعمل وفق هذا النظام الذى يعتمد على التعلم الذاتى باستخدام الوسائط المتعددة، لا تزال برامج التعليم المفتوح تحاكى الكليات التقليدية فى أسلوب المحاضرات، وهذا يتعارض مع فلسفة النظام وآلياته، إن مؤسسات التعليم المفتوح لم توفر القدر الكافى من الواجبات والتطبيقات والتدريبات والمشروعات العملية التى يقوم بها الدارسون، قلة الدعم الذى تتلقاه مؤسسات التعليم الجامعى المفتوح، قلة توافر التكنولوجيا اللازمة.

- ومن سلبيات التعليم الجامعى المفتوح منافسة التعليم الجامعى الخاص الذى تزايدت مؤسساته وانتشرت بشكل كبير فى الآونة الأخيرة، هذا بالإضافة إلى منافسة التعليم الجامعى التقليدى الذى تتحلى مؤسساته بشهرة واسعة.

- غياب الرؤية الحاكمة للتعليم المفتوح لدى قطاعات كثيرة داخل المجتمع، حيث لا توجد رؤية واضحة مشتركة المضامين عن أهدافه تستطيع من خلالها مؤسساته تحديد اتجاهات المستقبل وتطوير منظومته.

- اتجاه أغلب مؤسسات التعليم المفتوح إلى المحلية مع تجاهل البعد الإقليمى والعالمى.
- افتقار التعليم المفتوح للرابطة القومية مع المؤسسات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع.
- غياب التقويم المستمر لعمليات التعليم المفتوح مما ترتب على ذلك قلة الارتقاء بأدائه.
- وجود ازدواجية فى البرامج الدراسية التى تقدم فى مراكز التعليم المفتوح نتيجة غياب المرشد الأكاديمى فى معظم برامج التعليم المفتوح.

معوقات التعليم الجامعى المفتوح :

إن هناك العديد من المعوقات التى تقلل من فاعلية التعليم الجامعى المفتوح، من هذه المعوقات ما يلى: قلة الكوادر الإدارية المؤهلة، لاشك إن إدارة التعليم الجامعى المفتوح تختلف اختلافاً واضحاً عن إدارة التعليم الجامعى التقليدى، لهذا فإن التعليم الجامعى المفتوح يتطلب كوادر إدارية تتمتع بكفايات إدارية وقيادية خاصة مثل المرونة والقدرة على حل المشكلات والجرأة فى صناعة القرار، التكيف مع مواجهة التغيير، والمواقف الجديدة، التمتع بروح الديمقراطية وتقبل المشاركة والنقد الذاتى وتفويض السلطة، وهذا لا يتوافر فى كثير من الإداريين الذين يعملون

بالتعليم الجامعى المفتوح مما يترتب عليه القصور فى القيام بأداء دورهم، وتحقيق الأهداف المنشودة منه، قلة الكوادر التدريسية المؤهلة، فالتعليم الجامعى المفتوح يحتاج إلى كوادر ذات مؤهلات خاصة وكفايات معينة تختلف عن الكوادر التدريسية التى يحتاجها التعليم الجامعى التقليدى، ويرجع ذلك إلى تباين طبيعة نظامى التعليم، فالتعليم الجامعى المفتوح يعتمد على وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يتطلب أن يكون أعضاء هيئة التدريس من الذين يمتلكون القدرة على إعداد المادة العلمية التى يتم نقلها للدارسين، ويمتلكون الخبرة فى مجال توظيف واستخدام التقنيات الحديثة التى تستخدم كوسائل لنقل هذه المادة العلمية، ولكن من الملاحظ أن التعليم الجامعى المفتوح يعتمد على فئة من أعضاء هيئة التدريس الذين لا يمتلكون مثل هذه المقومات والكفايات، الأمر الذى ترتب عليه ضعف هذا النوع من التعليم وقصوره فى تحقيق أهدافه، المقاومة التى تبديها عناصر الضغط الاجتماعى، فالتعليم الجامعى المفتوح كاتجاه حديث مثله مثل أى تطوير وتحديث فى التعليم يواجه بمقاومة شديدة وخاصة من الذين يرون أن التعليم الجامعى يجب أن يكون مقصوراً على الصفوة من أبناء المجتمع، مما يؤثر على فاعلية هذا النوع من التعليم، مقاومة بعض عناصر الضغط فى الوسط الأكاديمى فى الجامعات التقليدية، هناك الكثير من الوسط الأكاديمى والذين يشعرون بتهديد مصالحهم الشخصية والمكاسب الوظيفية، وهذه العناصر تتستر فى معارضتها لنظام التعليم الجامعى المفتوح بحجة تدنى المعايير التى تعتمد للخريجين فى الجامعة المفتوحة، وحماية المجتمع من مخرجات هذه الجامعات التى تتصف بتدنى مستواها الأكاديمى، الأمر الذى يترتب عليه إحجام الكثير من الإقبال للتعليم الجامعى المفتوح.

الفصل السادس

الاتجاه إلى التعليم الجامعى عبر الإنترنت

يُعد هذا الاتجاه من الاتجاهات الحديثة والمحدودة، ويقصد بالإنترنت أنه عبارة عن شبكة كمبيوتر عالمية تتكون من عدة شبكات تصل إلى مستخدمى جهاز الكمبيوتر فى جميع أنحاء العالم.
وأصبحت شبكة الإنترنت من الأسس الرئيسية للتواصل بين مراكز التعليم والجامعات، ويوجد العديد من الجامعات فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تمنح شهادات علمية عن طريق الإنترنت بعد فترة زمنية معينة من الدراسة والامتحان.

وبالنسبة لأنواع الشبكات فإنه يوجد أربعة وعشرين نوعاً لها علاقة بالتعليم، وبالرغم من أنها جميعاً تشترك فى السمات الأساسية، إلا أن هناك ثلاث أنواع رئيسية هى: الفصيلة الأولى وتسمى بالأكاديمية، حيث أنها أنشئت ونظمت بهدف المقارنات، ووصفها كليمنت فوريرو بالكليات التى تحقق مجموعة من الأساسيات وتلبى بعض الاهتمامات، وتسمى الفصيلة الثانية بالرومانسية، حيث إن هدفها الأساسى هو تبادل وجهات النظر والمعلومات فى جو ودود وليس لمقارنة المعارف والمعلومات وتحقيقها، ويعمل هذا النوع من الشبكات فى إطار من علاقات الصداقة والألفة ويتضمن عملها التعاون فى الدراسات والقضايا، أما الفصيلة الثالثة فقد نبع تصميمها بمبادرة من أعضائها أنفسهم بالرغم من عدم تسجيلها كتابعة للمؤسسات التربوية (كالمدارس والجامعات ونقابات المعلمين)، وربما تكون السمة الواضحة لها أن أعضاءها يهدفون إلى تكوين جامعات أكاديمية أى لا يستهدفون أن يشكلوا مؤسساتهم على أسس رسمية.

وتعزيزاً لدور الإنترنت فى تربية الأفراد، فقد شرع الكونجرس فى الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال شبكة الإنترنت فى جميع المدارس والكليات التربوية والجامعات، ومن نماذج جامعات الإنترنت : جامعة منيسوتا، جامعة نوفا، جامعة أثاباسكا، جامعة ميريلاند، جامعة فونيكس، جامعة روجز، الجامعة العالمية، جامعة أثينا.

وهناك العديد من الدراسات والبحوث التى تؤيد هذا الاتجاه، وقد طالبت هذه الدراسات باستخدام شبكة الإنترنت فى التعليم الجامعى، وربط برامج التعليم الجامعى بشبكة المعلومات، وتوأمة الجامعات عن طريق هذه الشبكة، وأهمية استخدام الإنترنت فى الدراسات العليا.

من هنا يمكن القول أن التعليم عبر الإنترنت يعد أحد الاتجاهات الحديثة فى العملية التعليمية، والذى تجاوز مرحلة المحاولات وأصبح بمختلف أبعاده واقعاً تربوياً ملموساً نحن فى حاجة إلى ضرورة الإقدام والخوض فى غماره من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات التعليمية التى يوفرها هذا الاتجاه.

❁ مفهوم الإنترنت :

إن كلمة إنترنت *Internet* جاءت اختصاراً لكلمة *Interconnected Network*، لهذا فإنه لا يوجد مفهوم أو تعريف كامل للإنترنت، حيث لا توجد شبكة معينة أو محدودة تسمى إنترنت، ولكنها عبارة عن كل الشبكات الكمبيوترية متصلة ببعضها البعض فى جميع أنحاء العالم لتشكل شبكة واحدة ضخمة تنقل المعلومات من منطقة إلى أخرى وبسرعة فائقة، وبشكل دائم التطور، ويمكن الإشارة إلى بعض التعريفات التى ذكرها بعض المربين.

فقد عرف الإنترنت بأنه شبكة ضخمة تربط بين مئات الآلاف من الحاسبات وشبكات الحاسبات الصغيرة فى شتى أنحاء العالم، وعلى ذلك فعند دخول أى مستفيد على شبكة الإنترنت فهو يرتبط من الناحية العملية بكل هذه الحاسبات وما تشتمل عليه من معلومات، ولتقنين عملية الاتصال لشبكة الإنترنت فإن كل الحاسبات تتصل من خلال بروتوكول يعرف باسم *Tep/ IP*، والبروتوكول هو مجموعة القواعد المنظمة للاتصال بشبكة الإنترنت، وهو أمر ضرورى لتنظيم إرسال ونقل البيانات على الشبكة.

وعرف الإنترنت بأنه عبارة عن مجموعة كبيرة من أجهزة الكمبيوتر فى مختلف أنحاء العالم تتحدث مع بعضها البعض، بمعنى أن هناك ملايين من أجهزة الكمبيوتر تتناول المعلومات فيما بينها عبر ما يعرف بالنسيج العالمى متعدد النطاق *web-world-wide(www)*.

وعرف الإنترنت بأنه عبارة عن شبكة كمبيوترية عالمية تتكون من عدة شبكات تصل إلى مستخدمى الكمبيوتر فى جميع أنحاء العالم.

❁ أهمية استخدام الإنترنت فى التعليم :

ترجع أهمية استخدام الإنترنت فى التعليم إلى العديد من الأمور، من أهمها ما يلى: إن استخدم الإنترنت فى التعليم يعتبر أداة قوية للتعليم والتدريب وتبادل المعلومات بين الأفراد فى أماكن مختلفة متفرقة، كما يعمل على التقليل من عيوب وقصور نظام التلقين والحفظ والاستظهار والتعليم النمطى التقليدى، يساعد على التكامل بين التعليم والتدريب، حيث إن استخدامه يعمل على التكامل بين النظرية والتطبيق، الاستفادة منه فى التعلم الذاتى، حيث يقوم المتعلم بتعليم نفسه بنفسه عن طريق ما يعرف بالجامعات الإلكترونية، يساهم فى حل الكثير من مشكلات التعليم النظامى، مثل ازدحام القاعات والفصول، وتضخم المادة التعليمية وغير ذلك من المشكلات، توفير الكثير من المعلومات المختلفة فى وقت قصير وبشكل متطور يتناسب مع تطور العلوم والمعارف والتكنولوجيا، نقل الخدمات التعليمية إلى المناطق النائية أو المحرومة من الخدمات التعليمية، يساعد على إجراء البحوث والدراسات فى كثير من فروع المعرفة، وذلك لما تقوم به غالبية المكتبات من وضع مصادرها تحت تصرف مستخدمى الإنترنت، مساعدة الطلاب على الحصول على أحدث التعديلات التى تم استحداثها بالمناهج بشكل فورى دون انتظار، إعادة طبع الكتاب كما هو الحال فى طرق التعليم التقليدية، كما أن استخدام الإنترنت يعمل على التوفير فى نفقات التعليم، والاتصال المباشر بين المتعلمين المنتشرين فى مناطق جغرافية مختلفة، كما أنه يساهم فى المشاركة فى بيئات التعليم العالمية المختلفة، دعم أسلوب التعلم بواسطة الاكتشاف، يساعد على ممارسة الاتصال وتبادل المعلومات والمصادر والأفكار، وأيضاً يساعد المتعلمين فى كثير من الأمور مثل التخلص من طريقة التلقى السلبى ودفعهم إلى تنمية مهاراتهم وشحذ تفكيرهم العلمى المنتظم، زيادة الفرصة للحصول على التغذية العكسية من معلميهم وزملائهم

وذلك من خلال المناقشات الجماعية غير المتزامنة، الوصول إلى مصادر اقتناء المعرفة، الاستفادة من المكتبات الإلكترونية، استخدام أسلوب التعلم التعاونى والمشاركة الفعالة، اختيار برامج التعليم المناسبة، وتطوير تأليف المقررات والمناهج الدراسية.

كما ترجع أهمية الإنترنت إلى أنه يعمل على تحسين وتطوير عمليتى التعليم والتعلم وذلك من خلال توفير الخدمات التالية: قدرة الشبكة فى استقبال وحفظ وتخزين واستخراج ومعالجة وتصنيف واستخراج أكبر قدر ممكن من البيانات والخبرات فى مختلف مجالات المعرفة، مساعدة العلماء والباحثين فى إعداد أبحاثهم أو موضوعاتهم بطريقة فعالة وبدرجة عالية من الدقة والسرعة، المساهمة فى تحويل ونقل البرامج والتطبيقات والملفات من مصادر معلوماتهم المتنوعة بين الأفراد والمشتركين فيها بسلاسة ويسر، وصول المعلومات وضمان انتشارها بسرعة حيث يتم ذلك بدرجة عالية من الجودة والدقة عبر الإنترنت، سهولة تبادل المستندات حيث يمكن لأى مستخدم أن يخزن مستند أو برنامج ما على الكمبيوتر سواء كان يحتوى على مذكرة أو كتاب متعدد الصفحات أو صورة أو صوت من تطبيقات الكمبيوتر فى مجالات العلوم المختلفة.

❁ فوائد استخدام الإنترنت فى التعليم:

هناك من يرى أن استخدام الإنترنت فى التعليم يحقق العديد من الفوائد، ويمكن تقسيم هذه الفوائد على النحو التالى:

١- فوائد استخدام الإنترنت المتعلقة بالمتعلم:

إن استخدام الإنترنت فى العملية التعليمية يحقق العديد من الفوائد بالنسبة للطلاب المتعلمين، من أهمها: إثارة روح المغامرة وحب الاستطلاع عند الطلاب، وتحقيق ذاتهم من خلال وصولهم إلى المعلومات التى يريدونها، كما أنه يجعلهم متشوقين بتلهف لمعرفة كل ما هو جديد ومستحدث فى العلم والمعرفة، العمل على زيادة سرعة استجابتهم للأنشطة المختلفة والتعليمات والتوجيهات المرسلة إليهم من المرشد التعليمى، مساعدة الطلاب فى مشاركة الطلاب فى دول العالم المختلفة وذلك فى بعض المشاريع التعليمية من خلال عمل *Homepage* للموضوع، وإبداء رأيهم حول هذا الموضوع، مساعدة الطلاب المتعلمين على جذب انتباههم من خلال ما يتم عرضه من برامج مصورة وبالتالى تقليل شعورهم بالملل وزيادة ثقتهم بأنفسهم، وإحساسهم بأنهم

حققوا تقدماً، وأن مستواهم قد تحسن إلى الأفضل، العمل على زيادة مستوى التعاون بين المعلم والطلاب، المساهمة فى تحويل الطلاب من التعلم بطريقة الاستقبال السلبى إلى التعلم عن طريق التوجيه الذاتى، كما أنه يساعد على حل المشكلات القهرية التى يتعرض لها بعض الطلاب الذين يتخلفون عن زملائهم بسبب هذه الظروف، وذلك من خلال المرونة فى وقت التعليم، تشجيع الطلاب على الابتكار حيث يسمح للطالب بابتكار صفحات خاصة بهم على الإنترنت تكون خاصة بتطبيق المعلومات للاستفادة منها فى الحياة، مساعدة الطلاب على تعلم الكثير من اللغات كاللاتينية والأسبانية والإيطالية والعربية، هذا بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية، وممارسة مهارات هذه اللغات من كتابة وقراءة واستماع ونطق، إن استخدام الإنترنت فى التعليم يعمل على توفير بيئة تربوية ومناخاً تعليمياً يعمل على تقليل الفروق الفردية بين الطلاب .

٢ـ فوائد استخدام الإنترنت فى التعليم بالنسبة للمعلم :

إن استخدام الإنترنت فى التعليم يحقق العديد من الفوائد التى تعود على المعلم من أهمها : المساهمة فى النهوض والارتقاء بوظيفة المعلم داخل الفصل، حيث يقوم المعلم بدور الموجه والمرشد لطلابه بدلاً من قيامه بعملية الإلقاء والتلقين، عدم تقيد المعلم بزمن الساعات الدراسية، حيث يقوم بوضع المادة العلمية المراد تدريسها للطلاب على الإنترنت، ويستطيع الطلاب الحصول عليها فى أى وقت يشاءون بسهولة، مساعدة المعلم فى الإطلاع على كل ما هو جديد ومستحدث فى العملية التربوية من طرق وأساليب التدريس والمناهج والبرامج التعليمية باختلاف مستوياتها، مساعدة المعلم على حضور المؤتمرات العلمية الخاصة بالعملية التعليمية على مستوى الدول المختلفة، كما يقوم بإعطاء المعلم صورة عن المعامل والمختبرات فى العالم، والقيام بنقل التجارب العلمية التى يصعب توفيرها داخل الفصل وأحدث ما توصل إليه المعلم، مساعدة المعلم على معرفة الكثير من الخطط الدراسية والموضوعات من مصادرها الأصلية .

❁ الجامعة الافتراضية :

لقد ظهرت الجامعة الافتراضية فى نهاية القرن العشرين، حيث ظهر هذا النوع من الجامعات عام ١٩٩٩م بكلية واحدة فى نيويورك بالولايات المتحدة، وكانت هذه التجربة تجربة مشجعة، مما جعل الكثير من الجامعات أن تحذو حذوها، والملاحظ أن ظهور الجامعات الافتراضية

لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية بل ظهر فى المكسيك، حيث ظهرت جامعة مونتيرى الافتراضية حيث تقدم برامج تمنح بموجبها ١٥ شهادة ماجستير باستخدام الاجتماعات الهاتفية والإنترنت، وفى ماليزيا تعد جامعة تون عبد الرازق، أو المؤسسات التى تعتمد الاتصال على الخط المباشر فى ماليزيا بتوسيع وصولها إلى البلدان الأسيوية المجاورة، وتعد الجامعة الافتراضية الأفريقية والجامعة الافتراضية الفرنكوفونية جامعتان رائدتان فى التعليم الافتراضى فى جنوب الصحراء الإفريقية، وفى عام ٢٠٠٢م أنشئت العديد من الجامعات الافتراضية فى كوريا تقدم ٦٦ برنامجاً لنيل شهادة بكالوريوس فى الفنون، ثم أخذت كثير من الدول المتقدمة وأيضا بعض الدول العربية بهذا الاتجاه.

❁ آراء المربين حول الجامعة الافتراضية :

انقسم المربون حول هذا النوع من التعليم الجامعى ما بين مؤيد ومعارض، وفيما يلى توضيح ذلك :

أ- مبررات المؤيدين للجامعة الافتراضية :

يرى بعض المربين أنه ينبغى الأخذ بنظام الجامعات الافتراضية وبرروا وجهة نظرهم بالمبررات التالية : إن التكنولوجيا الحديثة ستساعد أو تزيد من كفاءة عمل وأداء أعضاء هيئة التدريس، ضرورة التكيف مع العصر الجديد وإمكاناته ومتطلباته، أنه مهما كانت هناك مقاومة للتجديد فى التعليم، إلا أن عمليات التطوير ستنتصر فى النهاية، ازدياد الطلب الاجتماعى وقبول هذا النوع من التعليم وانتشاره، أن الحاجة ماسة إلى تعليم جديد لعصر جديد له متطلباته واحتياجاته.

كما يرى المؤيدون أن التعليم الافتراضى يشجع على التعلم الذاتى من قبل الطلاب، أو أن الطالب يعتمد على نفسه فى التعلم. وبذلك يتحقق المبدأ الذى يركز على (يتعلم الطالب كيف يتعلم)، وهذا فى حد ذاته شئ جيد، ويرون أيضاً أن التعليم الافتراضى يشجع على التعليم التعاونى من خلال المشاركة فى المنتديات المتخصصة أو من خلال التواصل بالبريد الإلكترونى وغيره من الأساليب.

ب- مبررات المعارضين للجامعة الافتراضية :

يرى بعض المربين أنه لا يمكن الأخذ بهذا النوع من التعليم ومبرراتهم كانت على النحو التالى : إذا كانت فكرة الجامعة الافتراضية تقوم على التكنولوجيا ، فإن التكنولوجيا لا يمكنها أن تقدم حلاً سحرياً جذرياً لكل المشكلات التى تواجه التعليم الجامعى، إن الأخذ بالجامعات الافتراضية سيؤدى إلى خوف أعضاء هيئة التدريس على وظائفهم، كما أنها ستسهم فى انتزاع سيطرة أعضاء هيئة التدريس على عمليات التدريس والتقويم ومنح الدرجات، نظرا لأن هذه الأمور سوف تتم بصورة إلكترونية وعلى يد عدد من الفنيين والإداريين، هذا بالإضافة إلى أن ميكنة التدريس سوف تؤدى إلى اختفاء وضعف التفاعل المباشر بين الأستاذ وطلابه، والتآلف مع التكنولوجيا الجديدة، والمقاومة للجديد ورفضه، أما بالنسبة للتعلم الذاتى الذى يرى المؤيدون أنه سيتحقق وأنه لا يمكن تحقيقه بفعالية أو نجاح دون وجود المعلم المتمكن والذى لديه العديد من المهارات الأساسية للتدريس، وأيضاً لديه ثقافة عالية فى الحاسب بدرجة عالية تمكنه من التعامل مع متطلبات وجوانب التعليم الافتراضى بدرجة عالية من الثقة، وهذا غير متوفر لدى الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس .

❁ مفهوم الجامعة الافتراضية :

تُعد الجامعة الافتراضية صيغة جديدة للتعليم الجامعى عن بُعد، حيث ظهرت نتيجة انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهى ترجمة للمصطلح *Virtual* باللغة الإنجليزية، وتعنى أن الجامعة بما فيها من محتوى وصفوف ومكتبات وأساتذة وطلاب ومرشدين جميعهم يشكلون قيمة حقيقية موجودة فعلاً لكن تواصلهم يكون من خلال شبكة الإنترنت، حيث يمكن أن يتألف الصف الافتراضى من طلاب موزعين ما بين دول العالم المختلفة يحضرون محاضرة لأستاذ فى دولة ما مثلاً ويتفاعلون معه افتراضياً إما مباشرة، أو من خلال المخدم التقنى الخاص بالجامعة متحررين من حاجزى المكان والزمان .

وتشير الدراسات والبحوث التربوية إلى أن مصطلح الجامعة الافتراضية قد حظى باهتمام واسع النطاق فى الفترة الأخيرة، إلا أن هذا الاهتمام لم يسفر عنه تعريف موحد لهذا المصطلح ،

ولكن رغم ذلك أنه يجب الإشارة إلى آراء الباحثين والمربين التى اهتمت بتعريف الجامعة الافتراضية .

- عرفت الجامعة الافتراضية بأنها مؤسسة جامعية تقدم تعليماً عن بعد وتحاكى الجامعة التقليدية بما تتميز به من سرعة فائقة، وقدرة عالية على الاتصال والتفاعل مع طلابها فى جميع أنحاء العالم باستخدام الحاسبات الآلية والشبكات العالمية ، وهى جامعة تقوم بالتدريس فى أى وقت وفى أى مكان .

- كما عرفت الجامعة الافتراضية بأنها مؤسسة تعليمية تقدم فرصاً تعليمية إلى الطلاب من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوصيل برامجها ومقرراتها وتقديم الدعم التعليمى ، بالإضافة إلى استخدام نفس التكنولوجيا للأنشطة الأساسية مثل الإدارة كالتسويق وتسجيل الطلاب، ودفع المصروفات . . . إلخ ، والإنتاج والتوزيع ، والتطوير للمواد التعليمية ، وإلقاء المحاضرات والتعليم وتقديم النصح أو الاستشارة المهنية ، وتقييم الطلاب والامتحانات .

- وعرفت الجامعة الافتراضية بأنها مؤسسة أكاديمية تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم العالى للطلاب فى أماكن إقامتهم بواسطة الشبكة العالمية للإنترنت ، وذلك من خلال إنشاء بيئة تعليمية إلكترونية متكاملة تعتمد على شبكة متطورة .

- وعرفت بأنها تلك الجامعة التى تخلص طلابها من حواجز الزمان والمكان ، ويكون التعلم والتواصل بها من خلال التقنيات التكنولوجية المختلفة ومن أبرزها الإنترنت .

- وعرفت بأنها جامعة تعتمد على التكنولوجيا فى تعليم الدارسين وتقديم المعرفة للطلاب أو ربط بعضهم ببعض وتقديم المعرفة لهم ، وذلك باستخدام البريد الإلكترونى والشبكة العنكبوتية والاتصال التفاعلى الثنائى باستخدام برامج الفيديو ذى الكثافة العالمية ، ومن خلال القنوات والأقمار الصناعية .

- هى مؤسسة أكاديمية هدفها تقديم مستوى من التعليم ذو جودة عالية للطلاب فى محل إقامتهم من خلال الشبكة العالمية (الإنترنت) .

- ويرى البعض أنها مصطلح يطلق ليدل على العمليات التدريسية والبحثية فى بيئة إلكترونية نتجت عن التكامل بين تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتكنولوجيا التعليم .

- ويرى البعض بأنها هى التى تقدم التعلم الحادث بواسطة الإنترنت وبدون الاتصال وجهاً لوجه بين المعلم والمتعلم، ويستخدم المتعلمين تقنيات التوجيه الذاتى لتلقى وتعلم المعلومات الجديدة وفقاً لمعدلهم وفى الأوقات والأماكن المناسبة لهم.

- ويرى البعض أنها أحد صيغ التعليم العالى عن بعد يتم من خلالها الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة (الإنترنت) كوسيط أساسى فى إتمام عمليات التعليم والتعلم الحادثة فيه بالصورة التى تمكن المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات بطريقة ذاتية، يتم التوصل إليها عن طريق استعمال برنامج التصفح على شبكة الإنترنت.

- وعرفت الجامعة الافتراضية بأنها المؤسسة التى تقدم البرامج التعليمية للمتعلمين أو البرامج التدريبية للمتدربين فى أى مكان وأى زمان باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التفاعلية (الإنترنت، البريد الإلكترونى، غرف الحوار) لتوفير بيئة تعليمية/ تعليمة تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة أو غير متزامنة دون الالتزام بمكان محدد اعتماداً على التعلم الذاتى والتفاعل بين المعلم والمتعلم.

- وعرفت بأنها المؤسسة الأكاديمية التى تهدف إلى تقديم أعلى مستويات التعليم العالى فى أماكن إقامتهم بواسطة شبكة الإنترنت، وذلك من خلال إنشاء بيئة تعليمية إلكترونية متكاملة تعتمد على شبكة معلومات متطورة، وتقدم مجموعة من الشهادات الجامعية من أعرق الجامعات العالمية المعترف بها دوليا.

الفرق بين التعليم بالجامعة الافتراضية وصور التعليم الجامعى الأخرى :

هناك فرق بين التعليم بالجامعة الافتراضية وصور التعليم الأخرى مثل التعليم بالجامعة التقليدية، والتعليم الجامعى المفتوح، والتعليم الجامعى عن بعد، وفيما يلى توضيح ذلك:

١- الفرق بين التعليم بالجامعة الافتراضية والتعليم بالجامعة التقليدية :

إن الجامعة الافتراضية لا تحتاج إلى صفوف دراسية داخل جدران، وهذا عكس الجامعة التقليدية التى تحتاج قاعات ومبانى ومعامل، أن الطلاب فى التعليم الافتراضى يفتقرون إلى النواحى الواقعية فى عملية التعليم، حيث إن العملية التعليمية تحتاج إلى بعض اللمسات الإنسانية بين المعلم والمتعلم، فمن المستحيل توصيل الأحاسيس عبر الإنترنت مثل الغضب، الفرح

وغيرها، أما في التعليم التقليدي فإن الطلاب يرون بعضهم بعضاً، ويرون المعلم ويتفاعلون معه خلال العملية التعليمية، الطلاب في التعليم الافتراضي يحضرون ولا يشاركون فكأنهم غير حاضرين، أما في التعليم التقليدي فإن وجود الطلاب في قاعة المحاضرات يعتبر حضوراً حتى ولو كانوا صامتين.

٢ـ الفرق بين التعليم الافتراضي والتعليم المفتوح:

إن التعليم الافتراضي يتم من خلال الحصول على المناهج الإلكترونية (الصفوف الافتراضية، المكتبات الإلكترونية، الخدمات الطلابية الإلكترونية) بينما في التعليم المفتوح يتم الحصول على المناهج الدراسية من خلال أشرطة الفيديو وغيرها من التجهيزات التي تقدمها الجامعة التقليدية.

كما أن هناك فرقاً بين الجامعة الافتراضية والجامعة المفتوحة يتمثل في شروط القبول حيث إن الجامعة الافتراضية تتطلب حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، أما الجامعة المفتوحة فقد قامت أصلاً على أساس التوجه إلى الشرائح الاجتماعية التي لم تستطع متابعة دراستها للالتحاق بالجامعات التقليدية، وبالتالي الافتراضية، وبناء على ذلك فالتعليم المفتوح يعد نمطاً مختلف تماماً عن الجامعة الافتراضية.

٣ـ الفرق بين التعليم الافتراضي والتعليم عن بعد:

إن التعلم الافتراضي يضم بداخله التعليم عن بعد، وأكبر من التعليم عن بعد لأنه ليس له نظام تطبيقي واحد، بل يشمل عدة تطبيقات للمعرفة والمعلومات العصرية، وفيه تواصل مستمر بين المعلم والطلاب بعكس التعليم عن بعد، إن التعليم الافتراضي جاء تلبية للعصر الرقمي الذي يتميز بكثرة المعرفة، ويتم بناؤه في شكل بنية معرفية تناسب المرحلة المعرفية، والحالة الانفعالية للتلميذ، فالتعليم الافتراضي يعالج قصور التعليم عن بعد.

ورغم وجود بعض أوجه الاختلاف بين التعليم الافتراضي والتعليم عن بعد، إلا أن هناك تشابه بينهما، فالتعليم الافتراضي شأنه شأن التعليم عن بعد، من حيث أنه:

- يتضمن أشكالاً وصوراً للدراسة الإلكترونية من خلال استخدام شبكة الإنترنت وأيضاً أجهزة الكمبيوتر، التي لم تقع تحت الإشراف المباشر والمستمر الذي يقدمه المعلم الافتراضي لطلابه في

حجرات الدراسة العادية، وفى الأماكن الأخرى المخصصة والملائمة لها، ومع ذلك فإن هذه الصورة تخضع لمؤسسة قد تكون تعليمية واقعية ذات بعد افتراضى تحدد الوسائل التقنية المناسبة، وتستخدمها لتحقيق الاتصال بين كل من المعلم والطالب دون التقائهما وجهاً لوجه، وهذا يرجع إلى عدم تطلب التعليم الافتراضى حضور المعلم الافتراضى بصفة دائمة فى قاعات مخصصة للدراسة، وإنما يمكنه الحضور والتواجد عبر الشبكة فى بعض الأوقات التى تتطلبها عملية التدريس والتواصل بين الطالب والمعلم الافتراضى أو القيام بمهام معينة.

- يتضمن صوراً وأشكالاً جديدة ومتعددة من صور التعليم عن بعد، وإن كانت فى الغالب تقوم على أسلوبى المحاولة والخطأ والدراسة المستقلة لمواد تعليمية تكون مصممة إلكترونياً، ثم تبث على شبكة الإنترنت عبر المواقع الإلكترونية الافتراضية، يتنوع ويتعدد فيها دور المعلم الافتراضى، فبالرغم من أنه المعد الرئيسى للمواد الدراسية والتعليمية والمنشورة إلكترونياً، إلا أنه فى نفس الوقت يكون هو المرشد الذى يقوم بتدعيم الدعم المستمر للطالب الافتراضى الذى يبعد عن الواقع الطبيعى لموقع المؤسسة التعليمة الافتراضية، وأيضاً هو الذى يقوم بالتحديث المستمر للموقع الإلكترونى الخاص بالجامعة الافتراضية.

- أن التعليم الافتراضى يتمثل فى مجموعة من طرق التدريس عبر شبكة الإنترنت يتم من خلالها فصل سلوكيات التدريس (التوجيه والإرشاد) جزئياً عن سلوكيات المتعلم، من هنا كان من الضرورى العمل على توفير المقررات والمواد الدراسية المنشورة إلكترونياً ومواقعها الإلكترونية والأدوات والوسائل الأخرى المتمثلة فى بعض الأفلام والوثائق والكتب اللاورقية والمكتبات الافتراضية، وهذا كله لتسهيل وتيسير الاتصال عبر البريد الإلكترونى بين المعلم الافتراضى والطالب الافتراضى.

- أنه يتضمن عنصرين أساسيين للتعليم عن بعد، أولهما الفصل بين المعلم والمتعلم وثانيهما إمكانية عقد لقاءات ومقابلات واتصالات بين المعلم الافتراضى والطلاب الافتراضيين على اختلاف أعمارهم وبلادهم ومستوياتهم وتخصصاتهم التعليمية السابقة، هذا بالإضافة إلى عنصرين آخرين، أولهما ضرورة توافر تقنية ممثلة فى جهاز كمبيوتر شخصى وخط تليفونى

للاتصال بشبكة الإنترنت بين كل من الطلاب والمعلم الافتراضى، وأخيراً موقع خاص بالنظام التعليمى أو المؤسسة التعليمية على شبكة الإنترنت.

❁ **أهداف الجامعة الافتراضية :**

إن الجامعة الافتراضية تعمل على تحقيق العديد من الأهداف، من هذه الأهداف: توفير فرص التعلم من خلال الإنترنت والتزود بالمحتوى والمزايا التفاعلية التى تفتقرها الطرق الأخرى للتعليم عن بعد مثل الاقتصاد فى الوقت الطويل المستغرق فى التعليم عن بعد، تزايد الفاعلية وامتدادها من خلال الوسائط المتعددة، التفاعل والمشاركة بين الطالب والآخرين من خلال البريد الإلكترونى والتغذية الراجعة كجزء أساسى لعملية التعليم، الاستفادة من التطورات التكنولوجية والابتكارات الإلكترونية الحديثة واستثمارها فى النشاط التعليمى الذاتى والبحث المتواصل، والاستكشاف الدراسى الجامعى المعاصر خدمة لطلاب العلم فى طلب المزيد من العلم، تحقيق الجودة فى العملية التعليمية، حيث أنها تعتبر أساسية ولها أبعاد أكثر فى الجامعة الافتراضية عن الجامعة التقليدية إذ أنه فى الجامعات الافتراضية لا يكون الاهتمام قاصراً على جودة تدريس المعلم وتعلم الطالب فقط، ولكن يمتد الاهتمام بجودة الآلات التقنية وطرق الإرسال والاستقبال ومحتوى المنهج والخدمات المساندة، وأنظمة المراقبة والمصادر الفرعية والكفاءة فيما بين خبرات الإنتاج المتعددة، بالإضافة إلى مراعاة اللغة المستخدمة، نشر العلم والاستفادة من تجديداته وتنويع اختصاصاته بأيسر الطرق الفنية الفعالة فى إشباع رغبات طلاب العلم الراغبين فيه وتحسين قدراتهم وتوسيع مفاهيمه، الاستثمار الأمثل للوقت فى الحياة باعتباره كنزاً يجب تسخيره فى طلب العلم، والعمل النافع والمفيد والتقدم البشرى الزاهر، تطوير التعليم الجامعى وتوسيع خدماته وإبراز أدواره الأكاديمية فى بناء المجتمع الراقى والاقتصاد القومى والاستقرار السياسى فى ربوع العالم، تقديم برامج لتجريب استراتيجيات التعلم والتدريس الجديدة مع تزويد أعضاء هيئة التدريس بطرق العمل داخل البيئة الإلكترونية، دعم عملية التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمساعدين من خلال تبادل الخبرات التربوية والمناقشات والحوار الهادف لتبادل الآراء بالاستعانة بقنوات الاتصال المختلفة مثل البريد الإلكترونى أو الغرف الافتراضية، توفير المبانى والتقليل من عدد الموظفين والإداريين، وذلك نظراً لآلية التعامل مع المعرفة والمتابعة المستمرة

للتطورات التكنولوجية ، إكساب الطلاب المهارات والكفايات اللازمة لاستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات ، إكساب أعضاء هيئة التدريس المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة ، توسيع دائرة اتصالات الطالب من خلال شبكات الاتصال العالمية والمحلية ، وعدم الاقتصار على المعلم كمصدر للمعرفة مع ربط الموقع التعليمي بمواقع تعليمية أخرى من أجل إفادة الطالب وتزويد معارفه .

❁ أهمية الجامعة الافتراضية :

ترجع أهمية الجامعة الافتراضية إلى الآتي :

أنها تعالج مشكلة الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي ، وحل مشكلة تكدس الطلاب فى قاعات المحاضرات ، المساهمة فى خفض تكلفة الطالب الجامعي ، عدم احتياج الجامعة الافتراضية إلى استثمارات كبيرة فى تشييد المبانى وشراء الأراضى والتجهيزات وغيرها ، تساهم فى تنمية المعلمين مهنياً ، خاصة الذين يعملون بنظام الدوائر حيث يجدون صعوبة فى حضور المقررات التقليدية المقدمة داخل الحرم الجامعي ، إن التعليم عن طريق الجامعة الافتراضية يساعد على تعلم اللغات الأجنبية ، إفادة الطلاب غير القادرين وذوى الاحتياجات الخاصة ، وكذلك الطلاب غير القادرين على السفر يومياً إلى الجامعة بسبب ارتفاع تكلفة المواصلات وبعد المسافة عن مقر إقامة الطلاب . إن الجامعة الافتراضية توفر بيئة تعلم جديدة تدار إلكترونياً من خلال غرف ومكتبات ومناهج إلكترونية تسهم فى خلق مجتمع افتراضى للمعرفة والتواصل والحوار ، وهو ما يوفر فرصاً متنوعة للإبداع والابتكار ، هذا فضلاً عن ارتباط ما يدرسه الطلاب بسوق العمل وحاجته المستقبلية ، إن الجامعة الافتراضية تساعد على التعلم الذاتي والذى يسهل فيه المعلم للمتعلم الدخول إلى مجتمع المعلومات ، هذا بالإضافة إلى أن التعليم بالجامعة الافتراضية يكون ذا فاعلية لسكان المجتمعات النائية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مجال التعليم والتدريب ، تعويض النقص فى الكوادر التعليمية والتدريبية فى بعض التخصصات عن طريق الفصول الافتراضية ، التغلب على ندرة أعضاء هيئة التدريس فى بعض التخصصات ، مساعدة الدارسين على اختيار وقت التعلم بما يتناسب مع ظروفهم دون التقيد بجداول منتظمة ومحددة سلفاً للقاء المعلم والمتعلم ، تبنى نظام القبول فى الكليات ، وكذلك الاختبارات الشاملة عن بعد ،

وبطريقة ذات مصداقية عالية دون هدر الكثير من وقت الطلاب والموظفين كما يحدث في الطرق التقليدية، تقديم الخدمات المساندة في العملية التعليمية مثل التسجيل، وإدارة الشعب الدراسية، وتبادل الجداول الدراسية وتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس، وأنظمة الاختبارات والتقييم وتوجيه الطلاب.

❁ أسس ومبادئ التعليم الافتراضي:

إن التعليم الافتراضي يقوم على مجموعة من المبادئ والأسس، من أهمها ما يلي:

- التفرد في التعليم، ويشير هذا المبدأ إلى أن العملية التعليمية يجب أن تصمم بطريقة توافق استعدادات وقدرات الفرد وميوله واتجاهاته وسرعته في التعلم، وأيضاً أن التعليم الافتراضي يتم بطريقة فردية يقوم فيه الفرد بمعرفة حالته، وبالتالي التخطيط لعمليات تعلمه بفهم وعلم كي يبذل جهده حسب طبيعته بناء على الخبرات الموجودة لديه، وذلك من حيث إجادة التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت، والقدرة على التفكير العلمي، والجمع بين إرادة التعليم وإرادة الذات، ومن ناحية ثانية إلى ما يتمتع به من خصوصية نتيجة أن النظام المتبع في التعليم الافتراضي يعامل طلابه حسب قدراتهم الذاتية بصورة تحفظ لكل طالب خصوصيته.
- الاستمرارية، فالتعليم ومنه التعليم الافتراضي يعتبر عملية مستمرة مدى الحياة تبعاً لرغبة الإنسان في تنمية نفسه مهنياً أو علمياً أو ثقافياً وله الفرصة أن يفعل ذلك في أي وقت شاء.
- التنوع، إن التعليم الافتراضي يعكس تنوعاً في الأحاسيس وأيضاً تعدداً في المشاعر لدى المتعلمين من وقت لآخر، وذلك من أجل القضاء على ما قد يتسرب إليهم من ملل أو شعور بالضيق والرتابة، كما يعكس تنوعاً بين المتعلمين من حيث الأعمار والمستويات الدراسية والثقافة والخبرات والدوافع والاحتياجات التعليمية، كما يعكس تنوعاً في البرامج التي يقدمها كي يتيح نوعاً من التكافؤ بين المتعلمين أياً كانت بيئاتهم ومستوياتهم الاجتماعية.
- التعلم الذاتي، حيث إن فلسفة التعلم الذاتي تقوم على مبدأ، أن الفرد هو محور العملية التعليمية والتربوية، وأنه كلما كان التعليم ذاتياً كان التحصيل أكبر، وذلك لأن المتعلم يلقى كل ثقله في العملية التعليمية، ويندمج ويتفاعل معها.

- الاقتصاد فى التكلفة، وهذا المبدأ يحدث نتيجة لما يوفره التعليم الافتراضى من نفقات الدراسة، والتنقل من بلد إلى آخر، والإقامة فيها من أجل تحصيل العلم من ناحية، وعدم احتياجه من ناحية أخرى إلى بناء منشآت ضخمة لاستخدامه لمرافق مؤسسات تعليمية قائمة بالفعل، لأن الجزء الأكبر من ميزانيته يخصص لتغطية نفقات إعداد البرامج الدراسية ومكافآت أعضاء هيئة التدريس والإداريين.

- المرونة: إن التعليم الافتراضى يتيح للطالب أن يتلقى رسائل من أى مكان فى العالم على عنوان غير ثابت هو بريده الإلكترونى والذى يمكن أن يفتحه فى أى وقت وفى أى مكان، وهذا يعنى أنه يتيح الفرصة للطلاب لمراجعة دروسهم خلال فترات متغيرة وفقاً لظروفهم ووقتهم بالشكل الذى يعنى كسر الحاجز الزمانى والمكانى.

- ديمقراطية التعليم، فالتعليم حق لكل فرد من أفراد المجتمع بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العرق أو الدين، أو الظروف أو العمر أو الوطن، وهذا المبدأ تأخذ به الجامعات الافتراضية لأنها لم تضع قيوداً أو شروطاً للالتحاق بها.

- الفعالية، وهذا المبدأ يقوم على زيادة الشعور الذى ينتاب المتعلم بأنه أكثر تأثيراً وتأثراً، ويزيد من تفاعله النشط، وزيادة الحيوية التى تمكنه من الاتصال الجيد مع من يرغب، وبالشكل الذى يساعده فى أعادة تشكيل وتعديل المفاهيم والتصورات السابقة عنده، ويكسبه مهارات إدارة النقاش مع غيره، ويزيد من تبادل الخبرات مع الآخر، ويتحسن مفهومه عن ذاته وعن تعلمه.

- الملاءمة، يشير هذا المبدأ إلى أن التعليم الافتراضى يلائم العديد من الأبعاد المختلفة، فهو يلائم ظروف المتعلمين الذين يعملون فى أماكن مختلفة ولا تسمح ظروفهم المهنية بالانتظام فى الدراسة، كما يلائم رغبات واحتياجات العلم والمعرفة بالكيفية التى تناسب المتعلمين وتعينهم على تحقيق غاياتهم الشخصية، كما يلائم العالمية باعتبار أن التعليم الافتراضى تعليماً كونياً تتيح المستحدثات التكنولوجية المستخدم فيه فرص الانفتاح على مصادر المعلومات فى جميع أنحاء العالم فى كافة مجالات العلوم.

❁ خصائص الجامعة الافتراضية :

إن الجامعة الافتراضية تتسم بالعديد من الخصائص التى تميزها عن غيرها ، من أهمها : المواكبة لمفاهيم النظام العالمى الجديد فى تبادل الثقافات وإلغاء الحواجز بين الدول المختلفة ، وعالمية الشهادات ، وتحقيق مبدأ الصيغة العالمية ، تقديم المقررات الدراسية إلكترونياً بالدرجة الأولى ، الوصول إلى جمهور كبير من الطلاب الذين تمنعهم ظروفهم من الالتحاق بالتعليم النظامى سواء كانت ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو بعد محل إقامتهم ، لكن هذا لا يؤثر على الطلاب فى الجامعة الافتراضية لأنه بإمكانهم متابعة تحصيلهم العلمى فى أى وقت وفى أى مكان ، دعم المناهج التعليمية التى تعتمد على المجهود الذاتى والتعاون بين الدارسين ، ترسيخ بعض المفاهيم فى التعليم مثل مفهوم التعليم مدى الحياة ، والتعليم للجميع ، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لتعليم جميع الطلاب وتلبية حاجاتهم وخاصة غير القادرين منهم على الالتحاق بالتعليم الرسمى ، التواصل مع التطور التكنولوجى فى العالم من خلال الدخول فى شراكة المعلومات مع الجامعات التقليدية ، تواصل الطلاب ذوى الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معاً وصولاً للتماسك والترابط والمساواة الاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، التغلب على عنصرى الزمان والمكان وذلك يرجع إلى مرونة جدول أوقات الدراسة ومكانها ، حيث يمكن للمتعلم من اختيار وقت التعليم بما يتناسب مع ظروفه دون التقيد بجداول منتظمة ، وأيضاً الوجود المتزامن للمتعلم مع المعلم فى ذات الموقع ، تخطى الروتين والإجراءات الورقية فى نظم القبول والتسجيل والامتحانات ، فالجامعة الافتراضية تقدم خدمات القبول والتسجيل ووسائل الدفع المادى ، والدعم الأكاديمى خلال مرشدين للطلاب يوجهونهم نحو الأفضل ، السرعة والمرونة فى عملية تطور المناهج والمقررات الدراسية ودعمها وتصميمها بطريقة تفاعلية والحصول الفورى على أحدث التعديلات عليها ، المساهمة فى إعداد وتأهيل القوى العاملة المتخصصة لسد احتياجات سوق العمل حيث إن الجامعة الافتراضية تقوم بعملية انتقاء التخصصات التى لها علاقة بسوق العمل والتى تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الأعمال ، علوم الكمبيوتر ، إدارة المرافق السياحية وغيرها من التخصصات .

❁ متطلبات الجامعة الافتراضية :

إن التعليم بالجامعة الافتراضية ليس كما يظن البعض أنه مجرد نقل المعلومات من الوسط الورقى إلى الوسط الإلكترونى، وإنما هذا النوع من التعليم يتطلب تضافر مجموعة من العناصر المختلفة، وذلك لتحقيق أهدافه، وهذه المتطلبات تتمثل فى الآتى :

أولا : متطلبات خاصة بالطلاب :

يجدر الإشارة إلى أنه قبل توضيح متطلبات الجامعة الافتراضية المتعلقة بالطلاب ينبغى توضيح السمات التى يتميز بها طلاب الجامعة ا لافتراضية وهى : كبر سنهم عن أقرانهم فى التعليم التقليدى، وارتباطهم بعائلات يقومون برعايتها، ووظائف وأعمال يباشرونها، وهذا يتطلب منهم تنسيق مجالات حياتهم المختلفة، وبصفة خاصة ما يتصل بمسئولياتهم الوظيفية والعائلية من حيث تنظيم وقت الدراسة والفراغ لدى كل منهم، تباين أسباب التحاق الطلاب بالجامعة الافتراضية، وهذا التباين يتمثل فى أن بعضهم سبب التحاقه هو الحصول على الشهادة العلمية من أجل الحصول على وظيفة أفضل، والبعض الآخر سبب التحاقه هو اكتساب مهارات متقدمة أو معارف جديدة، كما يتسم طلاب الجامعة الافتراضية بالانعزالية والاستقلالية عن بعضهم البعض، افتقار الطلاب إلى الدعم والمساندة المباشرة من أعضاء هيئة التدريس القادرين على إشباع الدافعية، وإعطاء الاهتمام بحاجات الطلاب، والتعرف على الصعوبات التى تواجههم أثناء التعلم، وهذا يتطلب ضرورة توافر معلومات عن خلفيات الطلاب وخبراتهم وتوجهاتهم الحياتية حتى يمكن تلبية احتياجاتهم التعليمية، أن التعليم فى الجامعة الافتراضية يعتمد بصورة أساسية على تكنولوجيا التعليم المتقدمة وهذا يتطلب العديد من المتطلبات.

هذه المتطلبات تتمثل فى النواحى التالية : إلمام الطلاب إلماماً كافياً باستخدامات الحاسب الآلى الأولية ومهاراته الأساسية، مثل الاتصال المباشر *Online* وتصليح الأعطال العادية لجهازه، فالمعرفة التامة تتيح الفرصة لاستخدام الحاسب الآلى بفعالية أثناء دراستهم، تدريب الطلاب على بعض الإجراءات البسيطة لتشغيل وصيانة أجهزة الكمبيوتر، وذلك مثل تحميل الأقراص ونسخها واستبدال أوراق الطباعة، وينعكس ذلك التدريب على زيادة دافعيتهم نحو التعلم باستخدام الإنترنت، أهمية معرفة الطلاب بوسائل التعليم الافتراضى، وتوفير هذه الوسائل فى أماكن

عملهم أو مقر إقامتهم ، تشجيع التعاون بين الطلاب ونظائرهم ليكونوا معلمين لبعضهم البعض والعمل فيمجموعات صغيرة لحل المشكلات العلمية والفنية ، مما يزيد الفاعلية لديهم ، وجود الرغبة القوية والحافز الذاتى لدى الطالب المتعلم والشعور بأهمية العلم الذى يدرسه ، ضرورة معرفة الطالب بالمصادر التعليمية المتوفرة على الشبكة ذات الصلة بالمقرر ، وكأنها جزء من الدراسة ، لذا توجد كتب وبرامج خاصة كأدلة إرشادية لاستخدام الإنترنت ، أن يكون الطالب لديه القدرة على التفاعل مع تعقيدات مجتمع المستقبل القائم على التعليم الافتراضى ، وهذا يتطلب منه أن يكون متعلماً مفكراً مستقلاً قائداً يمتلك من المهارات الاجتماعية ما يمكنه من النجاح فى عالم المستقبل الذى سيكون مليئاً بالشك والتغير الدائم ، أن يتميز الطالب بنمو ذهنى بطريقة تؤكد اكتساب مهارات التفكير فى المحاور التالية محور التفكير الإبداعى ويتضمن توليد الأفكار ، الربط ، الاستدخال ، التنبؤ ، صنع الفروض ، التخليق ، التعميم ، التخيل ، محور التفكير الناقد ، وهو الذى يتضمن الوصف ، المقارنة ، التسلسل ، الأولوية ، التحليل ، التقويم ، محور ناتج التفاعل بين التفكير الإبداعى والتفكير الناقد فيما يعرف باستراتيجيات التفكير فى المفاهيمية ، صناعة القرار ، حل المشكلات ، أن يكون الطالب لديه القدرة على التفكير باستقلالية تامة ، وأيضاً لديه القدرة على التصور والتخيل والمبادأة ، وعلى الاتصال والتفاعل مع المجتمع بقيمه ومفاهيمه وطموحاته ، ولديه تصور على الحلول المقترحة النهائية ، ولديه مسئولية الإسهام فى إحداث التغيير نحو الأفضل ، أن يكون الطالب لديه طموح ذاتى للتعلم والتميز فيه ، وهذا يتطلب امتلاك الطالب لمهارة التنظيم الذاتى للتعلم ، حيث إن الطالب الجيد فى التعليم الافتراضى هو الذى يمتلك القدرة على التنظيم الذاتى لتعلمه ، وهو الذى يمتلك خصائص تميزه عن غيره من الطلاب ، فهو معالج ومستخدم جيد للمعلومات أثناء استخدامه استراتيجيات التعلم ، كما أنه يدير تعلمه من خلال عمليات ما وراء المعرفة ، وتنظيم أفضل للمصادر المتاحة ، ولديه دافعية ذاتية أو داخلية لاستخدام استراتيجيات التعلم وتنظيم الجهد اللازم لأداء مهام التعلم بشكل فعال ، وهو مفكر متأمل يربط بين الفكر والعمل فى أثناء ممارسة أنشطة التعلم ويتحمل مسئولية تعلمه وتعديل استراتيجيات تعلمه ويتحكم فى الدافعية اللازمة للاستمرار فى الأداء إلى أن تتحقق أهداف التعلم ، أن يكون الطالب لديه القدرة على الوصول إلى المعلومة بنفسه ، وأيضاً لديه القدرة على مواجهة ما يقابله من

تحديات تعليمية وعملية، وحسن إدارة وتنظيم وقته بما يملكه من خبرات متنوعة تنمى مهاراته وقدراته على التفاعل الفعال مع المواقف التعليمية المختلفة من حيث التخطيط والمتابعة والتوجيه والتقويم.

ثانيا: متطلبات خاصة بأعضاء هيئة التدريس:

قبل توضيح المتطلبات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس يجب التعرف على دورهم فى الجامعة الافتراضية، فلاشك أن دورهم يختلف تماماً عن دور أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة التقليدية، فأعضاء هيئة التدريس بالجامعة الافتراضية عليهم القيام بالآتى: القيام بتطويع أنماط وأنواع التدريس بحيث تراعى حاجات وتوقعات الطلاب المتباينة والمتنوعة، تطوير الفهم الكامل لمتطلبات الطلاب المتفوقين والمستقلين عن بعضهم البعض واحتياجاتهم وخصائصهم، توفير التوجيه والإشراف التعليمى، البناء للمحتوى التعليمى للبرنامج أو المقرر الدراسى، تطوير الإلمام الكامل بما تؤديه تكنولوجيا الإمداد التعليمى للبرامج والمقررات الدراسية مع التركيز على تنمية وتعظيم دور التعلم.

من هنا يمكن القول أن نجاح التعليم فى الجامعة الافتراضية يعتمد على قدرة عضو هيئة التدريس المنوط به تقديم هذا النوع من التعليم، وهذا يتطلب الاهتمام بإعداد عضو هيئة التدريس ليس فقط من الناحية العلمية فى مجال تخصصه وأسلوب تدريسه وطريقة إعداده للمادة العلمية فحسب، وإنما استيعاب تقنيات العصر، وهذا يعنى ضرورة توفير أعضاء هيئة التدريس المؤهلين والقادرين على متابعة عمل نظام التعليم بالجامعة الافتراضية المترامى الأطراف، وضمان انسياب المعلومات فى جميع الاتجاهات، كما يجب أن يكون عضو هيئة التدريس قادراً على استخدام التكنولوجيا بوعى بشكل يخدم العملية التعليمية، فالتعليم الافتراضى لا يعنى إلغاء دور عضو هيئة التدريس، بل يجعل دوره أكثر أهمية فهو شخص مبدع ذو كفاءة عالية يدير العملية التربوية والتعليمية.

وفى هذا الصدد حددت الجمعية العالمية للتكنولوجيا فى التربية ما ينبغى توافره فى عضو هيئة التدريس بالجامعة الافتراضية وذلك على النحو التالى: القدرة على تشغيل أجهزة الحاسب واستخدامها، القدرة على تعلم مبادئ الحاسب، حسن استخدام الحاسب فى جميع المعلومات

ومعالجتها وعرضها، تصميم وتطوير أنشطة الطلاب إلكترونياً، القدرة على استخدام الوسائط المتعددة والفائقة لدعم عمليات التعلم، استخدام وسائل الإنتاجية للتطوير المهنى والذاتى، الفهم فى المساواة والأخلاق والقانون وحقوق الإنسان المتعلقة بالتكنولوجيا المرتبطة بالتعليم، معرفة المصادر التى تجعله مرتبطاً بالتطبيقات التكنولوجية الحديثة فى التعليم، القدرة على استخدام برمجيات الوسائط المتعددة والعروض كوسيلة فعالة لتوصيل معلوماتهم إلى المستفيدين منها .

هذا بالإضافة إلى أن بعض المربين حدد بعض المتطلبات الواجب توافرها فى عضو هيئة التدريس بالجامعة الافتراضية، وهى أن يمتلك العديد من المهارات وهى :

- المهارات الفكرية هى المهارات التى تشير إلى المعرفة الشاملة والمتكاملة حول أمرين هما العلم والدراية بالمادة الدراسية وطبيعة التعليم الافتراضى .
- المهارات الإدارية والتى تتمثل فى قدرة عضو هيئة التدريس على التخطيط والتنظيم الجيد لعمله بحيث يستفيد من الوقت ضمن سياق التسهيلات والخدمات المتوافرة فى المركز .
- مهارات التواصل وهى التى تتمثل فى قدرة عضو هيئة التدريس على التفاعل مع كل من له علاقة بالعملية التعليمية من أعضاء هيئة تدريس، وإداريين وطلاب .
- المهارات الإرشادية وهى التى تتضمن قدرة عضو هيئة التدريس على فهم نظام التعليم الافتراضى ومتطلباته .
- مهارات القياس والتقويم وهى التى تتمثل فى قدرة عضو هيئة التدريس على إجراء جميع أنواع الاختبارات والمقاييس والاستفادة منها فى عمليات التقويم وتفسير النتائج .
- مهارة البحث العلمى التى تعيق دراسة ما يعوق التعليم الافتراضى عن تحقيق أهدافه والمساهمة فى اقتراح الحلول المناسبة للقضاء عليها ليصبح هذا التعليم قادراً على الوفاء لأهدافه .

ومن أجل أن تتحقق الأهداف المرجوة من التعليم الافتراضى فإنه يجب على عضو هيئة التدريس عندما ينشأ إطاراً عاماً للمحاضرة على الإنترنت يراعى المتطلبات الآتية :

- عرض صفحة عامة عن المحاضرة بحيث تحوى على محتويات المقرر الدراسى، ملخص لكل باب، المشاريع والواجبات، المراجع والحلول للامتحانات الفصلية، تقسيم المحاضرات إلى أجزاء

رئيسية بسيطة بحيث تكون متصلة مع بعضها البعض باستعمال تقنيات النص المتشعب، وكذلك عناوين المواقع المتعلقة بالمحاضرة.

- صفحة خاصة بالأسئلة والتمارين والواجبات الخاصة، وكذلك طريقة تقييم الطالب.
- صفحة خاصة بالتخاطب الإلكترونى أو المناقشة المباشرة ما بين الأستاذ والطلاب وتحوى على العنوان الإلكترونى لكل من الطلاب والأستاذ، استعمال البريد الإلكترونى لإرسال الواجبات إلى عضو هيئة التدريس لتقييمها ثم إعادتها إلى الطالب بحيث تكون الواجبات محفوظة عن طريق استعمال كلمة السر لكل طالب.
- صفحة خاصة بالعمل والدراسة الجماعية أو العمل التعاونى.
- صفحة تحوى على عناوين مواقع أخرى لها علاقة بالمحاضرة.

ثالثا: متطلبات خاصة بالمنهج:

وهذه المتطلبات تتمثل فى أن يكون المنهج الإلكترونى مشتملاً على العروض الإلكترونية للمحاضرات مدعومة بالأنشطة المساندة التى تنتقل بالمنهج من أسلوب العرض التقديمى التقليدى إلى أسلوب أكثر تفاعلاً وواقعية من خلال الوسائط المتعددة (الصوت، الصورة، النص، الحركة) كما أن المحتوى العلمى يجب أن يتميز بدمج العديد من الوسائل المتعددة التى تخاطب الحواس عند المتعلم، فقد تشمل المحاكاة والعروض المباشرة، فمحتوى المنهج يرتب على هيئة أجزاء منتظمة تبدأ بموقف تعليمى يمثل محاكاة ثم موضوعاً معيناً باستخدام أنشطة تعليمية فردية وجماعية يمكن استخدامها فى أكثر من محاضرة.

وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى خصائص الكتاب الإلكترونى، وهذه الخصائص تشمل خصائص شكل الكتاب والتى تتمثل فى اعتماد ألوان متناسقة للحروف والصور والروابط التشعبية بحيث لا ترهق العين بتغيرات لونية مفرطة، الكتابة بنوعية موحدة من الحروف بحيث تكون أحجامها غير متفاوتة كثيراً، وذات نمطية منسجمة مع بعضها، عدم الإفراط فى استعمال الصور، وضرورة الالتزام بتوحيد أماكن تواجدها فى حالة تكرار اعتمادها فى العديد من الوثائق، ضرورة مناسبة أحجام ومسافات المواد المصورة مع أحجام النصوص المكتوبة من ناحية وحجم الشاشات المعروضة عليها بصورة معيارية.

أما خصائص محتوى الكتاب فتتمثل فى تحديد الروابط ذات الاتجاهات المزدوجة بمعنى أنه يمكن لكل رابط تشعبى يصل وثيقة بأخرى، توفير الرابط العكسى، إعادة المتصفح الافتراضى إلى نقطة البداية التى بدأ من عندها، توازن تعبئة أركان الشاشة وتفادى بقدر المستطاع اعتماد المصادر الأفقية والعمودية لإظهار أجزاء الوثائق المطولة لأن هذا يشكل عنصر نفور لدى القارئ الافتراضى، توفير فهارس محتوى تكون دائمة الظهور على الشاشة لتمكين القارئ من المرور إلى أى ركن من أركان الدرس دون ضرورة الالتجاء إلى العودة تكراراً إلى نقطة البداية والتوجه فى اتجاه آخر، توحيد أماكن روابط العبور والإبحار فى كافة الاتجاهات على الشاشة تفادياً لتعطيل تركيز القارئ عن المحتوى، والبحث على روابط الإبحار إذا لم تتواجد فى أماكنها المعتادة.

وفى ضوء ذلك يمكن القول أنه عند صياغة الكتاب إلكترونياً من الضرورى مراعاة الخصائص المذكورة، ولتحقيق ذلك يرى المربون والباحثون أنه يجب أن توفر الشروط التالية وهى: يجب أن تتم الصياغة فى شكل وحدات تعليمية صغيرة، صياغة هذه الوحدات فى كلمات بسيطة وواضحة وفى جمل قصيرة، وأن تنتج باستخدام وسائل متعددة تضم النصوص والصور والرسومات، أن تحتوى على أنشطة متنوعة تجعل من المتعلم إيجابياً ومتفاعلاً مع الموضوع، أن تحتوى على مواد مساندة أو مرجعية تكون مادة للاستزادة والتوسع، أن يوضح بها ما يرد من أمثلة ووجهات النظر الأخرى، واستخدامها كأنشطة تمرين أو تدريب، أن تحتوى على محاكاة كاملة لما تعرض له من قضايا واقعية، والامتحانات الخاصة بالمقرر، أن يؤدى المتعلم الامتحان طبقاً لجدول زمنى يماثل ما يحدث فى الواقع، ويقوم بالتصحيح بنفسه وإعلان النتيجة لنفسه بعد أدائه الامتحانات الافتراضية الموجودة فى المقرر بحيث يتمكن كل متعلم من معرفة مستواه ونقاط الضعف الحقيقية لديه قبل الامتحانات الحقيقية، أن يراعى فى وحداته وموضوعاته نظام الدراسة المتبع، خاصة وأن معظم مؤسسات التعليم الافتراضى تتبع نظام الساعات المعتمدة، حيث تختلف فيه سعة المقرر باختلاف مقياس الوحدة المعتمدة، إذ أن لكل وحدة ساعة معتمدة، ولابد للمقرر المصاغ إلكترونياً أن يراعى عدد الساعات المخصصة له، أن يراعى المقرر سلوك المتعلم كإنسان بحيث يقوده إلى مواقف البحث والتقدير والنقد واتخاذ القرارات حيث لا يوجد سقف لما تعلمه أو حدود مرسومة مسبقاً للنمو.

لذلك فإن تصميم المقرر الإلكترونى يمر بالعديد من الخطوات، وضحها بعض الباحثين والمربين على النحو التالى :

- الخطوة الأولى : تحديد المقرر المراد تصميمه إلكترونياً .

- الخطوة الثانية : القيام بإعداد الوصف التفصيلي للمقرر، وذلك من حيث الوصف العام للمقرر، الأهداف العامة للمقرر، المحتويات والوحدات والمكونات العامة للمقرر، الأهداف الخاصة بكل وحدة، خطة وأساليب تقويم الدارسين، عمل قائمة بالمراجع والمصادر التى يمكن الاستعانة بها فى إعداد المقرر، الخطة والبرنامج الزمنى لإعداد المواد التعليمية للمقرر والمهام المتصلة به .

- الخطوة الثالثة : القيام بتحكيم ومراجعة الوصف التفصيلى للمقرر، بحيث يتم التحكيم والمراجعة فى ضوء اتساقه مع الفلسفة والمبادئ والإطار العام لمنطلقات وتوجهات التعليم الافتراضى ومؤسساته، ومع السياق العام للبرامج والبرنامج المتصل بالمقرر .

- الخطوة الرابعة : القيام بتكوين فريق العمل الذى يختص بتأليف وإعداد وتطوير المواد التعليمية للمقرر على أن يتكون هذا الفريق من ثلاثة أعضاء على الأقل يكون أحدهم منسقاً للمقرر يتولى عملية التنسيق الفنية والإدارية بين أعضاء الفريق والمؤسسة التعليمية .

- الخطوة الخامسة : القيام بتنظيم اجتماع أو ورشة عمل لفريق العمل، حيث يتم فى هذه الاجتماعات عرض الإطار الفكرى، والذى يتم فى ضوئه التأليف من ناحية وعرض نماذج لمكونات المادة التعليمية الموجودة على المستوى المحلى والعالمى من ناحية، ثم الاتفاق النهائى على تقسيم العمل بين أعضاء الفريق والبرنامج الزمنى المحدد .

- الخطوة السادسة : القيام بالتأليف والإعداد والتطوير للمادة التعليمية كتابة على أساس ما تم الاتفاق عليه (المقرر، دليل المقرر، دليل الدراسة، دليل المرشد الأكاديمى، دليل الاختبارات والامتحانات، الخطة الزمنية) على أن يتم عرضها على أعضاء الفريق لإبداء ملاحظاتهم قبل إرسالها إلى التحكيم .

- الخطوة السابعة : القيام بتحكيم ومراجعة العمل فى صورته النهائية ، وذلك بإرسال المادة التعليمية المكتوبة إلى محكم خارجى من أصحاب الخبرة والتميز العلمى والمكانة الأكاديمية العالية فى مجال التخصص ، ثم إجراء التعديلات بعد التحكيم .

- الخطوة الثامنة : القيام بالمراجعة النهائية ، ويقصد بالمراجعة النهائية هنا المراجعة من الناحية اللغوية والفنية قبل إحالته إلى فريق التصميم الإلكترونى .

رابعا: متطلبات مادية :

وهذه المتطلبات تتمثل فى توفير بيئة إلكترونية وتشمل :

١- بوابة إلكترونية آمنة بحيث تكون قادرة على التعامل مع عدة لغات قومية بشرط أن تشمل كحد أدنى اللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلالها التعليمات ومتابعة الاستفسارات المتعلقة بشتى الأمور الأكاديمية من خلال موقع للبيانات والمعلومات العامة والخاصة .

٢- توفير أجهزة الحاسب الآلى لأنه يساعد فى تحقيق تعليم أسرع وأفضل ، ويراعى الفروق الفردية بين المتعلمين ، ويساعد فى تقويم المتعلم نفسه بنفسه ، ويسهل تحليل استجابات المتعلم ومقارنتها باستجابات الآخرين ، ويعمل على تحقيق التفاعل بين المتعلم والمادة التعليمية .

٣- توفير مواقع إلكترونية بحيث يخصص موقع لكل قسم أكاديمى يحتوى على بيانات حيوية حول بنية القسم الأكاديمية ، أسماء أعضاء هيئة التدريس وتخصصاتهم العلمية وأعداد الطلاب والمناهج والمقررات الدراسية .

٤- توفير خطوط الإنترنت ، حيث أن الإنترنت يعتبر مقوماً أساسياً من مقومات التعليم الافتراضى ، لأنه يقدم أمثلة واقعية للمعرفة المتكاملة ، ويسهل التعلم الفردى ، ويتيح الفرص المناسبة للتوجيه عن بعد ، ويتيح الاتصال بمصادر المعلومات المتنوعة ، ويقدم أساليب تعلم مختلفة تناسب فئات المتعلمين ، ويعد وسيطاً تدريسياً محايداً ، ويقدم معلومات مباشرة لإنتاج مصادر التعلم الأخرى يثير التحدى عند المتعلمين ، من خلال البحث عن الإجابات فى مصادر المعلومات الإلكترونية .

٥- مجتمع افتراضى ، والذى يشمل جميع الفئات المرتبطة بالتعليم الافتراضى وهم الطلاب ، وأعضاء هيئة التدريس ، والفنيون ، والأخصائيون المساندون لهذا النوع من التعليم ، والإداريون

المسئولون عن التأكد من توافر المواد التكنولوجية، والمساعدون الذين يقومون بدور الوسيط بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

٦- توفير مكتبة إلكترونية بحيث تحتوى على كتب ومصادر للمعلومات الإلكترونية وغير ورقية ومصادر للمعلومات على الخط وقواعد معلومات أقراص الليزر التى تمتلك المكتبة استخدامها من قبل المستفيدين منها، والتى تتضمن قواعد معلومات النص الكامل، والفهرس الموحد، وخدمات الكشف والاستخلاص وأدوات الخدمة المرجعية الأخرى.

٧- توفير نظام إدارة إلكترونية والتى يتم من خلالها تسجيل ومتابعة وإيصال كافة البيانات المطلوبة للطلاب، وتزويد الجهات المعنية بالتقارير الدورية عن مدى تحصيل الطلاب ونتائج الامتحانات، وتحديد نقاط ضعف تحصيل الطلاب.

٨- توفير حجرة أو قاعة إلكترونية، وهى قاعة بكل المكونات والعناصر المتعارف عليها، ففيها معلم وطلاب ومادة تعليمية ووسائل إيضاح وامتحانات وتقييم وتكلفة مالية وأنظمة ولوائح تحكم العملية التعليمية ولكن لا يوجد فيها مكان واقعى، فهى عبارة عن موقع على الإنترنت، ويحتوى على صفحات المعلومات، وتوجد على تلك الصفحات العناصر التعليمية التى سبق ذكرها وترتبط جميعها من خلال الشبكة وأيضاً ترتبط من خلال الشبكة بجميع المواقع الأخرى، والتى تحتوى على فصول افتراضية أو أخرى حقيقية مرتبطة بالشبكة.

❁ مميزات القاعة الافتراضية:

هناك العديد من المميزات التى تتميز بها القاعة الافتراضية، من أهمها ما يلى:

- أنها توفر العديد من الأنماط التعليمية المختلفة والتى لا يمكن توافرها فى الفصل التقليدى.
- أنها اقتصادية، حيث توفر العديد من القاعات الدراسية وبالتالى تعمل على تخفيف ازدحام الطلاب وتكدسهم، كما أنها تعمل على توفير الوقت والجهد الذى يبذله الطلاب فى حضور المحاضرات بالحرم الجامعى، وأيضاً توفر العديد من مصادر المعلومات المختلفة كما يحدث فى الفصل التقليدى.
- أنها تساعد الطلاب على البحث والاستقصاء عن المعلومات التى يرغبون البحث فيها والتى تتفق مع ميولهم واستعدادهم.

- أنها تساعد على التركيز على تنمية مهارات التفكير العليا لدى الطلاب .

- أنها تعطى الطلاب الحرية الكاملة فى اختيار وقت ومكان الدراسة ، الأمر الذى يترتب عليه إعطاء الطلاب الفرصة للاستيعاب بشكل أكبر .

- تنمى قدرة الطلاب على التركيز مع المعلم دون الشعور بوجود الطلاب الآخرين ، وهذا عكس ما يحدث فى الفصل التقليدى .

- تشجع الطلاب على التواصل مع الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس وأيضاً التواصل مع الزملاء فى أى وقت وفى أى مكان .

- أنها تساعد على الاستفادة من مستجدات التكنولوجيا والاتصالات وتوظيف هذه المستجدات فى خدمة العملية التربوية والتعليمية .

❁ تقييم التعليم الجامعى بالجامعة الافتراضية :

عند تقييم التعليم الجامعى بالجامعة الافتراضية فإنه ينظر إليه من ناحيتين ، الأولى مزايا وفوائد التعليم الجامعى بالجامعة الافتراضية ، الثانية : صعوبات التعليم الجامعى عبر الجامعة الافتراضية ، وذلك على النحو التالى :

أولا: فوائد ومزايا التعليم الجامعي بالجامعة الافتراضية :

إن التعليم الجامعى الافتراضى يحقق العديد من المزايا والفوائد ، من أهمها : التخطيط للمدى القريب والبعيد لتحسين النهوض بمستوى التعليم الجامعى ، تسهيل الاتصال ما بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب لتبادل المعرفة والمعلومات فى أسرع وقت وبأقل تكلفة ، أنه يشجع التعلم الذاتى للطلاب ، يعمل على تلبية احتياجات السوق وذلك بتخريج طلاب ملمين بتكنولوجيا المعلومات ، السماح للأفراد والجماعات بالتعبير عن أفكارهم ورغباتهم ومعرفتهم ، وتتيح لهم التفاعل مع بعضهم البعض ، ابتعاد المعلم عن العمل التقليدى حيث يقوم بدور المنظم للتجارب أو قائد لعمليات التعلم الفردية والجماعية لطلابه ، وبالرغم من أن عمل المعلم سيكون أكثر تعقيداً ، إلا أنه يكون أكثر جاذبية وتزداد مكانته ، هذا بالإضافة إلى حرية الطالب فى اختيار الجامعة بصرف النظر عن موقعها ، الحصول على المحاضرات والمادة العلمية أولاً بأول عن طريق الإنترنت ، إرسال الأسئلة بالبريد الإلكترونى ، المشاركة فى حلقات النقاش ، توافر المكتبات فى أشكال

إلكترونية مما يجعل محتويات هذه المكتبات فى المتناول، تجنب تكاليف طباعة وحفظ وتوزيع الكتب، تعزيز العمل الجماعي، ومن المزايا أيضاً أن يحل الاقتناء محل الاستعارة مما يوفر الخدمة، ولا يمنع من حصول الآخرين عليها، التغلب على مشكلة الفترة الزمنية، الاستفادة من التطورات بإمكان الحصول على محاضرات بالصوت والصورة عن طريق الإنترنت، ومن المزايا أيضاً الاستثمار الجيد للوقت، إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لاستخدام وقتهم فى التنمية المهنية، والنهوض بمستواهم، التجديد والتحديث فى الإنتاج المستمر لمصادر التعلم الرئيسية، التدريب على المهارات الجديدة فى التدريس والبحث والمرتبطة بالتقييم والتوصيل، وتصميم المعلومات والمطبوعات عبر الشبكة والعمل من خلال الفريق.

ثانيا: الصعوبات التى تواجه تنفيذ التعليم الافتراضى:

رغم المزايا والفوائد التى يحققها التعليم الجامعى الافتراضى، إلا أنه يوجد العديد من الصعوبات التى تعوق تنفيذ التعليم الجامعى الافتراضى والتى يمكن توضيحها على النحو التالى:

- صعوبات تتعلق بالطلاب: من هذه الصعوبات التكاليف المالية الإضافية التى سيتحملها الطالب من أجل الحصول على المعرفة من خلال استخدامه للإنترنت، افتقار الطلاب إلى إجادة اللغة الأجنبية حيث إن التعامل مع الشبكة يكون بلغة أجنبية، عدم معرفة الطلاب لاستعمال تقنيات المعلومات بما فيها الإنترنت، عدم الاستعداد النفسى لتقبل التغيير فى طرق التعليم الحديثة، ضياع وقت الطلاب وجهدهم نتيجة للتعامل غير الهادف مع الإنترنت، شعور بعض الطلاب بالضياع أو الإرباك بشأن الأنشطة التعليمية، شعور بعض الطلاب بالعزلة عن زملائهم وأساتذتهم.
- صعوبة العلاقة بين الطلاب والأساتذة، وهذه الصعوبات تتمثل فى: افتقاد التغذية الراجعة على الواجبات، تأخر ملاحظات الأستاذ، تأخر تبادل البريد الإلكترونى مع الأساتذة، نقص القدرات التعليمية للمعلمين، افتقاد التفاعل مع الأساتذة، افتقاد دعم الأساتذة، افتقاد تشجيع الأساتذة.
- صعوبات تتعلق بالأساتذة: من هذه الصعوبات عدم معرفة بعض الأساتذة لاستعمال تقنيات المعلومات بما فيها الإنترنت، عدم الاستعداد النفسى لبعض الأساتذة لتقبل التغيير فى طرق

التعليم، قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يجيدون المهارات التكنولوجية اللازمة لهذا النوع من التعليم، قلة عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يجيدون مهارات التدريس عن بعد، ندرة وجود المتخصصين فى تصميم المواد التعليمية بنمط التعلم الذاتى المساند بالوسائط التكنولوجية المتعددة القابلة للتعليم عبر الإنترنت، حاجة المشرف الأكاديمى إلى وقت إضافى للرد على تساؤلات الطلاب والذى قد لا يكون لديه متسع من الوقت بسبب ارتباطاته الوظيفية والأكاديمية، قلة حرص الأساتذة على استعمال التقنيات الحديثة من التعليم.

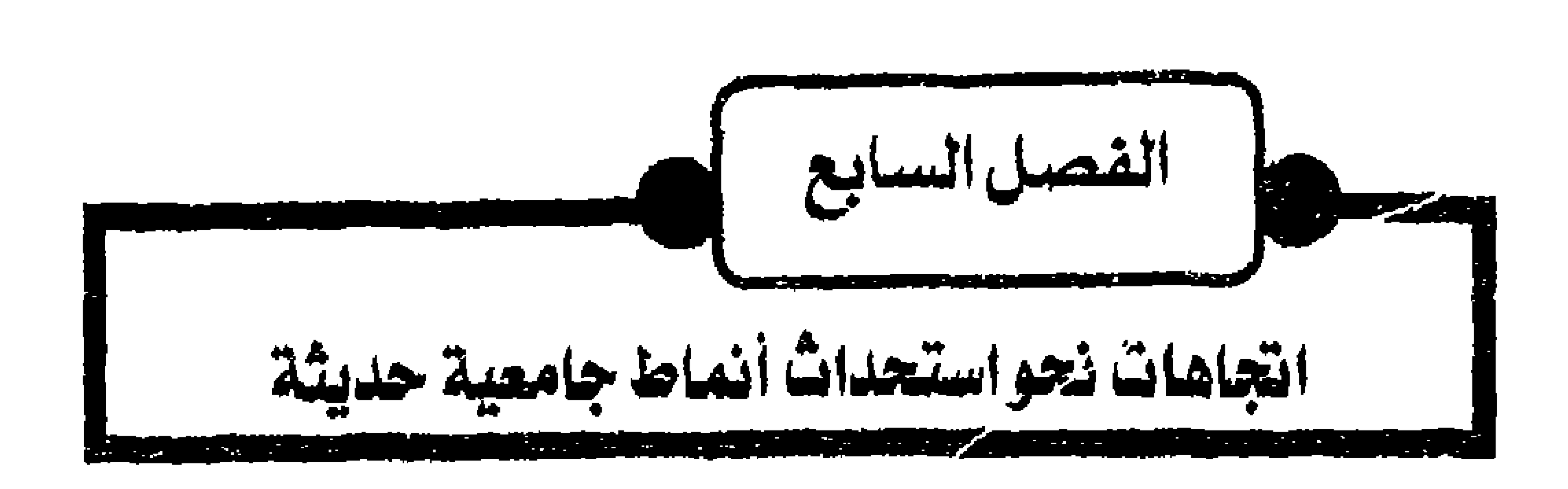
- صعوبات مالية: من هذه الصعوبات ارتفاع تكلفة الاشتراك فى الإنترنت، ارتفاع تكلفة التجهيزات، ارتفاع تكلفة البرمجيات، ارتفاع تكلفة الرسوم الجامعية، التكلفة المالية العالية لتجهيز قاعات التدريس للطلاب، والتى يمكن توصيلها بشبكة الإنترنت خاصة وأن معظم الكليات مجهزة على النمط التقليدى من حيث البناء، قلة الميزانية المخصصة للجامعات لتطوير التقنيات الخاصة بالتعليم.

- صعوبات تقنية: من هذه الصعوبات الانقطاع المتكرر للكهرباء، طول الفترة التى يستغرقها تحميل المعلومات، افتقاد الخصوصية، إدمان الإنترنت، صعوبة الوصول إلى الإنترنت فى أى وقت وفى أى مكان، حاجة هذا النوع من التعليم إلى بنية تحتية تكنولوجية قد لا تتوفر فى بعض الجامعات.

- صعوبة المادة التعليمية ومصادر الويب والاختبارات: وتشمل الزيادة المفرطة فى المعلومات، غموض الشرح، صعوبة دراسة مادة الويب وفقاً للكتيبات، التناقض بين ما هو موجود على الويب وما هو موجود فى النص المكتوب، الغش أثناء الامتحانات، عدم وضوح القوائم والمصنفات، صعوبة استخدام القوائم والمصنفات، الروابط ذات الصلة، بطء البحث، الروابط غير المفيدة، صعوبة الحصول على المعلومات الهامة، صعوبة توزيع بعض المقررات على الشبكة وحاجة البعض الآخر إلى تواصل شخصى.

- صعوبات إدارية: وتشمل هذه الصعوبات عدم كفاية الحاسبات اللازمة للدخول إلى الإنترنت، افتقاد المساعدة الفنية على الشبكة، تأخر المساعدة التقنية على الشبكة، افتقاد التوجيه والإرشاد الطلابى، غموض التعليمات الخاصة بالقبول والإرشاد.

وبالإضافة إلى الصعوبات المذكورة يرى بعض الباحثين أن هناك بعض المعوقات التى تحول دون الأخذ بالتعليم الافتراضى فى التعليم الجامعى من هذه المعوقات ما يلى : غموض الفلسفة الموجهة للتعليم الافتراضى فى أذهان كثير من الأفراد، ضعف الجاهزية الإلكترونية التى يحتاجها التعليم الافتراضى، القصور فى الوعى التكنولوجى داخل المجتمع ، عدم الإلمام باللغة الأجنبية التى يحتاجها التعليم الافتراضى ، افتقار المتعلمين لمهارات التعليم الذاتى ، ضعف التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم التقليدى ومؤسسات التعليم الافتراضى ، ضعف مصادر التمويل اللازم للتعليم الافتراضى، التخوف من المخاطر التى قد تنجم عن تطبيق التعليم الافتراضى داخل المجتمع .



١ـ الاتجاه إلى جامعة البحوث :

كانت الجامعة حتى نهاية القرن التاسع عشر مؤسسات تعليم وإعداد وحسب ولا تعنى بالبحث إلا عرضاً، لكن كان إنشاء جامعة البحث فى برلين بمثابة القدوة التى حفزت التنافس فى العالم أجمع، وقد اقتدى بنموذج جامعة البحث الألمانية بعض الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل جامعة هارفرد وجامعتى شيكاغو وستانفورد، فالتوجه إلى هذا النمط من الجامعات جاء نتيجة التنافس العلمى، وتوجيه جامعات البحوث إلى حل المشكلات المختلفة المحلية والعالمية، وقد اختيرت فى الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥ جامعة لتتخصص فى البحوث ضمن ٣٦٠٠ جامعة ومعهد عال.

وتوجد العديد من الدراسات والبحوث التى تؤيد هذا الاتجاه وتدعو إلى إيجاد نظم وجامعات تكون مهمتها إعداد وتأهيل الباحثين المتفرغين للبحث العلمى، والعمل على تدريبهم المستمر، أو إنشاء كليات مستقلة للدراسات العليا على مستوى كل جامعة يزيد عدد كلياتها عن خمسة عشر كلية، أو على مستوى كل ثلاثة جامعات بالمحافظات المتجاورة مكانياً.

مجالات الأنشطة فى جامعة البحوث:

يوجد العديد من مجالات الأنشطة التى تتخصص فيها جامعة البحوث، من أهمها البحوث المتقدمة والموجهة لخدمة المجتمع وأغراض الدولة التنموية، الدراسات العليا المتخصصة وتوجيه البحوث إلى قضايا التطور مع استمرار التعليم وإعادة التأهيل، البحث والتدريب المهنى

وتوجيهه نحو احتياجات التطور المستمر في المجتمع ، تطوير التعليم السابق للدرجة الجامعية والذى يؤدي لها ، عمل البحوث للتطوير ورفع المستوى وتخريج هيئات التدريس والمعلمين فى كافة المجالات التى تحتاجها المدارس والجامعات الأخرى .

خصائص جامعة البحوث :

تتميز جامعة البحوث بالعديد من الخصائص والسمات التى تميزها عن غيرها من الجامعات والتى من أهمها : الإيمان بالقدرة على حل المشكلات بالأسلوب العلمى العميق ، البعد عن الربط المؤسسى وتحرير العلم من طغيان البيروقراطية الإدارية ، تأكيد الاستمرارية والبعد عن مخاطر التغييرات التى توجهها الأوضاع السياسية والحكومية ، البعد عن العشوائية والمجاملات السياسية في تحديد الرؤية فى المجالات الأساسية التى تخدم المجتمع ، الالتزام بنوعية متميزة من الطلاب ، حيث إن الطالب المتميز إذا أحسن توجيهه يكون أداة مثمرة لإحداث التغيير فى المجتمع من خلال قدرته على حل المشكلات ، التركيز على قوة هيئة التدريس المنتقاة من الصفوة المختارة ، التأكيد على كفاءة القدرة على توفير المعلومات والمكتبات والمعامل ، وكذلك القدرات التدريبية والتجريبية والتجهيزات ومستواها الذى لابد وأن يتعاظم فى كيفه ونوعه وحداثته ، البعد عن التغييرات الحادة فى الأعداد المقبولة ، إقليمية اختيار الطلاب والتوزيع والتخصص بهدف تنشئة وتوجيه القدرات المحلية لخدمة المشكلات الإقليمية ، توجيه الدراسات المتقدمة فى جامعة البحوث لتخريج كفاءات متميزة تعمل فى المجالات المختلفة ، تخريج قيادات لهيئة التدريس ، تخريج نوعيات من الباحثين المتميزين ، تخريج نوعيات من قادة المجتمع .

الصعوبات التى تواجه جامعة البحوث :

أشارت العديد من الدراسات أن هناك مجموعة من الصعوبات التى تواجه جامعة البحوث ، من أهمها : قلة التفاعل بين طلاب البحث العلمى وهيئة الإشراف الأكاديمية خاصة إذا تكاثر عدد الطلاب الباحثين ، إن هذه الجامعات ينقصها وضع استراتيجية للتخطيط التى عن طريقها يتم التحليل وملاحظة نقاط القوة والضعف فى البيئة المحيطة بها ، ومحاولة علاجها ، كما أنها تعتبر عالية التكاليف .

٢ـ الاتجاه إلى الجامعات الخاصة :

شهد التعليم الجامعى الخاص نمواً ملحوظاً فى العديد من دول العالم ، فقد تزايد عدد مؤسسات التعليم العالى الخاصة ، وتضاعف عدد طلابها ، نمت بسرعة أكبر منها فى مؤسسات التعليم الرسمى ، فبلغت على سبيل المثال ٧,١ مرة فى كولومبيا ، ٢,٠٣ مرة فى بيرو ، وفى أواخر الثمانينيات بدأت الحكومة الصينية فى إصلاح سياسة تمويل التعليم العالى بإدخال التعليم الخاص ، لهذا تعتبر خصخصة التعليم من التوجهات الحديثة الناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما نادت بعض الآراء أن تعطى الفرصة للقطاع الخاص انطلاقاً من أن التعليم سلعة خاصة المستفيد منها المتعلم ، لذا وجب أن يسهم فى دفع نفقات تعليمه .

ومن الملاحظ أن هناك أربعة أنماط للتعليم الخاص ، هى :

- صيغة قصوى تفترض التخصيص الشامل للتعليم العام ، بمعنى أن يتولى القطاع الخاص تمويل التعليم الجامعى وإدارته دون أى تدخل من الدولة ، وهذا النمط من المؤسسات الخاصة كلياً وغير المعانة يسهم فى الواقع فى التخفيف من العبء المالى الذى تتحمله الدولة حيال التعليم الجامعى .
- تخصيص شديد يفترض استرداد كامل لتكلفة التعليم الجامعى الرسمى من المنتفعين به سواء كانوا طلاباً أو أرباب عمل أو الإثنين معاً ، وهذا النوع من التخصيص غير مرغوب فيه ، لما يتركه من آثار خارجية على التعليم الجامعى .
- الشكل المعتدل من التخصيص ، وفيه تقوم الدولة بمسئولية التعليم الجامعى وفى نفس الوقت تلجأ إلى مصادر التمويل الخاص .
- النمط الرابع يوصف بأنه خاص ، وفى الواقع ليس كذلك ، فالمؤسسات التى تنتمى إلى هذه الفئة تخضع للقطاع الخاص ولكنها تحظى بمساعدة الدولة ، أى أن القطاع الخاص يتولى الإدارة ، بينما يتولى القطاع العام التمويل .

أسباب التوسع فى التعليم الجامعى الخاص :

إن التوسع الملحوظ فى التعليم الجامعى الخاص وراءه العديد من الأسباب والدوافع من أهمها : إن الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى يفوق المعروض منه ، لهذا فإن السوق الأصلية الخاصة تتقدم لتلبية الطلب غير الموفى به ، إن الطلب الذى يختلف بنوعيته (ويفترض أنها جيدة)

ويختلف بمضمونه مثلاً (تعليم دينى) يسهم فى تعزيز ظاهرة التخصيص، أما بالنسبة إلى العرض فإن القطاع الخاص على استعداد لتقديم تعليم عال إما لدوافع إنسانية واعتبارات سامية أخرى، وإما لأغراض المنفعة والكسب، ويمكن أن تتمثل المنافع بمكاسب اجتماعية أو سياسية أو بأرباح اقتصادية سريعة.

وإضافة إلى الأسباب السابقة هناك أيضاً، العديد من الأسباب التى تدعو إلى التحول نحو التعليم الجامعى الخاص، ومن أهم هذه الأسباب ما يلى: التمويل الخاص للجامعات يجعلها أقدر على تلبية الاحتياجات المجتمعية واحتياجات السوق، يسهم حافز الربح فى رفع كفاءة وجودة التعليم الجامعى الخاص، دفع الطلاب لتكاليف تعليمهم يجعلهم يختارون الجامعات والتخصصات التى يرغبون فيها، ويتوجهون إلى أنواع التعليم ذات المردود الاقتصادى العالى، التمويل الخاص يزيد من الكفاية الداخلية للجامعات، حيث تراعى حاجات الطلاب، ويصبح الاستهلاك أكثر ضيقاً، تحفز الناس على الاستهلاك العشوائى الذى يؤدى إلى هدر الأموال، إن الجامعات الخاصة يمكنها تقديم تعليم جامعى جيد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وجود التعليم الجامعى الخاص سيؤدى إلى إشاعة روح التنافس بين مؤسسات التعليم الجامعى باستخدام أساليب تعليمية متطورة.

الجامعات الخاصة من منظور التربويين:

إن إنشاء جامعات خاصة أثار جدلاً كبيراً بين المربين والباحثين، وانقسم رجال التربية إلى مؤيدين وإلى معارضين وكل منهم له أسانيده وحججه التى يستند عليها فى تدعيم رأيه، وفيما يلى توضيح ذلك.

الرأى الأول المؤيدون :

يرى أصحاب هذا الرأى أنه يجب إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار فى التعليم الجامعى، وبالتالى المشاركة فى تحمل العبء عن الدولة موازنتها وميزان مدفوعاتها، تخفيف الضغط عن الجامعات الحكومية الرسمية ومبرراتهم فى ذلك، حاجة المجتمع إلى تخصصات جديدة غير موجودة بالجامعات الحكومية مثل الهندسة الوراثية والحاسبات الآلية، أنها تعتبر جامعة المستقبل للمتميزين ذهنياً وعلمياً ومادياً، حاجة البحث العلمى إلى تمويل لا تستطيع ميزانية

الحكومة الوفاء به، تخفيف العبء عن الجامعات الحكومية، تخفيف العبء عن ميزانية الدولة، قدرة الجامعات الخاصة على الاتصال بجامعات أجنبية بما يدعم العملية التعليمية، إن توفير الامكانات الخاصة سوف يتيح لها الحرية من توفير نوعية جديدة وفعالة من التعليم للطلاب بما يعود على وطنهم وعليهم بالخير، تخفيف العبء الطلابى، والإقبال المتزايد على الجامعات الحكومية، توفير عملات أجنبية للدولة وهذا نتيجة لقيام الجامعات الخاصة بجذب الطلاب إليها بدلاً من ذهابهم إلى الجامعات الأجنبية ليتعلموا بها، قلة قدرة الجامعات الحكومية الرسمية على توفير فرص تعليم جيد للملتحقين بها، إتاحة الفرصة أمام الطلاب الذين حصلوا على مجموع منخفض فى الثانوية العامة، ولم يحالفهم الحظ للالتحاق بالجامعات الحكومية للاستمرار فى التعليم الجامعى، قدرة الجامعات الخاصة على الاتصال المستمر بالجامعات فى الدول المتقدمة نظراً لتوافر امكاناتها المادية، الأمر الذى يترتب عليه تدعيم العملية التعليمية والنهوض بها، وجود تخصصات نادرة بالجامعات الخاصة غير موجودة بالجامعات الحكومية، وجود الجامعات الخاصة سيدعم المنافسة بينها وبين الجامعات الحكومية، الأمر الذى يترتب عليه تجويد العمل كماً وكيفاً، زيادة إحساس الطلاب بالمسئولية فيجتهدون ولا يهملون دراستهم نظراً لقيامهم بدفع مصروفات كبيرة فى الجامعات الخاصة، وجود الجامعات الخاصة يعمل على التقليل بقدر الإمكان من هجرة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية إلى جامعات خارج مصر سعياً لرفع مستواهم الاقتصادى، حيث إن الجامعات الخاصة ستتيح لهم فرصة العمل داخل مصر بما يتكافأ مع طموحاتهم، هذا بالإضافة إلى التقليل من حالة الاغتراب والتدنى التى يعانى منها أعضاء هيئة التدريس فى الدول المضيفة، وحماية الأسرة من نتائج غياب الأب لفترات كبيرة بعيداً عن أسرته.

الرأى الثانى: المعارضون

يرى أصحاب هذا الرأى أن الجامعات الخاصة ستكون مشروعات اقتصادية هدفها الربح بالدرجة الأولى، لذلك سيكون الاهتمام بالعملية التعليمية فى مرتبة متأخرة، وأن الطالب والمعلم بها سيتحول إلى سلعة تباع وتشترى، أن الجامعات الخاصة ستدعم اقتصاد السوق، وهو اقتصاد يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، أنها ستساعد على إضعاف إحساس الطلاب بالمواطنة ويفتقدون

الانتماء، كما أنها تعمل على زيادة الفجوة بين الطبقات فى المجتمع، إن وجود الجامعات الخاصة يعنى انفراد الطبقات الغنية بتعليم لا يحاسب أبنائهم على مجموعهم مهما تدنى.

كما يرى أصحاب هذا الرأى أن التعليم الجامعى يجب أن يكون من مسئوليات الدولة فهى التى ينبغى أن تنشئه وترعاه وتموله، وبالتالى مسئولة عنه انطلاقاً من مبدأ حساسية التربية والتعليم فى المجتمع وتوجيه المصلحة العامة، ومبرراتهم فى ذلك أنها ضد الدستور حيث تتعارض مع مجانية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص، أنها جامعة للأغنياء والفاشلين وسيتدنى التعليم وسوف تتجسد الطبقية، أنها مشروع استثمارى مأمون لرجال الأعمال، وليس الهدف تطوير التعليم، أنها تعد إحدى حلقات التبعية والتغريب فى المجتمع، أنها تساعد على إضعاف إحساس الطلاب بالوظيفة.

كما يرون الحاجة إلى جامعات جديدة تفتح أبوابها لأكبر عدد من الطلاب ذوى المستويات العلمية والقدرات العقلية، ومختلف مجالات التفوق والمواهب ومن مختلف شرائح المجتمع.

كما يسوق أصحاب الرأى المعارض الكثير من الانتقادات للجامعات الخاصة نوردها على النحو التالى: إن الجامعات الخاصة تعد اختراقاً لمبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم، حيث إن خصخصة التعليم وتحول المشاركة الشعبية فيه إلى الاستثمار والربح يدفع إلى إيجاد نوع من عدم تكافؤ الفرص التعليمية التى سوف تتجه إلى صالح الأغنياء والميسورين من أبناء المجتمع، كما أنه سوف يهدد مبدأ مجانية التعليم، عدم اهتمام معظم الجامعات الخاصة بتوفير تخصصات حديثة، وخاصة التى يتطلبها السوق ويتطلبها المجتمع، عدم اهتمام الجامعات الخاصة بالنهوض بمستوى التعليم والبحث العلمى، أو تقديم الخدمات البحثية للغير، غياب الدور الإشرافى لوزارة التعليم العالى على الجامعات الخاصة، ضعف مستوى وكفاءة الأداء العام للجامعات الخاصة، عدم التزام الجامعات الخاصة للإجراءات الإدارية المتعلقة بالطاقة الاستيعابية لعدد من الكليات، والحد الأدنى لدرجات القبول، ونسب الحضور المقررة للطلاب، ونزاهة الامتحانات وطرق تقييمها، قلة استجابة الجامعات الخاصة لمتطلبات واحتياجات الدولة والمجتمع، أنه سوف يترتب على وجود الجامعات الخاصة، الآثار الاجتماعية المتمثلة فى المشكلات الاجتماعية التى لابد أن تؤثر على

المدى الطويل فى إصابة المجتمع بكم كبير من صور الخلل والاضطرابات، عدم التنوع فى هيكل التخصصات بين الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية، وهذا يرجع إلى التشابه فى النظم والبرامج والمناهج الدراسية بين الكليات المتناظرة، عدم وفاء الجامعات الخاصة لمتطلباتها من الأجهزة والمعدات اللازمة للعملية التعليمية، وهذا يرجع إلى ارتفاع الأسعار مما يترتب عليه الزيادة فى الرسوم الدراسية عاماً بعد عام، اعتماد الجامعات الخاصة على الجامعات الحكومية فى تكوين هيئات التدريس بها بأسلوب الندب الجزئى، الأمر الذى يترتب عليه التأثير على طاقاتهم ومستوى آدائهم فى جامعاتهم الأصلية، وفى ذات الوقت لا يسمح لهم بالإجادة فى المواقع المنتدبين للعمل بها.

شروط التوسع فى التعليم الجامعى الخاص:

أياً كان الخلاف بين المؤيدين من رجال التربية والمعارضين منهم، فإن هناك بعض الشروط التى يجب توافرها بالنسبة للتعليم فى التعليم الجامعى الخاص، من أهمها: أن يتوافر العدد الكاف من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين للتدريس بالجامعات الخاصة حتى لا يؤثر ذلك على الجامعات الحكومية باستقطاب الأكاديميين منها، أن يتناسب أعداد الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس، أن يتضمن نظام التعليم الجامعى الخاص أساساً واضحاً لرعاية الطلاب الموهوبين والمبدعين غير القادرين مادياً، أن تتميز كل جامعة خاصة بتخصيص معين تنطلق منه عمقاً واتساعاً، أن تهتم الجامعة الخاصة بالدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية وأيضاً الدراسات المهنية على حد سواء، وضع تشريعات خاصة فعالة لمراقبة التعليم الجامعى الخاص ضماناً لتوفير التعليم الجامعى الجيد من حيث مستواه وسمعته من جهة، وتوفير احتياجات المجتمع من القوى البشرية وتدريبها وتأهيلها ومتابعتها من جهة أخرى، الجدية فى الامتحانات، الاعتراف بالمستوى العلمى والشهادات العلمية، الاهتمام بتطوير العناصر البشرية بالكليات والجامعات الخاصة، أن العائد منها لا يدخل فى باب الاستغلال، وإنما يقدم خدمة تعليمية جيدة تتوفر فيها الشروط الأساسية، الالتزام الجاد بأخلاقيات صارمة فى التنظيم والإدارة.

جوانب القصور فى التعليم الجامعى الخاص :

من الملاحظ أن التعليم الجامعى الخاص يعانى من بعض القصور، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه رغم الدور الذى يساهم به التعليم الجامعى الخاص، إلا أن هناك بعض السلبيات التى تترتب عليه، وهى: لما كان التعليم الجامعى الخاص يركز على الفروع التجارية النفعية التى تدور حول الكسب والنجاح المهنى، فإن الجامعات الخاصة الموجهة نحو السوق تقدم تحت مسمى الدراسات العليا، إعداداً ذا طابع مهنى، وتتجاهل التعليم الجامعى بالمعنى الواسع، كما تتجاهل بصورة كلية مجال البحث الذى هو عنصر أساسى من التطوير الدائم للتعليم الجامعى، يحول القطاع الخاص المؤسسات التى لا تريد المكسب المادى إلى مؤسسات ذات مردود عال ليس على الصعيد الاجتماعى والسياسى فحسب بل أيضاً على الصعيد المالى، ورغم أن الأرباح فى قطاع التربية يحظرها القانون فى بعض الدول، إلا أن بعض مؤسسات التعليم الخاص تحولت إلى عمليات تجارية غير مشروعة، أن مؤسسات التعليم الجامعى الخاص أوجدت من خلال رسوم التسجيل المرتفعة تفاوتات اجتماعية/ اقتصادية لا تعوض بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية من الشعب، والدليل على ذلك ما أشارت إليه دراسة للبنك الدولى، من أن التعليم الخاص أصبح عامل تقسيم اجتماعى واقتصادى، حيث أن التوسع السريع لقطاع التعليم الخاص، حد من فرص التحاق الفئات محدودة الدخل بالتعليم الجامعى، وجود إحساس ضعيف بالمسئولية الاجتماعية لدى المؤسسات الأكاديمية الخاصة، قلة إسهام التعليم الجامعى الخاص فى التحرك الاجتماعى أو تقديم فرص تعليمية لطلاب متفوقين من خلفيات مهمشة.

كما يوجد أيضاً بعض جوانب القصور فى التعليم الجامعى الخاص من أهمها: قلة استكمال مبانى بعض الجامعات الخاصة على مستوى الهياكل والتجهيزات، وقلة استكمال شغل الوظائف القيادية ببعض الجامعات الخاصة، ضعف تحرك بعض الجامعات الخاصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيفاء متطلبات معادلة الشهادات التى تمنحها بعض الكليات التابعة لها، ظهور بعض الممارسات والسلوكيات بين طلاب الجامعات الخاصة والتى لا تتناسب مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده الصحيحة، مخالفة اللوائح المنظمة للقبول وتحديد أعداد الطلاب حيث أن الكليات بالجامعات الخاصة تتجاوز الأعداد المقررة للقبول بها وذلك بغرض تحقيق الربح بالشغل

الذى يؤثر بالسلب على سير العملية التعليمية بها، هذا بالإضافة إلى قبول بعض الطلاب بأقل من الحد الأدنى المقرر لمجموع الدرجات المحددة للقبول ببعض الكليات وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الطلاب، قيد بعض الطلاب دون استكمال ملفاتهم، وذلك مثل عدم وجود أصل المؤهل، ووجود شهادات غير معتمدة، كما تنتشر فى كثير من كليات الجامعات الخاصة ظاهرة الدروس الخصوصية بين كثير من الطلاب، ارتفاع المصروفات الدراسية وخاصة فى الكليات التابعة للجامعات الأجنبية، ضعف الاهتمام بتقديم الأنشطة الطلابية داخل الجامعات الخاصة، اختلاف النسبة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب حيث تزداد أعداد الطلاب بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، قلة الاهتمام بالبحث العلمى بالجامعات الخاصة، هذا بالإضافة إلى قلة إجراء بحوث ودراسات وتوفير مراكز بحثية فى معظم الجامعات الخاصة، قلة الامكانيات التقنية والفنية اللازمة للتخصصات العلمية فى بعض الجامعات الخاصة، مما يترتب عليه تخريج اختصاصين مهنيين لم يتلقوا التدريب العملى الكافى فى تخصصاتهم، تدخل أصحاب رؤوس الأموال فى الشئون الأكاديمية وتدخل المحسوبية والوساطة فى تعيين الإداريين والأكاديميين، عدم توفير الأمان الوظيفى لأعضاء هيئة التدريس فيها والذى يعتبر من معوقات بقاء واستمرار المؤسسة الجامعية، حيث إن أغلب أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة من الجامعات الحكومية يعملون بعقود سنوية وقد يلغى العقد أحياناً من طرف واحد دون إنذار مسبق، عدم توفر امكانيات التطوير المهنى والإعداد المستمر لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات الخاصة.

٣ـ الاتجاه إلى الجامعة المنتجة :

مفهوم الجامعة المنتجة :

يعد الاتجاه نحو الجامعة المنتجة من الاتجاهات التى اتبعتها العديد من جامعات الدول المتقدمة، وقد أخذت بهذا الاتجاه الكثير من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمملكة المتحدة، حيث أن الجامعة المنتجة تُعد من أبرز البدائل المتاحة أمام الجامعة لإيجاد مصادر إضافية يمكن أن تضاف إلى الدعم الحكومى لمساعدتها على بلوغ أهدافها. وفى هذا الصدد أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن تحويل كثير من الوحدات الأكاديمية بالجامعة إلى وحدات إنتاجية.

ويقصد بالجامعة [illegible] بالعمل [illegible] التي

تقدمها للآخرين من [illegible] التزاماتها [illegible] تجاه المجتمع في ذات الوقت.

ويرى البعض أنه يقصد بالجامعة المنتجة هي الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة وهي التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال أساليب ووسائل متعددة، منها التعليم الممول ذاتياً، والتعليم المستمر، والاستشارات والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية.

وبمعنى آخر أن الجامعة المنتجة هي الجامعة التي تنتج معارفها وتستثمر مزارعها وورشها وأجهزتها، وتجنى من ذلك الكثير من الفوائد، منها ما تسهم به في تحسين العملية التعليمية بربط النظرية بالتطبيق، ومنها ما يوفر للجامعات عائداً مادياً يوجه لمزيد من التوسع في مراكز الإنتاج وكل ذلك من أجل خدمة الجامعة والمجتمع.

يتضح من ذلك أن الجامعة المنتجة تقوم بمهمتين الأولى وهي المهمة الأساسية لها وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، أما المهمة الثانية فهي توفير التمويل اللازم لتدعيم المهمة الأولى، كما يتضح أن مفهوم الجامعة المنتجة يشير إلى أن هذه الجامعة تقوم ببعض الأنشطة التي تستطيع أن تحقق من خلالها موارد مالية تعود بالفائدة على العاملين بها وعلى الجامعة ذاتها، بحيث لا يوجد تناقض بين قيامها بالأنشطة المختلفة مع قيامها بوظائفها الأساسية وهي التعليم والبحث العلمي.

ويؤكد ذلك ما أشارت إليه بعض الدراسات أن التركيز على الجامعات كمراكز إنتاج مع مراعاة الضوابط لا يلغى ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، فالعديد من الكليات يمكنها أن تستثمر إمكاناتها وتجنى من ذلك كثيراً من الفوائد المالية التي تسهم في تحسين العملية التعليمية وربط النظرية بالتطبيق، ورفع كفاءة وجودة مخرجات التعليم الجامعي، مع العلم بأن الإنتاج لا يقتصر على الكليات العملية فحسب، وإنما تشارك الكليات النظرية في عمل الدراسات المرتبطة بالجدوى الاقتصادية وضبط النوعية والمنافسة، فالعمل التجاري في حالة الجامعة المنتجة مدعم للمهام الرئيسية في الجامعة ويساعدها على تأدية رسالتها بالشكل المطلوب.

وقد أشار أحد الباحثين أن الجامعة المنتجة لا تعنى تحول الجامعة إلى القيام بأنشطة تجارية أو إنتاجية وإبعادها عن مهامها الأساسية، بل إن هذه الأنشطة مرتبطة بمهام الجامعة وناتجة عنها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن الجامعة المنتجة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع، كما أنها تشارك مشاركة فعالة فى تلبية احتياجاته وتقديم الخدمات المختلفة لأفراده.

ومن أجل تبنى أسلوب الجامعة المنتجة وتفعيله على مستوى الجامعات من أجل توفير موارد مالية إضافية للجامعة، يرى بعض المربين أنه ينبغى على الجامعة أن تتبع الآليات التالية عند التنفيذ، وهى:

- التحول فى البحث العلمى من البحث للاستهلاك، إلى البحث من أجل الاستثمار.
- العمل على وضع سياسة مناسبة لكل جامعة طبقاً لطبيعتها وإمكاناتها البشرية والمادية فى مجال تنمية مواردها لمفهوم الجامعة المنتجة.
- أن تقوم الجامعة بتوجيه الرسائل العلمية والبحوث والدراسات إلى بحوث تطبيقية متخصصة، مقابل دعم هذه البحوث وتمويلها من قبل المؤسسات الإنتاجية.
- العمل على منح معاهد ومراكز البحوث والدراسات الاستشارية صلاحيات واسعة فى الاتصال بمواقع الإنتاج والتعاقد البحثي من أجل تسويق الأفكار والخدمات والأبحاث فى الميدان على المستوى الحكومى والخاص بشتى السبل والوسائل وخاصة وسيلة الاتصال الشخصى.
- القيام باستثمار الأنشطة الإنتاجية فى بعض الكليات وفقاً لمفهوم الجامعة المنتجة والعمل أيضاً على تحديد رسوم المختبرات والورش والمرافق البحثية بالجامعة التى تستخدمها مؤسسات الإنتاج بالمجتمع، والإفادة من المعامل الجامعية والمزارع والبرامج فى دعم البحث العلمى.

وهذا يتطلب القيام بالتوعية لجميع الأطراف المعنية بأهداف الجامعة المنتجة وفلسفتها وأهميتها ودورها فى خدمة الجامعة والمجتمع، كما يتطلب تعديل اللوائح والقرارات المنظمة للعمل بالجامعات والمؤسسات الإنتاجية، هذا بالإضافة إلى التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية فى المجتمع، وفيما يلى توضيح ذلك.

التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية :

إن التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية يعتبر من الموضوعات الهامة والضرورية، حيث إن التعاون بينهما يعود بالفائدة على كل من المؤسستين، فالفائدة التى تعود على الجامعة من التعاون مع المؤسسات الإنتاجية فيتمثل فى: أن الجامعة ستكون على تواصل حقيقى مع التنمية الحقيقية فى المجتمع، فلا تعمل الجامعة بمعزل عن التنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، كما أن التعاون يجعل الجامعة تبحث عن حلول للمشكلات التى تواجه مسيرة التقدم والنهوض بالمجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه يساهم فى حل مشكلة تمويل الجامعة ويزيد من كفاءتها، ويقوم بإبراز العلماء والمبدعين فى المجالات التخصصية المختلفة وتقديرهم.

كما أن التعاون بين المؤسستين يعود بالفائدة على المؤسسات الإنتاجية ويتمثل هذا فى الآتى: زيادة العائد المادى لهذه المؤسسة المتمثل فى الأرباح، الاستفادة من فكرة أساتذة الجامعة والعلماء الذين يعتبرون قادة الإنتاج فى المستقبل، معرفة الاتجاهات العلمية والتقنية المستقبلية، وكيفية الاستفادة منها فى النهوض بالإنتاج، إتاحة الفرصة للمؤسسات الإنتاجية للقيام بمتابعة البحوث المختلفة سواء الأساسية أو التطبيقية الحديثة.

من هنا كانت أهمية التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية للأسباب التالية: القيام بتطوير عملية تبادل المعلومات بين المؤسستين، هذا بالإضافة إلى تقديم الدعم للجان البحثية المشتركة بينهما، قيام الجامعة بدورها ومساهمتها فى التنمية والمجتمع، وذلك من خلال زيادة التفاعل بين المؤسستين المتمثل فى الجمعيات المهنية ومراكز البحوث، والتدريب على القيام بتعديل سياسات وأنظمة المؤسسات الإنتاجية والجامعة بحيث تتسم هذه الأنظمة بالمرونة الكافية التى تسمح بالتعاون والتكامل والتبادل المشترك بينهما، هذا بالإضافة إلى السماح للباحثين فى الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، العمل على تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشتركة، حيث أن المتوقع من الجامعة أن تطور النماذج والأفكار الجديدة فى نقل التكنولوجيا، والمتوقع أيضاً من المؤسسات الإنتاجية تقديم المساعدة للجامعة عن طريق إحداث برامج تدريبية لطلاب الجامعة لتعزيز إنتاجيتهم وإبداعاتهم، وهناك العديد من النماذج للتعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية فى دول العالم المختلفة، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالى.

ففى الولايات المتحدة الأمريكية يقدم التعليم الجامعى خدماته للمؤسسات الإنتاجية من خلال توفيره الأعداد اللازمة من الخريجين، هذا بالإضافة إلى أنه يقدم العديد من الخدمات مثل تقديم برامج تعليمية مختلفة تفى بمختلف الاحتياجات التعليمية والتدريبية للعاملين فى القطاعات المختلفة، قيام المؤسسات الإنتاجية بالاستعانة بأعضاء هيئة التدريس لتقديم المشورة الفنية، والمشاركة فى البرامج التدريبية التى تنظمها تلك المؤسسات، سماح نظم العمل بالجامعات الأمريكية بانتداب أعضاء هيئة التدريس للعمل لفترات طويلة كمستشارين بمواقع العمل والإنتاج، الاستفادة من أنشطة البحث وترجمة ما يصلون إليه من نتائج علمية ومنجزات تكنولوجية إلى منتجات حديثة.

ومن الملاحظ أن المؤسسات الإنتاجية فى اليابان وبعض دول شرق آسيا تعمل على الاستفادة من أصحاب العقول المفكرة ذات القدرة على الاختراع، وتوفير الأموال اللازمة للإنفاق عليهم من خلال المؤسسات التالية:

- مراكز البحث العلمى داخل المشروعات.
- مراكز البحث العلمى داخل الجامعات والمعاهد العليا.
- نوادى العلوم والمواهب والمخترعين والتى يتم إنشاؤها فى المناطق المختلفة ومهمتها الأساسية تتمثل فى رعاية أصحاب العقول الذكية وممن لديهم موهبة الاختراع والتفكير والإبداع.
- البحث عن المخترعين واكتشافهم من بين الأفراد العاديين وتعهدهم بالرعاية والعناية وذلك من خلال المسابقات والمعارض.

وفى جمهورية كوريا تقوم الشركات الصناعية الكبرى فى القطاع الخاص بالإشراف على نسبة من أعمال البحث العلمى داخل جامعات كوريا، وقد ظهر المعهد الكورى للدراسات المتقدمة فى العلوم والتكنولوجيا فى عام ١٩٨٢م والذى يلعب دوراً أساسياً فى تكوين نخبة علمية وتطوير أنشطة البحث، وبفضل التمويل المقدم من المؤسسات الإنتاجية للبحث العلمى، استطاعت الجامعات فى كوريا تحديد برامجها البحثية فى ضوء الأولويات الوطنية، كما قامت الجامعات بتدريب جميع التقنيين المتخصصين الذين يعملون بالمؤسسات الصناعية حيث أنهم يشكلون قوة عاملة رفيعة التأهيل، قادرة على التكيف مع التجديدات والمبتكرات الأخيرة.

أما فى إنجلترا فإن الحكومة تحرص على تطوير العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بصفة مستمرة، كما قامت الحكومة بفرض نوع معين من الضرائب تذهب حصيلته لتمويل مشروعات البحث العلمى فى الجامعات، وقامت الحكومة الإنجليزية أيضاً بتعديل القوانين التى تحد من تمتع الباحثين من أى مكسب مادى يستمدونه مقابل إبداعهم، وإلغاء القوانين التى تمنع أساتذة الجامعات من القيام بأعمال مقابل أجر للمؤسسات والشركات المختلفة، كما طورت من نظام المكافآت والحوافز الخاصة بأعضاء هيئة التدريس.

وفى ماليزيا تهتم الجامعات بالبحث العلمى المرتبط بالتنمية، حيث تشهد ماليزيا نمو الجامعات المتخصصة فى التكنولوجيا والعلوم وتعاظم الدور الذى تلعبه فى البحث الموجه نحو التنمية، بالإضافة إلى محافظتها على وظائفها الأساسية فى مجال التعليم والتدريب.

الأنشطة الإنتاجية التى تقوم بها الجامعة المنتجة:

هناك العديد من الأنشطة الإنتاجية التى تقوم بها الجامعة المنتجة، من أهمها:

١ـ تسويق البحث العلمى:

لقد تعدى مفهوم التسويق من المنشآت التجارية والصناعية إلى المؤسسات التعليمية التى تطور فهمها فهماً أفضل لحاجات المجتمع، والقدرة على تطوير وخدمات جديدة من خلال تسويق البحث العلمى ونتائجه، وبالتالى تعمل على النهوض بالمجتمع وتطويره.

ولهذا فإن هناك الكثير من الدراسات والبحوث العلمية التى تؤكد على أهمية تسويق البحث العلمى ونتائجه، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن التسويق فى مجال البحث العلمى مسئول عن انسياب المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من منتجيها فى الجامعات، ومراكز البحوث إلى المستفيدين منها، فيتحقق من ذلك المنفعة المكانية والزمانية، وتصبح ذات قيمة أكبر ومردود أعلى للمنتج.

ولاشك أن هذا يتطلب من الجامعة التى تقوم بتسويق البحث العلمى أن تضع استراتيجية جديدة للبحث العلمى، فتقوم من خلالها بالربط بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج حتى يمكن تطبيق هذه البحوث وبالتالى تصبح قوة دافعة للجامعة والباحثين لإجراء مزيد من البحوث التى تساهم

فى زيادة الدخل لميزانية الجامعة ، وتسهم فى تمويل مجالات البحث العلمى ، وتعم الفائـدة والمنفعـة لتعود على جميع مؤسسات المجتمع .

كما أن هذا يتطلب من الجامعة ، التعاون مع المؤسسات الإنتاجية فى المجتمع وذلـك مـن خلال القيام بإجراء البحـوث المـشتركة بحيـث تخـدم هـذه القطاعـات الإنتاجيـة ، وأن يقـوم بهـذه البحوث والدراسات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسـات العليـا (ماجـستير ودكتـوراة) فـى موضوعات تختارها المؤسسات الإنتاجية طبقاً لاحتياجاتها ، وأن يتم الإشراف بصورة مشتركة بـين الجامعة وبين حقل العمل .

هذا بالإضافة إلى بعض الأمور التى يجب على الجامعة المنتجة مراعاتها حتى يمكـن تحقيـق المتوقع من البحث العلمى ، من أهمها :

- تحقيق التوازن بين مسئوليات أعضاء هيئة التدريس الفنية والإدارية والبحثية حتـى يمكـن إتاحـة الفرصة لهم بوجود وقت كاف لممارسة البحث العلمى .
- العمل على توفير العدد الكـافى مـن البـاحثين فـى كـل تخـصص مـن التخصـصات الموجـودة بالجامعة المنتجة ، والعمل على سد العجز فى التخصصات المطلوبة .
- ضرورة التزام الباحثين على مختلف مستوياتهم بالمعايير العلمية عند إجراء بحوثهم حتـى تكـون النتائج التى يصلون إليها صادقة ومنطقية ، ويمكن أن تستفيد من نتائجها مؤسسات الإنتاج .
- أن تشترك الجامعة المنتجة فى الجمعيات العلمية العالميـة ، وأيـضاً نظـم المعلومـات العالميـة فـى التخصصات المختلفة ، وذلك من أجل تيسير الحصول على الدوريات والمراجع العلميـة المختلفـة ، وتيسير عملية استدعاء المعلومات اللازمة للبحث العلمى .
- القيام بإرسال أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى بعثـات علميـة ، وذلـك مـن أجـل تـشجيع البحوث المشتركة علـى المـستوى العـالمى فـى مجـال البحـوث الأساسـية للاستفادة مـن الخـبرات والامكانات المتاحة فى الدول المتقدمة .
- العمل على تشجيع البحوث البينية بين أكثر من تخصص وتكوين فرق عمل لحل المشكلات .
- أن يتم توجيه البحوث والدراسات التـى يقـوم بهـا طـلاب الدراسـات العليـا لحـل المـشكلات الموجودة بالواقع فى مختلف المجالات مثل الصناعة ، الزراعة ، وغيرها .

- العمل على إيجاد قنوات رسمية للاستفادة من نتائج البحوث التى تجريها الجامعة المنتجة لخدمة المؤسسات الإنتاجية .

٢ـ تقديم الاستشارات :

يمكن أن تقوم الجامعة بدور فاعل يمكن القيام به من أجل توفير الخبرات والكفاءات العلمية والفنية وذلك دعماً للمؤسسات الأخرى العاملة فى المجتمع وتطوير المشاريع المختلفة، وما تتطلبه هذه المؤسسات من دراسات واستشارات فنية تستطيع الجامعة أن تقدم مستوى عال من الخبرات فى جميع حقول المعرفة .

وهذا يتطلب من الجامعة ضرورة إنشاء مراكز استشارية بالجامعات وفق قوانين الجامعة على أن تستعين هذه المراكز بامكانات الجامعة المادية والبشرية لتسيير أمورها بما لا يتعارض مع سير التدريس والتنسيق مع الأقسام العلمية وفق عقود يتم إبرامها بين الجامعات والمؤسسات المختلفة .

ويمكن للجامعة المنتجة إنشاء العديد من المكاتب الاستشارية فى الكليات المختلفة فى الجامعة مثل المكتب الاستشارى الزراعى، المكتب الاستشارى الهندسى، المكتب الاستشارى البيطرى، المكتب الاستشارى للحاسبات، المكتب الاستشارى التربوى، وتقوم هذه المكاتب باستقبال طلبات المشورة والدراسات من خارج الجامعة، وتقوم بتسويق خدمات الجامعة .

وتقوم هذه المراكز بالخدمات الاستشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة الرسمية منها والخاصة، على أن تقوم هذه الهيئات بدفع مقابل مادى لهذه الاستشارات، هذا بالإضافة إلى أن هذه المراكز تقوم بتحقيق الأهداف التالية :

- تقديم الاستشارات الفنية والخدمات، وأيضاً تقوم بالدراسات للمؤسسات بالقطاعين العام والخاص .
- النهوض بامكانات الجامعة وقدراتها فى تقديم الخدمات المختلفة للمؤسسات والشركات .
- توفير الحوافز سواء كانت المادية أو المعنوية للعاملين فى الجامعة من أجل تشجيعهم على المساهمة فى خدمة المجتمع .
- تنظيم وإدارة الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية من أجل تنمية القدرات والخبرات والهيكل العلمى والمهنى للمشتركين لتمكينهم من المساهمة فى تنمية المجتمع .

وهناك بعض الأمور التى ينبغى على الجامعة مراعاتها لتفعيل تسويق نتائج البحث العلمى والخدمات الاستشارية ، من أهمها :

- تبادل النشرات العلمية بين الجامعة والمؤسسات حول نتائج البحوث التى تم إنجازها بقصد تسويق البحوث والاستشارات الفنية .

- أن تتسم الإدارة الجامعية بالمرونة الكافية للإجراءات المتبعة وتطوير السبل الكفيلة لتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية وفق تنظيم معين .

- القيام بالتنسيق بين مراكز البحوث الموجودة بالجامعة ، وتبادل الخبرات المختلفة فى مجال تسويق البحوث والاستشارات الفنية .

- القيام بطرح رسائل الماجستير والدكتوراه ، والبحوث على المؤسسات والشركات من أجل طلبها ونشرها وتسعيرها ، والقيام بعمل الدعاية لها من أجل تسويقها لمواقع العمل الميدانى ، واستثمار العائد منها لصالح الجامعة .

- أن تقوم الجامعة بإتباع الوسائل الفعالة لتسويق نتائج البحوث العلمية والخدمات الاستشارية وذلك عن طريق توفير الإعلام الجيد عن الامكانات الجامعية البحثية والاستشارية ، إقامة بعض المعارض للمنتجات الجامعية بشكل جيد .

- أن تعمل الجامعة على توفير آليات للاتصال بينها وبين القطاعات الإنتاجية بشكل سريع وفعال .

- أن تعمل الجامعة على إتاحة الفرصة للسادة أعضاء هيئة التدريس بالعمل كمستشارين غير متفرغين لدى الوزارات والمؤسسات الحكومية ، وتشجيع إعارتهم للقطاع الخاص ، والسماح لهم كذلك بافتتاح مكاتب استشارية خارج نطاق الجامعات نظير رسم سنوى .

- السماح لأعضاء هيئة التدريس بقضاء سنوات التفرغ العلمى فى مؤسسات الإنتاج لإنجاز أبحاثهم العلمية وربطها بحاجات المجتمع المحيط بالجامعة .

- العمل على إعادة النظر فى المهام والمسئوليات الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس ، وإيجاد نوع من التوازن بين التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع ، مع مراعاة زيادة عدد الساعات المخصصة للبحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس المشهود لهم بالكفاءة البحثية والعلمية .

- أن يراعى عند الترقية الأبحاث والدراسات التى تعمل لحساب قطاعات المجتمع التطبيقية .

هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من الأدوار التى تقوم بها الجامعة المنتجة وتجنى من ورائها فوائد مادية تضاف إلى ميزانيتها من هذه الأدوار :

- إعداد الخريجين المعدين لسوق العمل :

يُعد إعداد الخريجين المعدين لسوق العمل والقادرين على أداء دورهم فى مجالات العمل من الأدوار الأساسية للجامعة المنتجة ، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الجامعة المنتجة تجمع بين الدراسة النظرية والممارسة التطبيقية فى وقت واحد ، وارتباط الدراسات النظرية بواقع سوق العمل والإنتاج ، وهذا يرجع إلى التعاون بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج مما ينتج عنه انعكاس أثر هذا التعاون على الخريجين واستيعابهم الزائد للخبرة المهنية فى مجال تخصصهم ، وأيضاً النهوض بمؤسسات الإنتاج التى يعملون بها .

وهذا يتطلب من الجامعة المنتجة مراعاة الأمور التالية :

- أن تحتوى المقررات الدراسية على الجديد فى العلم والمستحدث فى المعلومات فى جميع المجالات والتخصصات المختلفة .

- أن تتكامل الدراسات والمقررات النظرية مع الدراسات والمقررات العملية بحيث لا تكون الدراسة النظرية على حساب الدراسة العملية أو العكس .

- عدم تقديم المقررات الدراسية بالطريقة التقليدية التى تقدم للطالب كل شئ جاهز ، وإنما لابد من صياغة محتوى المقررات الدراسية بأسلوب يشجع الطالب على البحث حتى يجيب عن بعض الأسئلة المثارة فى هذا المحتوى ، وهذا يتطلب عدم الإسهاب فى محتوى المقرر وإنما ضرورة أن يكون مختصراً حتى يمكن مساعدة الطالب على البحث .

- الاهتمام بطرق التدريس التى تنمى التفكير والتحليل والنقد مثل طريقة حل المشكلات والمناقشة والحوار ، والابتعاد عن طرق التدريس التقليدية التى تعتمد على الحفظ والتلقين .

- التعاون بين الجامعة المنتجة وقطاعات الإنتاج المختلفة لتوفير فرص التدريب العملى للطلاب عن طريق تصميم برامج التدريب التى تدعم خلفية الطالب العملية وجعله أكثر كفاءة للعمل الذى سيقوم به .

- التركيز على استخدام التكنولوجيا واستخدام البرامج التعليمية من خلال الكمبيوتر، وطرق جمع المعلومات من خلال الإنترنت وغيرها من الوسائل التى يمكن الاستغناء عنها فى المستقبل.

- الاهتمام باستخدام التقويم التى تهتم بقياس القدرات العقلية لدى الطلاب مثل التحليل والنقد والاستنتاج وقدرته على التطبيق العملى لما تعلموه وعدم الاقتصار على الجوانب المعرفية فقط.

ولكى تقوم الجامعة المنتجة بهذا الدور فإن هذا يتطلب من الجامعة القيام بدراسة واقع المؤسسات الإنتاجية، ومعرفة التخصصات التى يوجد بها عجز وتحتاجها هذه المؤسسات، وبالتالى تقوم باستحداث هذه التخصصات لتخريج ما تحتاجه هذه المؤسسات مقابل الإسهامات المالية التى تقدمها هذه المؤسسات لتطوير هذه التخصصات، كما يمكن للجامعة المنتجة أن تقوم بتدريب العاملين فى المؤسسات المختلفة أثناء الخدمة وذلك من خلال القيام بفتح دراسات مسائية لهؤلاء العاملين من أجل تعليمهم، وتزويدهم بأحدث التطورات فى مجال تخصصهم مقابل مبالغ مالية تدفع للجامعة، وبالتالى فإن هذا يمثل إيراداً مالياً يضاف إلى ميزانية الجامعة.

التعليم المستمر:

يمكن للجامعة أن تقوم بإنشاء وحدة تسمى وحدة التعليم المستمر، يتمثل دورها فى القيام بعقد العديد من الدورات التدريبية للعاملين فى مجال العمل المختلفة بهدف تحديث معلوماتهم وتطوير معارفهم، وإطلاعهم على الجديد والمستحدث فى التكنولوجيا والعلم فى مجال تخصصهم من أجل الارتقاء بمستواهم المهنى، وذلك مقابل أجور مناسبة تقدمها مؤسساتهم لكى تساهم فى تعزيز ميزانية الجامعة، وهذا النشاط يمثل تواصلاً حياً بين الجامعة ومؤسسات العمل.

الفوائد الناجمة عن التعاون بين الجامعة المنتجة ومؤسسات المجتمع:

هناك العديد من الفوائد التى تترتب على التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية؛ من أهمها:

- تطوير محتوى إعداد الطلاب بحيث يتفق مع متطلبات سوق العمل وعدم تخلفها.
- إنشاء تخصصات جديدة يحتاجها المجتمع ومؤسسات الإنتاج، وهذا يعنى القضاء على التخصصات التى توجد بالجامعات التقليدية ولا يتطلبها سوق العمل.

- اهتمام الجامعة المنتجة بالتعلم الذاتى، ودعم الاتجاهات الإيجابية نحو هذا النوع من التعلم، والعمل على إكساب الطلاب التعلم الذاتى من خلال الممارسة العملية، حيث أن التغير السريع فى العلوم والتكنولوجيا بما يتطلب تجديد خريجى الجامعى لما تعلموه حتى يستطيعون مسايرة التطور فى تخصصاتهم، وهذا يتطلب من الجامعة المنتجة أن تعود الطلاب على الاعتماد على أنفسهم فى زيادة معرفتهم وخبراتهم.

- توجيه الأبحاث العلمية بالجامعة المنتجة إلى تناول مشكلات حقيقية يسهم حلها بنصيب كبير فى عملية التنمية، هذا بالإضافة إلى التغلب على مشكلات أخرى مثل زيادة الكم وزيادة الإنفاق ونقص أعضاء هيئة التدريس.

- عدم اقتصار شروط قبول الطلاب بالجامعة المنتجة على مجموع درجاتهم فى الثانوية العامة كمعيار وحيد، وإنما يجب مراعاة قدرات الطلاب ورغباتهم واهتماماتهم ومراعاة رغبتهم فى الالتحاق بكلية معينة أو دراسة تخصص معين، وهذا يتطلب تطبيق اختبارات ومقاييس علمية يقوم بإعدادها أساتذة متخصصين حتى تكون معبرة عن رغبة الطلاب الحقيقية.

- مساهمة الجامعة المنتجة فى تقديم تعليم جامعى جيد يتناسب مع قدرات الطلاب ورغباتهم تستخدم فيه الأساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة.

- وجود تخصصات حديثة مرتبطة بالتقدم التكنولوجى وإسهامها فى الارتقاء بعملية التنمية للمجتمع.

- حصول الجامعة المنتجة على جزء كبير من ميزانيتها من خلال الأنشطة والمشروعات البحثية، الأمر الذى يترتب عليه تخفيف الأعباء المالية التى تتحملها الدولة فى الصرف على التعليم الجامعى.

شروط الجامعة المنتجة:

إنه لكى يمكن الأخذ بنظام الجامعة المنتجة لتسويق الأنشطة الجامعية، يجب أن تتوافر بعض الشروط التالية:

- القيام بفتح باب القبول فى الجامعة المنتجة لنوعيات مختلفة من الطلاب، هذا بالإضافة إلى الطلاب العاديين من أجل تلقى دورات تدريبية أو تعليمية، طبقاً للاتفاقيات التى تقوم المؤسسات المختلفة بعقدها مع الجامعة.

- العمل على فتح قنوات شرعية للاتصال بمؤسسات المجتمع من أجل دراسة واقع المؤسسات الإنتاجية والوقوف على المشكلات التى تواجهها سواء كانت هذه المشكلات مرتبطة بالعملية الإنتاجية أو مرتبطة بالعملية الخدمية، والقيام بحل هذه المشكلات على أسس علمية مقابل مبالغ مالية للجامعة، هذا بالإضافة إلى معرفة احتياجات المجتمع من الخريجين من حيث الكم والكيف، فالجامعة المنتجة تحرص على معرفة ما يحتاجه المجتمع من المؤهلات والتخصصات المختلفة، وتعمل على تلبية هذه الاحتياجات من خلال توفيرها للخريجين المعدين، فالجامعة تنتقل إلى مؤسسات الإنتاج بالمجتمع، إيماناً منها بأن المشاركة فى صالح العملية التعليمية والبحثية القائمة بالجامعة، وفى صالح الإنتاج الذى تقدمه هذه المؤسسات الإنتاجية، كما أنها تعمل على تنظيم برامج تدريبية لأفراد المؤسسات المجتمعية مثل برامج التدريب التحويلى والتعليم المستمر.

- العمل على إزالة الحواجز، وإذابة الفروق بين وظائف الجامعة الثلاث وهى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، وضرورة النظر إلى هذه الوظائف على أنها منظومة واحدة متكاملة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، الأمر الذى يترتب عليه تسهيل مهمة الانفتاح على المجتمع، هذا بالإضافة إلى أنه إذا قصرت الجامعة المنتجة فى وظيفة من وظائفها فإنه يؤثر على الوظيفة الأخرى، فمثلاً إذا قصرت الجامعة المنتجة فى وظيفتها البحثية فإنه سيؤثر ذلك على وظيفتها فى التعليم وخدمة المجتمع، لأن ضعف البحث العلمى يؤدى إلى جمود محتوى التعليم، هذا بالإضافة إلى التقليل من فرص خدمة المجتمع وتنميته، الأمر الذى يترتب عليه ضعف المردود الاقتصادى والاجتماعى للجامعة المنتجة.

- العمل على إعادة النظر فى عملية إعداد الطالب وتكوينه، بحيث تتكامل عملية الإعداد الشامل والمتخصص، والعمل على إعادة النظر فى تغيير المقررات الدراسية وتطويرها وتقديم معارف وتطبيقات عملية ترتبط بمجموعة من التخصصات، وأيضاً ترتبط بالتخصص الدقيق الذى قام الطالب باختياره، حيث أن إعداد الطالب فى تخصص دقيق محدود له التأثير السلبى على مستقبله،

على اعتبار أن هذا التخصص قد لا تكون له أهمية فى المستقبل وذلك نتيجة للتغيرات التكنولوجية السريعة والمتسارعة مما يترتب عليه تغير حاجات المجتمع مما يضطر الفرد إلى تغيير وظيفته، ولهذا فالإعداد الشامل للطالب فى الجامعة المنتجة، يحقق العديد من الإيجابيات منها تكوين خلفية عامة لديه عن التخصصات المختلفة التى يمكن أن يعمل بها فيما بعد، مساعدته على القيام بالعديد من الأدوار المختلفة فى المستقبل.

- ضرورة تنوع التخصصات وأيضاً تنوع الكليات بالجامعة المنتجة طبقاً لتنوع البيئة التى توجد بها الجامعة، وهذا يعنى أن تفتح تخصصات وتفتح كليات تتناسب مع طبيعة البيئة التى توجد بها لخدمتها.

- إعداد الطالب إعداداً متكاملاً سواء من الناحية العقلية والخلقية والاجتماعية بحيث يكون خريج هذه الجامعة لديه القدرة على النقد والتحليل، واستخدام الأساليب العلمية فى التفكير وفى ممارساته اليومية، وأن يكون لديه ثقة بقدراته، وأن تكون لديه القدرة على تطبيق ما تعلمه فى مواجهته للمواقف الحياتية، وأن يكون حريصاً على الإسهام فى حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته.

- ضرورة أن يكون هناك مرونة فى القوانين واللوائح المنظمة للعمل فى كليات الجامعة المنتجة، وذلك من أجل المواءمة مع ما يطرأ على المجتمع من متغيرات تستدعى تدخل الجامعة المنتجة، وأيضاً أن يكون هناك مرونة فى اللوائح المنظمة لعمل مؤسسات الإنتاج، ولعل من العوامل التى تساعد الجامعة المنتجة على تحقيق ذلك اعتمادها على ذاتها فى توفير جزء كبير من نفقاتها من خلال ما تحصل عليه من مبالغ مقابل ما تقدمه من خدمات.

متطلبات تبنى الجامعة المنتجة:

من أجل تبنى الجامعة المنتجة، ينبغى توفر المتطلبات التالية والتى من أهمها:

- قيام فريق متخصص من الكليات المختلفة بالجامعة والمؤمنين بالجامعة المنتجة للقيام بتوعية العاملين بالجامعة، وأيضاً المسئولين بمفهوم الجامعة المنتجة، والأسس التى تقوم عليها وأدوارها المختلفة التى تساهم فى مواجهة مشكلات التعليم الجامعى، والعمل على تطويره والارتقاء بمستواه.

- إصدار مجموعة من التشريعات، منها تشريع خاص يساعد على تبني الجامعة المنتجة، وتشريع خاص بالتدريب، وذلك بأن يكون تدريب المهنيين وموظفي الدولة إجبارياً كل فترة زمنية لتحديث معلوماتهم ومسايرة التقدم والتطور، وتشريع خاص بالاستشارات بحيث يجعلها مرتبطة بالجامعة، وأي استشارة تتم من خلالها، وأن تتم استشارة بيوت الخبرة الأجنبية عن طريق الجامعة حتى يمكنها الاستفادة من ذلك، واكتساب خبرات، وبذلك يتحقق الهدف من التشريعات، وهو توثيق العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية.

- قيام فريق من الجامعة بعمل دراسة للامكانيات المادية للجامعة (مبانيها وتجهيزاتها) بحيث أن تكون هذه التجهيزات كافية لتنفيذ الجامعة المنتجة، وأن تكون المباني قابلة للتعديل وأن تكون واسعة، توفر التجهيزات المختلفة مثل المعامل والملاعب وقاعات للمؤتمرات، وأن تكون بها مزارع كافية وغيرها من الامكانيات المادية الضرورية واللازمة لتبني الجامعة المنتجة.

- العمل على توفير المناخ الجيد والمشجع لأعضاء هيئة التدريس على العمل والعطاء وبذل الجهد، هذا بالإضافة إلى الارتقاء بأعضاء هيئة التدريس علمياً ومهنياً، حيث إن عضو هيئة التدريس هو المحور الأساسي لنجاح رسالة الجامعة وتحقيق أهدافها، ولما كان دور الجامعة المنتجة يتمثل في تقديم المشورة لمؤسسات الإنتاج بالمجتمع، والقيام بدراسة المشكلات المجتمعية والبيئية المحلية وتقديم حلول لها، وتدريب المهنيين والعاملين في مؤسسات الإنتاج، كان من الضروري تهيئة المناخ المشجع لأعضاء هيئة التدريس، وتوفر العديد من أعضاء هيئة التدريس المتميزين.

- وفرة عدد أعضاء هيئة التدريس لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بالجامعة المنتجة، حيث أن هذا النظام يساعد الطالب على اختيار ما يراه مناسباً من المقررات مع قدراته وميوله.

- الاهتمام بالدراسات العليا بالجامعة المنتجة والعمل على تطويرها، لأن هذا يساعد الجامعة المنتجة على تحقيق أهدافها المرجوة، كما أنه يدل على كفاءة الجامعة البحثية ومن خلالها يمكن الحكم على نجاح الجامعة المنتجة.

- أن تتسم إدارة الجامعة المنتجة بالتطور والحداثة، وأن تكون قادرة على تهيئة المناخ المشجع لأعضاء هيئة التدريس والعاملين على العمل بنجاح، وأن تكون لديها القدرة على توجيه امكانات الجامعة لخدمة المجتمع والارتقاء بشئونه ومصالحه.

الصعوبات التى تواجه الجامعة المنتجة:

أنه رغم العديد من الآراء التى تنادى بالأخذ بالجامعة المنتجة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التى تواجه الجامعة المنتجة فى تحقيق أهدافها المحددة لها، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلى:

- انحراف الجامعة عن المهام التى أنشئت من أجلها، وهى التعليم والبحث العلمى باعتبارهما من المهام الأساسية والرئيسية التى أنشئت من أجلهما الجامعة.
- تداخل الصلاحيات بين الجامعة كمؤسسة علمية والمؤسسات الانتاجية، الأمر الذى يترتب عليه التأثير السلبى على المردود العلمى والمادى، خاصة إذا لم تحدد القضايا الإدارية ومجالات التفاعل بينهما بدقة ووضوح.
- عدم تفاعل المؤسسات الإنتاجية المختلفة مع روح الجامعة المنتجة لأنها تعمل على رغبة المستهلك، وتحقيق ربح مؤكد.
- وأشار أحد الباحثين أن من المعوقات التى تواجه الجامعة المنتجة، هو تقليدية البرامج الجامعية، وضعف ثقة المجتمع فى قدرة الجامعة على حل مشكلاته وغياب التنسيق بين احتياجات المجتمع البشرية.

هذا بالإضافة إلى أن هناك صعوبات تتعلق بتسويق الأنشطة البحثية والاستشارات، فمن الصعوبات التى تتعلق بتسويق الأنشطة البحثية ما يلى:

- أن المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع على المستويين الحكومى والأهلى لا تقدر قيمة البحث العلمى وأهميته بالنسبة للعملية الإنتاجية.
- قلة الميزانية المخصصة بالجامعة للبحث العلمى بصفة عامة، وخدمة المجتمع بصفة خاصة مما يؤدى إلى إحجام الجامعات عن القيام بالبحوث التى تساهم فى النهوض بمستوى المؤسسات الإنتاجية.
- تركيز الكليات الجامعية على وظيفة التدريس وذلك على حساب غيرها من الوظائف الأخرى وبصفة خاصة وظيفة خدمة المجتمع والمؤسسات الإنتاجية.
- قلة وجود المراكز البحثية فى الكثير من الكليات الجامعية تقوم بتقديم مثل هذه الخدمات.

- انشغال معظم أعضاء هيئة التدريس بمستوى طلابهم، هذا بالإضافة إلى أعمالهم الخاصة.

- أن الكثير من المؤسسات الإنتاجية لا تؤمن بجدوى البحوث واعتمادها على الخبراء والمتخصصين من خارج الجامعة باعتبارهم أقل تكلفة وأكثر فائدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن الميزانية المحددة للبحوث بالمؤسسات الإنتاجية قليلة ومحدودة.

أما فيما يتعلق بالصعوبات الخاصة بالاستشارات، فهي ما يلي:

- أن المؤسسات الإنتاجية الكبرى تفضل الاستعانة بالمستشارين وبيوت الخبرة الأجنبية.
- تدخل العلاقات الشخصية في اختيار المستشارين دون النظر إلى عامل الكفاءة.
- أن معظم الكليات ليس لها خطط مستقبلية للنهوض بالاستشارات التي تقدمها المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع.
- أن أنشطة الكليات الاستشارية المقدمة للمؤسسات الإنتاجية بالمجتمع محدودة الغاية.
- عدم إقبال الكثير من المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع على الجامعات لطلب الاستشارات منها.
- أن المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع صغيرة وليست في حاجة إلى الاستشارات في مجال عملها، وتؤدي عملها في ضوء خبراتها التقليدية.
- عدم وجود لجان داخل كل كلية لإدارة وتنظيم ومتابعة وتقويم أعمال المستشارين.

٤- الاتجاه إلى الجامعة المتنوعة الأغراض:

ظهرت الجامعة المتنوعة الأغراض في الولايات المتحدة الأمريكية وجاء ظهور هذه الجامعة نتيجة للأعداد المتزايدة للطلاب، والتنوع في مناهج الإعداد وفي أنشطة البحث، وظهور الدراسات العلمية التطبيقية التي تدخل مسرحاً كان خاضعاً لسيطرة الدراسات النظرية باعتبارها الأسمى والأعلى شأناً.

ولهذا وضحت رابطة الجامعات الأمريكية أن تأسيس جامعات متنوعة من أجل تكوين الخبرات التعليمية من شأنها أن تؤدي إلى تعليم أكاديمي فعال، كما أنها تعمل على معدلات تخرج عالية لكل الطلاب، وهذا في حد ذاته يعتبر عملاً صائباً يتعين على الجامعة أن تقوم به من منظور العدالة الاجتماعية، وإن مثل هذا العمل الذي تقوم به الجامعات المتنوعة الأغراض يتمشى مع المثل الديمقراطية، مع ملاحظة إنه إذا اتسمت التنوعية بسمات عدم الإنصاف والتهميش المتواصل

لجماعات محدودة، فإن هذا يكون مظهراً من مظاهر الفشل للديمقراطية، ودليلاً على عدم رغبة المجتمع أو عجزه على التصدى لمظاهر عدم العدالة المستمرة.

من هنا يتضح أن التنوعية فى الجامعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنماذج الخبرات المجتمعية والتطبيع الاجتماعى والانتماء، وهذه الأبعاد تؤثر فى أساليب الفهم بهذا العالم والتحليل له.

وفى الآونة الأخيرة انضمت أكثر من خمسين جمعية متخصصة إلى المجلس الأمريكى للتعليم تطالب وتدعم التنوع فى التعليم الجامعى وذلك لأسباب مختلفة منها.

إن التنوع يثرى الخبرة التعليمية، والطلاب يتعلمون من الأفراد الذين يختلفون عنهم فى خبراتهم ومعتقداتهم ووجهات نظرهم، وأقصى استفادة من هذه الدروس تتم فى بيئة ثرية فى تنوعها فكرياً واجتماعياً، أن التنوع يرتقى بالنمو الشخصى ويدعم المجتمع الرشيد، حيث أن التنوع يتحدى الأفكار المسبقة النمطية، ويشجع على التفكير النقدى ويعزز تعلم الطلاب، والاتصال الفعال مع أفراد من بيئات متنوعة، إن التنوع يعمل على توطيد العلاقة ووحدة المجتمعات، ويعزز أماكن العمل، فالتعليم المتنوع يعمل على تهيئة الطلاب لكى يصبحوا مواطنين صالحين فى مجتمع يزداد تعقيداً وتعددية أكثر فأكثر، كما أنه يدعم الاحترام المتبادل، ويعزز العمل الجماعى، كما أنه يساعد على بناء جماعات تقيم أعضائها وفقاً لنوع شخصياتهم ومقدار إسهاماتهم، إن التنوع يعزز التنافس الاقتصادى حيث إن تدعيم تقدم الدولة ونهوضها فى العصر الحالى يتطلب الاستفادة العملية من مواهب وقدرات جميع المواطنين فى مواقع الإنتاج التى تجمع بين أفراد مختلفى البيئة والثقافة.

وقد وضح أحد الباحثين أن التنوع فى التعليم الجامعى له العديد من الفوائد يمكن إيجازها فيما يلى: إن التعليم المتنوع يؤثر تأثيراً إيجابياً على العلاقة بين الطالب فى الجامعة ورضاهم عن الجامعة، والالتزام والمشاركة والنمو الأكاديمى أيضاً، إن توفر فرص التفاعل بين المجموعات الطلابية ينتج عنه زيادة فى التفاهم تكون واضحة وملموسة وبالتالى لا توجد المواقف التحيزية الضارة، كما يؤثر التفاعل تأثيراً إيجابياً فى النجاح الأكاديمى، والفرص التى ينتج عنها التفاعل بين الأفراد لها فائدة تتضمن المساندة التنظيمية والمكانة المتساوية والأهداف المشتركة، إن قضايا التنوع فى المنهج لها تأثير إيجابى فى فرص التفاعل بأساليب أعمق، وفى النمو المعرفى وفى الرضا العام

والالتزام والاندماج فى المؤسسة التعليمية ، إن التغيرات التنظيمية فى طرق التدريس والمناهج والمناخ الجامعى توفر فوائد تعليمية للطلاب .

٥ـ الاتجاه إلى الجامعات التخصصية:

يرى بعض المربين أن تقسم الجامعة إلى عدد من الجامعات كل جامعة تهتم بتخصص معين ، فتصبح إحدى الجامعات طبية ، والأخرى هندسية ، والثالثة زراعية ، والرابعة للعلوم الإنسانية وهكذا . . وهذا النمط سائد فى كثير من جامعات العالم والدول المتقدمة ، حيث يوجد جامعات تكنولوجية فى كثير من الدول من بينها استراليا والنمسا وفرنسا وألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ففى اليابان توجد جامعات تخصصية متنوعة منها جامعة أوزاكا للدراسات الأجنبية ، وجامعة أوتارو للتجارة ، وجامعة طوكيو للطب وطب الأسنان ، وجامعة طوكيو للزراعة والتكنولوجيا ، وجامعة طوكيو للفنون والموسيقى ، وجامعة طوكيو للمصايد .

ويؤكد ذلك أحد الباحثين أنه على الجامعة أن تراعى ظروف البيئة أو الإقليم الذى تنشأ فيه ، فقد تتميز بيئة ما بالزراعة ، وأخرى بالصناعة ، وثالثة بالتجارة ، ولهذا فإنه على الجامعة أن تميز هذه أو تلك بتخصص واضح يلائم احتياجات البيئة ، وفى هذه الحالة تقدم الجامعة خدماتها على مستوى المجتمع ككل ، فتتولى تخريج عدد معين من ذوى التخصصات والمواصفات التى يحتاجها المجتمع بالفعل ، حيث لا يحدث نقص فى هذه الكفاءات يتولد عنه عجز ، ولا يحدث فائض ينتج عنه بطالة .

٦ـ الاتجاه إلى الجامعة الشاملة:

ظهر هذا الاتجاه فى ألمانيا ، وتقوم فكرة الجامعة الشاملة على أساس تجميع معاهد أكاديمية وتقنية داخل مؤسسة واحدة ، وتقدم برامج قصيرة وبرامج طويلة فى المؤسسة ذاتها ، وهذه الجامعة تضم العديد من البرامج المتنوعة شديدة التمايز كانت متناثرة على عدد من الكليات والمعاهد العليا التكنولوجية .

وتهدف الجامعة الشاملة إلى تطوير الإعداد المهنى ، وزيادة فاعليته عن طريق ربطه بالبحث العلمى ، وربط البحث بحاجات التنمية وسوق العمل وعمليات الإنتاج .

ويقوم الإعداد في هذه الجامعة على مرحلتين : الأولى مرحلة الإعداد العام والجزء المشترك ومدته سنتان ، تليها امتحان مفاضلة يتوجه بعدها الطلاب إلى المرحلة الثانية ، وهي مرحلة التخصص أو التخصصات المناسبة لكل منهم بناء على نتائج الاختبار .

٧ـ الاتجاه إلى الجامعات الاستثمارية:

ظهر هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبصفة خاصة الجامعات التي ترتبط بمراكز تنمية التكنولوجيا أو معاهد التكنولوجيا المتعددة ومنها جامعة ستنافورد ، وجامعة نيويورك ، وجامعة أريزونا في تونيكي ، وجامعة تكساس في أوتن .

كما ركزت بعض التقارير في بريطانيا على تسويق استخدام المعلومات التكنولوجية ، فدور الجامعة في نقل واستثمار التكنولوجيا من أهم الاتجاهات المستقبلية ، حيث إنه يؤدي إلى تغيرات سريعة في مجالات عديدة من مؤسسات المجتمع وأيضاً مؤسسات التعليم الجامعي .

وتقوم الجامعة الاستثمارية باستخدام التطبيقات والأبحاث التي يكون الدافع إليها وجود مشكلات معينة أو نقل التكنولوجيا من الجامعة إلى القطاعين العام والخاص ، وهذا يشير إلى انفتاح الجامعة على المجتمع ، كما أن اشتراك الجامعات في نقل التكنولوجيا يعمل على تغيرات عديدة داخل الجامعة وذلك من حيث الشكل التنظيمي لتخصيص التمويل ، استحداث أدوار جديدة للجامعة نفسها ، ويمكن للجامعة أن تغطي نفقاتها من خلال هذا العمل .

ولهذا فإن الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتنفيذ العديد من البرامج الهادفة لتسويق التكنولوجيا للمستثمرين وأصحاب الاستثمارات ، وتشمل برامج الجامعات : مراكز جامعية لا تستهدف الربح لتسهيل تسويق العمل الجامعي والتكنولوجيا وتكون بيوت خبرة للمعلومات حول الأنشطة البحثية والتكنولوجيا الجديدة والمتاح لها براءات تراخيص ، مراكز مساعدة فنية للمشروعات الصغيرة للمساعدة في تقويم احتياجات الهندسة والعلوم والمشروعات ، والأماكن المخصصة للأبحاث ذات الصلة الوثيقة بالمشروعات الصناعية .

فالاتجاه إلى الجامعة الاستثمارية يهدف إلى التنمية الاقتصادية في المجتمع إلى تتواجد فيه ، وتقوم فكرة المشروعات والصناعات الجديدة على حضانة الجامعة لها ، حيث أنه نظام مبتكر يستهدف معاونة المستثمرين في تطوير شركاتهم ، وهذا يساعد على نجاح المشروعات والصناعات

الجديدة بتقديم كل الرعاية لها، ويوجد الآن (٤٠٠) مشروع حاضن في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم تلك المشروعات يقع في حرم الجامعة، ويؤكد ذلك ما وضحته إحدى الدراسات أن الكثير من الجامعات في السنوات الأخيرة سعت إلى وضع برامج تقوم على العمل بغرض الربح، وهذه العملية يتحول عن طريقها البحث في الجامعة إلى منتجات قابلة للتسويق، وأيضاً بدافع البحث عن مصادر تمويل جديدة للإنفاق، ومواجهة التوقعات الخارجية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

٨. الاتجاه إلى جامعة الدراسات الحرة أو العامة:

ظهر هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية وانتقل منها إلى أوربا، وهذا النوع من التعليم الجامعي يؤهل الفرد ليكون حراً ومتعلماً في نفس الوقت، وهو لا يؤدي بالضرورة إلى مهنة أو تخصص ما، ولكنه يؤهل الخريج لأن يفكر تفكيراً سليماً وأن يتحمل مسئوليته في المجتمع.

وقد وضحت بعض التقارير خصائص خريج هذه الجامعة على النحو التالي: هو أن يكون إنساناً حراً يمكنه الحكم على الأشياء ويخطط لنفسه ويحكمها بصدق، قادراً على مراجعة النفس، وأن يكيف حياته وصفاته، متحرراً داخلياً ومجتمعياً، ومتطلعاً وميوله مرتبطة بخدمة المجتمع.

كما أضافت بعض التقارير خصائص أخرى للخصائص السابقة وهي: يقاوم التعالي الذهني ويحترم كل فكر جاد، يقيم التقدم والابتكار، عنده إحساس بقيمة الخبرة ودروس التاريخ، مرتبط بمجتمعه وقيمه وأمانيه، يحدد علاقة القيمة بالتطور، يقدر القيم الإنسانية وأثرها في التمدن.

ويتميز هذا النظام أنه يمكنه أن يستوعب أعداداً كبيرة من الطلاب، كما أنه يعد أرخص استثماراً من غيره من النظم التعليمية، يؤهل الفرد لتحمل مسئولية نفسه دون الاعتماد على الآخرين، كما أنه يكون لدى الفرد الإحساس بأبعاد المشاكل التي تواجههن، كما أنه يساعد الفرد على توجيه نفسه بعد ذلك الوجهة التي ينشدها.

الفصل الثامن

اتجاهات نحو تبنى مفاهيم حديثة للتعليم الجامعى

١ـ الاتجاه إلى التعليم الجامعى المستمر:

يعتبر الاتجاه إلى التعليم المستمر خطوة للتطوير الأكاديمى للتعليم الجامعى خاصة إذا ما وضعت البرامج الجيدة له ، وقد ظهر الاهتمام بهذا الاتجاه فى كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاهتمام بإيجاد آليات ونظريات لدعم وتطوير التعليم المستمر .

كما ظهر الاهتمام بهذا الاتجاه خاصة عندما أصبح التعليم الجامعى لا يقتصر على إعداد الصفوة من أبناء المجتمع ، وإنما أصبح مسئولاً عن تطوير الكوادر الفعالة فى سوق العمل التى توجد بها الجامعة ، وأيضاً نتيجة كثرة المؤتمرات التى أكدت على أهمية التعليم المستمر ، فهناك نشرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة حول التعليم المستمر التى تؤكد أنه عقد أكثر من ٨٠ مؤتمراً ولقاء على المستوى العالمى لدراسة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ، كما عقد فى الولايات المتحدة نحو ٦٠,٠٠٠ مؤتمراً لمناقشة خطط وبرامج التعليم المستمر ، وعلى مستوى الجامعة عقد أحد المراكز ٩٠ حلقة للنشاط والمناقشة .

كما اتفق المشاركون فى الندوة التى أقيمت فى بكين عاصمة الصين على أن التعليم الجامعى سيصبح مستقبلاً نظاماً للتعليم مدى الحياة نتيجة التطور السريع للمجتمع والعلم والتكنولوجيا والذى يتطلب تكيف المعرفة والمهن المتغيرة .

فالتعليم المستمر يعد أحد ركائز نمو المجتمع بحيث يسمح له بالمنافسة فى الاقتصاد العالمى، ومن هنا تبدو أهمية التعليم المستمر على المستوى الجامعى لأنه يكتسب أهميته من الدور الذى يضطلع به فى التعليم الجامعى، كما تتمثل أهميته فى استمرارية العملية التربوية بلا معوقات بهدف تحقيق ما يأمل إليه الفرد وتنمية ما لديه من إمكانيات واستعدادات، والإعداد لمواجهة المتطلبات العاجلة للعصر فى وقت يتسم بالتحول الصارخ والتغير الدائم والسريع.

كما أن التعليم المستمر يعمل على إيجاد مناخ لتشجيع المجتمع على التعليم وتحصيل المعرفة المهنية والتدريبية، وبالتالى إنشاء مجتمع متعلم ومتطور وإنشاء الفرد إلى الأحسن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا يرى أحد الباحثين أن هناك مجموعة من العوامل التى تعظم دور الجامعة فى تحقيق أهداف التعليم المستمر:

- التغير السريع والمستمر فى مختلف مظاهر الحياة خاصة فى ميادين العلوم والتكنولوجيا وما يصاحبها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتغيرات فى القيم الثقافية، الأمر الذى يتطلب حاجة كل من الفرد والمجتمع لإحداث التطور المناسب بما يتفق مع سرعة التغير.
- القصور والعجز فى النظام التربوى التقليدى والتى من أبرزها عدم قدرتها على إعداد الأفراد لحياة منتجة، رغبة بعض الشباب دخول سوق الإنتاج، رغبة الكبار للتعويض عن الفرص التعليمية التى فقدوها، الحاجة المتزايدة إلى إعداد قوى عاملة مدربة فى وقت سريع، ارتفاع مستوى تكلفة التعليم.
- زيادة الحاجة إلى التعليم المستمر لبناء سيكولوجية العمال.
- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم.
- عوامل اقتصادية متمثلة فى زيادة تكلفة التعليم النظامى.
- عوامل اجتماعية تتمثل فى ضعف دور الأسرة فى تربية أبنائها والتغير فى الأدوار الاجتماعية للمرأة.
- حاجات الكبار حيث يلبى التعليم المستمر حاجاتهم لمواجهة التغيرات الحادثة السريعة فى شتى نواحى الحياة.

ونتيجة لهذه العوامل ولارتباط الجامعة بمختلف الأنشطة فإنه يقع عليها دور هام ورئيسى فى توفير فرص التعليم المستمر من خلال إيجاد علاقة تفاعلية تبادلية بين الجامعة وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى لتنسيق وتكامل الجهود فى توفير فرص التعليم المستمر وتنميته، وأن تقدم برامج متقدمة ومتطورة فى التدريب والتنمية عن طريق برامج الدراسات العليا.

ومن أجل أن تقوم الجامعة بدورها فى التعليم المستمر فإن برامجه عليها أن تحقق الوظائف التالية:

- التدريب المهنى الوظيفى، حيث إن مهمة الجامعة فى تدريب مختلف الأطر الفنية لا يقتصر على مجالات الإعداد داخل الجامعة، بل يمتد ليشمل العاملين فى خدمة المجتمع فى وظائف مختلفة، وتكون برامج التدريب الخاصة بالتعليم عادة مشتركة بين الأطر من داخل الجامعة وخارجها لغرض تبادل الخبرات.
- التنمية المعرفية والفكرية، وهذا يتيح فرصة لإثراء المعرفة وزيادة الوعى الثقافى والاجتماعى لدى الأفراد.
- البحث والاستقصاء، وهو نشاط تقوم به الجامعة على هيئة وحدة بحثية تهدف إلى دراسة احتياجات المجتمع الخارجى ومشكلاته.

لهذا فإن برامج التعليم المستمر تقتضى ما يلى: المتابعة المستمرة للخريجين والاحتفاظ بمعلومات عن مصيرهم واحتياجاتهم، جهاز إدارى قادر على الوصول إلى الخريج حيث كان وموالاته بمتطلبات الرعاية، جهاز إعلامى قادر على تنفيذ برامج مطبوعة ومسموعة ومرئية لخدمة هذا الخريج، أن يتخصص البعض من هيئة التدريس فى الكليات المختلفة لتأدية الوظيفة القومية والارتقاء بها.

ويرى بعض المربين أنه يمكن للجامعة أن تقدم بعض الخدمات التربوية والتدريبية لأفراد المجتمع من خلال التعليم المستمر، وهذه الخدمات تتمثل فى: الدراسة المسائية والنظاميةن وهى التى تقدم لمن فاتتهم فرص التعليم الجامعى لسبب ما، وأصبحت ظروفهم تسمح لهم بالالتحاق فى الجامعة مساءاً، ويزاولون أعمالهم الوظيفية صباحاً، وفى الأغلب تكون هذه الدراسات فى مجال الآداب والعلوم، والعلوم الإنسانية والإدارية والاقتصاد، دورات وبرامج مهنية متخصصة، وهى التى تقدم للحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى فى تخصصاتهم وملتحقين بسوق العمل،

والهدف من هذه الدورات والبرامج هو التنمية المهنية لهم واتصالهم بالمستجدات العلمية ، وتبادل الخبرة والتشاور فيما بينهم تحت إشراف أساتذة الجامعة ، دورات فنية ومهنية للعمال المهرة والفنيين وهى التى تهدف إلى تطوير مهارات العمال والفنيين ، واكتساب الراغبين بالانضمام إليها المهارات اللازمة لممارسة العمل بإتقان ، دورات عامة لخدمة المجتمع ، وهذه الدورات مفتوحة لكل فئات المجتمع من الكبار الراغبين فى مجال الهوايات والثقافة العامة فى مختلف أمور الحياة .

٢ـ الاتجاه إلى التعليم الجامعى للجميع:

ظهر هذا المفهوم فى الآونة الأخيرة ، عندما أصبحت الجامعة غير قاصرة على تعليم الصفوة من أبناء المجتمع ، وأصبحت مفتوحة لعدد كبير من الطلاب ، ولهذا يرى أحد الباحثين أن الجامعة مرت بثلاث مراحل أو أطوار تبعاً للجمهور الذى تستهدفه ، بدأت بمرحلة الجامعة للنخبة ، تلاها مرحلة الجامعة للعدد الأكبر من الطلاب ، ثم أصبحت فى المرحلة الحالية الجامعة للجميع ، من هنا يمكن القول أن التعليم الجامعى للنخبة أو الصفوة انتهى وأصبح حقاً مكتسباً للجماهير التى يتزايد طلبها وضغوطها من أجل الحصول عليها .

واهتم الباحثون والمربون بهذا الاتجاه ، فيرى أحد الباحثين أنه يجب على الجامعة ألا تقتصر على النخبة من الموهوبين والقادرين مادياً ، وإنما ينبغى أن ييسر لأغلب الراغبين فيه بغض النظر عن امكاناتهم المادية وقدراتهم العقلية ، ويرجع ذلك ـ من وجهة نظره ـ إلى تغير هدف التعليم الجامعى ، حيث يرى أن الهدف من التعليم الجامعى لم يعد توفير المؤهلين لإدارة شئون الدولة وطرائقها ، وإنما أصبح الهدف تهيئة الإنسان لمواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة وتحقيق التنمية الشاملة وذلك من خلال تسخير الامكانات المادية والبشرية واستغلالها من أجل تحقيق هذا الهدف .

ويرى أحد الباحثين أنه إذا أردنا إتاحة التعليم الجامعى للجميع ، فإن هناك بعض الأسس التى تتطلب مراعاتها وهى : أن توجد مؤسسات ذات مستوى متميز ولا تقبل التنازل عن هذا المستوى ، أن تنشأ مؤسسات أو معاهد متوسطة وعالية جديدة يسهل الانتقال منها وإليها لتقدم تخصصات جديدة تفرض نفسها على الساحة ، أى لا يكون الاندفاع وراء التكلفة الرخيصة ، ونكرر ما هو موجود بالفعل لأنه لن يتيح فى الأغلب ما هو مطلوب أن يكون عليه إنسان الغد

القريب، أو يلبى احتياجات مجتمع الغد المتجددة والمتغيرة فى سرعة، النظرة إلى الدرجة الجامعية (أو الشهادة) على أنها قابلة للتجديد كل فترة، أو تشبه وثيقة السفر التى ينبغى تجديدها كل فترة، ضرورة وجود مراكز تحافظ على التفوق والمتفوقين كى تقدم للمجتمع أفكاراً مبتكرة وأساليب عمل جديدة.

٣ـ الاتجاه العالمى للنظام الأكاديمى الجامعى :

ظهر هذا الاتجاه فى كثير من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والسويد، ويرجع ظهور هذا الاتجاه إلى أن البشرية أصبحت اليوم تعيش عالمية التفكير وعالمية العلم والمعرفة وعالمية الأزمات والإنجازات، وعالمية الحقوق والواجبات والطموحات، وعالمية القيم الإنسانية، الأمر الذى يتطلب توعية الشعوب بأنها تشترك فى عالم واحد ومستقبل واحد، ولهذا فإنه من الضرورى أن نتعلم كيف نفكر عالمياً ونعمل محلياً، وهذا يؤكد حاجة العالم إلى المواطن العالمى الذى يتحمل قدراً من المسئولية تجاه المتغيرات والمشكلات العالمية.

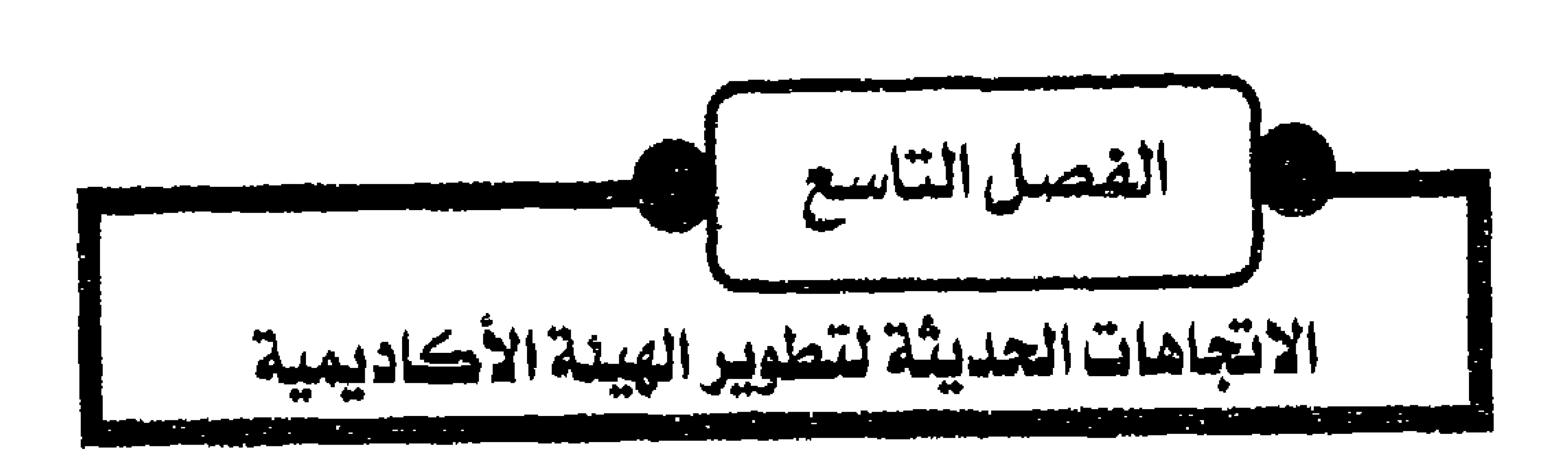
ويرى بعض الباحثين أن هناك بعض التحولات التى حثت بمنظومة التعليم التى دعت إلى اتجاه نظام التعليم الجامعى إلى العالمية وهى: اختفاء الأمية من العالم المتقدم، وأصبحت على شفا الانحسار فى جميع الدول المتقدمة، ولم تعد الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم مقصورة على الصفوة وعلية القوم، بل أصبحت مؤسسة قومية تلتحق بها أعداد متزايدة من كافة قطاعات المجتمع، التضحية بأسلوب التعليم الشامل لإفساح المجال للتخصص بعد أن بات الأمر حتمياً يفرضه تنامى المعرفة وظروف العصر، زيادة التوجه نحو تدويل نظم المعلومات والتعليم، إذ أصبحت اللغة الإنجليزية هى اللغة المشتركة الجديدة، وأصبحت شبكة الإنترنت هى الأداة الجديدة التى تجمع بين البشر وتجعل الحدود بين الدول أقل أهمية، غزارة المعلومات المتاحة للبحث والتعليم التى تضاعف بسرعة غير معهودة، فإن ذلك يفرض على الإنسان الاعتماد على بنوك المعلومات والملخصات والعروض الموجزة، التركيز على إعطاء الحرية للطلاب والمدرسين والمشروعات التعاونية، والتحاور الأكاديمى بين الأمم من خلال الانتقال السريع مع المعارف، التركيز على بناء الشخصية أكثر من استيعاب المعلومات الفعلية، حيث أن التزايد المستمر فى حجم المعارف وقدرات تخزين ومعالجة البيانات التى توفرها تقنية الكمبيوتر الحالية جعلت ما تتذكره أقل أهمية مما

تفهمه ، وبناء الشخصية هنا يعنى القدرة على التعامل مع المشاكل الأخلاقية والفلسفية المعقدة فى العالم المعاصر .

كما توصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك مجموعة من العوامل التى استدعت اتجاه التعليم الجامعى إلى العالمية هى : العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وبعض المتغيرات الديموغرافية والسياسية والاجتماعية التى أفرزتها الحروب المختلفة .

وحدد بعض الباحثين بعض الأدوار التى ينبغى على الجامعة القيام بها من أجل الاتجاه إلى العالمية وهى :

- أن تعبر الجامعة عن مدى إيمانها بقيمة الاتجاه نحو الدولية فى بيان مهام خطتها الإستراتيجية من أجل تنمية المواطنة ذات الكفاءة العالية على المستوى الدولى .
- أن تعمل على جعل التزامها بالاتجاه نحو الدولية واضح بقدر الإمكان بتطوير مناهجها من خلال برامج الطلاب وطلاب الدراسات العليا مع وضع سياسة لتطوير هيئات التدريس من خلال الأنشطة البحثية والتبادل العلمى .
- الإيمان بحتمية الترابط بين مؤسسات المعرفة والثقافة فى الداخل والخارج خاصة فى مجالات التنمية البشرية ونقل التكنولوجيا والتفوق الثقافى .
- الارتباط بالسياسات والخطط القومية فى تنمية الأوطان وليس ارتباطها بالأهواء الشخصية أو المؤسسية ، وهذه القضية تمثل توجهاً محدداً بل ملزماً وصالحاً لجهد العاملين فى مجال الجامعات .
- تقوية الحوار بين الجامعات فى البلدان النامية ، والجامعات فى الدول الصناعية بحيث تتداول المعرفة والخبرة وأفكار التقدم العلمى والتعليمى على نحو أسرع فى العالم كله .
- إقامة جسور راسخة بين الجامعات وبين الهيئات الأكاديمية فى أنظار العالم من أجل تدعيم الدور القيادى فى التجديد التعليمى على كافة المستويات .



لقد ظهرت هذه الاتجاهات في الآونة الأخيرة على اعتبار أن عضو هيئة التدريس وتدريبه يعد مفتاحاً للإصلاح والتطوير التربوى، وأساساً فى تحديث العملية التربوية، وقبل الحديث عن هذه الاتجاهات كان من الضرورى إلقاء الضوء على مسئوليات وواجبات عضو هيئة التدريس.

أولاً: واجبات ومسئوليات عضو هيئة التدريس الجامعي :

يعد عضو هيئة التدريس بالجامعة أحد الأركان الأساسية التى تمثل قوة الجامعة ومستواها ونوعيتها، لأن الجامعة تحقق الكثير من أهدافها المحددة أو المنشودة من خلال أعضاء هيئة التدريس، ومن خلال قيامهم بالمسئوليات الملقاة على عاتقهم المتمثلة فى الآتى :

١ـ التدريس:

ويقصد به قيام عضو هيئة التدريس بتربية الطلاب وتعليمهم التفكير والتفكير الناقد، وإكسابهم المهارات، وصقل شخصيتهم، وتحمل المسئولية والتعلم الذاتى، وتدريبهم على القدرة على التحمل والتكيف والابتكار والتجديد، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال الامتحانات وتقييم الطلاب، وتوجيههم أكاديمياً وتربوياً واجتماعياً، والاشتراك فى جميع الأعمال التى تؤدى إلى خدمة الطالب وتأهيله فى تخصصه بحيث يكون مؤهلاً للتكيف والعمل فى الحياة بصورة جيدة.

ولكى يقوم عضو هيئة التدريس بهذه المسئولية، فإنه لابد أن يكون معداً إعداداً علمياً فى تخصصه، وأن يكون معداً إعداداً مهنياً بحيث يمكنه من تنظيم المواقف والخبرات التعليمية الجامعية، وأن تكون لديه القدرة على مواجهة المواقف المتغيرة والقدرة على إدارة قاعة المحاضرات.

وتشير بعض الدراسات- فى هذا الشأن- إلى أن عضو هيئة التدريس لكى يكون ناجحاً فى قيامه بهذه الوظيفة، عليه مراعاة الآتى: أن دوره ليس عملية نقل المعرفة للطلاب، وإنما دوره مرشد وموجه ومثير للتفكير وتعليمه، يثير الطلاب عقلياً، وأن يقوم بالاستفسار والتساؤل المتواصل والاستقصاء والبحث العلمي المستمر الذى يولد أسئلة وأفكار جديدة وجديرة بالتنقيب والبحث، أن يتفاعل مع طلابه لأن التفاعل شرط أساسى لحدوث التعلم والبحث واكتساب المعارف الإنسانية والعلمية وزيادة الخبرة، أن تكون علاقته مع طلابه قائمة على أساس الثقة والاحترام المتبادل حتى يستطيع التأثير فيهم، أن يكون مدركاً أن هناك فرق بين المهارات التدريسية والمهارات البحثية لأن التدريس فى أساسه هو تعامل مع الأفراد والنفس البشرية. أما البحث فهو يتعامل مع الأشياء، والمواد والأدوات، وهذا يعنى أن امتلاك مهارات أحدهما لا يعنى بالضرورة امتلاك مهارات الآخر، أن يكون قادراً على النهوض بميول الطلاب واهتماماتهم حتى يثير دافعيتهم للإقبال على التعليم الجامعى.

وإضافة لما سبق، يرى بعض المربين أن عضو هيئة التدريس يجب أن يكون ملماً بأهداف الجامعة التى يعمل بها، ودورها الإيجابى فى تنمية المجتمع، وأن يكون مدركاً لأهم مبادئ مهنة التعليم، وأن يكون واعياً بالنمو النفسى لطالب الجامعة، وأن يكون مدركاً لحاجات الطلاب، وأن يكون قادراً على تصميم المنهج الجامعى وكيفية تنفيذه وتقويمه وتطويره، أن يكون ملماً بمهارات اللغة الإنجليزية على الأقل أو أية لغة أجنبية بديلة، أن يكون قادراً على استخدام الحاسب كمصدر للمعلومات ووسيلة للاتصال.

ولكى يكون عضو هيئة التدريس ناجحاً فى التدريس، ينبغى عليه مراعاة الآتى: أن يقوم عضو هيئة التدريس بوضع خطة لكل مقرر من المقررات التى يدرسها بحيث تشتمل على الهدف من تدريس هذا المقرر، الموضوعات التى يحتويها المقرر والتى عن طريقها يمكن تحقيق الأهداف المحددة، التوزيع الزمنى لموضوعات المقرر، وسائل تدريس هذه الموضوعات، وسائل قياس تحقيق الأهداف، ثم قائمة بالمراجع الأساسية لموضوعات المقرر، أن ينوع فى كل فصل دراسى فى الموضوعات الفرعية التى يدرسها لطلابه، أن يزود طلابه بقائمة من المراجع فى كل فصل دراسى، وتزويد طلابه بأحدث ما صدر من الدراسات والمؤلفات، أن يوجه طلابه للاستفادة من وسائل

الاتصال الحديثة، ولاسيما شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باعتبارها مصدراً هاماً ومتجدداً من وسائل تزويد المعرفة. أن يكون عضو هيئة التدريس حريصاً على ربط الموضوعات التى تدرس للطلاب بحاجاتهم، وحاجات مجتمعهم ومشكلاته، وأن يخصص عضو هيئة التدريس جزءاً من درجات تقييم الطلاب لما يقومون به من أبحاث تتعلق بموضوعات المقرر الدراسى، لما لذلك من فائدة كبيرة للطالب، حيث أن إجراء البحوث والدراسات يساعده على الوصول إلى مصادر المعرفة بنفسه، وهذا يجعلها أكثر رسوخاً فى الذاكرة، أن يتيح عضو هيئة التدريس الفرصة للطلاب لكى يستخلصوا النتائج والأفكار الأساسية للموضوع من خلال الحوار والمناقشة والقراءات الخارجية لهم

٢ـ مسئوليات عضو هيئة التدريس عند وضع المنهج الدراسى:

وهناك بعض المسئوليات الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس عند وضع المنهج الدراسى الذى سيقوم بتدريسه للطلاب، منها: أن يقوم بتحديد الهدف من تدريس موضوعات المقرر فى بداية المذكرة أو الكتاب، أن يقوم بتحديث المنهج كل عام، مع مراعاة مناسبة المنهج لمستوى الطلاب وقدراتهم، أن يقوم بوضع الأسئلة والتدريبات بعد كل موضوع، أن يراعى عضو هيئة التدريس أن تكون موضوعات المنهج مترابطة، وألا تكون متداخلة مع موضوعات أخرى حتى لا يحدث تكرار أو ازدواجية فى تدريس الموضوع الواحد، أن يراعى مناسبة حجم المنهج مع الساعات التدريسية، ويجب عليه مراعاة عدم حشو المنهج بموضوعات لا تستوعبها عقول الطلاب، وإنما يحاول إضافة بعض التطبيقات التى لها علاقة بمجالات العمل المختلفة، أن يهتم بالكتاب الجامعى ويحاول أن يجعله فى متناول يد الطلاب مع بداية العام الجامعى، وأن يكون سعره مناسباً، مع توفير نسخ مجانية لغير القادرين من الطلاب. أن يلتزم عضو هيئة التدريس بميعاد المحاضرة، أن يعد المحاضرة إعداداً جيداً ويستخدم فيها وسائل شرح غير تقليدية، وأن يعتمد على الأساليب التفاعلية بينه وبين الطلاب، أن يتحرى أسهل الطرق وأفضل الكلمات حتى يكون شرح المحاضرة سهلاً وواضحاً وموافقاً لما فى الكتاب، أن يغرس قيمة العلم ودوره فى المجتمع فى نفوس الطلاب، أن يقوم عضو هيئة التدريس بربط المنهج بالقيم الفاضلة والحياة العملية، أن يستخدم الأمثلة والطرق التى تخدم المعانى.

٣- مسئوليات عضو هيئة التدريس فى اتحاد الطلاب :

هناك العديد من المسئوليات والأدوار التى يجب أن يقوم بها عضو هيئة التدريس فى هذا المجال من أهمها : العمل على حل مشكلات الطلاب النفسية والاجتماعية ، كمشكلة الاغتراب ، بعض المشكلات الأسرية ، وغيرها من المشكلات التى تواجه الطلاب ، وخاصة الجدد منهم ، القيام بحل مشكلات الطلاب التعليمية إما بنفسه أو عن طريق أحد الزملاء ، القيام بتوضيح أهمية التفوق الدراسى ودوره فى إيجاد فرصة العمل بعد التخرج ، إحياء ثقافة الأمل عند الطلاب ، وغرس روح الانتماء فى نفوسهم .

٤- مسئوليات وأدوار عضو هيئة التدريس عند وضع الامتحان :

إن مسئوليات عضو هيئة التدريس عند وضع الامتحانات ليس أمراً سهلاً ، لهذا يجب على عضو هيئة التدريس مراعاة الآتى عند وضع الامتحان : أن تكون الأسئلة مناسبة لجميع مستويات الطلاب ، وأن تكون متفقة مع الهدف من تدريس المنهج ، أن تحتوى ورقة الامتحان على أسئلة الفهم والحفظ والقدرة على التحليل ، أن تكون الأسئلة من الموضوعات التى درسها الطلاب وعدم خروجها عن حدود المنهج الدراسى ، أن تكون ورقة الامتحان مكتوبة بلغة عربية سليمة وصحيحة خالية من الأخطاء الإملائية والمطبعية ، أن تكون أسئلة الامتحان محددة وواضحة ومناسبة لزمن الامتحان ، أن يكون عضو هيئة التدريس متواجداً طوال زمن الامتحان ، وذلك لحل أى مشكلة طارئة أو توضيح أى سؤال غامض وغير مفهوم بالنسبة للطلاب ، أن يتوخى عضو هيئة التدريس العدل عند التصحيح ، وأن يكون دائماً بجانب مصلحة الطالب .

٥- مسئوليات خاصة برعاية الطلاب :

يقع على عاتق عضو هيئة التدريس العديد من المسئوليات الخاصة برعاية الطلاب ، من أهمها :

- العمل على تكوين شخصية الطالب وإثرائها وذلك من خلال قيامه بالأنشطة والممارسات التربوية ، هذا بالإضافة إلى تزويده بثقافة سكانية وبيئية تساعده على إدراك مشكلات مجتمعه وكيفية الإسهام فى مواجهتها .
- القيام بإعداد وتنمية العقلية المستقبلية للطلاب التى تقبل التغيير والتطوير مع تزويدهم بثقافة دينية من أجل ترسيخ القيم الخلقية والروحية فى نفوسهم .

- القيام بالتفاعل الاجتماعى مع الطلاب داخل الحرم الجامعى، والسماع إلى شكواهم فى الحالات التى يرون فيها وقوع ظلم أكاديمى عليهم ومساعدتهم على حلها.

٦- مسئوليات على مستوى القسم أو الكلية:

تتمثل هذه المسئوليات فى الآتى: القيام بالمشاركة الفعالة فى اجتماعات القسم وحسن تمثيله فى اجتماعات الكلية، المشاركة فى اتخاذ القرارات المرتبطة بالعمل الأكاديمى وذلك مثل تقييم خطط عمل القسم، وأيضاً خطط عمل الكلية، المشاركة فى إعداد قوائم لاحتياجات القسم من المواد والأجهزة المتنوعة والمراجع، والقيام بإعداد الميزانية الخاصة بذلك، المشاركة فى لجان الإعداد والتنظيم للمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والفكرية التى تعقد على مستوى القسم أو الكلية.

٧- مسئوليات خاصة بخدمة المجتمع:

هناك العديد من المسئوليات التى يقوم بها عضو هيئة التدريس لخدمة المجتمع، من أهم هذه المسئوليات ما يلى: ممارسة دور حيوى فى مناقشة مشكلات المجتمع وقضاياه فى المحافل الدولية، أو من خلال وسائل الإعلام بنوعياتها، هذا بالإضافة إلى كتابة المقالات فى الصحف والمجلات العامة فيما يثير اهتمام الرأى العام بالقضايا الحيوية، المشاركة فى ورش العمل وحلقات التدريب للمهنيين فى المؤسسات الحكومية حتى يتمكن هؤلاء المهنيين من معرفة كل ما هو جديد وحديث فى مجال تخصصهم، وفتح قنوات اتصال بهم من خلال مناقشتهم فى المشكلات التى تواجههم، وكيفية النهوض بها، تقديم استشارات مهنية للمؤسسات الحكومية سواء المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، والقيام بإجراء بحوث ودراسات لمساعدتها على اتخاذ القرار المناسب لها، المساهمة فى تدعيم المؤسسات الأهلية بكافة أنواعها وذلك بتلبية الدعوى لها بالمحاضرات والندوات المتمركزة حول تخصصه، تأليف الكتب العلمية المتخصصة والمراجع، مع ضرورة تحقيق الرؤية الشاملة من خلال العلوم البيئية، ووحدة الطبيعيات والإنسانيات والتقاءها حول موضوعات مشتركة، القيام بإعداد وتقديم دراسات بحثية بسيطة لنشرها لعامة أفراد المجتمع مع تأكيد ارتباطها بالبيئة والمجتمع المحيط بالجامعة بجانب الترجمة لكل ما هو جديد فى مجال التخصص.

ولكن نظراً للتغيرات العالمية والمجتمعية المستمرة، الأمر الذى يترتب عليه أن يقوم عضو هيئة التدريس بمسئوليات متجددة فى عالم دائم التغير وفى مستقبل شديد التطور، وقد حدد بعض المربين بعض المسئوليات والأدوار التى يقوم بها عضو هيئة التدريس فى ظل التغيرات المتجددة فى المحاور التالية:

❋ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس المرتبطة بالثقافة العربية:**

وتشمل: محاولته الحديث باللغة العربية الفصحى فى المنتديات والمؤتمرات العلمية وفى التدريس، تشجيع الطلاب على التحدث باللغة العربية الفصحى، مساعدته للمواهب الأدبية اللغوية من الطلاب، كتابة إنتاجه العلمى باللغة العربية الفصحى، تدريب طلابه على كتابة مقالات للصحف والمجلات المهتمة باللغة العربية، مقاومته للذوبان الثقافى وهيمنة الثقافات الغازية، المشاركة فى عضوية الجمعيات والمؤسسات المهتمة باللغة العربية.

❋ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس فى المجال السياسى:**

وتشمل: تنمية مهارات الحوار والمناقشة والجدل الفكرى السياسى، الإنصات إلى الرأى الآخر باحترام دون تحقير، تنمية أساليب التفاوض وإدارة الحوار واتخاذ القرار، تنمية القدرة على الملاحظة والتفسير والتنبؤ من خلال الاستماع الواعى الناقد، تقديم المصطلحات والمفاهيم السياسية خلال سياقات حوارية، تدريب الطلاب على أدوات الحوار السياسى من تحليل واستدلال ونقد، تدريب التلاميذ على كتابة المقالات والحوارات واللقاءات والتحليلات، تبنى نماذج الديمقراطية للتفاعل، نشر الوعى السياسى لتحقيق الوحدة العربية.

❋ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس فى المجال التكنولوجى:**

ويشمل: قيام عضو هيئة التدريس باستخدام مصادر المعرفة الحديثة (شبكات المعلومات، برامج الكمبيوتر .. إلخ) فى تطوير تعليمه وتدريسه، تصميم مواقف وظيفية وأنشطة وخبرات مباشرة تقوم على التقنيات والتكنولوجيا، تطوير التقنيات الحالية للوصول إلى أفضل أداء، تصميم برامج إثرائية وعلاجية تعليمية وتربوية، الابتكار فى استخدام تقنيات التعليم ومصادر التعلم، توظيف المعمل اللغوى فى تطوير أداء التلاميذ، استثمار مراكز مصادر التعلم المتاحة فى المجتمع المحلى، إتقان استخدام مصادر المعلومات فى الاتصال الشفهى والكتابى، استخدام المعاجم الإلكترونية فى تعرف الكلمات والمفاهيم وتفسير النصوص، التركيز على

أهداف التصفح فى المصادر المطبوعة أو الإلكترونية، اختـزان البيانـات والمعلومـات مـع ابتكـار جوانب جديدة فيها .

❁ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس فى مجال البحث العلمى :**

وتشمل : قيام عضو هيئة التدريس بتحليل المواد المسموعة والمرئية مقوماً إياها على أسس لغوية علمية ، استخدام المعاجم بمستوياتها وأنواعهـا فـى تعـرف المستويات اللغويـة ، استـخدام المعاجم للكشف عن المفاهيم والمصطلحات المتجـددة ، الاشـتراك فـى الأعمـال البحثيـة اللغويـة والتربوية ، الاستفادة من مناهج تحليل الأخطاء والتحليل التقابلى فـى دراسـة الأخطـاء الـشائعة ، الاتصال بالمجامع اللغوية للاستفادة من أبحاثها ، تدريب التلاميذ على إجراء البحـوث مـع الـضبط العلمى ، الجمع بين التخصصات المختلفة عند تناول المشكلات التعليمية .

❁ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس فى المجال الدينى :**

ويشمل : الاقتباس من القرآن الكريم والسنة النبوية لرفع مـستوى الأداء اللغـوى ، إبـراز الارتباط بين اللغة والعقيدة رمزاً للهوية ولساناً للدين ، تنمية قدرة الطلاب على فهم القرآن الكريم وتذوقه وتفسيره ، تعريف المتعلمين بمنزلة اللغة ودورها فـى حمايـة المجتمـع الإسـلامى وتماسكه ، تثبيت الثقافة الإسلامية فى وجدان طلابه ، إبراز الطابع الإنسانى للحضارة الإسـلامية فـى مجـالات التفكير والوجدان والآداب .

❁ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس فى المجال الاجتماعى :**

ويشمل : تنمية مهارات العمل اللغوى الجمـاعى والتعـاونى ، الاشـتراك فـى الجمعيـات والنوادى والهيئات ، إقامة علاقات وقنوات اتصال مع المجتمع المحلـى ، الاتـصال بقـصور الثقافـة ودور المسرح والأندية ، توجيه الأنشطة لاكتساب مهارات اجتماعية مستقبلية .

❁ **أدوار ومسئوليات عضو هيئة التدريس فى المجال النفسى :**

ويشمل : مراعاة الفروق الفرديـة بـين الطـلاب ، تطـوير مهـارات التفاعـل الـسوى مـع المتعلمين عبر توفير فرص الحوار ، التعزيز ، الاستثارة ، تنمية القدرة على التعبير عن النفس بطلاقـة لتعزيز الثقة بالنفس ، اكتشاف حـالات التـأخر والـشكلات اللغويـة ، الاشـتراك فـى عـلاج هـذه الحالات ، توفير المناخ التفاعلى الصفى الإيجابى وفرص التعبير الحر ، توفير فـرص تنميـة القـدرات والمهارات العليا من خلال تطويرها وصقلها .

٨. البحث العلمى :

ويقصد به قيام عضو هيئة التدريس بإجراء البحوث والدراسات العلمية سواء النظرية والتطبيقية فى الجامعة، وكذلك القيام بالإشراف على الدراسات والبحوث لطلاب الدراسات العليا ضمن تخصصه واهتمامه العلمى.

فالبحث العلمى يعد شرطاً أساسياً من شروط الأستاذ الجامعى، وبدون البحث العلمى يظل عضو هيئة التدريس معلماً فقط لطلابه، فإذا لم يقم عضو هيئة التدريس بإجراء بحوث فإنه ينعكس ذلك على طلابه حيث يحرمهم من الإطلاع على المستجدات المعرفية فى موضوعات المقرر الدراسى.

ويتمثل دور عضو هيئة التدريس فى البحث العلمى فى حرصه على أن يكون على اتصال دائم ومعرفة بكل الدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية فى موضوع تخصصه لأن هذا يوفر عليه الوقت فى اختيار موضوع الدراسة ويجنبه التكرار فى موضوعات الأبحاث، وأن يقوم باقتناء المصادر والمراجع والدراسات ذات الصلة بموضوع تخصصه، المشاركة فى إعداد دراسات بحثية من خلال فريق متكامل من الأساتذة لحل المشكلات التى تعانى منها مؤسسات المجتمع المحلى المحيط بالجامعة مع ضرورة تحقيق التوازن بين ما تقرره الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس من حقوق وما تفرضه عليه من واجبات والتزامات تجاه المجتمع وهيئاته ومؤسساته الإنتاجية مع تدريس الطلاب فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا على مهارات البحث العلمى وأساليبه وخطواته وإدراكهم للإطار المرجعى له، وفهمهم لمناهجه ومشاركتهم فى إعداد الخطط البحثية تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس، أن يقوم بالإسهام بفاعلية فى تطوير أنشطة البحث العلمى والدراسات المتقدمة بالكلية التى يعمل بها، وذلك عن طريق القيام بالبحث عن التسهيلات والموارد اللازمة، الانفتاح على العالم والاتصال المنظم والمستمر مع مؤسسات التعليم الجامعى ومراكز البحث العلمى ومنظمات التعليم الجامعى الإقليمية والدولية والاستفادة منها فى إعادة وتصميم أنظمة التعليم الجامعى.

ولكى يقوم عضو هيئة التدريس بدوره فى البحث العلمى وإجراء الأبحاث والدراسات، يجب على الجامعات أن تكون حريصة على متابعة أداء عضو هيئة التدريس فى مجال البحث

العلمي، أن توفر له الظروف الموضوعية اللازمة للاستمرار في البحث العلمي، أن تقوم الجامعات بتشجيع أعضاء هيئة التدريس داخل القسم الواحد على القيام بإجراء بحوث مشتركة، مما يشجع على التعاون بين أعضاء القسم، كما أن البحث يأتي نتيجة خبرات ووجهات نظر متعددة، وبالتالي يكون بحثاً متميزاً، أن تقوم الجامعة بتعيين المتفوقين في وظيفة مساعد باحث لأعضاء هيئة التدريس الذين يحتاجون إليهم وفقاً للأسس، ومعايير تضعها الجامعة لاختيار من يشغل هذه الوظيفة، أن تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على حضور المؤتمرات العلمية، أن تقوم الجامعة بنشر البحوث المتميزة التي يعدها أعضاء هيئة التدريس على نفقتها، أن تعمل الجامعة على توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للباحثين.

ولكي يقوم عضو هيئة التدريس بدور فاعل في الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراة يجب عليه مراعاة الآتي: أن يكون متأكداً بأن الطالب ملماً بأصول البحث العلمي وقواعده وأسسه، أن يكون حريصاً من أن الطالب اختار موضوعاً جيداً وجديداً ويمثل إضافة للجهود البحثية السابقة، أن يتأكد من أن الطالب لم يترك أي مصدر أو مرجع أساسي لازم للبحث، أن يحترم حرية رأي الطالب وحرية منهجه ويشجعه على إبراز شخصيته العلمية في البحث، أن يكلف عضو هيئة التدريس عدداً من الطلاب المشرف عليهم بتنفيذ مشروع علمي مشترك بحيث يتناول كل طالب جانباً منه، ويقاس أداء كل واحد من هؤلاء الطلاب بمناقشته منفرداً، أن يحث عضو هيئة التدريس طلابه الذين يشرف عليهم حضور مناقشات الرسائل العلمية التي لها صلة بتخصصهم.

دور الجامعة في الارتقاء والنهوض بدور عضو هيئة التدريس:

من أجل أن يرقى عضو هيئة التدريس بالجامعة، ويقوم بدوره ومسئولياته الملقاة على عاتقه، ينبغي على الجامعة أن تقوم بالآتي: العمل على توفير الوسائل التعليمية ومصادر المعلومات اللازمة سواء كانت كتب وأجهزة حاسب علمي ومعامل وغيرها، العمل على تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام هذه الأجهزة والأدوات دون صعوبات تواجههم، القيام بعقد دورات تدريبية في أساليب التدريس وطرقه واستراتيجيته لأعضاء هيئة التدريس بين الحين والآخر، وذلك لإطلاعهم على أحدث النظريات في التدريس للاستفادة منها في عملهم، القيام

بعقد دورات فى اللغة الأجنبية لأعضاء هيئة التدريس، للإفادة منها فى الإطلاع على أحدث التطورات الحادثة فى مجال تخصصهم ومعرفة أوجه الالتقاء وأوجه الاختلاف بينهم وبين التطورات الحديثة، تشجيع أعضاء هيئة التدريس على حضور المؤتمرات العلمية فى مجال تخصصه بحيث لا يزيد عن مؤتمر فى الفصل الدراسى الواحد، على أن تتحمل الجامعة كافة النفقات المالية التى يحتاجها سواء داخل الدولة أو خارجها على أن يقوم عضو هيئة التدريس بتقديم تقرير تفصيلى عن المؤتمر وأعماله لإدارة الكلية وعرضه على أعضاء هيئة التدريس بالكلية للاستفادة منه، أن تتبنى الجامعة الأبحاث العلمية المتميزة التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس وذلك بالإنفاق عليها ونشرها ووضعها على موقع الجامعة الإلكترونى، وعقد ندوات لمناقشة هذه الأبحاث المتميزة، أن تعمل الجامعة على تخفيف القيود والإجراءات البيروقراطية التى تحد من تنفيذ مشاريع البحث العلمى وتقلل من حماس الباحثين، أن تحافظ الجامعة على المكانة العلمية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس حتى يظل عضو هيئة التدريس المثل الأعلى لطلابه ويقتدون به ويحترمه المجتمع، أن تقوم الجامعة بتكريم عضو هيئة التدريس المتميز على مجمل أعماله وأدواره فى التدريس والبحث والإشراف وخدمة المجتمع فى ضوء معايير معينة للاختيار تحددها رئاسة الجامعة.

ويضيف بعض المربين أنه من أجل الوصول إلى المؤهلين فعلاً للعمل بالجامعات وتطوير عملهم، يجب على الجامعات أن تقوم بالآتى:

تغيير سياسة اختيار المعيدين وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات، توفر الامكانات المادية والبشرية للجامعات وفقاً لحاجتها الفعلية، وجود حوافز لأعضاء هيئة التدريس وحثهم على مواصلة العمل بكفاءة وفعالية، وجود آلية تضمن لهم استمرار البحث العلمى والتدريس، استخدام أفضل منهجيات التدريس من خلال نتائج البحوث العلمية ومعطياتها، العمل على توثيق العلاقة والتكامل بين أساتذة الجامعات والجهات ذات العلاقة باختصاصاتهم، تصميم المناهج وتنفيذها وتطويرها فى ضوء حاجات الطلاب والمجتمع والاستماع إلى وجهات نظر الأساتذة، تطوير نظام الدراسة ومحتوى المناهج ومنهجيات التعلم، العمل على جذب الطلاب الأذكياء الذين تتوافر لديهم الميول والاستعدادات والمواصفات المطلوبة للعمل فى الجامعات، تطوير طرق وأساليب التدريس والتطبيقات العملية، تطوير شبكات الاتصال فى الجامعات

الأخرى لتسهيل الحصول على المعلومات، تيسير عمليات التعليم المستمر والتدريب فى أثناء العمل، أن تقوم الجامعة باتخاذ القرارات المناسبة للظروف الخاصة بالعمل، زيادة الرغبة فى الابتكار والتجديد وتحمل المسئولية، الاهتمام بحل المشكلات الواقعية ووضع تصورات للرؤى ا لمستقبلية فى ضوء المعطيات المحلية والعالمية، التأكيد على أن النمو المهنى للأستاذ الجامعى عملية غير منتهية بشهادة معينة أو بدورة تدريبية بل ممتدة على طول مدة العمل الجامعى، تطوير برامج الدراسات العليا في المجالات المختلفة، العمل على دعم أعضاء هيئة التدريس من ذوى القدرات البحثية المتميزة، تعاون أعضاء هيئة التدريس مع وسائل الإعلام فى تنوير وتوعية الجماهير وتزويدهم بالقيم والمفاهيم النافعة والمفيدة لهم، وأيضاً طرق التفكير السليمة وإكسابهم المهارات المتنوعة، القيام بعمل تكوين قاعدة بيانات عن الأساتذة بحيث تكون مفيدة وشاملة فى تقويمهم ومعرفة نموهم وتحديد حاجاتهم ومتطلباتهم، أن تقوم جميع مؤسسات الدولة بالتعاون مع بعضها فى تطوير أسلوب يكفل تقويم أداء الكليات ومخرجاتها من أجل الحفاظ على مستوى الجودة وفاعلية الأداء بها، العمل على تحديث معرفة الخريجين القدامى وتنمية مهاراتهم باكتساب مهارات جديدة عن طريق تنظيم دورات تدريبية لهم وتقديم برامج متطورة لرفع مستواهم، تطوير سياسة القبول بالجامعات، تطوير نظام الامتحانات، إعداد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس فى مختلف النواحى المهنية والتربوية بحيث تجعل عضو هيئة التدريس يسيطر بشكل فعال على مادة تخصصه مع المعرفة الواسعة لها والخبرة على التحليل الدقيق والقدرة على ربطها بالأهداف التدريسية، العمل على وجود معايير تتناسب مع التخصصات المختلفة فى مجال ترقية أعضاء هيئة التدريس، تطوير الإدارة الجامعية والتخفيف من البيروقراطية الإدارية، والعمل على إشراك أكثر من جهة فى ذلك لأن هذا سيؤدى إلى تعاون أكثر فاعلية وإنجاز وتوفير الوقت، تحديث موارد التعليم الجامعى من خلال بيع الخدمات البحثية والخدمات الاستشارية للعديد من العملاء بحيث تصبح الجامعة منتجة، التوسع فى استخدام المكتبة الإلكترونية فى التعليم الجامعى، استخدام أسلوب المحاضرات غير المنتهى فى التعليم بدلاً من المحاضرات التقليدية، العمل على تفعيل دور تكنولوجيا التعليم بالجامعات، وإتاحة الفرص أمام الأساتذة لاستخدام الأساليب التقنية الحديثة فى التدريس، تفعيل تدريس مادة الحاسب الآلى وجعله متطلباً أساسياً للدراسة الجامعية، إتباع

[illegible]

[illegible]

[illegible] التدريس، واستثارة دوافع أعضاء هيئة التدريس لتطوير إمكاناتهم.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول أن الجامعات أولت اهتماماً خاصاً بأعضاء هيئة التدريس من أجل الارتقاء بأدوارهم ومسئولياتهم الملقاة على عاتقهم وقد أخذ هذا الاهتمام الاتجاهات التالية:

*** الاهتمام بالإعداد التربوي لأعضاء هيئة التدريس وتدريبهم :**

ظهر هذا الاهتمام في كثير من دول العالم، فالجامعات البريطانية لها فضل السبق في مجال الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، فقد أنشئت في جامعات بريطانية كثيرة وحدات خاصة للتدريب الجامعي، تضم أنشطة البحث والتدريب، ومن أمثلة هذه المراكز وحدة التدريس الجامعي مثل وحدة جامعة لندن، مركز التدريس الجامعي في جامعة لانكستر، كما توجد مراكز مماثلة في جامعة ليدز، كما قامت العديد من الجامعات البريطانية بعقد دورات تدريبية لجميع أعضاء هيئة التدريس الجدد، وتضمنت حلقات دراسية في طرق التدريس الجامعي كالمحاضرة والتدريس واستخدام المكتبة، هذا بالإضافة إلى استخدام التقنيات كالتعليم المبرمج، واستخدام الوسائل الصوتية، وأشرطة الفيديو، وقد أوصت بعض الجامعات في بريطانيا بالإعداد والتطوير المستمر لأعضاء هيئة التدريس لأدوارهم كمديرين وكمعلمين وكباحثين.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية بذلت جهود مكثفة على مستوى الجامعات تناولت إجراء التجارب ووضع البرامج، تنظيم أنشطة لتطوير عضو هيئة التدريس، وقد اتخذت هذه الأنشطة أشكالاً وصوراً متعددة منها إعطاء مادة من التدريس الجامعي لطلاب الدراسات العليا، وضع برامج للدكتوراة في جميع التخصصات للعاملين في التعليم الجامعي، كما أكدت بعض الجامعات على أن حسن التدريس علاوة على البحث العلمي أسس هامة لترقية عضو هيئة التدريس، ففي جامعة [illegible] تم إعداد العديد من مجموعات التدريب لأعضاء هيئة التدريس

الجامعي وتدريبهم، أما جامعة [illegible] فقد [illegible] الأساتذة [illegible]

لتدريبهم على تقديم تجاربهم في التعليم.

وفي الدانمارك تأسس معهد الدراسات للتعليم العالي بجامعة كوبنهاجن ومن أهدافه تقديم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة وتطوير الأنشطة المتصلة بالتدريس الجامعي والاهتمام بالبحث العلمي.

أما في السويد، فقد تكونت لجنة خاصة لإعداد المناهج التدريبية لمن يرغب في الالتحاق بهيئات التدريس الجامعية، وركزت على جوانب معينة مثل التقويم والبحث في أساليب التدريس.

وفي أستراليا أنشئت وحدة بحوث واستشارات التعليم العالي بجامعة ملبورن، وكان الهدف منها، إقامة ورش عمل وندوات لأعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على إجراء البحوث حول التعليم الجامعي، والتدريس بالتعليم العالي والجامعي، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس في حل المشكلات الفردية، كما تم وضع شرط أساسي لجميع أعضاء هيئة التدريس الجدد، وهو الحصول على تدريب كاف في طرق التدريس قبل مباشرتهم التدريس الجامعي. أما أعضاء هيئة التدريس القدامى، فكان من الضروري إشراكهم في دورات تدريبية تنشيطية في طرق التدريس لجعلهم يواكبون الأساليب الحديثة في مجال التعليم، كما تقوم الحكومة بتدعيم برامج التطوير الأكاديمي لأساتذة الجامعات من خلال تأسيس وحدات متخصصة في جميع الجامعات والمعاهد الفنية التي ركزت أهدافها على تطوير التدريس الجامعي، وتقديم الاستشارات والمعلومات التربوية لأعضاء هيئة التدريس، هذا بالإضافة إلى تقديم مقررات دراسية في طرق التدريس والتقويم التربوي، وتوفير خدمات الوسائل التعليمية والاهتمام بالبحث العلمي.

وفي كندا ظهر الاهتمام واضحاً من قبل الجامعات بالإعداد التربوي لأعضاء هيئة التدريس وخاصة الجدد، وذلك بتنظيم الورش التربوية، واللقاءات المهنية، والمؤتمرات، وقد كانت هذه البرامج تتسم بالشمولية ودقة التصميم، وقد استخدمت برامج ذات أثر كبير على إعداد عضو هيئة التدريس كالتعليم المصغر.

أما فى نيوزيلاندة فقد تأسست وحدة البحوث والاستشارات التربوية التى تهدف إلى تشجيع أساتذة الجامعات على رفع مستوى أدائهم بالتدريس وممارساتهم فى مجال الامتحان.

وفى باكستان أنشئت أكاديمية عالية لتدريب معلمى الجامعة، وتهدف إلى تحسين مستويات التدريس والبحث العلمى، ورفع الكفاءة المهنية خلال التدريب، إعادة التدريب، حيث تقدم برامج دراسية لمعلمى الجامعة قبل الالتحاق بالخدمة لمدة ثلاثة شهور.

وفى اليابان يساهم الباحثون وأساتذة الجامعات فى إعداد دورات تدريبية مع حضورهم هذه الدورات لرفع مستوى أدائهم بالتدريس وممارساتهم فى مجال الامتحان.

يتضح من ذلك أن هناك العديد من الجامعات العالمية المختلفة تعتبر الإعداد التربوى قبل الخدمة مطلباً سابقاً لهيئاتها التدريسية، ويأتى هذا الاهتمام بالإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس لافتقادهم لمثل هذا الإعداد، حيث أن اختيار أعضاء هيئة التدريس يتم إما عن طريق الإعلان أو عن طريق التكليف فى حالة اختيار المعيدين، وفى مثل هذه الحالة تتم المفاضلة بين المتقدمين على أساس التقدير العام وتقدير مادة التخصص.

ويرى أحد المربين أن الاختيار على أساس تحصيل الطالب خلال سنوات دراسته ليس بالمعيار الصحيح والصادق دائماً، وبخاصة أن الامتحانات فى الجامعات تهتم بالدرجة الأولى بما حفظه الطالب وليس بما يفهمه، أى استطاع أن يحقق فيه جديداً ومبتكراً، كما يشير أيضاً أحد المربين فى هذا الصدد أن القائمين على تعيين أعضاء هيئة التدريس لا يعتمدون على تقييم مستوى معين لمستوى الشهادات بل يتأثرون بعوامل أخرى فى عملية الاختيار.

من هنا تأتى أهمية الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس وتدريبهم، لذلك يرى كثير من الباحثين والمربين أن هناك العديد من الأسباب التى تدعو إلى مثل هذا الإعداد لأعضاء هيئة التدريس وتدريبهم، والتى تتمثل فى التطور التكنولوجى وانعكاساته على عمليتى التعليم والتعلم، إدخال العديد من المعطيات التكنولوجية كالتليفزيون، وأجهزة العرض والكمبيوتر وغيرها إلى المؤسسات التربوية ومنها الجامعات، حيث أصبح وجود عدد منها يعتبر من مستلزمات تطوير التدريس الجامعى، أن هناك اختلافاً بين التدريس والبحث من حيث طبيعة كل منهما ومهاراته، فالقدرة على إجراء البحوث لا تعنى القدرة على التدريس، التطور المستمر فى العلوم

التربوية الذى يسعى إلى تقديم مستخدمات يمكن توجيهها لتطوير الواقع التعليمى على مستوى الجامعة بكل ما فيه من تحديات ومشكلات، إن تدريب أعضاء هيئة التدريس مهنياً سوف يعالج مشكلة تدريس الأعداد الكبيرة من الطلاب، وهى مشكلة تعانى منها العديد من الدول ذات الموارد القليلة والكثافة السكانية العالية، تغير دور أساتذة الجامعات نتيجة للتطور الهائل فى مجال وسائل الاتصال وتضاعف مصادر المعرفة المتوفرة لطلاب الجامعة، أدى إلى تغيير فى مجمل الموقف التعليمى فى الجامعات، وأصبح الأستاذ الجامعى منظماً للعملية التعليمية، والعامل الأساسى فى عملية التعلم للطالب نفسه، فانتشر أسلوب المناقشة والحلقات والتعليم الإرشادى والتدريس الفريقى أو التعاونى والتعليم المبرمج، تدريب أعضا هيئة التدريس على النواحى التربوية سوف يعزز النواحى الإنسانية للتدريس، وكذلك العلاقات بين الأساتذة والطلاب، إن تدريب أعضاء هيئة التدريس تربوياً أصبح ضرورياً بعد أن ثبت فشل برامج الدراسات العليا فى توفيره.

مفهوم الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس :

إنه عملية تهدف إلى اكتساب مهارات وتغيير مواقف وسلوك أعضاء هيئة التدريس كى يصبحوا أكثر كفاءة وفاعلية فى مقابلة حاجات الطلاب النفسية وحاجة المؤسسة التعليمية.

أسس الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس :

إن الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس حتى يكون تأهيله للتدريس الجامعى جيداً، وفى هذا الصدد أشارت بعض الدراسات إلى أن أهم هذه الأسس هى: الاهتمام بتنمية مهارات التفكير الابتكارى والتفكير العلمى بما يحقق المراتب العليا للتفكير حتى تتكون لديهم القدرة على التمييز بين ما هو صالح وما هو غير صالح، تكوين النظرة الشاملة لعلوم المستقبل والتكامل بينها للاستفادة منها من أجل تقدم المجتمع، الاهتمام بعمليات العلم مع ملاحظة وتفسير للظواهر العلمية والتكنولوجية الحية والمدركة، والابتعاد عن التغييرات الخرافية للقضايا والمشكلات، استشراف فعاليات التقدم العلمى والتكنولوجى المستقبلى والعلاقة المتبادلة بين هذا التقدم والمجتمع، الاهتمام بالجانب التطبيقى والعملى للنظريات العلمية والتربوية المختلفة، إكسابه التعلم الذاتى حتى يتم الاعتماد على النفس فى التواصل إلى المعرفة بأشكالها المختلفة، الاهتمام بالاتجاهات المعاصرة فى الناحية التربوية والمهنية.

لهذا طالب العديد من المربين والباحثين بضرورة وأهمية الإعداد التربوى لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال الطرق والأساليب التالية، تنظيم حلقات أو دورات تدريبية بهدف تزويد أعضاء هيئة التدريس بكفايات تقويم كل عناصر العملية التعليمية، بل وعناصر النظام الجامعى ككل، اختيار عضو هيئة التدريس على أساس الكفاءة العلمية والخبرة العملية، وإنشاء مراكز لتطوير الأداء الأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس لتزويدهم بالأساليب الأكاديمية الحديثة فى التدريس، وضع برنامج تربوى يعمل على تطوير وتحسين أعضاء الهيئة الأكاديمية فى التدريس، وتدريبهم على كيفية استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم المختلفة فى التدريس، وضع تدريب لأعضاء هيئة التدريس الجدد الغير تربويين من أجل تحسين أدائهم أثناء خدمتهم حتى يصبحوا مهرة ومنافسين فى عملهم، وتدريبهم على طرق التدريس الحديثة التى تعمل على إشراك الطلاب فى العملية التعليمية، مما يترتب عليه التحسن فى أدائهم.

واستجابة لهذه الآراء فقد قامت الجامعات المصرية بعقد دورات تدريبية لإعداد معاونى أعضاء هيئة التدريس (المدرسون المساعدون) للتدريس الجامعى، ويعد حضور هذه الدورة شرطاً أساسياً للتعيين فى وظيفة مدرس بالجامعة، حيث حددت المادة (١٥٠) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م ألا يتم تعيين المدرس المساعد فى وظيفة مدرس إلا إذا كان قد اجتاز الدورة التربوية التى تنظمها كلية التربية التابعة للجامعة.

أهداف الدورة التدريبية:

تهدف هذه الدورة إلى إعطاء خلفية ثقافية معلوماتية عامة عن التعليم الجامعى فى مصر ودول العالم من حيث تاريخه وفلسفته وتطويره، ودوره فى تنمية المجتمع وتحديثه وخصائص الأستاذ الجامعى والطالب الجامعى، التعريف بالأسس التربوية لعملية التعليم، ووضع المناهج وأساليب التدريس والتقويم فى الجامعة، التدريب على مهارات التدريس المختلفة، توعية عضو هيئة التدريس بدور الجامعة فى خدمة المجتمع، وتنميته نمواً متكاملاً، التعريف بمشكلات التعليم الجامعى فى مصر واقتراح الحلول المناسبة لها، الاحتكاك بين أعضاء هيئة التدريس فى كليات الجامعة المختلفة، وكذلك التعارف بين أجيال هيئات التدريس تمهيداً لتكوين رأى عام واع يوجه نشاط الجامعة ككل، اكتساب معلومات عن واجبات أعضاء هيئة التدريس وحقوقهم وأبعاد

مسئولياتهم نحو الطالب والجامعة والمجتمع، إكساب المعلومات والمهارات اللازمة للقيام بعملية التدريس الجامعى وتطبيق أسسها ومبادئها، وكيفية مساعدة الطلاب على مواجهة المشكلات الدراسية وعلاجها، وأساليب توجيه الطلاب علمياً ونفسياً واجتماعياً، اكتساب المعلومات والمهارات الخاصة بأساليب القياس والتقويم فى تعلم الطلاب، وبناء وسائله وأدواته الحديثة وتقنياتها واستخدامها، وما يمكن الإفادة به منها فى تطوير الامتحانات الجامعية فى التدريس الجامعى، تنمية وتعميق الاتجاه الإيجابى لدى عضو هيئة التدريس نحو مهنة التعليم الجامعى، الإلمام بالمفاهيم والمبادئ التربوية والنفسية ونظريات التعلم فى التعليم الجامعى وبخاصة فيما يتعلق برفع مستوى وتحسين المهارات التدريسية لعضو هيئة التدريس من حيث التخطيط والتنفيذ والتقويم للعملية التدريسية فى الجامعة، تنمية المهارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس تشجيعاً للبحث العلمى وربطه بقضايا المجتمع ومشكلاته، تنمية القدرات الإدارية والقيادية لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعة، التدريب على طرق تقديم الاستشارات العلمية والفنية ودراسات الجدوى لدى أعضاء هيئة التدريس.

جوانب القصور فى الدورة التدريبية:

هناك بعض جوانب القصور التى تشوب الدورات التدريبية، وتشمل: قصر المدى الزمنى المخصص للدورات، فهذه الدورات قصيرة جداً لا تمكن الدارس من الوقوف على كل ما هو جديد ومعاصر فى مجال تخصصه وأساليب التدريس والتواصل لمواكبة التغير والتطور الحادث فى التعليم الجامعى، هذا بالإضافة إلى أنه لا يكاد الدارسون ينخرطون فى الدراسة بها، ويتذوقونها إلا وتكون قد انتهت، ولما كانت هذه الدورة غير متكررة دورياً للجماعة الواحدة، ومع ضغوط الحياة ومشكلات العمل والبحث لا يكاد يبقى من أثرها شيئاً، إن هذه الدورات التدريبية تأتى متأخرة حيث أنها تعقد قرب التعيين فى وظيفة مدرس أو قبل ذلك بقليل أى قبيل الحصول على درجة الدكتوراة، وبعد أن يكون المدرس أو المدرس المساعد قد مضى على تعيينه معيداً ما يقرب من عشر سنوات، وبذلك يكون قد نشأ وتربى على أنماط تربوية ومنهجية وتدريسية من الصعب اقتلاعهم منها أو زحزحتهم عنها، وحتى إذا تم تغييرها بفعل الدورة، فإنهم ما يلبثون أن يعود إليها تحت وطأة الزحام وثبات ما تعودوا عليه قديماً، عدم عقد الدورات

التدريبية فى وقت مناسب، حيث تعقد قبل موعد الامتحانات بوقت قصير، مما يترتب عليه الانتهاء منها على عجل حتى يتفرغ الجميع (المدربين والمتدربين) لأعمال الامتحانات، عدم عقد امتحانات نهاية الدورة وتقييمها للتعرف على مواطن القوة وتدعيمها ومواطن الضعف ومعرفة السلبيات حتى يمكن تلاشيها فى الدورات التالية، ومعرفة مدى الاستفادة من هذه الدورات، عدم وجود كتيبات أو مطبوعات بالموضوعات التى تدرس بهذه الدورات مما يترتب عليه عدم الاهتمام والجدية من قبل المتدربين، ونسيان ما سمعوه بسرعة، قصور الأساليب التدريسية حيث يستخدم أسلوب المحاضرة فقط، وعدم الاهتمام بالجوانب العملية، عدم التخطيط الجيد لإقامة هذه الدورات حيث تتسم بالعشوائية والارتجالية والسرعة، مما يترتب عليه إفادة الدارسين الإفادة الجيدة، عدم التكامل والترابط بين الموضوعات التى تقدم للدارسين فى الدورة التدريبية، عدم تناسب الساعات المخصصة لكل موضوع من الموضوعات التى تدرس.

أساليب النهوض بالدورة التدريبية لأعضاء هيئة التدريس :

هناك العديد من الأساليب والوسائل التى يمكن عن طريقها النهوض والارتقاء بالدورة التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، من أهمها :

الاهتمام بمحتوى الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بحيث تتضمن ما يفيدهم فى التعامل مع الطلاب على أسس مهنية وتربوية سليمة، وأن يستند إعداد تلك الدورات على نتائج الممارسة الفعلية فى مجال التعليم الجامعى، والمتطلبات الواجب توافرها فى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وتزويد الدارسين بالمفاهيم الحديثة لتقويم الطالب الجامعى وتدريبه على أساليب هذا التقويم، حيث إن مجرد الاقتصار على إلقاء محاضرة فى التقويم وأنواع الاختبارات لا يفيد الدارسين فى شئ إذا لم يقترن ذلك بتدريب عملى على إعداد هذه الاختبارات، التركيز على الجوانب التطبيقية وأساليب الأداء العملى، وعدم الإكثار من الجوانب النظرية التى قد لا يجد العضو سبيلاً إلى تطبيقها، الاهتمام بالجوانب الإدارية التى تكفل التنظيم الجيد للدورة (مثل إخطار الدارسين المرشحين للدورة قبلها بوقت كاف وإقامة الدورة التدريبية فى مكان وزمان مناسبين، توفير المواد التعليمية قبل إقامة الدورة وغير ذلك من الجوانب الإدارية التى قد تبدو شكلية فى الوقت الذى تعد فيه ذات أهمية كبيرة).

القيام بعقد دورات تدريبية متعددة خلال العام الجامعي بحيث تسمح لأعضاء هيئة التدريس الالتحاق بها حسب ظروف كل منهم مما لا يعوق تعيينهم أو ترقيتهم، أن تصمم الدورات التدريبية في ضوء احتياجات الدارسين من المعيدين والمدرسين المساعدين حتى يمكن تلبية احتياجاتهم الفعلية، وتلبية مطالبهم من الإعداد التربوي ومواجهة اهتماماتهم، الابتعاد عن الارتجالية والعشوائية في إقامة هذه الدورات لما يترتب عليه من إضافات سواء في تصميم محتوى المادة العلمية أو طرق التدريس أو الجوانب التنظيمية الأخرى اللازمة لإقامة الدورة، وإنما لابد من ضرورة الإعداد الجيد لإقامة هذه الدورات حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من إقامتها، إعداد المواد التعليمية اللازمة للدورة التدريبية من كتب ومذكرات وشفافيات وغيرها.

وفي هذا الصدد أشارت بعض الدراسات إلى الآتي: السعي إلى توفير قدر مناسب من التكامل والترابط بين الموضوعات التي تقدم للدارسين في دورات إعداد المعلم الجامعي، ضرورة إعادة النظر في توزيع الساعات المخصصة للبرنامج لكل مادة بما يخدم احتياجات الدارسين، وزيادة الوقت المخصص للتقويم والقياس والتدريس المصغر، الاهتمام بمناقشة محتوى برنامج الإعداد التربوي للمعلم الجامعي مع الدارسين قبل بداية الدورة وذلك من أجل التعرف على مدى ملائمة البرنامج لاحتياجاتهم وحدوث نوع من التنسيق والتكامل بين محتوى البرنامج، إعادة النظر في المدة المخصصة لبرنامج تدريب المعلم الجامعي، اعتبار الدراسات النفسية والتربوية جزء من برامج الدراسات العليا للمعيدين والمدرسين المساعدين، وبالتالي يكون إعداد عضو هيئة التدريس تربوياً منذ البداية، الاهتمام بالجوانب العملية في محتوى البرنامج، وهذا يعني التقليل من المحاضرات النظرية والتركيز على ما يخدم عضو هيئة التدريس في عمله الميداني، العمل على إصدار مجلة علمية متخصصة تهتم بالإعداد التربوي للمعلم الجامعي، ضرورة إنشاء مكتبة للمعلم الجامعي، على أن تحتوي هذه المكتبة الكتب والمراجع والدوريات التي تفيد المعلم الجامعي، ضرورة إجراء تقويم دوري لبرنامج الإعداد التربوي للمعلم الجامعي على فترات زمنية حيث يمكن التعرف على مواطن القوة فيه وتدعيمها ومواطن القصور والعمل على علاجها.

الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس :

ظهر الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشمل تطويرهم كأشخاص ومهنيين وكأعضاء هيئة تدريس ، ويقترح أنصار هذا الاتجاه أن مفتاح تطوير أعضاء هيئة التدريس يكمن فى الأنشطة التى تدور حول ما يعينهم أن يكونوا مهنيين فى التعليم الجامعى . أما فى إنجلترا فتقوم الجامعات بتنفيذ برامج للنمو المهنى لأعضاء هيئة التدريس ، حيث تشمل هذه البرامج التدريب على الإشراف والتدريب على إدارة مشاريع البحوث والاستشارات ، التدريب على المحاضرات ، وبحوث المؤتمرات ، وتدريس المجموعات الصغيرة ، وحل المشكلات والتدريس العملى ، والاستعانة بالحاسب ، وطرق مساعدة الطلاب على التعلم ، وتصميم المقررات ، وعقد المقابلات الشخصية ورئاسة الأقسام ، وعمل اللجان وطرق التدريس والتقويم الذاتى والإطلاع الحر ، وفى جامعة فيينا فإن برامج أعضاء هيئة التدريس تركز على الاحترافية المهنية ، التدريس الجامعى المهنى ، الإدارة والتقويم الجيد .

مفهوم التنمية المهنية:

عرفت التنمية المهنية بأنها السياسات والإجراءات والممارسات التى يتم تصميمها بواسطة الجامعة بغرض تنمية المعارف والمهارات والوعى والاتجاهات لدى أعضاء هيئة التدريس وغيرهم بما يحقق فعالية وكفاية الفرد والمؤسسة .

وقد عرفها البعض بأنها هى عمليات مؤسسية تهدف إلى تغيير مهارات ومواقف وسلوك أعضاء هيئة التدريس لتكون أكثر كفاءة وفعالية لمقابلة حاجات الجامعة والمجتمع وحاجات أعضاء هيئة التدريس أنفسهم .

وعرفت التنمية المهنية بأنها تلك الأنشطة التى يتم التخطيط لها من أجل المعلمين والمصممة لمساعدتهم على تحقيق أهداف تعليمية محددة بطريقة أكثر كفاءة وفعالية .

كما عرفت بأنها تلك الجهود المقصودة التى تقوم بها المؤسسات التعليمية المختلفة لتنمية العاملين بها (هيئة التدريس) مهنياً وتقويم أدائهم بما يمكنهم من تحقيق وظائف مؤسساتهم ، فهى مسئولية الإدارة والمشرف وكافة المسئولين فى المؤسسات التعليمية .

يتضح من هذه التعاريف أن التنمية المهنية يجب أن تشتمل على المعارف والمهارات والاتجاهات والقدرات التى تمكن عضو هيئة التدريس من القيام بمسئولياته المختلفة بكفاءة وفاعلية .

وعرفت التنمية المهنية بأنها عبارة عن البرامج التى يتم توفيرها بغرض الارتقاء بالمستوى الفردى والإدارى والأكاديمى والشخصى لأعضاء هيئة التدريس وللإدارة الجامعية بغرض وقوفهم على الإجراءات الواجب اتباعها لبلوغ معدلات الجودة المرتفعة فى الأداء الإدارى بحيث يمكن القول بأنهم أصبحوا أكثر فعالية فى الوفاء بالأدوار المطلوبة منهم على اختلافها وتعددها لأن تلك البرامج تساهم فى تدريبهم على المعارف والأفكار والاتجاهات التى يمكن معها تطوير الروح والكفاءة الإدارية للإدارة الجامعية .

وعرفت التنمية المهنية بأنها العملية المؤسسية لتحسين ثقافة الجامعة ، وذلك تعبيراً عن شمولها لكل ما يدفع الجامعة نحو مزيد من الإنجاز البناء فى المجتمعات باعتبارها الضمان الأوثق لتحقيق جودة التعليم الجامعى فى عالم متغير .

كما يمكن الإشارة إلى أنها عبارة عن العديد من الفعاليات التى تم التخطيط الجيد لها بغرض تزويد الإدارة الجامعية مع أعضاء هيئة التدريس بالفرص المتعددة لتطوير المعارف والمهارات والفعاليات التى تؤدى إلى تحسين جودة عمليات التدريس الجامعى ، بجانب تطوير الكفاءة الإدارية للإدارة الجامعية ، مما يعود بالنفع الكبير على مستويات التحصيل والأداء الأكاديمى للطلاب فى مرحلة التعليم العالى .

وهناك من يقوم بالخلط بين مفهوم التنمية المهنية والنمو المهنى ، ولكن بنظرة فاحصة يلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً بين المفهومين ، حيث أن النمو المهنى يأتى نمواً طبيعياً ذاتياً تدريجياً يستند على جهود عضو هيئة التدريس كنوع من التعلم الذاتى والذى تتطلبه طبيعة المهنة ، أما التنمية المهنية فهى عملية مؤسسية تقوم بها الجامعة من خلال مراكز أو وحدات متخصصة لتقديم برامج تهدف إلى تحقيق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بما ينعكس فى النهاية على تطوير أداء التعليم الجامعى وتحسينه والارتقاء به .

أهداف التنمية المهنية:

تهدف التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس إلى العديد من الأهداف، من أهمها: مساعدة أعضاء هيئة التدريس على اكتساب المعارف والمهارات والاتجاهات التى تسمح لهم بالقيام بأدوارهم ومسئولياتهم الملقاة على عاتقهم بفاعلية، مساعدة أعضاء هيئة التدريس بالقسم على العمل مع بعضهم بفعالية كفريق، مساعدة أعضاء هيئة التدريس على مواجهة المتطلبات الملقاة على عاتقهم والتى تنتج من التغيرات الحادثة على مستوى أى وحدة من الوحدات (الجامعة، الكلية، القسم) مساعدة أعضاء هيئة التدريس على توظيف المهارات الجديدة التى اكتسبوها فى الوظائف الأعلى أو عند الالتحاق بمستويات وظيفية أعلى، إكساب أعضاء هيئة التدريس المهارات التى تساعدهم على تنمية مهنتهم فى المستقبل.

وإضافة إلى ما سبق فإن هناك أهدافاً عامة لعملية التنمية المهنية، وهذه الأهداف تختلف طبقاً للأهداف التى تسعى كل جامعة إلى بلوغها والنهوض بالمستوى الإدارى والأكاديمى لأعضاء هيئة التدريس والقيادات وهذه الأهداف هى:

- مساعدة القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس على كيفية تلبية المطالب الإدارية والمهنية للعاملين فى الجامعات، وأيضاً العمل على تعزيز مهاراتهم الفنية فى كيفية التعامل مع الطلاب وذلك من أجل المساهمة فى إعداد جيل من الطلاب قادر على الالتحاق بسوق العمل الخارجي.
- العمل على الحفاظ على المعرفة المهنية والوظيفية والقدرات الإدارية الجامعية، وتعزيزها وتوسيع قاعدتها من خلال التدريب المستمر والمتواصل على كيفية تنفيذها.
- القيام بتدريب القيادات الجامعية على تحديد المتغيرات الوظيفية والمهنية التى تمثل ضرورة قصوى لتحقيق وتطبيق المعايير الوظيفية المحددة.

أهمية التنمية المهنية:

ترجع أهمية التنمية المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس إلى أنها تمكنهم من القيام بالعديد من المسئوليات، مسئولية عضو هيئة التدريس أمام نفسه كعالم أو أكاديمى، والتى تتطلب منه أن يحقق تقدماً فى مجاله المعرفى وتحسين كفاءته والاستمرار فى التنمية، مسئوليته أمام مؤسسته والتى تتطلب من الأكاديمى، الإدارة فى مجالات التدريس والبحث والإدارة وخدمة المجتمع،

مسئوليته أمام المجتمع والتى تتطلب من عضو هيئة التدريس أن يستجيب لمشكلات وحاجات المجتمع .

فالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس أصبحت تمثل حاجة ملحة ومستمرة ونابعة من مواقف حية يواجهها أعضاء هيئة التدريس فى حياتهم المهنية ، حيث تساعدهم على التعامل مع المواقف الجديدة بكفاءة عالية ، كما تجعلهم أكثر وعياً بالجديد فى مجال تخصصهم ، وتساعدهم على النمو المستمر ، وتكسبهم القدرة على التفكير فى ممارساتهم وتحسينها ، والقدرة على المشاركة والعمل الجماعى ، كما تكسبهم مهارات دمج التكنولوجيا فى عمليات التعلم والبحث والتواصل وهى مهارات ضرورية يتطلبها العمل فى المرحلة الجامعية .

كما ترجع أهمية التنمية المهنية إلى العديد من الفوائد التى تتحقق ، من أهمها : تحقيق نظرية التعلم المستمر مما يسمح بالعمل المتواصل للبحث عن نقاط الضعف فى الأسلوب الإدارى ، والبحث عن الحلول التى يمكن اللجوء إليها لمعالجة أوجه القصور من خلال برامج التنمية المهنية ، تطوير الكفاءات الإدارية لأعضاء هيئة التدريس ، وأيضاً كفاءتهم الأكاديمية بما يحقق النفع على المستوى العام للتحصيل الأكاديمى للطلاب ، وبالتالى المشاركة الفعالة من قبل الإدارة الجامعية فى تزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات المختلفة ، تطوير مهارات العاملين بالإدارة الجامعية وأيضاً أعضاء هيئة التدريس للقيام بالأبحاث والدراسات التى تخدم تطوير المجال الأكاديمى الجامعى ، تطوير مهارات الأداء الوظيفى والأكاديمى والإدارى لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالإدارات الجامعية المختلفة وذلك بهدف الإعداد الجيد للقيادات التى تمتلك المهارات لقيادة العمل الجامعى ، تطوير قنوات الاتصال الفعال بين العاملين فى الإدارات الجامعية المختلفة وبين أعضاء هيئة التدريس ، وأيضاً المجتمع الخارجى ، تغيير أفكار وآراء القيادات الجامعية التقليدية والانتقال من مرحلة العمل الأكاديمى التقليدى إلى مرحلة التحديث والتطوير فى قنوات العمل الإدارى .

مبررات الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس:

يوجد العديد من المبررات والأسباب التى تدعو إلى الاهتمام بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، من أهمها:

- التطور المعرفى والتكنولوجى العالمى وإدخال التكنولوجيا فى الجامعات وانعكاس هذا التطور على العملية التعليمية بالجامعات كان أحد الأسباب التى تدعو إلى معرفة أعضاء هيئة التدريس بهذه التكنولوجيا والإلمام بها، وأيضا كيفية استخدامها وتوظيفها فى العملية التعليمية بالجامعة، وهذا لن يحدث إلا عن طريق التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
- حاجة أعضاء هيئة التدريس للعمل المستمر فى تصميم المناهج ومراجعتها باستمرار من حيث أهدافها ومحتواها وطرق تنفيذها والوسائل التى يمكن الاستعانة بها والأنشطة التى تمارس وأساليب التقويم المستخدمة وذلك من أجل تعديلها وتطويرها نحو الأفضل.
- حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى الحوافز التى تمكنهم من النهوض بأدائهم للمسئوليات الملقاة على عاتقهم فى ضوء وظائف الجامعة، الأمر الذى يترتب عليه تكيفهم الأمثل مع بيئتهم المهنية.
- قصور برامج الدراسات العليا، حيث أنها لازالت تعتبر المصدر الوحيد لإعداد المدرس الجامعى، ويؤكد ذلك الكثير من الدراسات والبحوث التى أشارت إلى قصور برامج الدراسات العليا فى إعداد المدرس الجامعى حيث إنها تحصر مسئولية عضو هيئة التدريس فى التدريب على البحث دون إدراك لأهمية الإعداد التدريسى والمهنى والإدارى والإعداد لخدمة المجتمع والبيئة، كما يتم اختيار الطلاب دون التأكد من ميلهم للتدريس، وأنها لا تهتم بتنمية مهارات التدريس لهم.
- اعتبار مهنة التدريس الجامعى مهنة تتوفر فيها من السمات الخاصة بالمهن من حيث كونها تتطلب مهارات قائمة على المعرفة النظرية، تتطلب تدريباً وتعليماً عالياً حيث، أن المعلم يبرز كفاءته العلمية ويلتزم بتقاليد خاصة بمهامه وأن الخدمة العامة تعد هدفاً.
- تعدد وظائف الجامعة، حيث لم تعد الجامعة تقتصر على وظيفة التدريس والمحافظة على التراث الثقافى للمجتمع، بل شهدت تغييرات جذرية فى مقاصدها وطبيعة أعمالها، ظهر هذا فى التغيير الجذرى الذى طرأ على استراتيجيات العمل فيها.

- تعدد مهام ومسئوليات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالجامعات وتنوعها فى نواح متعددة، فمنها ما يتعلق بالتدريس، ومنها ما يتعلق بالبحث العلمي من بحوث ودراسات وسيمنارات، ومنها ما يتعلق بخدمة المجتمع من تقديم الاستشارات، ومنها ما يتعلق بالأمور الإدارية التى تتطلبها الجامعة وهذا لن يتأتى إلا من خلال تنمية مهنية شاملة متضمنة هذا التنوع فى المسئوليات لأعضاء هيئة التدريس.

ويضيف بعض الباحثين والمربين إلى المبررات السابقة، المبررات التالية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وهى المساهمة فى تضييق الفجوة بين الأطر النظرية للتعليم الجامعى وبين التطبيق الواقعى والفعلى لتلك الأطر والمفاهيم، المساهمة فى تعزيز العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية وبين الطلاب الذين يعتبرون المحرك الأساسى لحركات التطوير فى العمل الجامعى، العمل على تعزيز وتقوية الاستفادة من النظم التكنولوجية الحديثة فى تفعيل النظم الإدارية والتدريسية فى المجال الجامعى، تسهيل عملية إعداد وتجهيز الطلاب للعمل الخارجي، حيث تساعد برامجها فى تحديد الأولويات التى يجب أن يتم وصفها فى المقررات والمناهج الدراسية وتزويد تلك المقررات بالآليات التى تساهم فى إعداد الطالب لسوق العمل، تطوير نظم توفير المعلومات والخدمات التربوية والإدارية والمهنية للطلاب، وذلك من خلال تنظيم وتطوير نظم العمل الجامعى ونظم المشاركة الفعالة بين القائمين على أمر التعليم العالى مما يزيد من قدراتهم على التخطيط الفعال والمتوازن للمتطلبات المطلوبة فى المجال الأكاديمى والإدارى فى التعليم الجامعى.

الأساليب التى يجب إتباعها فى التنمية المهنية:

إنه يمكن النهوض بالتنمية المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس من خلال الأساليب التالية: تيسير فرص مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والندوات العالمية والمحلية ذات الصلة بتخصصهم الأكاديمى حيث يتم تبادل الخبرات مع زملائهم العاملين فى مجال نفس تخصصهم، إنشاء وحدة خاصة لتطوير الأستاذ الجامعى تتماشى مع أحدث الاتجاهات المعروفة فى مجال العناية والتطوير للأستاذ الجامعى، الاستعانة بخبرات الجامعات المتقدمة فى هذا المجال، التركيز فى أنشطة المراكز المفتوحة على الأنواع الثلاثة للتدريب، وهى العلمى والمهنى والشخصى

مع التركيز على مهارات الاتصال، العمل كفريق لتحقيق أهداف المؤسسة وتخفيف صراعات العمل، تنظيم ورش عمل تدريبية، وضع حد أقصى لنصاب عضو هيئة التدريس من الساعات التدريسية، رفع المرتبات بما يتفق مع واقع الحال والمتغيرات الاقتصادية، عقد ندوات وحلقات المناقشة الخاصة بالتطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

القيام بإنتاج المواد التعليمية بأنواعها المختلفة (المطبوعة والمسموعة والمرئية) لكى تستخدمها الجامعات فى ورشها ونشاطاتها التدريبية فى مجال التعليم الذاتى والتطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس، التوسع فى نظام تبادل الخبرات العلمية مع بعض الجامعات العربية والأجنبية، وإيفاد بعض أعضاء هيئة التدريس لمدة تتراوح بين ٦-٩ شهور، وذلك للاطلاع على نظم الدراسة والبحث فى الجامعات الأجنبية، عقد دورات تدريبية خاصة بالحاسب العلمى واستخدامه فى العملية التعليمية الجامعية، وفى مجال البحث العلمى عقد دورة تدريبية للإنترنت لتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام هذه الشبكة، والاستفادة من الكم الهائل من المعلومات التى تحتويها، وبالتالى توظيفها فى التعليم والبحث العلمى والتطوير، الاهتمام بمكتبات الكليات، وتزويدها بالكتب والدوريات الحديثة المحلية والعالمية، وكل ما يساعد على النمو المهنى والعلمى لأعضاء هيئة التدريس.

وتشير بعض الدراسات والبحوث إلى أنه يمكن تطوير أعضاء هيئة التدريس أثناء الخدمة عن طريق تدريبهم على شبكات الإنترنت، والعمل مع الهيئات والمنظمات المهنية للمساعدة فى عمل الدراسات والأبحاث، وأن يؤكد تطوير أعضاء هيئة التدريس على تحديات التطور الأكاديمى والتطور المهنى والعلمى والمهارات الإدارية والتغيرات التكنولوجية والبيئية التنظيمية والتمويل.

كما أوصت بعض الدراسات فى هذا الشأن على أن يتم إنشاء مراكز لتطوير التعليم الجامعى داخل كل جامعة، الاتصال المستمر بالشبكات العالمية للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى، التعاون مع الشبكة العربية للتطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس الجامعى، تعريف أعضاء هيئة التدريس ببرامج النمو المهنى المختلفة، إيجاد مصادر تمويل من خارج الجامعة تسهم فى استمرار برامج النمو المهنى، افتتاح شعبة الدراسات العليا للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى.

وفى هذا الصدد قدمت إحدى الدراسات برنامجاً لتطوير أعضاء هيئة التدريس يمكن تطبيقه على فترتين فى العام الجامعى لمدة أسبوعين أو ثلاثة أسابيع ، ويكون مقتصراً على أعضاء هيئة التدريس بجانب أعمالهم الروتينية التى يقومون بها ، ويكون مشتملاً على :

- التطوير الإدارى ، ويتضمن محاضرات وندوات يلقيها المسئولون فى الجامعة تناقش دور الجامعة وبرامجها وامكانياتها المادية والمعنوية وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى ، والأمور المستجدة التى تتعلق بإيجاد برامج جديدة أو تعديل أو إلغاء برامج قائمة عملاً بمتطلبات الخطط التنموية .

- التطوير العلمي ، ويشمل تنظيم ندوات ولقاءات بين أصحاب التخصص الواحد يتولى الأكثر خبرة شرح وتوضيح طبيعة العمل ونتائج خبراتهم فى مجال التدريس والبحوث والأنشطة الأخرى ، وكذلك الاتجاهات الجديدة فى مجال تخصصهم والكتب المؤلفة والبحوث المنشورة .

- التطوير المهنى ، حيث يتم عقد ندوات تخصصية تناقش فيها الفلسفة العامة للمناهج وكيفية تطوير المناهج ، والمستجدات فى هذا المجال ، ومدى خدمة المناهج للحاجات الضرورية والمشاكل الحالية التى يواجهها المجتمع والتطورات الحديثة فى طرق التدريس والكفاءات فى استخدام بعضها كالمناقشات ، العمل الفريقى ، التدريس الاكتشافى .

- التطوير الشخصى ، وهذا يتم فى نهاية مدة البرنامج حيث يقسم أعضاء هيئة التدريس إلى مجموعات بغض النظر عن التخصص ، وإنما بناء على الصداقة والمودة لمناقشة ما لا يمكن مناقشته علانية حيث تناقش فى هذه الاجتماعات المشكلات الشخصية سواء أكانت عائلية أم مادية أو عدم القدرة على التكيف .

أما فى الجامعات البريطانية فقد وضعت أربع استراتيجيات لتطوير أعضاء هيئة التدريس ، تتمثل فى : تطوير الهيئة الأكاديمية من خلال إطلاعهم بشكل مستمر وعمل أبحاث فى التعليم الجامعى ، ونشرها ، تطوير الهيئة الأكاديمية من خلال مناهج وموضوعات قصيرة ذات طابع تقليدى يقوم بأدائها مجموعة من الخبراء المتخصصين وتتبعها مناقشات ، تنمية الاتجاهات والوعى بين أعضاء الهيئة الأكاديمية فى شكل مجموعات ، التدريب على المهارات ، وجاءت هذه الرؤية على اعتبار أن التدريس عبارة عن مجموعة من المهارات ، كما يقترح أحد المربين أنه يمكن النهوض بمستوى التطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس من خلال الآتى : تقديم مكافآت لمن

شاركوا فى إعداد أنشطة التطوير ، اعتراف من جانب القسم مع عرض مكافآت مادية ومعنوية ونفسية ، وأن تكون جلسات التدريب نفسها ذات فائدة .

مجالات التنمية المهنية:

يوجد العديد من المجالات لبرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، وهذه المجالات تشمل :

- مجال التدريس ، من الواضح أن برامج التنمية المهنية فى مجال التدريس تهتم بتقديم الطرق الحديثة فى تعليم الطلاب ، وكيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، تزويد معرفة أعضاء هيئة التدريس بصفات وخصائص ومشكلات الطالب ، تصميم مقررات دراسية جديدة ، كيفية وضع أهداف حديثة للنهوض بالتدريس ، تعريف أعضاء هيئة التدريس باستراتيجية التعليم الجامعى وأهدافه ، معرفة أخلاقيات مهنة التدريس الجامعى ، النهوض بمستوى المتعلمين من خلال المنهج والتدريس فى الجامعة ، تقويم المناهج بصفة مستمرة ، الإلمام بخصائص المتعلم المختلفة .
- مجال البحث العلمى ، تهتم برامج التنمية المهنية فى هذا المجال بالبحوث الفردية والبحوث الجماعية ، وأبحاث الفعل ، والأبحاث البينية بين التخصصات والأقسام المختلفة بالكلية ، الاهتمام بأساليب البحث العلمى ، الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات فى البحث العلمى وذلك من أجل الارتقاء والنهوض بمستوى أعضاء هيئة التدريس العلمى والوصول بهم إلى مستوى جيد من الأداء البحثى ، الأمر الذى يترتب عليه النهوض بمستوى أداء الجامعة ، تزويد الباحثين بأخلاقيات البحث العلمى ، تزويدهم بالمعارف المتعلقة بمهارات البحث العلمى ، تعريفهم بالأبحاث التى تقوم بها الجامعة ، تقويم دور البحث العلمى وأهميته كدور رئيسى من أدوار عضو هيئة التدريس الجامعى ، تعريفهم بطرق ومصادر تمويل البحوث والدراسات العلمية وتدعيمها .
- مجال خدمة المجتمع ، تهتم برامج التنمية المهنية فى هذا المجال بمساعدة أعضاء هيئة التدريس بكيفية ربط أهداف الجامعة بخدمة المجتمع ، وكيفية تحقيق هذه الأهداف ، ومساعدتهم على التعرف على البيئة الاجتماعية ، واستخدام الأساليب العلمية فى تخطيط وإعداد المشروعات لخدمة البيئة والمجتمع ، تقديم الاستشارات العلمية للمؤسسات والهيئات المختلفة بالمجتمع ، الأمر الذى يترتب عليه المساهمة فى النهوض بالبيئة والمجتمع الذى توجد به الجامعة ، تعريف أعضاء هيئة

التدريس بطبيعة المجتمع المحلى الذى سوف يقدم له الخدمة ، تنمية مهارات الاتصال والنقاش بين عضو هيئة التدريس وأفراد المجتمع المحلى ، تدريبهم على إلقاء المحاضرات التى تعمل على توعية أفراد المجتمع بقضاياهم المختلفة ، تعريفهم بأهم المجالات الحيوية فى المجتمع التى تحتاج إلى خدمات .

- مجال التقويم ، تهتم برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس فى مجال التقويم بتدريبهم على كيفية تقويم مخرجات التعليم فى المواد الدراسية التى يتم تدريسها وتقويم مخرجات البرامج الجامعية ، وأيضاً قياس نواتج ومخرجات الأقسام العلمية والكلية وذلك من أجل النهوض بمستوى الأداء الجامعى .

- مجال إدارة التعليم الجامعى ، فى هذا المجال تهتم برامج التنمية المهنية بتدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية العمل فى فريق ، مساعدتهم على استخدام أساليب واستراتيجيات الإدارة الجامعية بدءاً من إدارة القسم ، تدريبهم على كيفية إنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات على مستوى القسم ، ثم على مستوى الكلية ، تعريفهم بالاتجاهات الحديثة فى إدارة التعليم الجامعى ، وكيفية الاستفادة منها من أجل تطوير عمليات صنع واتخاذ القرار

معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس :

إنه بالرغم من أهمية التنمية المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس إلا أنه من الملاحظ أنها محدودة للغاية ، وأكد ذلك ما أشارت إليه بعض الدراسات أن هناك ضعفاً شديداً فى التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس نظراً لعدم وجود خطة واضحة للتنمية المهنية ، كما أن من المعوقات التى تواجه التنمية المهنية فى الجامعات ، قلة عدد الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من إتقان بعض اللغات الأجنبية ، قلة وجود حاسب آلى لكل عضو هيئة التدريس بالكلية متصلاً ببنوك المعلومات خارج الجامعة ، قلة توفير فرص حقيقية لأعضاء هيئة التدريس للتدريب على استخدام التقنيات الحديثة ، قلة حضور أعضاء هيئة التدريس للندوات والمؤتمرات العلمية ، فرض رسوم مرتفعة لنشر الأبحاث العلمية بكل من المجلات العلمية والمؤتمرات ، قلة عقد حلقات البحث العلمى (السيمنار) ، قلة مصادر تمويل البحوث العلمية من المؤسسات والأجهزة التى تستفيد من نتائجها ، قلة وجود وحدات ذات طابع خاص بالجامعات ، قلة قيام الجامعة ببرامج وأنشطة التنمية المهنية والعلمية لأعضاء هيئة التدريس ، تأثير نظام الفصلين الدراسيين على وقت وأداء عضو هيئة التدريس لأدواره المتعددة .

أولا: المراجع العربية:

١- إبراهيم بدران، تطلعات لمصر المستقبل فى السياسة والتنمية البشرية والبحث العلمى، قــراءات وتجــارب (القاهرة: مكتبة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٢- إبراهيم عبد الخالق رؤوف عبد القادر، رشيد حميد حسن السامرائى: "الجامعــة المفتوحــة، أهــدافها، خصائصها بين القبول والرفض- دراسة استطلاعية" مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٣١) يناير، ١٩٩٦ (عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٩٦).

٣- إبراهيم محمد إبراهيم، مصطفى عبد السميع، التعليم المفتوح، تعليم الكبار رؤى وتوجهات (القــاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٤).

٤- أحمد إبراهيم أحمد، "استخدام أسلوب تقويم ومراجعة البرامج (بيرت $P.E.R.T$) فى تنفيذ إنشاء جامعة العلوم الحديثة والآداب الخاصة- دراسة تحليلية" مجلة التربية المعاصــرة، العــدد (٤٣) السنة (١٣) أكتوبر، ١٩٩٦ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٦).

٥- أحمد إسماعيل حجى، التربية المقارنة (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٨).

٦- أحمد إسماعيل حجى، التعليم الجامعى المفتوح، مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن (القــاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٣).

٧- أحمد الخطيب وآخرون، دراسة تقويمية لنظام الساعات المقررة فى جامعات دول الخليج العربى، مجلة اتحــاد الجامعات العربية، العدد (٢٤) (القاهرة: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٩).

٨- أحمد الخطيب، "التعليم الجامعى فى الوطن العربى، التحديات والبدائل المستقبلية" مجلة اتحــاد الجامعــات العربية، العدد (٢٧) يناير، ١٩٩٢ (عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعــات العربيــة، ١٩٩٢).

٩- أحمد الخطيب، التجارب العربية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح، وقائع إدارة التعليم العالى عن بعــد مــع التركيز على مشروع الجامعة المفتوحة لقبول الأعضاء بمكتب التربية العــربى لــدول الخليج بالبحرين ٢-١٩٨٧/١١/٦(الرياض: مكتب التربية لدول الخليج، ١٩٨٨)

١٠-أحمد الخطيب، عادل سالم معايعة، الإدارة الإبداعية للجامعات (نماذج حديثة) عمــان (الأردن) جــدارا للكتاب العالمى، ٢٠٠٦).

١١-أحمد المهدى عبد الحليم، "الجامعة مؤسسة للتغيير فى عصر المعلوماتية، حالة كليات التربية" المؤتمر القومى السنوى السابع لمركز تطوير التعليم الجامعى، المنعقد فى الفترة من ٢١-٢٢ نــوفمبر ٢٠٠٠، الجامعة فى المجتمع (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠).

١٢-أحمد حسن عبيد، فلسفة النظام التعليمى وبنية السياسة التربوية، دراسة مقارنة (القاهرة: مكتبة الأنجلــو المصرية، ١٩٧٩).

١٣-أحمد حسين اللقانى، "النمو العلمى والمهنى للمعلم الجامعى" مجلة دراسات التعليم الجامعى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣).

١٤-أحمد حسين اللقانى، على أحمد الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفة فى المناهج وطرق التدريس (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣).
١٥-أحمد حسين اللقانى، مشكلة التدريس للأعداد الكبيرة وبعض الحلول المقترحة لها بحوث ودراسات تربوية القاهرة، ١٩٨٩.
١٦-أحمد ربيع عبد الحميد، "دور الجامعة فى مجال خدمة المجتمع، دراسة مطبقة على جامعة المنصورة" مجلة التربية، العدد (٥٨) أكتوبر، ١٩٩٦ (كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٦).
١٧-أحمد صيداوى، اتجاهات وتوجهات إصلاحية فى التعليم العالى، المجلة العربية للتعليم العالى، العدد (٢٢) ديسمبر، ١٩٩٦م (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦م).
١٨-أحمد كامل الحصرى، "برنامج جامعة الهواء بإذاعة الإسكندرية المحلية من وجهة نظر طلاب كلية التربية"، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجلد الثانى، الكتاب الثانى، خريف ١٩٩٢ (القاهرة: الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، ١٩٩٢).
١٩-أحمد محمد نور، تجربة التعليم المفتوح بتجارة الإسكندرية كأحد مسارات تطوير التعليم، مجلة تكنولوجيا التعليم، المجد الأول، الكتاب الأول، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩١).
٢٠-أحمد محمود أحمد محمود، عاصم عبد الرحمن الشيخ، دور شبكة الإنترنت فى تفعيل التسويق الجامعى، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٤١) (عمان- الأردن) الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ٢٠٠٣).
٢١-أحمد يوسف عبد الرحيم وزميلاه، "أثر ورش تكنولوجيا التعليم والتقويم فى رفع مستوى الأداء المهنى لأعضاء هيئة التدريس بجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية" مجلة مركز البحوث التربوية، العدد (٢١) السنة (١١) يناير، ٢٠٠٢ (مركز البحوث التربوية،جامعة قطر، ٢٠٠٢).
٢٢-أسامة حسين إبراهيم باهى، "المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين" مجلة التربية، العدد (١٠٣) أكتوبر ٢٠٠١ (كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠١).
٢٣-أشرف إبراهيم الهادى، تنظيم جامعة صنعاء وإدارتها فى ضوء الاتجاهات المعاصرة (القاهرة: سعد للطباعة والنشر، ١٩٩٤).
٢٤-افتان نظير دروزة، دور المعلم فى عصر الإنترنت والتعليم عن بعد، المجلة العربية للتربية، المجلد التاسع عشر، العدد الثانى، ١٩٩٩.
٢٥-أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، قراءات وآراء فى تطوير التعليم الجامعى وحتمية الوصول إلى استراتيجية متقدمة للتواؤم مع تحديات العصر (القاهرة: أكاديمية البحث العلمى، ١٩٩٣).

٢٦-أكاديمية البحث العلمي، مؤتمر البيئة المحيطة بالباحث العربي وانتاجيته في ظروف العولمة، القاهرة ٢٠-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٧-إلياس أنطون إلياس، إدوارد أ. إلياس، قاموس إلياس العصرى (القاهرة: دار إلياس للطباعة والنشر، ١٩٨٨).

٢٨-آمال العرباوى مهدى، تعليم الكبار في ضوء فلسفة التعليم عن بعد، الجامعة كنموذج مؤتمر مستقبل التعليم الجامعى العربي، رؤى تنموية، المؤتمر السنوى الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس من ٣-٥ مايو ٢٠٠٤.

٢٩-الأمانة العامة لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، البحث العلمي والتنمية المستدامة في الوطن العربي في ظروف العولمة، مؤتمر البيئة المحيطة بالباحث العربي وإنتاجيته في ظروف العولمة، القاهرة ٢٠-٢٢ ديسمبر، ٢٠٠٣.

٣٠-أماني شعراني، ووجيه فانوس، سلبيات وإيجابيات النظام السنوى ونظام الساعات في الجامعة اللبنانية، المنظمة العربية للمسئولين عن العنوان والتسجيل في جامعات الدول العربية، ١٩٨٠.

٣١-باتريشيا هـ. كروسون، الخدمة العامة في التعليم العالى، الممارسات والأولويات،ترجمة: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٦.

٣٢-بدر سعيد الأغبرى، "الإعداد والتأهيل التربوى لعضو هيئة التدريس أثناء الخدمة بجامعة صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، دراسة تحليلية نظرية" مجلة دراسات تربوية، الجزء (٦٥) المجلد (٩) ١٩٩٤ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤).

٣٣-بشير عبد الرحيم الكلوب، التكنولوجيا في عملية التعليم والتعلم، ط٢، (عمان: الأردن: دار الشروق، ١٩٩٣).

٣٤-بيومى محمد ضحاوى، "نظام الساعات المعتمدة بكليات التربية في سلطنة عمان وقطر والكويت، وكيفية الإفادة منها في كليات التربية بمصر، دراسة تحليلية مقارنة" مجلة دراسات في التعليم الجامعى، العد (٣) المجلد الأول، يناير، ١٩٩٦ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، ١٩٩٦).

٣٥-بيير ليفى، "التعليم والتدريب والتكنولوجيا الجديدة والذكاء الجمعى" مجلة مستقبليات، العدد (٢) المجلد (٢٧) يونية، ١٩٩٧ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٧).

٣٦-تقرير البنك الدولى، بناء مجتمعات المعرفة، والتحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالى (القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ٢٠٠٣)

٣٧-تقرير اليونسكو، التعليم ذلك الكنز الكامن، ترجمة: جابر عبد الحميد جابر (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨).

٣٨-تودرى مرقص، "موقف الرأى العام من إنشاء الجامعات الخاصة" المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية المنعقد في الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر، ١٩٩٢.

٣٩-تودرى مرقص، "نظام الفصلين الدراسيين فى التعليم الجامعى، دراسة استطلاعية" مجلة كلية التربية، العدد (٢٦) سبتمبر، ١٩٩٤ (كلية التربية،جامعة المنصورة، ١٩٩٤).
٤٠-تورستين هوسين، "فكرة الجامعة، أدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل"، مجلة مستقبليات، العدد (٢) المجلد (٢١) ١٩٩١ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١).
٤١-تونى دووز، دليل إدارة مؤسسات التعليم عن بعد، ترجمة خليـل جمـاش (بـيروت: الـدار العربيـة للموسوعات، ١٩٨٧).
٤٢-تيسير الكيلانى، "التعليم عن بعد، فلسفته، إمكانياته، ركائزه ووسائطه التعليمية" مجلة اتحـاد الجامعـات العربية، العدد (٣٤) يونية، ١٩٩٨ (عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربيـة، ١٩٩٨).
٤٣-تيسير الكيلانى، نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وجودته النوعية (القاهرة: الشركة المصرية العالميـة للنشر، ٢٠٠١).
٤٤-تيسير عبد الجابر، دور التعليم عن بعد فى ديمقراطية التعليم فى الوطن العربى، ندوة للتعليم عن بعد (عمان (الأردن) منتدى الفكر العربى، ١٩٨٧).
٤٥-جاسم يوسف الكندرى، "العلاقة بين التحصيل العلمى لطلبة جامعة الكويت وبعض العوامل الأكاديميـة والاجتماعية والنفسية دراسة ميدانية" مجلة دراسات تربوية، الجزء (٤٩) المجلـد (٨) ١٩٩٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣).
٤٦-جاك أتالى، الألفية الثالثة، الرابحون والخاسرون فى النظام العالمى القادم (القاهرة: المركز القومى للبحـوث التربوية والتنمية، ١٩٩٥).
٤٧-الجامعة الافتراضية السورية، تاريخ التعليم الإلكتـرونى الجـامعى والتجربـة الـسورية الفريـدة مـن
www.svu online.org/arachive/news/Arabic
٤٨-جامعة الإمارات العربية المتحدة، تجربة جامعة الإمارات العربية المتحدة فى مجال تنميـة أعـضاء هيئـة التدريس، الشبكة العربية للتطوير المهنى لأعضاء الهيئات التدريـسية، كليـة العلـوم التربوية، الجامعة الإردنية، ١٩٩٤.
٤٩-جاند هيالا ب.ج. تيلاك، "تخصيص التعليم العالى" مجلة مستقبليات، العـدد (٢) المجلـد (٢١) ١٩٩١ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١).
٥٠-جسبير سرجيت سينغ، "التعليم العالى والتنمية،تجربة أربعة بلدان فى آسيا" مجلة مستقبليات، العدد (٧٩) المجلد (٢١) ١٩٩١ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١).
٥١-جمال على الدهشان، "إنشاء جامعة خاصة فى مصر بين التأييد والرفض" مجلة البحوث النفسية والتربويـة العدد (٥) السنة (٨) ١٩٩٢ (كلية التربية،جامعة المنوفية، ١٩٩٢).
٥٢-جمال مصطفى عبد الرحمن الشرقاوى، تنمية مفاهيم التعليم والتعلم الإلكترونى ومهارته لدى طلاب كلية التربية بسلطنة عمان، مجلة كلية التربية بالمنصورة، الجزء الثـانى، العـدد ٥٨، كليـة التربية، جامعة المنصورة، مايو ٢٠٠٥.

٥٣-جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٢).
٥٤-جورج نوبار، سيمونيان، الاتجاهات الحديثة فى التعليم الإلكترونى، مخرجات التعليم الجامعى فى ضوء معطيات العصر، المؤتمر القومى السنوى الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعى ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ (القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠٠١).
٥٥-جويرى ديلاكوت، "الواقع المعزز" مجلة مستقبليات العدد (٢) المجلد (٢٧) يونية، ١٩٩٧ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٧).
٥٦-جبران مسعود، الرائد، المعجم اللغوى العصرى، ط٢، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨).
٥٧-حافظ فرج أحمد، التنمية المهنية المستدامة لأستاذ الجامعة فى ضوء متغيرات العصر، المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر (العربى الثالث) لمركز تطوير التعليم الجامعى، التعليم الجامعى العربى، آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، ٢٠٠٤).
٥٨-حافظ قبيسى، التعليم العالى العربى بين حق المواطن فى العلم وحق المواطن فى النخبة،مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٤، العدد ١، ٢ يوليو/ سبتمبر، أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٥، الكويت، ١٩٩٥.
٥٩-حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦).
٦٠-حامد عمار، تربة الجامعة الخاصة من كتاب الجامعات الخاصة فى الميزان (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٩).
٦١-حامد عمار، من همومنا التربوية والثقافية (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧).
٦٢-حسن سعيد الكرمى، قاموس المنار (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧١).
٦٣-حسن محمد إبراهيم حسان، دراسة تقويمية لبرامج الإعداد التربوى للمعلم الجامعى بجامعة المنصورة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد ١٣، جـ١، يناير ١٩٩٠ (كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٩٠).
٦٤-حسن محمد حسان، التعليم الجامعى المفتوح من بعد كبديل للتعليم التقليدى فى التعليم المفتوح بين النظرية والتطبيق ـدراسة حالة) المنصورة، ١٩٩٠.
٦٥-حسين بشير محمود، حول التعليم الجامعى (رؤية تحليلية) مؤتمر آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، المؤتمر القومى السنوى الرابع عشر (العربى السادس) لمركز تطوير التعليم الجامعى ٢٥-٢٦ نوفمبر، ٢٠٠٧، جـ٢، (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، ٢٠٠٧).
٦٦-حسين بشير محمود، نحو مشروع جامعة مصرية مفتوحة،مؤتمر مستقبل التعليم الجامعى العربى، رؤى تنموية، المؤتمر السنوى الأول للمركز العربى للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس، جـ٢، القاهرة، ٢٠٠٦.

٦٧-حسين بشير، حول الجامعات الخاصة فى مصر، الواقع والمأمول، مؤتمر التعليم الجامعى العربى، آفاق الإصلاح والتطوير٢٠٠٤، جـ٢ (جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعى بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢٠٠٤م).
٦٨-حسين سليمان قورة،حول نظم الدراسة والامتحانات الجامعية فى الوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٣ يناير ١٩٨٨ (القاهرة: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٨).
٦٩-حمزة بن عبد الله عقيل، "الإدارة التربوية للتعليم المستمر، معادلة المقررات والوحدات التدريسية، الاعتراف بالشهادة العلمية وفتح السلم التعليمى" المؤتمر الثانى للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة بدولة الكويت فى الفترة من ١٨-٢٠ أكتوبر، ١٩٩٩.
٧٠-حميدة عبد العزيز إبراهيم، "الإقبال على التعليم الجامعى بمصر، عوامله وانعكاساته" مجلة دراسات تربوية، الجزء (٤٣) المجلد السابع، ١٩٩٢ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢).
٧١-حنان عبد الحليم رزق، واقع ومعوقات البحث التربوى لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد ٥٥، جـ١، مايو ٢٠٠٤.
٧٢-حيادى موفق، إعداد وتدريب الأستاذ الجامعى، دراسة مقارنة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٢، ١٩٨٧.
٧٣-خالد أحمد بن فحوص، بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالى فى ظل العولمة، مجلة التربية، العدد الثامن، البحرين، أبريل ٢٠٠٣.
٧٤-خالد مصطفى مالك، تكنولوجيا التعليم المفتوح (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠).
٧٥-خالد يوسف الغمرى، آفاق وتطلعات حديثة للتعليم الجامعى من منظور تربوى، مؤتمر تربية الغد، كلية التربية، جامعة الإمارات، ١٩٩٧.
٧٦-خديجة أحمد السيد بخيت، "العولمة وتأثيراتها على مناهج التعليم، أهم الاتجاهات العالمية فى هذا السياق، وكيفية الإفادة منها فى تطوير مناهج الاقتصاد المترلى للقرن الواحد والعشرين"، العولمة ومناهج التعليم، كتاب المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر، إعداد محمود كامل الناقة، سعيد محمد السعيد (القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ١٩٩٩).
٧٧-خضير سعيد الخضير، الإرشاد الجامعى، المؤتمر السنوى الثالث للمنظمة العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل فى الجامعات بالدول العربية، المنعقد بجامعة الإمارات فى الفترة من ١٢-١٦ ديسمبر، ١٩٨٠.
٧٨-خليل حماد، سعيد بشير، تمويل التعليم العالى فى الدول العربية، طرق غير تقليدية، دراسة حالة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (٣) (عمان (الأردن) الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ٢٠٠٠)

٧٩-داخل حسن جربو، التعليم الجامعي بين ازدياد الطلب ومشكلات التمويل، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (٣) (عمان (الأردن) الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ٢٠٠٠).

٨٠-داخل حسن جريو، مهدى صالح هجرس، "دور مراكز تطوير طرائق التدريس والتدريب الجامعى فى تأهيل وتدريب الأطر التدريسية الجامعية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٣١) يناير، ١٩٩٦ (عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٩٦).

٨١-راجى أبو شقرا، "مشكلات التعليم العالى فى الدول العربية"، مجلة مستقبليات، المجلد (٢١) العدد (٣) ١٩٩١ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١).

٨٢-راشد القصبى، "الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعى وسوق العمل"، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد (٤) السنة (١١) ١٩٩٥ (كلية التربية، جامعة المنوفية، ١٩٩٥).

٨٣-راشد القصبى، آمال العرباوى،" رؤية مستقبلية لدور الجامعة واستثمار التكنولوجيا" مجلة التربية والتنمية، العدد (١٥) السنة (٥) ديسمبر، ١٩٩٨ (القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٨).

٨٤-رشدى أحمد طعيمة، محمد بن سليمان البندرى، التعليم الجامعى (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٤).

٨٥-ريموند وسميلور وزملاؤه، "الجامعة الاستثمارية، دور التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى تسويق التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (١٣٥) فبراير ١٩٩٣ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٣).

٨٦-سارة إبراهيم العويني، دمج التعليم الإلكتروني بالتعليم التقليدي
http://kku.edu.sa/Elearning/Default.asp

٨٧-سامى فتحى عمارة، "معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم" المؤتمر القومى السنوى السادس لمركز تطوير التعليم الجامعى، التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية، المنعقد فى الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر، ١٩٩٩ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ١٩٩٩).

٨٨-سامية سعيد بغاغو، "رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة فى مصر" مجلة التربية المعاصرة، العدد (٣١) السنة (١١) مارس، ١٩٩٤ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٤).

٨٩-سعد محمد الحريقى، الجامعة المفتوحة والتدريب من أجل التنمية فى دول الخليج العربية، نموذج مقترح، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٣٦، يناير ١٩٩١.

٩٠-سعيد أحمد سليمان، الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار (دراسة تحليلية) رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٣.

٩١-سعيد إسماعيل على، "التعليم المصرى بين القطاع العام والقطاع الخاص"، مجلة دراسات تربوية الجزء (٤٥) المجلد السابع، ١٩٩٢ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٢).

٩٢-سعيد إسماعيل على، شجون جامعية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٩).

٩٣-سعيد التل وزملاؤه، قواعد التدريس فى الجامعة، دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
٩٤-سعيد طه محمود، "الاتجاه نحو تدويل التعليم العالى، العوامل والملامح والمتطلبات"، مجلة كلية التربية، العدد (٣٤) يناير ٢٠٠٠ (كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٠).
٩٥-سعدية يوسف الشرقاوى، الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح كأحد مستحدثات التعليم الجامعى الخاص،دراسة تحليلية، مؤتمر آفاق جديدة فى التعليم الجامعى العربى، المؤتمر القومى السنوى الرابع عشر (العربى السادس) ٢٥-٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، ٢٠٠٧).
٩٦-سلامة صابر محمد العطار، التوظيف التربوى للاتصال، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، العدد ١٢، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٧.
٩٧-سليمان الداود الصباح، زهير منصور المزيدى، الجامعات المفتوحة فى العالم... فى الكويت وفى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الكويت: مؤسسة ا لكويت للتقدم العلمى، ١٩٨٨).
٩٨-سليمان بن محمد الجبر، "دراسة لدور كلية التربية، جامعة الملك سعود فى خدمة المجتمع"، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٧) السنة(١٠) يونية، ١٩٩٣ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٣).
٩٩-سمير عبد القادر خطاب، صالح عطية محمد، التعليم عن بعد، وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية، مجلة كلية التربية، العدد ١٠٩، كلية التربية، جامعة الأزهر، يونية ٢٠٠٢.
١٠٠- سمير عبد المجيد، "إدارة التعليم العالى عن بعد، مسح إحصائى للتجربة ضوابط نجاحها" مجلة التربية المعاصرة، العدد (٣٣) السنة (١١) سبتمبر، ١٩٩٣ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٤).
١٠١- سمير محمد عبد العال، "بعض الاتجاهات الحديثة فى مجال تكنولوجيا التعليم مع التركيز على التعليم عن بعد" مجلة دراسات تربوية، الجزء (٣٦) المجلد (٦) ١٩٩١ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩١).
١٠٢- السيد سلامة الخميسى، مصادر النمو المهنى لأستاذ الجامعة المعار لأقطار الخليج العربية بين الإمكانية والإشكالية، مجلة دراسات تربوية، المجلد التاسع، جـ٦، (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٤).
١٠٣- السيد عبد القادر زيدان، السمات الشخصية والاتجاهات نحو الدراسة لدى طلاب الكليات التى تطبق النظام الدراسى التقليدى والتى تطبق نظام الساعات المعتمدة، دراسة مقارنة، المؤتمر السنوى الثالث للمنظمة العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل فى الجامعات بالدول العربية، جامعة الإمارات خلال الفترة من ١٢-١٦ ديسمبر ١٩٨٠.

١٠٤- شبكة المعلومات الدولية ودورها فى نقل الخبرات التربوية، مجلة التربية الجديدة، العدد ١٢، السنة الرابعة، أغسطس، ١٩٧٧.

١٠٥- شبل بدران، "الجامعة الأهلية وديمقراطية التعليم" مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٢) السنة (٩) ١٩٩٢ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٢).

١٠٦- شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد فى التعليم الجامعى (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

١٠٧- شريف رضا هاشم، مقومات البنية المؤسسية لإرساء قواعد التعليم عن بعد فى الوطن العربى، الندوة الدولية للتعليم عن بعد (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨).

١٠٨- شفيق إبراهيم بلبع، "حول الملامح الأساسية لتطوير التعليم الجامعى فى مصر" *Available at: http: //www. Cairo. eun. Eg/Arabic/ Contall.htm last visit.* ١٢/٥/٢٠٠٢.

١٠٩- شفيق إبراهيم بلبع، حول الملامح الأساسية لتطوير التعليم الجامعى فى مصر، مؤتمر تطوير التعليم الجامعى- رؤية لجامعة المستقبل ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩م، جـ١، القاهرة، ١٩٩٩م.

١١٠- شفيق إبراهيم بلبع، نظام الساعات المعتمدة (الوحدات الدراسية) ومدى إمكانية تطبيقه فى كليات الصيدلة فى الوطن العربى، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ١٣، مارس ١٩٧٨ (القاهرة: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٧٨).

١١١- شكرى سيد أحمد، مشكلات نظام الساعات المعتمدة فى الجامعات العربية، التشخيص والعلاج، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى، العدد الرابع (دمشق: المركز العربى لبحوث التعليم العالى، ١٩٨٥).

١١٢- صامويل دون، التعليم الافتراضى، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٠٥ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١).

١١٣- صلاح الدين مرسى، التعليم المفتوح فى جمهورية مصر العربية، ورشة عمل حول التعليم المفتوح (القاهرة: مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى الدول العربية، ١٩٩٣).

١١٤- صلاح حسين خضر،"المتطلبات التربوية للتنمية المهنية لعضو هيئة التدريس فى عصر المعلوماتية" مجلة التربية، العدد (١٠٠) مايو ٢٠٠١ (كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠١).

١١٥- ضياء الدين زاهر، "الدراسات العليا العربية، الواقع وسيناريوهات المستقبل" مجلة مستقبل التربية العربية، العدد الأول، المجلد الأول، يناير، ١٩٩٥ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥).

١١٦- طاهر عبد الرؤوف عامر، التعليم الذاتى، مفاهيمه وأسسه وأساليبه (القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).

١١٧- طاهر عبد الله أحمد، دراسة تقويمية لبعض المواد التعليمية المستخدمة فى التعليم المفتوح بجامعتى القاهرة والإسكندرية، رسالة ماجستير، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة، ١٩٩٦.

١١٨- طونى كاى، غريفيل راميل، "الجامعات المفتوحة، تحليل مقارن" مجلة مستقبليات، العدد (٢) المجلد (٢١) ١٩٩١ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١).
١١٩- عابدين محمد شريف، "الجامعة بين التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع" مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٧) السنة (١٠) يونية، ١٩٩٣ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٣).
١٢٠- عادل عبد الفتاح سلامة، "التعليم الجامعى عن بعد" المؤتمر القومى السنوى الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعى، مخرجات التعليم الجامعى فى ضوء معطيات العصر، المنعقد فى الفترة من ١٣-١٤ نوفمبر، ٢٠٠١ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، ٢٠٠١).
١٢١- عادل عوض، التعليم العالى والبحث العلمى، مشاكل الباحث العربى، مجلة الوحدة، العدد (٧٢) (الرباط: المجلس القومى للثقافة العربية، ١٩٩٠).
١٢٢- عايش محمود زيتون، أساليب التدريس الجامعى (عمان: دار الشروق، ١٩٩٥).
١٢٣- عباس برايس، "دور شبكة العنكبوت العالمية كوسيط للتعليم المستمر والتعليم عن بعد فى دول الخليج العربية" المؤتمر الثانى للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد بدولة الكويت فى الفترة من ١٨-٢٠ أكتوبر، ١٩٩٩.
١٢٤- عبد الإله يوسف الخشاب، مجذاب بدر العناد، التمويل الذاتى للتعليم العالى فى الدول النامية، وتوجهاته مع التركيز على تجربة بغداد (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠١).
١٢٥- عبد الإله الخشاب، مجذاب بدر العناد، الجامعة المنتجة، الفلسفة والوسائل، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٣) يناير، ١٩٩٦م، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٩٦م.
١٢٦- عبد الجواد بكر، قراءات فى التعليم من بعد (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).
١٢٧- عبد الحميد بسيونى، التعليم والدراسة على الإنترنت (القاهرة: مكتبة ابن سينا، ٢٠٠٠).
١٢٨- عبد الحميد بهجت فايد، تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية، المصدر المستقبلى لتمويل الجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (٣) (عمان، الأردن- الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ٢٠٠٠).
١٢٩- عبد الحميد عبد الله سلام، بين حلقات الأزهر الشريف ونظام الساعات المكتسبة، مجلة التربية، العدد ٢٨، السنة الرابعة (الدوحة: اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٨).
١٣٠- عبد الرحمن بن سعيد الحميدى، مدخل إلى تعليم الكبار (الرياض: مطابع الفرزدق التجارية، ١٩٩٢).
١٣١- عبد السميع سيد أحمد، "التعليم المفتوح فى مصر، نظرة تقويمية"، دراسات فى التعليم الجامعى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣).

١٣٢- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، "مبررات الأخذ بنظام التعليم عن بعد فى الوطن العربى" الندوة العربية الأولى عن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، مركز التعليم المفتوح بجامعة أسيوط بالتعاون مع جامعة القدس والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد بعمان الأردن المنعقدة فى الفترة من ٢١-٢٥ أبريل، ٢٠٠١.

١٣٣- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التعليم عن بعد، مفهومه، أسسه، وواقعه فى المجتمع العربى، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٢٧، السنة الثامنة عشر، مارس ١٩٨٥.

١٣٤- عبد العزيز عبد الرحمن كمال، شكرى سيد أحمد، "مشكلات البحث التربوى والنفسى فى الوطن العربى دراسة تحليلية، مع التركيز على حالة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر"، حولية كلية التربية، العدد (١٢) السنة (١٢) ١٩٩٥ (كلية التربية، جامعة قطر، ١٩٩٥).

١٣٥- عبد الفتاح إبراهيم تركى، مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، جدل حول البنى والوظائف، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى ٨-١٠ يوليو ١٩٩٠م، المجلد الأول (كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٠م).

١٣٦- عبد الفتاح أحمد جلال، "تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل" مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، السنة الأولى، يولية ١٩٩٣ (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٣).

١٣٧- عبد الفتاح أحمد جلال، "جودة مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها استراتيجيات تحقيق الكفاية والتقويم المستمر" مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، السنة الأولى، يولية ١٩٩٣ (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٣).

١٣٨- عبد الفتاح أحمد حجاج، "اتجاهات جديدة فى تطوير التعليم الجامعى وإصلاحه" دراسات فى التعليم الجامعى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣).

١٣٩- عبد الفتاح أحمد حجاج، أستاذ الجامعة وتحديات القرن الحادى والعشرون، التعليم العالى العربى وتحديات مطلع القرن الحادى والعشرين، وقائع المؤتمر العلمى الثانى لقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الكويت، ١٦، ١٩٩٤/٤/١٧.

١٤٠- عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ، عبد العزيز عبد الله السلطان، الإنترنت فى التعليم مشروع المدرسة الإلكترونية *www.iron.tripod.com/starting.htm*

١٤١- عبد الله بن عبد اللطيف الجبر، "الاتجاه العلمى فى التعليم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة كلية التربية، دراسة ميدانية"، مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٩) السنة (١٠) ديسمبر، ١٩٩٣ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٣).

١٤٢- عبد الله بوبطانة، الجامعات وتحديات المستقبل مع التركيز على المنطقة العربية، مجلة عالم الفكر، المجلد (٩)، العدد (٢) يوليو/ سبتمبر، ١٩٨٨.

١٤٣- عبد الله بوبطانة، دور التعليم العالى والجامعى فى التنمية العربية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالى، المركز العربى لبحوث التعليم العالى، العدد ٢٠، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤.
١٤٤- عبد الله جمعة الكبيسى، محمود مصطفى قمير، دور مؤسسات التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية للمجتمع (الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
١٤٥- عبد الله عبد الرحمن الكندرى، بدر نادر على، الأدوار المستقبلية للمعلم الجامعى بالوطن العربى فى ضوء تحديات الواقع ورؤى المستقبل، مؤتمر البحث العلمى فى الوطن العربى، الواقع واستشراف المستقبل، أسوان، مارس ٢٠٠٢.
١٤٦- عبد المنعم على الحسينى، دور التعليم العالى فى التنمية المصرية حتى سنة ٢٠٠٠، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ٥٠ مارس ١٩٨٨.
١٤٧- عبد المنعم محمد عبد الله، محمود مصطفى محمود الشال، تمويل التعليم الجامعى، واقعه وسبل تطويره فى صوء بعض الخبرات العالمية الحديثة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦.
١٤٨- عبد الودود مكروم، "التعليم العالى فى مواجهة تحديات المستقبل فى القرن الحادى والعشرين" مجلة كلية التربية، العدد (٢٧)، الجزء الأول، مارس ١٩٩٦ (كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ١٩٩٦).
١٤٩- عبد الودود مكروم، التعليم العالى فى مواجهة تحديات المستقبل فى القرن الحادى والعشرين، مجلة كلية التربية، العدد (٢٧) الجزء الأول مارس، ١٩٩٦ (كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ١٩٩٦).
١٥٠- عبد الوهاب البرلسى، التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة، مجلة التربية المعاصرة العدد (٤) يناير١٩٨٨ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٨).
١٥١- عزيزة محمد على بدر، "نظام الساعات المعتمدة، إمكانات ومعوقات تطبيقه فى جامعة القاهرة"، *Available at: http: //www. Cairo. eug.eg/Arabic/ B*٢٣. *htm last visit.* ١٣/٥/٢٠٠٢.
١٥٢- عصام الدين هلال، "الجامعات المصرية الخاصة فى إطار اللحظة التاريخية الراهنة" مجلة التربية المعاصرة، العدد (٢٩) السنة (١٠) ديسمبر، ١٩٩٣ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٩٣).
١٥٣- عفاف شكرى حداد، أسباب التسجيل فى المساقات الاختيارية فى نظام الساعات المعتمدة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٤ (القاهرة: اتحاد الجامعات العربية، ١٩٨٩).
١٥٤- علاء الدين يوسف الغمرى، التعليم عن بعد باستخدام الإنترنت، دراسة نقدية، مجلة التربية، العدد الثالث والأربعون بعد المائة، السنة الحادية والثلاثون، ديسمبر ٢٠٠٢ (اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٢).

١٥٥- علي أحمد مدكور، التعليم العالى فى الوطن العربى، الطريق إلى المستقبل (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٠).

١٥٦- علي أحمد مدكور، العولمة والتحديات التربوية، مجلة العلوم التربوية، العدد التاسع، (معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨).

١٥٧- على أحمد مدكور، معلم المستقبل نحو أداء أفضل (القاهرة: دار الفكر العربى، ٢٠٠٥).

١٥٨- على الحوت، "التعليم العالى فى الوطن العربى، بدائل وخيارات لحاجات التنمية فى عالم متميز" مجلة الفكر العربى، العدد (٩٨) السنة (٢٠) خريف، ١٩٩٩ (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٩٩).

١٥٩- على السلمى، "استراتيجية إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمى فى عصر المعلوماتية والمعرفة" المؤتمر القومى السنوى السادس لمركز تطوير التعليم الجامعى، التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية، المنعقد فى الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى بجامعة عين شمس، ١٩٩٩).

١٦٠- على السلمى، نظم المعلومات فى الإدارة الجامعية الحديثة، المؤتمر الثالث للاتحاد العربى، بغداد ١٧-٢١ نوفمبر، ١٩٧٦، القاهرة، ١٩٧٩.

١٦١- على سالم إبراهيم النباهين، "دراسة مقارنة لنظامى الدراسة فى كليتى التربية بجامعة عين شمس والجامعة الإسلامية بغزة" المؤتمر السنوى الثامن لقسم أصول التربية، كلية التربية،جامعة المنصورة، الأداء الجامعى فى كليات التربية الواقع والطموح، المنعقد فى الفترة من ٧-٩ سبتمبر، ١٩٩١.

١٦٢- على عبد الرحمن يوسف، "نظام الساعات المعتمدة والجامعات ذات الأعداد الكبيرة"، *Available at: http: //www. Cairo. Eun.eg/Arabic/ M/. htm last visit.* ١٣/٥/٢٠٠٢.

١٦٣- على عبد المحسن تقى، فيصل الراوى رفاعى، اتجاهات معاصرة فى التربية ونظم التعليم (الكويت" مطابع الحسن، ٢٠٠٠).

١٦٤- على محمد عبد المنعم، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو نظام التعليم المفتوح فى مصر وتصوراتهم عن استراتيجيات تنفيذه، دراسات فى المناهج وطرق التدريس (القاهرة: الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، ١٩٩٢).

١٦٥- علياء عبد الله الجندى، زكريا يحيى لال، "معوقات البرامج التطبيقية للتعليم المستمر فى بعض مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر فى المملكة العربية السعودية" المجلة التربوية، العدد (٣٠) المجلد (٨) شتاء ١٩٩٤، (كلية التربية،جامعة الكويت، ١٩٩٤).

١٦٦- عمر الشيخ، عبد الرحمن عدس، دليل مرجعى للتطوير المهنى لأعضاء هيئة التدريس الجامعى (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨).

١٦٧- عمر زكرى، مهنى غنايم، التأهيل التربوى للمدرس الجامعى، دراسة ميدانية بجامعة الملك فيصل، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٢٦ (عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، يناير ١٩٩١).

١٦٨- عواطف عبد الرحمن، التعليم الجامعى، الإشكاليات والحلول، مؤتمر التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل، جامعة القاهرة، ١٧-٢١ يونية، ١٩٨٩.

١٦٩- عوض بن مستور مرضى الثبيتى، "برنامج مقترح لتطوير كفاءة عضو هيئة التدريس فى الجامعات السعودية"، مجلة أم القرى" العدد (٧) السنة (٥) ١٩٩٣ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٩٣).

١٧٠- فاروق عبد الحليم سلومة، القبول بالجامعات المصرية،ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالى فى مصر، تحديات القرن العشرين، ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦، جامعة المنوفية، ١٩٩٦.

١٧١- فاروق عبدة فليه، أستاذ الجامعة، الدور والممارسة بين الواقع والمأمول (القاهرة: دار زهراء الشرق، ١٩٩٧).

١٧٢- فايز مراد مينا، جماهيرية التعليم الجامعى فى الوطن العربى، بعض الرؤى فى مقابل الواقع، مؤتمر الجامعات العربية فى القرن الحادى والعشرين ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦، ط١ (مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦).

١٧٣- فتحى درويش محمد عشيبة، "الجامعة المنتجة لخصخصة التعليم الجامعى فى مصر- دراسة تحليلية" المؤتمر التربوى الثانى المنعقد بكلية التربية، جامعة السلطان قابوس فى الفترة من ٢٣-٢٥ أكتوبر، ٢٠٠٠.

١٧٤- فردوس عبد الحميد البهنساوى، منظومة التعليم العالى بالولايات المتحدة الأمريكية (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٦).

١٧٥- الفن وهايدى توفلر، نحو بناء حضارة جديدة وسياسات الموجة الثالثة (القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩٥).

١٧٦- فوزية بنت بكر البكر، "النمو العلمى والمهنى للمعلم الجامعى، الواقع والمعوقات، دراسة مسحية لعضوات هيئة التدريس فى بعض جامعات وكليات البنات بالرياض" مجلة رسالة الخليج العربى، العدد (٨١) السنة (٢٢) ٢٠٠١ (الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ٢٠٠١).

١٧٧- فيدريكو ماير، "سياسة تغيير وتطوير التعليم العالى" مجلة مستقبليات، العدد (٢) المجلد (٢٥) أبريل، ١٩٩٥ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٥).

١٧٨- فيصل شهاب، حسن الناصر، "دراسة لآراء معلمى المرحلة الثانوية حول تطبيق نظام الساعات المعتمدة، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات" مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد (٣) السنة (١٠) ١٩٩٤ (كلية التربية، جامعة المنوفية، ١٩٩٤).

١٧٩- فيصل محمود الغرايبة، لطفى عبد القادر غرايبة، "السياسات التعليمية ودور التعليم الجامعى فى تهيئة الإنسان لمواجهة مستجدات العصر" مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد الأول، المجلد الثانى، مارس ٢٠٠١ (كلية التربية، جامعة البحرين، ٢٠٠١).

١٨٠- فيليب ج. التباك، "أساليب تطور التعليم العالى أفق العام ٢٠٠٠"، مجلة مستقبليات، العدد (٢) المجلد (٢١)، ١٩٩١ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩١).

١٨١- فيليب ج. النباتشى، "التعليم العالى الخاص: قضايا ومتغيرات من منظور مقارن" مجلة مستقبليات، العدد (٣) المجلد (٢٩) سبتمبر ١٩٩٩ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٩).

١٨٢- قاسم حبيب جابر، "الجامعة والتنمية، خدمات متبادلة" مجلة الفكر، العدد (٩٨) السنة (٢٠) خريف، ١٩٩٩ (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٩٩).

١٨٣- ك. رينيه، ف. أردوس، التعليم بالمراسلة ترجمة أحمد محمود سليمان، جورج أمين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٧٥.

١٨٤- كمال حسنى بيومى، انتصار محمد على، "الاتجاهات الحديثة والخبرات العالمية فى مجال التنمية المهنية للأستاذ الجامعى" مجلة عالم التربية، العدد الأول، السنة الأولى، مايو ٢٠٠٠ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، لجنة مستقبليات التربية، ٢٠٠٠).

١٨٥- كمال عبد الحميد زيتون، تكنولوجيا التعليم فى عصر المعلومات والاتصالات (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢).

١٨٦- لمياء محمد أحمد، الجامعة الافتراضية كإحدى الصيغ التعليمية للتعليم عن بعد. مستقبل التعليم الجامعى العربى، رؤى تنموية، المؤتمر السنوى الأول للمركز العربى للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس فى الفترة من ٢-٥ مايو، ٢٠٠٤.

١٨٧- لينة أبو نوار، "الحاجة إلى التطوير المهنى لأعضاء الهيئات التدريسية فى الجامعات العربية" مجلة التربية الجديدة العدد (٥١) السنة (١٧) ديسمبر، ١٩٩٠.

١٨٨- المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثامنة والعشرون، ٢٠٠٠/٢٠٠١.

١٨٩- مجدى صلاح طه المهدى، فلسفة التعليم الافتراضى وإمكانية تطبيقه فى التعليم الجامعى المصرى (دراسة تحليلية على ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة) مجلة مستقبل التربية، العدد ٤٣، أكتوبر، ٢٠٠٦ (الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٦).

١٩٠- مجدى عزيز إبراهيم، "أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة، المشكلة والحل" المؤتمر القومى السنوى السادس لمركز تطوير التعليم الجامعى، التنمية المهنية لأستاذ الجامعة فى عصر المعلوماتية، المنعقد فى الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ١٩٩٩).

١٩١- مجلس الشعب، تقرير لجنة التعليم والبحث عن الجامعات الخاصة، التقرير السادس عام ٢٠٠٣.

١٩٢- المجلس القومى للتعليم، تقرير عن نظام التعليم بالمراسلة، مجلة دراسات تربوية، المجلد الثالث، جـ١٤، سبتمبر ١٩٨٨ (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٨).
١٩٣- محسن أحمد الخضيرى، الإدارة فى دول النمور الأسيوية (القاهـرة: أتيراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٦).
١٩٤- محسن خضر، "الجامعات الخاصة فى مصر، اللحظة التاريخية واللحظة الاجتماعية لتأسيسها" مجلة الفكر العربى، العدد (٩٨) السنة (٢٠) خريف ١٩٩٩ (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٩٩).
١٩٥- محمد إبراهيم كاظم، تطوير المناهج وإيجاد البرامج الدراسية الملائمة لأهداف التعليم الجامعى، وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديرى الجامعات فى الدول الأعضاء بمكتب التربية العربى لدول الخليج، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ١٣-١٥ أبريل ١٩٨٥ (الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٨٧).
١٩٦- محمد إبراهيم محمد الشطلاوى، "الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين فى الأهرام الاقتصادى"، المؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، التعليم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية المنعقد فى الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر، ١٩٩٢.
١٩٧- محمد إبراهيم منصور، "البحث العلمى فى مجتمع تقليدى محافظ (تجربة جامعة أسيوط)" مجلة الفكر العربى، العدد (٩٨) السنة (٢٠) خريف، ١٩٩٩ (بيروت: معهد الإنماء العربى، ١٩٩٩).
١٩٨- محمد أحمد العدوى، مشروع الجامعة المصرية للتعليم عن بعد (دراسة تحليلية نقدية) مجلة التربية والتنمية، السنة التاسعة، العدد ٢٤ ديسمبر، ٢٠٠١.
١٩٩- محمد أحمد عوض مصطفى، آليات بناء المكتبة الافتراضية، تصور مقترح للجامعات المصرية فى ضوء بعض التجارب العالمية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد التاسع، العدد ٣١، أكتوبر ٢٠٠٣.
٢٠٠- محمد الخوالدة، برنامج تهيئة أعضاء هيئة التدريس الجدد فى جامعة اليرموك ورشة عمل تجارب الجامعات العربية فى مجال التطوير المهنى لأعضاء الهيئات التدريسية، الشبكة العربية للتطوير المهنى لأعضاء الهيئات التدريسية (كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤).
٢٠١- محمد المهينى، الإدارة الجامعية، (الكويت: مطابع الرسالة، ١٩٨٤).
٢٠٢- محمد أمين مكى، نموذج للتعليم عن بعد مبنى على ا لإنترنت (نموذج الجامعة الافتراضية) مؤتمر التعليم عن بعد ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جامعة القدس المفتوحة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، واتحاد مجالس البحث العلمى العربى، المنعقد فى عمان- الأردن خلال الفترة الزمنية ١٠-١٢ أبريل، ١٩٩٩.
٢٠٣- محمد بشير حداد، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعى "دراسة مقارنة"، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤).

٢٠٤- محمد بن شحات الخطيب، دراسة التعليم عن بعد وتطوراته والوضع الراهن له فى الساحة الدولية، الندوة الدولية للتعليم عن بعد (تونس: المنظمة الدولية للتعليم عن بعد، ١٩٩٨).
٢٠٥- محمد حامد عمار، رؤى حول سبل تمويل التعليم الجامعى، مؤتمر الجامعات العربية فى القرن الحادى والعشرين، جـ١، ٢٦-٢٧ نوفمبر، ٢٠٠٦ (مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦).
٢٠٦- محمد حسنين عبده العجمى، "الإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية لمواجهة تحديات المستقبل ومتطلباتها كما يدركها أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة" مجلة كلية التربية، العدد (٤٢) يناير، ٢٠٠٠ (كلية التربية،جامعة المنصورة، ٢٠٠٠).
٢٠٧- محمد حسنين عبده العجمى، التطور الأكاديمى والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التمويل، مجلة كلية التربية، العدد ٥٢ مايو ٢٠٠٣ (كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣).
٢٠٨- محمد حسين الصفوف، آفاق البحث العلمى وإشكالية صناعة القرار، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد المتخصص (٣) (عمان "الأردن" الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ٢٠٠٠).
٢٠٩- محمد خلفان الراوى، "نظام الساعات المعتمدة بجامعة الإمارات الدافع والطموح، دراسة مقارنة لأراء المسئولين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب" مجلة دراسات تربوية، الجزء (٦٥) المجلد التاسع، ١٩٩٤ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٤).
٢١٠- محمد رشيد الناصر، استخدام تكنولوجيا الاتصال من أجل فرص تربوية أفضل فى المنطقة العربية، مجموعة دراسات قدمت لحلقة التدارس الإقليمى حول استخدام تكنولوجيا الاتصال من أجل فرص تربوية أفضل فى المنطقة العربية، المنامة ٩-١٣/١٠/١٩٨٣.
٢١١- محمد سرحان خالد المخلافى، "العوامل المؤثرة فى اختيار طلبة كلية التربية، جامعة صنعاء للمقررات الاختيارية دراسة ميدانية" المؤتمر السنوى الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع الجامعة العمالية، نظم التعليم وعالم العمل، المنعقد فى الفترة من ٢٠-٢٢ يناير ١٩٩٦ (القاهرة: دار العربى، ١٩٩٦).
٢١٢- محمد سعيد حمدان، "التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، مفهومه فلسفته، أهدافه، ودوره فى التنمية" الندوة العربية الأولى عن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، لمركز التعليم المفتوح، جامعة أسيوط بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد بعمان (الأردن) المنعقدة فى الفترة من ٢١-٢٥ أبريل، ٢٠٠١.
٢١٣- محمد سعيد حمدان، التجارب الدولية والعربية فى مجال التعليم الإلكترونى الجامعى، المؤتمر السنوى الثالث، التعليم عن بعد ومجتمع المعرفة، متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير، فى الفترة من ٥-٧ مايو ٢٠٠٧ (مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧).

٢١٤- محمد سيف الدين فهمي، "الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتعليم المفتوح فى الجامعـــات" دراسات فى التعليم الجامعى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣).

٢١٥- محمد سيف الدين فهمي، سبل التعاون بين الجامعات وبين المؤسسات الإنتاجيـــة فى دول الخلـــيج العربى، الواقع وسبل التطوير (الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٣).

٢١٦- محمد صديق حمادة سليمان، "الجامعات الخاصة يمكن أن تكون نموذجاً تعليمياً حضارياً ولكـــن!!! *Available at: http: //www. Cairo. eun. eg/Arabic/ Contall. htm last visit.* ١٢/٥/٢٠٠٢.

٢١٧- محمد صديق محمد حسن، الإنترنت فى خدمة العملية التربوية، مجلة التربية، العدد الحادى والأربعون بعد المائة، السنة ٣١ يونية ٢٠٠٢، (قطر: اللجنة الوطنية القطرية للتربيـــة والثقافـــة والعلوم، ٢٠٠٢).

٢١٨- محمد عبد الحكيم طنطاوى، مشروع الجامعة المصرية كصيغة جديدة للتعليم عن بعد، مجلـــة كليـــة التربية، العدد ٣٩ سبتمبر، ٢٠٠٣ (كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٣).

٢١٩- محمد عبد السلام حامد، "النمو المهنى لعضو هيئة التدريس بكليات التربية المصرية، دراسة تقويميـــة" المؤتمر السنوى الأول للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، كليات التربية فى الوطن العربى فى عالم متغير، المنعقد فى الفترة من ٢٣-٢٥ يناير، ١٩٩٣.

٢٢٠- محمد عبد الله منشاوى، الإنترنت،تعريفه، بدايتـــه، وأشـــهر جرائمـــه. *www.minshawi-com/old/internet/ntd/htm.*

٢٢١- محمد عزت عبد الموجود، التعليم العالى، إعداد هيئة التدريس، مجلة دراسات تربويـــة، المجلـــد (٣) العدد (١١) (القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ١٩٨٨).

٢٢٢- محمد عزت عبد الموجود، الصورة فى جامعات الخليج، ولماذا التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى، مجلة رسالة الخلـــيج، العـــدد (٥٢)، الـــسنة (١٥)، (الرياض: المكتب العربى لدول الخليج، ١٩٩٤م).

٢٢٣- محمد على عزب، "تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر" مجلة كلية التربية، العدد (٣٢) مايو، ١٩٩٩ (كلية التربية بالزقازيق، جامعـــة الزقـــازيق، ١٩٩٩).

٢٢٤- محمد على نصر، "تفعيل بعض مخرجات التعليم الجامعى فى عصر تعدد مصادر المعرفة" المؤتمر القومى الثامن لمركز تطوير التعليم الجامعى، مخرجات التعليم الجامعى فى ضوء معطيات العصر، المنعقد فى الفترة من ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٠٠١).

٢٢٥- محمد فوزى عبد المقصود، "جامعة المستقبل فى مصر، تصور مقترح" مجلة دراسات تربوية، الجـــزء (٤٩) المجلد (٨) ١٩٩٣ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣).

٢٢٦- محمد مالك محمد سعيد، "أنماط النظم الدراسية كمدخل لإصلاح بعض مشكلات التعليم الجامعى المصرى، دراسة مقارنة" مجلة كلية التربية، العدد (١٣) السنة (٥) سبتمبر ١٩٩٠ (كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠).
٢٢٧- محمد مالك محمد سعيد، "برامج خدمة المجتمع الجامعية، دراسة مقارنة فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة" مجلة كلية التربية، العدد (١١) السنة (٥) يناير، ١٩٩٠ (كلية التربية بالزقازيق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٠).
٢٢٨- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم، مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسات التعليمية الجديدة (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠).
٢٢٩- محمد محمد الهادى، التعليم الإلكترونى عبر شبكة الإنترنت (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٥).
٢٣٠- محمد محمد سكران،وظائف الجامعة المصرية على ضوء الاتجاهات التقليدية المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
٢٣١- محمد محمد عبد الحليم، محمد على عزب، "دور كلية التربية، جامعة الزقازيق فى تنمية البيئة وخدمة المجتمع، الواقع والمعوقات وإمكانية التغلب عليها" مجلة كلية التربية، العدد (٢٨) يناير ١٩٩٧ (كلية التربية،جامعة الزقازيق ١٩٩٧).
٢٣٢- محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر، وأساليب تدريسه (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٢).
٢٣٣- محمد منير مرسى، المرجع فى التربية المقارنة (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١).
٢٣٤- محمد نبيل نوفل، الجامعة والمجتمع فى القرن الحادى والعشرين، المجلة العربية للتربية، العدد ٢٢، جـ١، (القاهرة: المنظمة العربية للثقافة والفنون، ٢٠٠٢).
٢٣٥- محمد نبيل نوفل، تأملات فى مستقبل التعليم العالى (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢).
٢٣٦- محمد نبيل نوفل، تأملات فى مستقبل التعليم العالى (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٢).
٢٣٧- محمد وجيه الصاوى، أحمد عبد الباقى البستان، دراسات فى التعليم العالى المعاصر، أهدافه، إدارته، نظمه (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٩٩٩).
٢٣٨- محمد وحيد صيام، "التعليم عن بعد، نموذج للتعليم الذاتى فى القرن القادم" المؤتمر التربوى الثانى المنعقد بكلية التربية، جامعة السلطان قابوس فى الفترة من ٢٣-٢٥ أكتوبر ٢٠٠٠.
٢٣٩- محمود عباس عابدين، "رؤية لتطوير التعليم الجامعى المصرى" مجلة التربية والتنمية، العدد (١٦) السنة (٦) مارس، ١٩٩٩ (القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٩).
٢٤٠- محمود عز الدين عبد الهادى، "دور التعليم المستمر فى تنمية الموارد البشرية بدول الخليج العربية فى ظل العولمة" المؤتمر الثانى للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم

المستمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد بدولة الكويت فى الفترة من ١٨-٢٠ أكتوبر، ١٩٩٩.
٢٤١- محمود عطا محمد على، "العلاقة بين البحث العلمى الجامعى والمؤسسات الإنتاجية فى مصر فى ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية" مجلة كلية التربية، العدد (٢٧) ينـاير، ١٩٩٧ (كلية التربية،جامعة الزقازيق، ١٩٩٧).
٢٤٢- محمود محمد الحيلة، التكنولوجيا التعليمية والمعلوماتية (العين: الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعى، ٢٠٠١).
٢٤٣- مختار بن هندة، التعليم عن بعد فى معاهد علوم المعلومات والاتـصالات العربيـة، المجلـة العربيـة للمعلومات، العدد الأول، المجلد رقم ٢٣ (تونس: المنظمة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلوم، ٢٠٠٢).
٢٤٤- مراد صالح مراد زيدان، "مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى" *Available at: http: //www. Cairo.eun. eg/Arabic/ Contall. htm last visit.* ١٢/٥/٢٠٠٢.
٢٤٥- المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، إمكانية استخدام تكنولوجيا التعليم من بعد فى إطار التربية للجميع (القاهرة: المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٥).
٢٤٦- مريام ل. أوشوا، وبيتى مونروى هيناو، "هل يمكن لشبكات الحواسب أن تساهم فى تحديث التعليم المدرسى، شبكة أبحاث توليما الإقليمية بكولومبيا" مجلة مستقبليات، العدد (٢) المجلـد (٢٧) يونية، ١٩٩٧ (القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٧).
٢٤٧- مصطفى حداد، "إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم" مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، الـسنة الأولى، يوليو ١٩٩٣ (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٣).
٢٤٨- مصطفى عبد الباقى، "الصورة المثالية والواقعية للجامعة من منظور المجتمع والعاملين فيهـا" المـؤتمر السنوى التاسع لقسم أصول التربية، كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، التعلـيم العالى بين الجهود الحكومية والأهلية المنعقد فى الفترة من ٢٢-٢٣ ديسمبر، ١٩٩٢.
٢٤٩- مصطفى عبد السميع محمد، تكنولوجيا التعليم، دراسات عربية (القاهرة: مركز الكتـاب العـربى، ١٩٩٩).
٢٥٠- مصطفى متولى، القمر الصناعى العربى والجامعة المفتوحة، فى وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد مـع التركيز على مشروع الجامعة المفتوحة للدول الأعضاء بمكتب الخليج العـربى لـدول الخليج، البحرين، ٢-٦/١١/١٩٨٦.
٢٥١- معين حلمى الجملان، "التعليم عن بعد ودوره فى دعم مؤسسات التعليم العالى فى العـالم العـربى، توجهات مستقبلية" مجلة اتحاد الجامعة العربية، العدد (٣٣) ينـاير، ١٩٩٨ (عمـان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٩٨).

٢٥٢- معين حلمى الجملان، دور الشبكة العربية للتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد فى الترابط الإلكترونى بين الجامعات العربية المفتوحة، الندوة الدولية للتعليم عن بعد (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨).
٢٥٣- معين حلمى جملان، التعليم عن بعد ودوره فى دعم برامج التعليم الجامعى، مجلة التربية والتنمية، العدد (٥) السنة الثانية، يناير ١٩٩٤.
٢٥٤- مكتب التربية العربى لدول الخليج، وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، البحرين ٢-١٩٨٦/١١/٦ (الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٨٨).
٢٥٥- ملكة أبيض، "أنماط نظم التعليم العالى" مجلة العلوم التربوية، العدد الأول، السنة الأولى، يوليه، ١٩٩٣ (القاهرة: معهد الدراسات والبحوث التربوية، ١٩٩٣).
٢٥٦- مليحان معيض الثبيتى، الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليليه، المجلة التربوية، العدد (٥٤)، المجلد (١٤)، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، ٢٠٠٠.
٢٥٧- منال رشاد عبد الفتاح، "تأثير التربية الدولية على منظومة التعليم المصرية" مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد الأول السنة (١٦) ٢٠٠١ (كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠٠١).
٢٥٨- منذر صلاح، تجربة القدس المفتوحة، تجربة وواقع فى التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة، دراسة مقارنة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦).
٢٥٩- منصور بن عوض القحطانى، الاتفاق على البحث العلمى الجامعى، الواقع والمأمول ورشة عمل، طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حول التعليم العالى المنعقد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة فى الفترة من ٣٠ يناير- ١ فبراير، ٢٠٠٥.
٢٦٠- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز المركزى لمحو الأمية وتعليم الكبار التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة، دراسة مقارنة (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦).
٢٦١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تقرير مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٩٥).
٢٦٢- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، توصيات الندوة الدولية للتعليم عن بعد ١٨-٢١ نوفمبر، ١٩٩٨ (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨).
٢٦٣- منير البعلبكى، قاموس المورد (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦).
٢٦٤- منير عبد الله حربى، التعليم الجامعى عن بعد فى عصر المعلوماتية، أهدافه وخصائصه بين القبول والرفض،دراسة استطلاعية، مجلة كلية التربية، العدد ٣١، المجلد الأول يونيسة ٢٠٠٢ (كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٢).
٢٦٥- مهنى محمد إبراهيم، "العوامل المؤثرة فى إنتاجية أستاذ الجامعة العربى" مجلة التربية والتنمية، العدد (٧) السنة (٢) ١٩٩٤ (القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٤).

٢٦٦- موسى إبراهيم موسى، مفهوم البيئة المحيطة بالباحث العربى وأثرها على إنتاجيته، مؤتمر البيئة المحيطة بالباحث العربى، وإنتاجيته فى ظروف العولمة، القاهرة ٢-٢٢ ديسمبر، ٢٠٠٣.

٢٦٧- نادر الفرجانى، فى مسألة التعليم عن بعد، والتعليم متعدد القنوات فى البلدان العربية وضرورة تغيير النسق التعليمى استجابة لتطور الثقافات الحديثة، الندوة الدولية عن بعد (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨).

٢٦٨- نادى كمال عزيز، الإنترنت وعولمة التعليم وتطويره، مجلة التربية، العددين الثالث والرابع والثلاثون بعد المائة، السنة ٢٩، يونية، سبتمبر ٢٠٠٠ (قطر: اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٠).

٢٦٩- نادية جمال الدين، "سياسة التعليم الجامعى فى مصر بين حصار الرغبات والاستجابة لتحديات العصر، رؤية ناقدة"، مجلة العلوم التربوية، العددان (١، ٢) المجلد الثانى، يونية، ١٩٩٦ (القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٦).

٢٧٠- نادية جمال الدين، التعليم الجامعى المصرى، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد ٨، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

٢٧١- نادية شريف، رأى طلبة كلية الجامعة عن أثر النظام التعليمى فى إكسابهم بعض المهارات المعرفية والشخصية، مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر، العدد الثالث، يناير، ١٩٩٣.

٢٧٢- نبيل توفيق تويج، "فعالية الجامعة والمجتمع الحديث، الأهمية والأثر" المؤتمر القومى السنوى السابع لمركز تطوير التعليم الجامعى، الجامعة فى المجتمع، المنعقد فى الفترة من ٢١-٢٢ نوفمبر، ٢٠٠٠ (القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠).

٢٧٣- نبيل عبد الخالق متولى، دور المشاركة الشعبية فى تمويل التعليم المصرى، إشكالات الواقع وسيناريوهات المستقبل، مستقبل التربية العربية، المجلد السابع، العدد ٢١، أبريل ٢٠٠١.

٢٧٤- نجم الدين على مردان، "جامعة آل لوتاه العالمية، مبادرة رائدة فى التعليم الجامعى عبر الإنترنت" الندوة العربية الأولى عن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد لمركز التعليم المفتوح، جامعة أسيوط بالتعاون مع جامعة القدس والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد بعمان (الأردن) المنعقدة فى الفترة من ٢١-٢٥ إبريل، ٢٠٠١.

٢٧٥- نجوى جمال الدين، التعليم عن بعد، التجربة المصرية، مجلة التربية والتعليم، المجلد الخامس، العدد الخامس عشر، ١٩٩٩.

٢٧٦- نور الدين محمد عبد الجواد، معايير تمهين التعليم، مجلة رسالة الخليج العربى، العدد(٣٩)، الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج، ١٩٩٠.

٢٧٧- نورمان ماكنزى وآخرون، المنهج منظومة لمحتوى التعليم (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٣).

٢٧٨- هيام نجيب الشريدة، "إيجابيات وسلبيات وتشريعات التعليم العالى في الأردن"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٣٢) يناير، ١٩٩٧ (عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ١٩٩٧).

٢٧٩- هيام نجيب الشريدة، رفعت الفاعورى، "تصورات أعضاء هيئة التدريس فى جامعة اليرموك حول البرامج التدريبية التى التحقوا بها" مجلة: دراسات تربوية، الجزء (٧٤) المجلد (١٠) ١٩٩٥ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٥).

٢٨٠- وزارة التعليم العالى، المؤتمر القومى للتعليم العالى، مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالى، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر القومى للتعليم العالى فى ١٣-١٤/٢/٢٠٠٠.

٢٨١- وزارة التعليم العالى، تعظيم الاستفادة من المصريين المغتربين، المؤتمر القومى لتطوير منظومة البحث العلمى، القاهرة، مايو ٢٠٠٥.

٢٨٢- وليد صالح بو حمرا، "التعليم المستمر وتعليم الكبار والتعليم الموازى والتعليم عن بعد" المؤتمر الثانى للتعليم المستمر للجنة عمداء مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد بدولة الكويت فى الفترة من ١٨-٢٠ أكتوبر، ١٩٩٩.

٢٨٣- وليد قمحاوى، جامعة القدس المفتوحة ضرورة وطنية (عمان الأردن، ١٩٨٦).

٢٨٤- يحيى العزبى، "أثر نظام الساعات المعتمدة فى تنمية شخصية الطالب" المؤتمر السنوى الثانى للمنظمة العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل فى الجامعات بالدول العربية، المنعقد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة فى الفترة من ٢-٦ مارس ١٩٩٠، (القاهرة: الجامعة الأمريكية، ١٩٩٠).

٢٨٥- يوسف أحمد عبادات، التعليم الإلكترونى، العقبات والتحديات والحلول المقترحة، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، المجلد الحادى عشر، العدد الثالث يوليو ٢٠٠٥ (كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥).

٢٨٦- يوسف عبد المعطى مصطفى، "تصور مقترح لتطوير إدارة التنمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية" مجلة التربية، العدد (١٠١) يونية، ٢٠٠١ (كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠١).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

٢٨٧- Agnew, Kimberly Cherice, "Staff Development for School Reform: A Case Study of the Consistency Management RTM and Cooperative Discipline Model", University of Houston, Aug ٢٠٠١, Available at: http: www. lib. Umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٣٠٠٣١٣٩. Last Visit: ١٢/٥/٢٠٠٢.

٢٨٨- Alkin, Marvinc, Encyclopedia of Educational Research, Vol. ١, ٦th Ed (New York: Macmillan- Publishing Company, ١٩٩٢).

٢٨٩- American Council on Education; "On the Important of Diversity in Higher Education" Higher Education and National Affairs, No. ٤٧, ٢٢, Feb. ١٩٩٨.

٢٩٠- Association of American Colleges and Universities; The Drama of Diversity and Democracy, Higher Education and Commitment (Washington: Association of American Colleges and Universities, ١٩٩٥).

٢٩١- B.B.C. English, B.B.C English Dictionary of Education (New York: Facts on File, ١٩٨٨).

٢٩٢- Bailry, Rondell Earl; "A Study of the Administrative of Academic Department Chairpersons in Selected Institutions of Higher Education" Diss. Ab. Int. Vol. ٦٢, No. ٦, December, ٢٠٠١.

٢٩٣- Barnes, Jennifer; and Others, Higher Education Staff Development: Directions for the ١rst Century (Paris: United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization, ١٩٩٤), ERIC No. EJ ٣٧٩٩٧٦.

٢٩٤- Bartley, Jeanette Marie; Faculty Training and Development Initiatives for Effective Instruction in Distance Higher Education, University of Cincinnati Nov. ٢٠٠١, Available at: http: www lib. Umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٣٠١٤٩٠٤. Last Visit. ١٢/٥/٢٠٠٢.

٢٩٥- Bastuscheck, Jeffrey Allen; "Faculty Roles in University Related Research Parks" Diss. Abs. Int. Vol. ٥٧, No. ٤, October, ١٩٩٦.

٢٩٦- Bligh, Donald; Higher Education (London: Cassell Educational Limited, ١٩٩٠).

٢٩٧- Bomba, Cezanne Barbara; "The Internet and Higher Education: Dissertations Using Internet Citations from ١٩٨٩-١٩٩٨ at Oklahoma State University". Oklahoma State University Feb. ٢٠٠٢. Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٣٠٢٣٩١٠, Last Visit. ١٠/٥/٢٠٠٢.

٢٩٨- Chao, Ching. Chiu; "Learning with the Internet: Aquantitative and Qualitative Analysis of University Students; Intenet Use and Perceptions in Taiwan (China)". The Pennsylvania State University. Jan. ٢٠٠٢, Available at: http: www lib. Umi. Com. Dissertation/Fullcit/ Without No., Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٢.

٢٩٩- Denison, Donald Brian, "The Transition to University; Academic Experiences in the First Semester". Diss. Abs. Int. Vol. ٦١, No. ٦, December, ٢٠٠٠.

٣٠٠- Doring, Allan; and Others; Transition for University. A Self Regulatory Approach (Australia: Catholic University, ١٩٩٧) ERIC. No. ED. ٤١٥٧٧٦.

٣٠١- Einarson, Marne Kathryn; "A Comparative Study of Personal Disciplinary and Organizational Influences on Undergraduate Faculty use of Teaching Methods that Promote Active Student Involvement in Learning". University of Michigan Dec. ٢٠٠١. Available at: http: www lib. Umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٣٠١٦٨٤٠. Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٢.

٢٠٢- Evans, Bronwyne; "Community College Mission and Goals Development: Aprocessoriented Approach", Community College Review, Vol. ٨, No. ٣, ١٩٩٠, ERIC, No. EJ. ٤٢٧٥٧١.

٢٠٣- French, Deanie and Others, Internet Based Learning an Introduction and Framework for Higher Education and Business, London, Kegan, ١٩٩٩.

٢٠٤- Fusayil, Abdurrahman, "The Adoption of the Internet by Faculty Members at Ohio University", Ohio, University Jan ٢٠٠١, Available at: http: www lib. Umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٩٩٨٠٣٩٢. Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٢.

٢٠٥- Good, Carter, V. Dictionary of Education ٣ed. (New York: Mc-Graw-Hill Book Company, ١٩٧٣).

٢٠٦- Gordon, George; "Preparing and Developing Academic for the Needs of Effective Provision in Mass Tertiary Education". Journal Higher Education Management, Vol. ٩, No. ٣, Nov. ١٩٩٧, ERIC No. EJ. ٥٦٤١٢٢.

٢٠٧- Greemwood, Tamara Moss; "Computer Technology and Teaching Method in Higher Education: An Examination and Analysis of Change", The University of North Carolina at Greensboro, Jan ٢٠٠١, Available at: http: www lib. Umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٩٩٨٠٦٧. Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٢.

٢٠٨- Hawes, Gene R; and Hawes, Lynne Salop; The Concise Dictionary of Education (New York: Van Nostrand Reinhold Company, ١٩٨٢).

٢٠٩- Hawking,J. M., The Oxford Paperback Dictionary ٢nd ed. Oxford, Oxford University Press, ١٩٨٣.

٢١٠- Heath, Carole Lynn; "Faculty Attitudes Towards Distance Education and use of Instructional Technology" Diss. Abs. Int. Vol. ٥٧, No. ٤, October, ١٩٩٨.

٢١١- Herasim. L, Acanadian Virtual University Models For Online http://mlg-National Learning Network Last Visit May, ٢٠٠٦.

٢١٢- Hiroo, Saga; "Teachers Self-Training Activities on Computer Networks In Japan" Distance Training and Retraining of Teachers: Vol. ٢٠, No. ٢, June, ١٩٩٢.

٢١٣- Holmberg. B, Status and Trends of Distance Education London, Kegan, ١٩٨١.

٢١٤- Katsinas, Stephen. G. and Lacey, Vincent A; "Trends and Forces Motivating Community College Involvement in Nontraditional Economic Development" Journal Community Services, Vol. ٢٠, No. ٢, Spr. ١٩٩٠, ERIC No. EJ. ٥٠٥٤٧٢.

٢١٥- Kegan, Desmond, The Foundation of Distance Education, ٢nd edition (New York: Rutledge, ١٩٩٠).

٢١٦- Kegan, Dsmond, J. on Defing Distance Education in Sewart, David and Others, Distance Education International Perspectives, London, ١٩٨٥.

٢١٧- Kime, Richiko Yone; "Community Colleges in Los Angeles Country", California State University Jun. ٢٠٠١, Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ١٤٠٢٤٤٧. Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٢.

٢١٨- Kogan, Muric and Others, Stafling Higher Education Metting New Challenges (London: ECD Jessica Kingsley Publisher, ١٩٩٤)

٢١٩- Lavy, Danie C; "Recent Trends in the Privatization of Latin American Higher Education", Journal of Higher Education, Vol. ٦, No. ٤, ١٩٩٣.

٢٢٠- Lewis, R. "What is Open Learning"? in Key Issues in Open Learning (an Anthology from the Journal of Open Learning ١٩٨٦-١٩٩٣), London, Longman, ١٩٩٣.

٢٢١- Lucas, Christopher, American Higher Education A History, New York: St. Martin's Press, ١٩٩٤.

٢٢٢- Mintz, Jacqueline, A; "Faculty Development and Teaching: A Holistic Approach", Liberal Education. Vol. ٨٥, No. ٢, Spr. ١٩٩٩. ERIC No. EJ.٥٨٨١٥١.

٢٢٣- Mukherjee, Hena; and Singh, Jasbir. S; "Staff Development Approaches in Higher Education Learning from Experience", Washington, World Bank ١٩٩٣, ERIC No. EJ. ٠٢٨٥٤١.

٢٢٤- Nduna, Bruce Vusumuzi; "The Development of an in-service Training Programm for Science Teachers at Vista University", University of South Africa, Jul. ٢٠٠١, Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/Fullcit/ without No. Last Visit. ١٦/٥/٢٠٠٢.

٢٢٥- Nickons, John M, A Taxaonomy for Community Service Reaching Out Through Community Service New Direction for Community College No. ١٤, San Fran. Jossy- Bass, ١٩٧٦.

٢٢٦- Olbinski, Linda Jean; "Professional Staff Development of Part Time Faculty at four Year Colleges and Universities", Diss. Abs. Int. Vol. ٥٩, No. ٨, February, ١٩٩٩.

٢٢٧- Pellert, Ada; "The Staff Development Programme of the University of Vienna: Basic Features Probleme and Perspectives", Higher Education Management Vol. ٨, No. ٢, Jul. ١٩٩٦

ERIC, No. AJ. ٥٢٠٩٢٨.

٢٢٨- Power, Joshua Bryant; "Academic Enterpreneurship in Higher Education: institutional Effects on Performance of University Technology Transfer", Indiana University, may ٢٠٠١, Available at: http: www lib. umi. Com.

Dissertation/Fullcit/ ٩٩٩٢٦٤٨. Last Visit. ١٢/٥/٢٠٠٢.

٢٢٩- Rao. V.K, Higher Education New Delhe A. P.H. Publishing Corporation, ٢٠٠٤.

٢٣٠- Ryan, Steven and Others, The Virtual University. The Internet and Resource Based Learning, London, Kegan, ٢٠٠٠.

٢٣١- Salah Munther, "Role of the Open University in the Developing World Al-Quds Open University Acase Study Jordan Eric, No. Ed. ٢٦٢٣٢٦.

٢٣٢- Salah, Munther; "Role of the Open University in the Developing world al – Quds Open University A Case Study", Jordan, ERIC, No. ED. ٢٦٢٣٢٧

٢٣٣- Shafritz; Jay M; and Others; The Facts on File Dictionary of Education (New York: Facts on File ١٩٨٨).

٢٣٤- Sherwood, Mary Kathleen; "Understanding Strategy in Comprehensive Planning Process at a Public Research University", Texas A & M University Oct. w ٢٠٠١,

Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٣٠١١٧٩٩. Last Visit. ١٦/٥/٢٠٠٣.

٣٣٥- Skerritt, Ortrun. Z; Professional Development in Higher Education (London: Kogan Page Limited, ١٩٩٢).

٣٣٦- Skilbeck, Malcolm; and Connell, Helen; "Industry University Partnerships in the Curriculum: Trends and Development in OECD Countries", Higher Education Vol. ١١, No. ١, Feb. ١٩٩٦, ERIC, No. EJ. ٥١٥٦٥١.

٣٣٧- Skolnik, M. The Virtual University and Professoriate in Jnayatulloh S, Gidley J. (eds) the University in Transition, U.S.A. Bergin, Garvy West Port, ٢٠٠٠.

٣٣٨- Smith, D. G; Diversity Work: The Emerging Picture of How Student Benefit (Washington: A.M.C.U, ١٩٩٧)

٣٣٩- Smith, Steven W; "Privatization at the University for North Alabama: A Case Study", Diss. Abs. Int. Vol. ٥٩, No. ٩, March, ١٩٩٩.

٣٤٠- Sondoozi, Tarane; "A Comparison of the Effectiveness of on line Teaching Versus Traditional Teaching Methods in Higher Education: A Critical Review", United States International University, Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٩٩٩١٦٤٣. Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٣.

٣٤١- Stauffacher, Karen Beth; Perceived Effectiveness of Academic Department Chairs: A National Study, Diss. Abs. Int. Vol. ٥٨, No. February, ١٩٩٨.

٣٤٢- Tearle, Penni; and Others; "Use of Information Technology by English University Teachers: Development and Trends at the Time of The National Inquiry into Higher Education", Journal of

Higher Education, Vol. ٢٢, No. ١, ١٩٩٩, ERIC, No. EJ. ٥٨٩٧٨٩.

٢٤٣- Terrence, H; "Assessment of Employee Perceptions of Present and Future Professional Development Activities at Northern Maine Technical College: Trends and Issues in Vocational Technical and Occupational Education", Nova University, ١٩٩٤, ERIC, No. EJ. ٣٧٣٨١٥.

٢٤٤- Torri, Koji, Evaluation and Improvement of the Collaborative Research Project, A Report Prepared by Nara Institute of Science and Technology Takagama. I Koma, Nora Japan, ٢٠٠٠, From Web Site. Hhtp:///ww.caeser.unsu-edu/au/publications.pdf/techoo-٧pdf.

٢٤٥- Trindede, Armando Rocha, Distance Education for Europe, Terms of Reference for an European Distance Education Structure Portugal Universidad Alberta, ١٩٩٢.

٢٤٦- Triplett, Beth Ann; "Role Expectations and Predictions of Trends for Human Resource development at Small Private Colleges and Universities Within the Southern Regional Education Board area", west Virginia University, ١٩٩٧.

٢٤٧- Tsai, Ping Iun; "Student' Perceptions Toward Internet Courses Offered by a Midwest University", University of Arkansas Mar. ٢٠٠٢, Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/Fullcit/ ٣٠٢٥٥٠٠. Last Visit. ١٢/٥/٢٠٠٢.

٢٤٨- UNESCO, Regional Office of Education in Asia and the Pacific Distance Learning Systems and Structures Manual Training Bankbook, ١٩٨٧.

٢٤٩- Welbstr's II, New Reverside Dictionary New York: Barkely Book, ١٩٨٤.

٢٥٠- William C. Ray, Professional Development the Growth and Learning of Teachers and Professional Over Time, Journal of Research in Science Teaching, Vol. ٣٢, No. ٧, ١٩٩٥.

٢٥١- Williams, Celeste Carol; "Student Teacher Perceptions of University Supervisor Performance, Tennessee", State University Mar ٢٠٠٢, Available at: http: www lib. umi. Com. Dissertation/ Fullcit/ ٣٠٢٤٦٣٩. Last Visit. ١٥/٥/٢٠٠٢.

٢٥٢- Yang, Dong- Liang, "Changing Access to Higher Education: Enrollment Effects of the Private Tuition Policy in China", Diss. Abs. Int. Vol. ٥٨, No. ٨, February, ١٩٩٨.

٢٥٣- Yoshia, Okita; "Managing in Service Training A Japanese Case Study", in Forum Vol. ٢٤, No. ٢, April, ١٩٩٦.



يعد التعليم الجامعى من المقومات الأساسية والرئيسية لأى دولة حيث أنه يحتل قمة الهرم التعليمى، ومن هنا أولت جميع الدول اهتمامها به، كما تحرص على إنشاء مؤسساته من وقت لآخر وتحرص على تطويره والارتقاء بمستواه، إيماناً منها بأهمية الدور الذى يلعبه هذا التعليم فى النهوض بالتنمية فى مختلف مستوياتها وبالتالى رقى المجتمع والنهوض به.

ويأتى هذا الاهتمام لأن التعليم الجامعى يسعى إلى إعداد القوى البشرية وتطويرها والارتقاء بمستواها باعتبار أن العنصر البشرى ثروة بشرية لا يستهان بها، فعلى قدر ما يقدم له من إعداد وتنمية لمعارفه وتطوير مهاراته وخبراته يكون عطاؤه وإنتاجه وبالتالى يزداد وزنه وقيمته.

كما يساهم التعليم الجامعى فى إعداد الباحثين والعلماء الذين يعتبرون دعامة رئيسية من دعائم المجتمع، هذا بالإضافة إلى إسهامه فى حل مشكلات المجتمع والبيئة التى يوجد فيها، فالتعليم الجامعى لا يعيش بمعزل عن المجتمع الذى يوجد فيه، وإنما يتفاعل معه وبالتالى فهو يعمل فى ضوء احتياجات المجتمع وفى ضوء احتياجات التنمية.



